

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي  
جامعة قسنطينة 3  
كلية العلوم السياسية



# توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط

فترة ما بعد 2002

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية:  
تخصص: العلاقات الدولية

إشراف الأستاذ الدكتور:  
رياض بوريش

إعداد الطالب:  
مراد شحماط

## لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة الأصلية	الدرجة العلمية	الإسم و اللقب
رئيسا	جامعة قسنطينة 03	أستاذ التعليم العالي	أ.د/ عبد الكريم كيبش
مشرفا و مقررا	جامعة قسنطينة 03	أستاذ التعليم العالي	أ.د / رياض بوريش
مناقشا	جامعة باجي مختار- عنابة	أستاذ التعليم العالي	أ.د/ عبد الحق بن جديد
مناقشا	جامعة باجي مختار- عنابة	أستاذ التعليم العالي	أ.د/ عبد النور ناجي
مناقشا	جامعة قسنطينة 03	أستاذ محاضر – أ-	د/ مسعود دخالة
مناقشا	جامعة قسنطينة 01	أستاذ محاضر – أ-	د/ سامي بن حملة

2017

Handwritten Arabic calligraphy in a stylized, cursive script. The text is arranged in a roughly circular or oval shape. The main text appears to be "الله أكبر" (Allahu Akbar), which translates to "God is the Greatest". The calligraphy is highly decorative, with thick black lines and intricate flourishes. There are several smaller, less legible markings and symbols interspersed throughout the main text, possibly serving as decorative elements or specific markers within the script.

# قال تعالى:

.... فاما الزبر فيذهب جفاء! واما ما ينفع الناس فيمكث في الارض.....

سورة الرعد، الآية 17

.... نرفع درجات من نساء وفوق كل ذي علم عليم.....

سورة يوسف، الآية 76

# شكر و تقدير

الحمد لله الذي وفقني للإتمام هذا العمل، فله الحمد والشكر على جزيل  
فضله ونعمه، ومن لم ينكر الناس لم ينكر الله، وعليه فالتكريم موصول للأهل  
الفضل واحترافاً مني بفضلهم وتقديرًا لمجهودهم وسعيهم.

بدراية وحلي رأسهم يشرفني التقدير بجزيل الشكر والعرفان إلى من كان له الفضل  
بعد الله عز وجل في إخراج هذا البحث العلمي في صورته الحالية (أستاذي:

**الأستاذ الدكتور / رياض بورني،**

الأستاذ الفاضل المعطاء علماً وخلقاً، على التوجيه السليم والرائي السديد  
فجزاه الله عني خير جزاء، وأمر الله في عمره بدوام الصحة والعافية.

والشكر موصول كذلك إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إخراج مضمون  
البحث وشكله ولو بكلمة



إهداء

للأهل و أفراد العائلة  
للأحبة و الأصدقاء  
من ساعدني ولو بكلمة  
من وعمني و لو بابن سامة

والله  
أعلم

أهدى ثمرة جهدي هزل

مراد نحاس

## خطة الدراسة:

مقدمة:

**الفصل الأول: السياسة الخارجية : مقاربات مفاهيمية و تأصيل نظري**

**المبحث الأول : السياسة الخارجية: مقاربات مفاهيمية**

المطلب الأول: السياسة الخارجية: دراسة في المفهوم و الأهداف

المطلب الثاني: التغير في السياسة الخارجية

المطلب الثالث: مفهوم منطقة الشرق الأوسط و أهميتها

**المبحث الثاني: السياسة الخارجية في نظريات العلاقات الدولية**

المطلب الأول: السياسة الخارجية وفق المنظور الواقعي

المطلب الثاني: السياسة الخارجية وفق تصورات المنظور الليبرالي النفعي

المطلب الثالث: السياسة الخارجية في تصور النظرية البنائية

**الفصل الثاني: مرتكزات السياسة الخارجية التركية**

**المبحث الأول: تطور السياسة الخارجية التركية**

المطلب الأول: تركيا: دراسة جيوسياسية- الموقع ،الأهمية و مقومات الدور

المطلب الثاني: السياسة الكمالية الأتاتورية و تداعياتها على منطقة الشرق الأوسط

المطلب الثالث: العلاقات العربية التركية في الفترة الكمالية

**المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية التركية بعد 2002**

المطلب الأول: محددات البيئة الداخلية للسياسة الخارجية التركية بعد 2002

المطلب الثاني: المحددات الدولية للسياسة الخارجية

المطلب الثالث: محددات البيئة الإقليمية للسياسة الخارجية التركية

**المبحث الثالث: مبادئ و أسس السياسة الخارجية التركية الجديدة**

المطلب الأول: الأسس الفكرية والنظرية لتحويلات السياسة الخارجية التركية

المطلب الثاني: أسس و مبادئ السياسية الخارجية التركية الجديدة

المطلب الثالث: استراتيجيات السياسة الخارجية التركية

**الفصل الثالث: السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد 2002**

## المبحث الأول: أهداف السياسة الخارجية التركية

المطلب الأول: منطقة الشرق الأوسط في المنظور التركي بعد 2002

المطلب الثاني: مصالح و أهداف السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط

المطلب الثالث: تركيا وقضايا الشرق الأوسط

المبحث الثاني: آليات تنفيذ السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط

المطلب الأول: القوة الناعمة

المطلب الثاني: القوة الخشنة ( الصلبة )

المبحث الثالث: تحديات السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط

المطلب الأول: التحديات الداخلية

المطلب الثاني: التحديات الدولية

المطلب الثالث: التحديات الإقليمية

الفصل الرابع: مستقبل السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط

المبحث الأول: تداعيات الحراك في المنطقة العربية على العلاقات العربية التركية

المطلب الأول: المواقف التركية من "الثورات العربية"

المطلب الثاني : تأثير الأزمة السورية في سياسة تركيا الخارجية بدول الجوار

المطلب الثالث: المراجعات و محركات الإستدارة

المبحث الثاني: السيناريوهات المحتملة للتوجهات التركية في منطقة الشرق الأوسط

المطلب الأول: سيناريو إستمرار الوضع القائم و المراقبة – محدودية النواتج-

المطلب الثاني: سيناريو التغيير و التراجع التركي في منطقة الشرق الأوسط

المطلب الثالث: سيناريو الإنفتاح وزيادة فاعلية الدور التركي في المنطقة

الخاتمة و الإستنتاجات

# مقدمة

لقد اعقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 تغييرات حادة في مشهد التفاعلات الإقليمية والدولية في العالم أجمع والشرق الأوسط خصوصا، حيث وجدت الحكومة التركية الجديدة التي تشكلت في العام 2002 نفسها أمام اختبارات حقيقية لموقفها و دورها في المنطقة، خاصة بعد احتلال العراق الذي كرس واقعا جديداً على حدودها الجنوبية الشرقية، بإحياء حلم الأكراد في إقامة دولة لهم، وما يترتب عن ذلك من تنام للنزعة الانفصالية لأكراد تركيا، ومن هذا المنطلق حرصت تركيا على توطيد علاقاتها بكل من سوريا وإيران اللتين تشاطرانها الموقف المعارض لقيام دولة كردية مستقلة في المنطقة، فيما بدا وكأن الحكومة الجديدة تنتهز الفرصة لتعيد رسم توجهات السياسة الخارجية، بل أكثر من ذلك تعيد تموضعها الجغرافي والسياسي بإتجاه ما يمكن تسميته بعمقها الحضاري والتاريخي في المنطقة .

ففي السنوات القليلة الماضية أظهرت أنقرة استعدادا متزايدا لتكون مجدداً لاعبا مهماً ونشطاً في قضايا الشرق الأوسط ومحيطها الإقليمي بعد عدة عقود من السلبية إزاء المنطقة، في تطور سجل قطيعة مع سياستها السابقة القاضية بتجنب الإنغماس في شؤون المنطقة، فحضرت مؤتمرات الجامعة العربية، وأبدت إستعدادا للتوسط في النزاع العربي الإسرائيلي، وأسهمت في قوات الأمم المتحدة في لبنان، وقوات حلف شمال الأطلسي في أفغانستان، وتسلمت موقعا قياديا في منظمة المؤتمر الإسلامي، وحسنت علاقاتها الدبلوماسية، السياسية والإقتصادية مع معظم الدول العربية ، وهي التي لم تكن وظيفتها قبل انتهاء الحرب الباردة تتعدى العمل كساتر عسكري متقدم لحلف شمال الأطلسي في مواجهة حلف وارسو .

ونأت بنفسها وحافظت على سياستها التقليدية أثناء الحرب الإيرانية العراقية، هذا الحياد الذي خدم الاقتصاد التركي سيما وأن الصادرات التركية إلى كل من العراق وإيران قد تضاعفت عدة مرات، كما استفادت كثيرا من انهيار منظومة الأمن القومي العربي، إثر اشتراك معظم الدول العربية مع الولايات المتحدة في تدمير قوة العراق و حصاره، كما وصفها "أوزال". الرئيس التركي السابق: ...بأنها نعمة من الله على تركيا.. والتي شكّلت بؤابة للدخول إلى قضايا العالم العربي والإسلامي.

ولكن كل هذه المتغيرات الدولية والإقليمية لم تكن لتشكل فرقا في مستقبل الدور التركي، لو لم تكن ترافقه وتتزامن معه تطورات وتغيرات لا تقل عمقا على مستوى فلسفة النظام السياسي الداخلي في تركيا، فيما بات يعرف بالجمهورية الثالثة أو العثمانية الجديدة، مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وما تمخض عنها من سياسة خارجية ملائمة لإدارة علاقات إقليمية ودولية.

فأخذت السياسة التركية تتفتح لإعادة الروابط التاريخية مع المحيط العربي، وبدأت الدبلوماسية التركية تأخذ منحى إيجابيا باتجاه التعاطي مع مشاكل المنطقة، حيث بدأت أول خطوة عن طريق الإهتمام بالشأن الإقليمي عندما نجحت في وضع إتفاقية لتقاسم المياه مع سوريا والعراق، ما قد يعطي لأنقرة مزيدا من النفوذ السياسي الإقليمي في معالجة ملفات العراق، فلسطين، لبنان وربما أبعد من ذلك في الإطار الإقليمي الشرق أوسطي إلى الإطار الدولي، لأنها تدرك جيدا أنه كلما زاد تأثيرها ونفوذها في منطقة الشرق الأوسط التي تعد بؤرة ساخنة للصراعات والنزاعات الإقليمية والدولية، كلما عززت مكانتها في النظام العالمي الجديد طور التشكل، خاصة مع الجفاء والتماطل الأوروبي بقبول عضويتها رغم الإصلاحات السياسية والإقتصادية التي أجرتها حكومة رجب طيب أردوغان، وهو ما دفع تركيا إلى الإعتماد على ذاتها ومواردها الخاصة، و إدراكها أن الشرق الأوسط ومناطق آسيا الوسطى والقوقاز مدخلا لها للحصول على المزيد من المكاسب السياسية، خاصة إذا ما رأت أوروبا في تركيا الفاعل الأكبر في تلك المناطق وبالتالي يصبح التوسع التركي فيها مجرد حسان تمتطيه تركيا للوصول بقوة إلى أوروبا، هذه قراءة أولى.

القراءة الأخرى ترى بأن حزب العدالة والتنمية، على العكس تماما يود القيام بعملية ربط للمصالح الإستراتيجية العليا لتركيا مع تلك المناطق في محاولة للابتعاد عن أوروبا، ومن ثم لا تصبح أوروبا في هذه القراءة هي محور صنع السياسة الخارجية بقدر ما تصبح مجرد إجابة لمتطلبات السياسة الخارجية التركية، وهي السياسة القادرة على الإبتعاد عن أوروبا إذا ما وجدت الإجابة على متطلباتها في مكان آخر، وهنا تبرز الخطوات التركية الأخيرة نحو قضايا الشرق

الأوسط، كمثال على عملية إعادة توجيه بوصلة السياسة الخارجية التركية التي كانت وما تزال مستمرة بنفس النهج القديم .

فتركيا تحاول عبر انغماسها في أزمت المنطقة وقضاياها أن توصل رسالة إلى الأوروبيين والأمريكيين على حد سواء، بأنها قادرة على ممارسة دور سياسي واقتصادي قوي ومستقل في المنطقة، وبالتالي فعلى الغرب أن يعلم أنه لا يمكن استبعاد تركيا من أي معادلة أو تسوية تخص الشرق الأوسط، فهي إن لم تكن قادرة وحدها على تكريس ورسم تفاعلات سياسية من نوع جديد في المنطقة، فإنها على الأقل قادرة على عرقلة أية ترتيبات أو مشاريع غربية خاصة في الشرق الأوسط تتم بمعزل عنها.

إذاً الواضح أن تركيا تمارس دورها كقوة إقليمية كبرى في المنطقة، ولديها مصالح سياسية واقتصادية واسعة تزيد تحقيقها والحفاظ عليها، وذلك من خلال نسج شبكة من العلاقات والتحالفات الدولية والإقليمية، وعليه لا يجب النظر إليها من خلال كونها عضواً في محاور وأحلاف مع دول أخرى فقط، ولكن من خلال تعزيز موقعها كقطب إقليمي مستقل ومؤثر، ويحتفظ لنفسه بمسافة واحدة من الجميع وفي الوقت نفسه يتواصل مع الجميع.

و كنتيجة لكلّ هذا، شهدت علاقات بمنطقة الشرق الأوسط تحسناً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، هذا التحسن لم يكن ممكناً لولا المتغير الداخلي الذي أحدث تحولاً نوعياً في سياستها تجاه الدول العربية.

لكن هذه الإندفاع التركية الجديدة بإتجاه قضايا الشرق الأوسط لا تعني التخلي عن الخيار الغربي، أو الدّويان في الخيار الشرقي، و لكنها تأتي في سياق تقدير موقف، و مراجعة دقيقة للحسابات المحلية، الإقليمية والدولية، التي يبدو أن قادة تركيا الحاليين قد أدركوا هذه المقومات، والتي أحييت تطلّعاتهم في دور تركي جديد في المنطقة، كما حدّده "أوغلو" في عبارته "إن تركيا كانت دولة طرفية أثناء الحرب الباردة ثم أصبحت دولة بينية بعد انهيار الشيوعية وهي تتجه الآن لكي تكون دولة مركزية".

## أهمية الموضوع و أهداف الدراسة:

### 1- أهمية الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الإهتمام بموضوع السياسة الخارجية التركية حيال منطقة الشرق الأوسط بعد وصول حزب العدالة و التنمية إلى الحكم، و حركة هته السياسة التي تتطلب مزيد من البحث و التحليل عن أهم الدوافع و العوامل لدى صانع القرار التركي للعمق الحضاري و التاريخي و المحيط الجغرافي، و ضرورة دعم تركيا لمصالحها القومية في المنطقة و تعزيزها، في ظل المتغيرات الإقليمية و الدولية التي صاحبت تلك الأحداث وما يجب على تركيا ان تفعله، و تتبع أهمية الدراسة من عدة اعتبارات نظرية و عملية على النحو التالي:

- اعتبار يتعلق بدراسة تفاعل العوامل الداخلية والخارجية و تأثيرها في تحديد و توجيه السياسة الخارجية عبر تحليل استجابتها للتغيرات الحادثة على عدة مستويات داخلية، إقليمية و دولية، وهو ما اتسمت به الفترة الزمنية موضع الدراسة.

- أهمية دراسة السياسة الخارجية التركية تجاه قضايا المنطقة بالنظر إلى ما تتمتع به تركيا من قدرات سياسية و اقتصادية و عسكرية، إضافة إلى ثقلها الديمغرافي و موقعها الإستراتيجي و طبيعة علاقاتها الخاصة مع الغرب، خاصة في ظل عضويتها بحلف شمال الاطلسي، مما يجعلها تملك مقومات مؤهلة لأداء سياسة خارجية مؤثرة و فعالة في منطقة الشرق الأوسط، و يعزز من هذه الأهمية ما شهدته عناصر القوة التركية من تطورات عدة خلال فترة الدراسة، من خلال زيادة حضورها في العديد من القضايا المحورية في المنطقة سواء في القضية العراقية، أو الصراع العربي الإسرائيلي بمساراته المتعددة، أو قضايا الإصلاح في المنطقة بإبعاده المختلفة وغيرها من القضايا.

- أهمية دراسة و تقييم أبعاد الإستمرار و التغيير في الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط، و تأثيراته و مستقبله من وجهة النظر العربية.

- ان دراسة السياسة الخارجية التركية قد يفيد صناع القرار و الباحثين في هذا الشأن، طالما



أن علاقات تركيا بمنطقة الشرق الأوسط ظلت في حالة من التجاهل لفترة من الزمن ويشوبها الحذر، لذلك نأمل أن تكون دراستنا هذه إضافة قيمة و إفادة للمكتبة العربية.

## 2- الهدف من الدراسة:

سوف تتناول الدراسة موضوع السياسة التركية في منطقة الشرق الأوسط، و الذي حظي باهتمام زمرة من الباحثين في مجال العلوم السياسية و لاسيما العلاقات الدولية، للوقوف على حقيقة و حدود التّغير في السياسة التركية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 عموماً، و بعد نوفمبر 2002 خصوصاً، و التوجه المتزايد للإدارة التركية للإهتمام بقضايا المنطقة، في تطوّر لافت سجّل قطيعة مع سياستها السابقة القاضية بتجنب الإنغماس والخوض في شؤون المنطقة، كما ستحاول تسليط الضوء على أولويات و أهداف السياسة التركية في المنطقة في عهد السلطة الجديدة مقارنة بالفترة السابقة، بغية الوقوف على التحول الذي طرأ عليها و حجمه، خاصة تجاه القضايا العربية، لنصل إلى تحديات السياسة التركية في تلك المنطقة و العراقيل التي تقف في وجه إنجازها وتحقيق توجّهها الجديد.

## 3- نطاق الدراسة:

تحاول هذه الدراسة رصد توجهات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط في الفترة بعد 2002، باعتباره جزءاً من التوجهات العامة لسياستها الخارجية، و نظراً لصعوبة تناول جميع ابعاد السياسة الخارجية التركية إزاء كل القضايا المثارة في المنطقة أو إزاء كل الأطراف و الدول في منطقة الشرق الأوسط، فإن التركيز سينصب على تحليل الأفعال التركية في عدد من القضايا المحورية في المنطقة، منها:

- القضية العراقية بعد الغزو الأمريكي، سواء في حرب احتلالها أو في إطار ترتيبات ما بعد الإحتلال، وكذا الموقف التركي من مخرجات العملية السياسية سواء ما تعلق بشكل الدولة أو نظام الحكم.

- قضايا الإصلاح في منطقة الشرق الأوسط: حيث تعدد مبادرات الإصلاح في المنطقة

خلال فترة الدراسة، يتم استدعاء النموذج التركي في إطار هذه المبادرات، و يسمح ذلك بالتعرض للتوقعات المختلفة للدور التركي، وموقف تركيا منها.

- الصراع العربي الإسرائيلي: حيث شهدت فترة الدراسة تطورات مهمة في هذا الصراع في ما يخص التصعيد الإسرائيلي وكذا التفاعلات الفلسطينية الداخلية، بالإضافة إلى التصعيد الإسرائيلي على المسار اللبناني وما رافق هذه التطورات من اهتمام تركي و جهودها لتسوية هذا الصراع على مساراته المختلفة الفلسطينية، اللبنانية و السورية.

- الملف الإيراني: حيث يعتبر الملف الإيراني من الملفات الشائكة و التي سببت العديد من المشاكل مع دول المنطقة و القوى الغربية، هذا من جهة ومن جهة ثانية باعتبارها فاعل اقليمي منافس للهيمنة على المنطقة، خاصة وأن التفاعلات البيئية و المبادلات التجارية و الإقتصادية بينهما متطورة وفي تزايد مطرد من سنة لأخرى.

- الأزمة السورية: حيث تعتبر سوريا بمثابة البوابة الرسمية للسياسة الخارجية التركية في المنطقة، لذلك فالأزمة السورية مثلت تحديا وجوديا لسياسة تركيا في المنطقة، خاصة و ان العلاقات الثنائية بينهما انتقلت من حالة التوافق الاستراتيجي إلى تدهور هدام استخدمت فيه تركيا جميع وسائل سياستها الخارجية من اجل تغيير نظام الحكم فيها.

#### - الإطار الزمني للدراسة :

سيتم التركيز على دراسة أبعاد التغيير في السلوك السياسي الخارجي التركي خلال الفترة 2002- 2015 وهي الفترة التي عرفت عدة تذبذبات في سياسة تركيا الخارجية تجاه دول المحيط الشرق الأوسطي، و يرجع اختيار الفترة إلى صلاحيتها لدراسة القضايا المطروحة - في النطاق الموضوعي- و لإرتباطها بالتغيرات في البيئتين الداخلية و الإقليمية لنظام السياسة الخارجية التركية.

#### - الإطار المكاني للدراسة:

يتمثل النطاق المكاني للدراسة في منطقة الشرق الأوسط، مع ما يحمله المصطلح من محاذير يجب الإنتباه إلى استخدامها في الدراسة لما ترد عليه من تحفظات تتعلق بطبيعة نشأته

و تطوره كمفهوم أمني بالأساس، فضلا عن مخاطره على النظام الإقليمي العربي، خاصة و انه لا يتعامل مع الوطن العربي كوحدة متميزة و يدخل فيه باستمرار دولا غير عربية مثل: تركيا و إيران و باكستان و افغانستان و اسرائيل و قبرص، و يخرج منه احيانا ببعض الدول العربية مثل السودان و دول المغرب العربي.

و رغم الإعراف بأهمية هذه التحفظات على استخدام المصطلح، إلا أن توظيفه في هذه الدراسة يأتي عدة اعتبارات هي:

- أن التحليل الوارد في الدراسة يتم من منظور دولة محيط غير عربية - تركيا- و تصوراتها لما يمكن ان تؤديه سياستها الخارجية في المنطقة.

- أن القضايا موضع التناول ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بسياسة تركيا إزاء اطراف عربية و غير عربية يوجد اتفاق على انتمائها لحدود منطقة الشرق الأوسط في مختلف التحديدات المطروحة للمفهوم.

- استخدام وزارة الخارجية التركية مصطلح الشرق الأوسط في تقسيمها لدوائر حركة السياسة الخارجية التركية على أساس المناطق أو الاقاليم (\*).

كما أن اشكالية تحديد نطاق الدول التي يشمها المفهوم في إطار ما تطرحه المبادرات الخارجية المختلفة من صفات مختلفة ك: الكبير، الأكبر، الجديد و غيرها، لذلك سنأخذ بالإتجاه الأكثر شيوعا تحليليا و الذي يجعل المفهوم يشمل الدول العربية بالإضافة إلى إيران ، تركيا وإسرائيل.

---

\* - يحدد موقع وزارة الخارجية التركية تقسيم الدوائر الإقليمية لسياستها الخارجية في: الدول الأوروبية، أوروبا الشرقية، البلقان، جنوب القوقاز، الشرق الأوسط، آسيا الوسطى، جنوب آسيا، أمريكا الشمالية، أمريكا اللاتينية، إفريقيا جنوب الصحراء، شرق آسيا، المحيط الهادي على الترتيب

- يشير التقسيم المناطقي الموجود على موقع وزارة الخارجية التركية ملاحظتين أولها : ان هذا التقسيم المناطقي تتدخل فيه بعض الدول في أكثر من فئة، فمثلا إيران تدخل ضمن منطقة الشرق الأوسط وكذلك ضمن منطقة جنوب آسيا، ويشير الموقع إلى العلاقات الاقتصادية و التجارية مع إيران في رابط منطقة الشرق الأوسط، بينما يشير إلى العلاقات السياسية معها في رابط جنوب آسيا، وربما هو تلميح ضمني لتغليب اعتبارات التعاون الاقتصادي بشكل اساسي على العلاقات التركية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط على الإعتبارات السياسية، و ثانيها أن التقسيم لا يتضمن السودان إذ يدخله في خانة إفريقيا جنوب الصحراء، كما لا يشمل ليبيا، تونس ، الجزائر، المغرب و موريتانيا بوصفها تمثل مجموعة دول شمال إفريقيا، للمزيد أنظر:

Republic of turkey , ministry of foreign affairs ( TMFA) in: <http://www.mfa.gov.tr/default.en.mfa>

## إشكالية الدراسة:

تعالج هذه الدراسة التّغير و التّحول الذي طرأ على السياسة الخارجية التركية بعد 2002، و تأثيرها على منطقة الشرق الأوسط، إلى الوقوف على التوجهات الأساسية للسياسة الخارجية التركية، في ظل المتغيرات الدولية الجديدة وإعادة صياغتها لأهدافها وأولوياتها في المنطقة، وهذا من خلال معالجة الإشكالية التالية:

**ما مدى التغير الذي طرأ على السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد 2002 ؟ أي التساؤل حول التغير الذي طرأ على السياسة التركية، حدودها ومجالاتها في منطقة الشرق الأوسط، في ظل المتغيرات والتّحديات الدولية الجديدة، خاصة بعد انهيار منظومة الأمن القومي العربي -2003-.**

موضوع بهذا الإتساع و التعقيد يحتاج إلى تجزئة هته الإشكالية إلى تساؤلات فرعية كالاتي:

1. ما هي مقومات السياسة الخارجية التركية الجديدة، أبعادها و حدودها ؟
2. ماهي اهم المتغيرات الإقليمية والدولية التي تحاول تركيا توظيفها لصالح استراتيجيتها في منطقة الشرق الأوسط ؟
3. ما هي المصالح التركية الأساسية و الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، و معيقاتها ؟
4. فيما تتضمن آليات إنجاز أهداف السياسة التركية في المنطقة ؟
5. ما مستقبل السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط؟

## فرضيات الدراسة:

1. أن المصلحة الوطنية هي الدافع الرئيسي لمجال حركة السياسة الخارجية التركية تجاه دول منطقة الشرق الأوسط.
2. تشكل القضايا الأمنية والاقتصادية أولويات التوجهات الجديدة لتركيا نحو دول منطقة الشرق الأوسط.

3. كلما اعتمدت تركيا في سياستها الخارجية على ادوات قوتها اللينة كلما كانت أكثر فاعلية في تحقيق أهدافها و مصالحها في منطقة الشرق الأوسط.

4. كلما زاد تغلغل القوى الإقليمية والدولية في منطقة الشرق الأوسط أدى ذلك الى تعقيد مهمة تركيا في تنفيذ أهداف سياستها الخارجية.

### المقاربة المنهجية:

إن اختيار موضوع بحث ما يحتم على الباحث انتقاء منهج يلائم طبيعة الموضوع، لذلك استخدمنا توليفة منهجية في البحث حسب تعدد زوايا الدراسة، والتي يمكن اجمالها فيما يلي:

### 1- المنهج التاريخي:

يقوم المنهج التاريخي على العودة الى مختلف الأحداث التاريخية الماضية، والحصول على البيانات والوثائق والمعلومات ذات الصلة بالظاهرة محل الدراسة، حيث أننا سنتتبع سير العلاقات التركية بدول منطقة الشرق الأوسط عبر فترات زمنية مختلفة، نحاول من خلالها أن نرصد حالة التحول التي طرأت على توجهات السياسة الخارجية التركية عموماً، و اتجاه دول منطقة الشرق الأوسط خصوصاً بإعتبار أن هذه الدول كانت الماضي الحضاري و الإمتداد التاريخي لسياستها، وتبرز أهمية هذا المنهج في إبراز الظروف الإقليمية والدولية التي تطورت فيها علاقات تركيا بدول منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن متابعة ورصد تطور السياسة التركية منذ نهاية فترة الثنائية القطبية وحتى اليوم، ومحاولة تتبع الأحداث والمراحل والمحطات التاريخية التي مرت بها تركيا والتحول الذي مس سياستها الداخلية والخارجية وارتباطها بتعاقب القيادة السياسية التركية .

### 2- المنهج المقارن:

تبرز أهمية المنهج المقارن في كونه يهدف من خلال رصد الاختلاف و التشابه في دراسته للظواهر إلى معرفة العناصر المسؤولة عن ذلك، وعليه في دراستنا هذه يعتبر المنهج المقارن منهجاً رئيسياً، من خلال مقارنة التحولات السياسية والاقتصادية والبنوية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيرها على سياسة تركيا الإقليمية من جهة ودول المحيط من جهة أخرى، فضلاً عن

مقارنة توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه دول المنطقة بالنظر الى تعاقب وتغير القيادة السياسية التركية، كما تم اعتماد المقارنة بين توجهات وسلوكيات تركيا في أجندتها الخارجية ومقارنة استراتيجياتها نحو دول منطقة الشرق الأوسط عبر فترات زمنية مختلفة، تكيفا مع جل المتغيرات التي تعرفها البيئة الداخلية للدولة التركية، وكذلك الديناميكية و التغيرات التي عرفتھا البيئة الخارجية و مدى تأثيرھا على السياسة الخارجية التركية وفقا لمصلحتها الوطنية .

### **3- منهج التحليل النسقي:**

يقوم هذا المنهج على مقارنة تحليل النظام على مختلف مستوياته، وطنيا، إقليميا أو دوليا والتي تتطوي على دراسة مجمل التفاعلات التي تحدث بين نظام ما وبيئته العامة، من خلال افتراض وجود علاقة تفاعلية مستمرة ومتبادلة تتم في إطار عملية دائرية ، و هو ما يمكننا من تبيان قدرة وكفاءة نظام ما على الإستجابة للتحويلات التي تعرفها بيئته العامة، أو التي تفرض عليه من الداخل أو الخارج، ومع افتراض ان النظام متوازن، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة الاستقرار بل قد يكون في إطار عملية التغير، وهو ما يسمى بالتوازن المتحرك الذي يحدث عند عملية الانتقال من وضع إلى وضع آخر، مثلما حدث مع نهاية الثنائية القطبية، حيث أن التحليل النسقي يعمل على معالجة سلسلة من البيانات المتعلقة بالعلاقات بين مختلف المتغيرات المترابطة وغير المترابطة، ما يفترض حدوث تفاعلا بينها، بمعنى أن أي تحول يجري على متغير ما من المتغيرات، سيؤدي إلى إحداث تغييرات أخرى يستوجب رصدها وتحليلها .

### **4- منهج تحليل المضمون:**

والذي يتيح بصفة عامة تحليل سلوك الأفراد والمؤسسات ويتم في سبيل ذلك تحليل مضامين المواد المكتوبة عبر استكشاف محتوياتها وبياناتها وتبويبها في مؤشرات دلالية رئيسية وثنائية، مع تصنيفها في فئات جامعة وموحدة ومشاركة، ثم معالجة المضامين الدلالية نوعا وقياسا وشكلا ومقصدا لتعقبها مرحلة الفهم والتفسير فاستخلاص النتائج، ثم تحديد الاقتراحات والتوصيات للعمل بها أنيا ومستقبليا وتنظيرا وتطبيقا ، وقد تم اللجوء الى منهج تحليل المضمون لبيان الأفكار الرئيسية في تحليل مجمل الوثائق الرسمية التركية والاحصائيات ذات الصلة

بالظاهرة بعيدا عن ذاتية الباحث، والرجوع الى الوثائق الرسمية التي تحكم السلوك التركي بشكل عام ودول منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص كوثائق السياسة الخارجية والأمن القومي والعقيدة العسكرية التركية .....

## المقاربات النظرية:

### 1- النظرية الواقعية الجديدة :

تهدف المدرسة الواقعية الجديدة إلى تفسير السياسة الخارجية للدول ومواقفها الدولية بطريقة علمية مستندة إلى الواقع و قابلة للتحليل و القياس، جاءت لفهم وتفسير الظواهر الدولية أكثر من فهم السياسة الخارجية للدول، وما هذا المعطى الأخير إلا جزءا من التفسير العام للسلوك الدولي كما تؤكد عن أن السياسة الخارجية قائمة على الإنحياز للاعتماد على الذات وفق منطق القوة والمصلحة، كما يرى مورغانتو، حيث تعتمد القوى على قدراتها الذاتية لتحقيق التوازن مع غيرها من القوى، -لذلك يرفض نشأة الأحلاف-، فيما لا يرى والتز مانعا من ذلك من خلا تكامل عناصر القوة الداخلية و الخارجية معا، فيما يرى أليسون أن القرارات السياسية الخارجية هي إجابات عقلانية لوضعيات معينة تصوغها الدولة بناءا على حسابات الربح و الخسارة.

### 2- النظرية البنائية :

قامت من خلال التركيز على التفسيرات المعيارية والمعطيات القيمية التي أساسها الأفكار والهوية في تفسير سلوكيات الدول حيث تمثل الهوية حسب البنائيين متغيرا تفسيرا ومحددا لسياسة الدول وذلك وفقا لمبدأ الهويات تصنع المصالح، كما ترفض مطلقا على أن الواقع الدولي معطى سابق غير قابل للتغيير مثلما اعتبرته النظرية الواقعية، فالبنية العميقة للفوضى ماهي في حقيقة الأمر إلا ظاهرة ثقافية متعلقة بالأفكار أكثر من كونها مادية باعتبارها التصور الواسع الذي يتضمن الاعتقادات والإدراكات التي يتقاسمها الفاعلون، وأن سلوك الفاعل مرتبط بالدور الذي يقوم به وبما سيعود عليه هذا الأخير من المصالح، وقد تم الإستعانة بهذه النظرية

لدراسة التوجه التركي الخارجي من الناحية الأيديولوجية والسيكولوجية واختبار دور الهوية في التأثير على سياستها الخارجية و توجيهها.

### 3- النظرية الليبرالية النفعية:

تقوم الليبرالية كتوجه معرفي في العلاقات الدولية على الحجة الأخلاقية، أين تجعل من ضمان حق الفرد في الحياة والحرية وحماية الممتلكات أعلى هدف للحكومة، و تعتبر الليبرالية النفعية بأن أهم فواعل السياسة الخارجية لدولة ما هم الأفراد العقلانيون وجماعات المصالح الخاصة الذين ينتظمون في جماعات لتعزيز وضمان مصالحهم، حيث نشهد تنامي وانتشار واسع للتكتلات، و تزايد الإعتماد المتبادل بين الدول، واصبحت الدولة في سياساتها المحلية وفي سياستها الخارجية، تتحدد من خلال أساليب العمل الجماعي.

### أدبيات الدراسة:

1- تناولت دراسة **غراهام فولر: " الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي"** تأثير التغيرات الدولية على تغير السياسة الخارجية التركية، و دور القيادة السياسية الخارجية التركية، و بعض مظاهر السلوك التركي المتغير تجاه الدول و القضايا العربية. يرى فولر ان التغيرات في النسق الدولي منذ أواخر الثمانينيات أدت الى تغير البيئة الجيوبوليتيكية لتركيا بصورة جذرية، و كان لذلك تأثيرات على سياستها الخارجية، تلخصت في اتاحة فرص جديدة لها في الشرق الأوسط، اسيا الوسطى و القوقاز، و لذلك أصبحت تركيا تنظر الى نفسها كمركز لعالم يتشكل حولها، و ليس مجرد حافة العالم الأوروبي، و تتطلع الى القيام بدور إقليمي قائد، تزايدت أهميتها الاستراتيجية بالنسبة للتحالف الغربي بشكل عام و الولايات المتحدة الأمريكية خاصة، كما اعادت تركيا تقويم مصالحها القومية، وأهدافها الخارجية، سواء في الشرق الأوسط أو في غيره من الأقاليم المحيطة بها، و عليه اكتسب السلوك الخارجي التركي خصائص جديدة، أهمها - الديناميكية و التدخلية و المبادرة، كأن التغيرات في النسق الدولي أدت الى تغير جذري للسياسة الخارجية التركية الإقليمية



2- دراسة جلال عبد الله معوض: " صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية التركية" تعتبر من الكتابات الرائدة، سواء في تحليل عملية صنع السياسة الخارجية التركية، او دراسة السلوك التركي اتجاه الدول و القضايا العربية، في اطار تحليلها لعملية صنع السياسة الخارجية التركية، تتناول الدراسة هيكل عملية صنع القرار في تركيا ( الدستوري و القانوني و الفعلي )، و دور القيادة السياسية في عملية صنع القرار (خاصة الرئيس أوزال، و خلفه الرئيس ديميريل)، ثم تتناول أدوار مؤسسات و جماعات أخرى، مثل النخبة السياسية، والأحزاب، و جماعات المصالح، و المؤسسة العسكرية و غيرها.

بالنسبة لدراسة مضمون السلوك التركي تجاه القضايا العربية، يتناول معوض-أولا- المتغيرات او المحددات الأساسية لهذا السلوك، سواء كانت داخلية او خارجية ثم تناول مضمون هذا السلوك تجاه القضايا العربية ذات الصلة بموضوع الدراسة، ويختتم دراسته بملخص مركزة عن خصائص السياسة الخارجية التركية و هي تعدد دوائرها، مع منح درجة أكبر من الإهتمام للدائرة الشرق أوسطية و بالغموض البناء، و تعدد الخيارات.

يمكن القول ان هذه الدراسة تميل الى اعتبار التغيير في السياسة التركية تجاه المنطقة العربية منذ التسعينيات بمثابة تغيير تكيفي و تغيير برنامجي، يتمثل في زيادة الإهتمام بهذه المنطقة، و تغيير ترتيب الأولويات و المصالح و أدوات تنفيذها.

3- دراسة محمد نور الدين " تركيا الصيغة و الدور" تناولت واقع تركيا في الداخل موقعها في المعادلات الإقليمية و الدولية، حيث انفرد حزب ذو الجذور إسلامية بالسلطة في الداخل هو حزب العدالة و التنمية بالسلطة التشريعية و التنفيذية في سابقة تاريخية. فنارت نقاشات حادة حول ثوابت تاريخية تمس العناوين الأكثر حساسية، العلمانية و الإسلام، السلطة السياسية و العسكر، المسألة الكردية و وحدة التراب التركي، المسألة الأرمنية - المواطنة الكاملة و حقوق الأقليات، الحريات و الديمقراطية، بينما في الخارج كانت ذروة التحول في احداث 11 سبتمبر 2001 حيث فتحت الحرب على " الإرهاب" الأبواب على المنطقة العربية و بذريعتها انكشفت و اوضحت تحت التهديد بالإحتلال العسكري المباشر، و هنا اختلف "الإسلام التركي"

عن نظرائه في العالمين العربي و الإسلامي حيث، اعدت الولايات المتحدة الأمريكية لتركيا دورا رياديا بما سمي مشروع الشرق الأوسط الجديد، فيما قرر الاتحاد الأوروبي في 17 جانفي 2004 بدء مفاوضات العضوية مع انقرة

4- دراسة محمد نور الدين ، تركيا قلق الهوية و صراع الخيارات " و تدور حول تقديم مقارنة لأهم الاتجاهات السياسية و الفكرية و الاجتماعية و الدينية التي عصفت ، و ما زالت بالمجتمع التركي ، و للقضايا الساخنة الأساسية المتصلة بالوضع الإقليمي لتركيا من الشرق الأوسط الى القوقاز، و من البلقان الى اسيا الوسطى، خلال السنوات التي تلت مباشرة تفكك الاتحاد السوفيتي

و ثمة دراسات تناولت بالوصف و التحليل التغير في السلوك الخارجي التركي و هي:

5- يحل آلان ماكوفسكي: "الفعالية الجديدة في السياسة الخارجية التركية"، الفعالية الجديدة في السوك التركي تجاه دوائره الإقليمية (الشرق الأوسط و اسيا الوسطى و البلقان و القوقاز)، و يعتبر مقولة اوزال التي تؤكد على "ان تركيا تركت سياستها السابقة السلبية المترددة، و تتبنى سياسة خارجية فعالة"، و عليه يرى ماكوفسكي- في هذا الخصوص- ان مشاركة تركيا في التحالف الدولي المضاد للعراق اثناء حرب الخليج حطم العديد من التابوهات او المبادئ الأساسية في سياستها الخارجية التقليدية، و أهمها الحياد الإقليمي، و الامتناع عن التدخل و عدم التحيز في الصراعات (الدولية او الاهلية) بالشرق الوسط، و حظر استخدام القواعد العسكرية في أراضيها لأغراض خارج منطقة عمليات الناتو، و محاولة موازنة تحالفها مع الدول الغربية و الولايات المتحدة خصوصا بعلاقتها بدول الشرق الأوسط.

ثم يتحدث عن دور القيادة السياسية (الرئيس اوزال) في تغيير السياسة الخارجية التركية، اذ يرى ان أوزال لعب دورا محوريا في تغير السياسة الخارجية التركية، فهو الذي خطط و رسم النمط الجديد (الديناميكي الفعال) لهذه السياسة و ان تركيا سوف تتبع هذا النمط.

يشير ماكوفسكي الى ان الاتجاه الجديد للسياسة الخارجية التركية يتضمن سلوكا خارجيا مبادرا، و رؤية بعيد النظر، و استعداد لإستخدام القوة و التهديد بها، ثم يفصل في مظاهر السلوك

التركي النشط تجاه الأقاليم المحيطة بتركيا، يخلص الى ان تركيا أصبحت تتبع سياسة خارجية إقليمية دينامية متعددة الجوانب، و ان تأثير الغرب قل او كاد، على هذه السياسة. لا شك ان هذه الدراسة أفادت الباحث في كثير من عناصرها، و لكنها- نظرا لصغر حجمها اقتصرت على الوصف كالتزام عام، و لم تستطع ان تقي بضرورات التحليل للسلوك الخارجي التركي "الجديد"، ان استهداف الباحث اختيار تأثير التغيرات في النظام الدولي منذ أواخر الثمانينات، و تفصيله في دور القيادة السياسية في تغير السياسة الخارجية التركية، و كشف مظاهر ذلك التغير في السلوك التركي تجاه القضايا العربية يعد استكمالاً لهذه الدراسة المهمة.

6- دراسة كيريشي: " أنماط جديدة للسلوك الخارجي التركي"، فتحاول اختبار تأثير التغيرات في النظام الدولي منذ أواخر الثمانينات على تغير السلوك الخارجي التركي، و تكشف مضمون هذا التغير، فيرى ان نهاية الحرب الباردة- التي تراكبت مع تغيرات عديدة في البيئة الدولية- شكلت تحدياً جوهرياً للسياسة الخارجية التركية، و قد استجابت تركيا لهذا التحدي بتغيير نمط سلوكها الخارجي، فأصبح ديناميكياً و فعالاً و مبادراً و تأكيدياً و مؤثراً الى حد بعيد، يختلف جذرياً عن نظيره اثناء الحرب الباردة، ثم يتحدث عن مضمون هذا التغير، من خلال بلورة أربعة أنماط جديدة للسلوك الخارجي التركي، و هي: نمط إدارة الصراع، و البحث عن نظام مستقر، و نمط النموذج، و نمط الجسر او الوسيط، هذه الدراسة تعد من الدراسات الجيدة، لأنها تختبر تأثير متغير مستقل واحد ( التغيرات في النظام الدولي) على متغير تابع (السلوك الخارجي التركي)، لكنها تفتقر الى اطار نظري و منهجية محددة يمكن ان يسهما في زيادة جودتها.

### قراءة في خطة الدراسة:

ستحاول هذه الدراسة الإحاطة بموضوع السياسة الخارجية التركية من جميع جوانبه، و محاولة فهم طبيعة و ابعاد هذه السياسة الجديدة في المنطقة، و التحول الكبير الذي طرأ عليها خاصة مع التغير الذي صاحب هرم المؤسسة السياسية فيها بوصول حزب العدالة و التنمية

إلى السلطة في نوفمبر 2002، لذلك ارتأيت تقسيم الدراسة إلى مقدمة، أربع فصول و خاتمة كما يلي:

حيث تتناول في الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و الأسس النظرية التي اعتمدهما الدراسة حتى تكون قاعدة نظرية يتم من خلالها تحليل الواقع التركي في منطقة الشرق الأوسط .

- تنتقل الدراسة في الفصل الثاني للتطرق إلى ماضي السياسة التركية الكمالية و أولوياتها، ثم تنتقل إلى المتغيرات الدولية والإقليمية و أثرها على البنية السياسية التركية الداخلية، و كيف انعكس ذلك على التوجهات السياسية التركية خارجيا، مع التركيز على القيادة والنخبة السياسية والقوى المؤثرة في صنع القرار في تركيا- المؤسسة العسكرية، الأحزاب السياسية، الرأي العام و وسائل الإعلام...-، و الأولويات الجديدة للإدارة الجديدة في سياستها الخارجية، مبادئها و أسسها.

- و في الفصل الثالث :

تتناول مقومات الدور التركي الجديد، من خلال التركيز على الأهمية الجيوستراتيجية لموقع تركيا، القوة الإقتصادية و العسكرية و كذلك الإمكانيات البشرية التي تتمتع بها و التي تسمح لها بممارسة الدور الذي تتطلع للقيام له -إقليمي و دولي-، ومن ثم تنتقل إلى المصالح التركية السياسية و الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، و آليات إنجاز أهدافها في المنطقة، و التي حاولت إجمالها في: القوة الناعمة من خلال إقامة علاقات إقتصادية متشعبة مع دول المنطقة خاصة مع أفضلية الإقتصاد التركي و إسقاطه لمجمل رؤوس الأموال العربية و الخليجية بعد تداعيات أحداث سبتمبر، و من الآليات كذلك التي تعتمد عليها تركيا لفرض وجهة نظرها، القوة العسكرية من خلال حلف الناتو، العلاقات و الاتفاقيات الثنائية مع دول المنطقة.

ثم تعرج على التحديات و المعوقات التي تواجه السلطة في أداء مهامها، أو التي تكون أدوات لإعاقة تنفيذها لسياساتها، وهي تحديات داخلية (المؤسسة العسكرية، القوى العلمانية و المشكلة الكردية)، و تحديات إقليمية و دولية ( المشكلة القبرصية و الأرمنية، مشكلة مياه نهري دجلة و الفرات، صراع الزعامة مع إيران، التقارب التركي الإسرائيلي و الطموح الأوروبي لتركيا) .

و الفصل الأخير:

تتناول فيه تأثير الحراك في المنطقة العربية و المواقف التركية منها بين الحذر و الإنخراط و تأثير ذلك على العلاقات العربية التركية، ثم تناولت المراجعات في السياسة الخارجية و مسبباتها و محركات هذه الإستدارة.

ثم التطرق إلى مستقبل السياسة الخارجية التركية من خلال سيناريوهات محتملة، السيناريوهين المتناقضين: الميل غربا و مواصلة الطموح التركي للإلتضمام إلى المنظومة الأوروبية، أو الإنغماس و الإنخراط في قضايا المنطقة التي هجرتها لفترة طويلة من الزمن.

و السيناريوهين الأكثر إحتمالا للتجسيد هما: تحقيق إنجازات دبلوماسية في قضايا المنطقة التي صَعُبَت على أوروبا حتى تُشعرها -أوروبا- بحجم الخطأ المرتكب بحق أنقرة، تكون مدخلا للإلتضمام إلى النادي الأوروبي.

أو أن تلعب دور الموازن الإقليمي لإيران، فهي مؤهلة للقيام بدور فاعل بل و محوري في هذا السياق، خاصة و أنها اللاعب المقبول أمريكا و عربيا.

ثم خاتمة و استنتاجات

# الفصل الأول

السياسة الخارجية:

مقاربات مفاهيمية وتأسيس نظري

المبحث الأول: السياسة الخارجية: مقاربات مفاهيمية

السياسة الخارجية: دراسة في المفهوم و الأهداف

التغير في السياسة الخارجية

مفهوم منطقة الشرق الأوسط و أهميتها

المبحث الثاني: السياسة الخارجية وفق تصورات نظريات العلاقات الدولية

التفسير الواقعي للسياسة الخارجية

الليبرالية النفعية و تفسير السياسة الخارجية

النظرية البنائية و السياسة الخارجية

## المبحث الأول: السياسة الخارجية: مقاربات مفاهيمية

يساعد تحديد مفهوم التغيير في السياسة الخارجية في فهم موضوع الدراسة، و كذا فهم أسباب تغير السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وحدود هذا التغيير، وهل تغير أم إعادة هيكلة؟ وعلى أي مستوى حصل التغيير، على مستوى الأدوات، الأهداف او التوجه الدولي بشكل عام، لذلك تستعين الدراسة بمفهومي الإستمرارية و التغيير في السياسة الخارجية، كإطار مفاهيمي لتحليل موضوعها.

### المطلب الأول: السياسة الخارجية: دراسة في المفهوم و الأهداف

غالبا ما يتصور على أن السياسية الخارجية هي سلوك من صنع داخلي لتحقيق أهداف خارجية، إلا أن هذا التوجه لا يكون دائما صحيحا، فقد تستخدم السياسة الخارجية كأداة من أجل تحقيق غايات داخلية، وذلك بتوجيه اهتمامات الشعوب من الإشكالات الداخلية إلى تلك الخارجية، ما يسمح للنظام بالحفاظ على الاستقرار ولو لفترة محددة، ويتأتى ذلك من خلال خلق أو توجيه الانتباه إلى تهديد خارجي مزعوم<sup>(1)</sup>.

ولدت نهاية الحرب الباردة رؤى جديدة للسياسة الخارجية - من حيث التحليل - أين لاقى المفهوم اهتماما أوسع ومناقشة أعمق، إذ اتسع عدد الذين يشاركون في التأثير على صنع السياسة الخارجية، ناهيك عن تحول في نطاق وكثافة القضايا المدرجة في أجندة السياسة الخارجية، إضافة إلى زيادة الغموض الذي يحيط بفكرة المصلحة الوطنية لتوجيه السياسة الخارجية<sup>(2)</sup>.

و بغرض تعريف السياسة الخارجية، لابد من التعرف أولا على المقصود بـ"السياسة" و"الخارجية" والتمييز بين هذه الصفة الأخيرة والصور الأخرى للسياسة، وعلى هذا الأساس اقترح Goldman تمييزا أساسيا بين تعريف السياسة التي ينتهجها الفاعل في برنامجه، في سلوكه،

1 - Tomas Niklasson, *Regime Stability and Foreign Policy Change: Interaction between Domestic and Foreign Policy in Hungary 1956-1994*, ( SWEDEN, Lund Political Studies, Student literature, 2006) p 24.

2 - Ibid, p 24



أو في كلاهما.

في حين ميز كل من Starr و Papadakis بين العملية، مخرجات ( أي القرارات) والسلوك ( بمعنى تنفيذ القرار)، وفي هذا الصدد يرى Tomas Niklasson أنه يمكن تمييز خط رفيع بين التنفيذ (كعملية) والسلوك ( المعبر عن نتيجة تنفيذ القرار)، أما Rose فرأت بإمكانية إدراج نتائج الأفعال في تعريف السياسة الخارجية.

الحديث في تعريف السياسة الخارجية يطرح نقاشاً أيضاً حول العلاقة بين النوايا intentions، السلوك behaviour، الأفعال actions، وفي هذا الصدد ميز Carlsnaes بين الفعل والسلوك<sup>(1)</sup>، على اعتبار أن العنصر الأساسي في معنى "الفعل" في فلسفة العلوم الاجتماعية يعد أكثر وضوحاً بطبيعته مقارنة بمصطلح "السلوك" الذي يحمل معنى أوسع، ولهذا رأى أنه يجب علينا أن ننظر فقط في النتائج التي تبرز على أنها مقصودة ومعترف بها على أنها سياسات، وبهذا يشكل السلوك المتعمد "فعل"، وعليه اعتبر Carlsnaes أن السياسة الخارجية تتكون من مجموع أفعال السياسة الخارجية للدولة<sup>(2)</sup>.

جانب آخر من النقاش يطرح عند الحديث عن معنى السياسة الخارجية، ممثلاً في التمييز بين هذه الأخيرة والسياسة الداخلية، وهنا اعتبر Goldmann أنه يجب أن نميز بين الخارجي والداخلي من الناحية الإدارية أو الموضوعية، فإذا تتبعنا التعريف الإداري فإن "السياسة الخارجية تشكل جزءاً من السياسة العامة التي تديرها وزارة الخارجية"، في المقابل فإن السياسة الخارجية من الناحية الموضوعية ينظر إليها إما من حيث القضايا أو من حيث المتلقين - المستقبليين للسياسة، وفي هذه الحالة الفواعل خارج القيادة السلطوية للدولة، على سبيل المثال الدول الأخرى وأيضاً الفواعل من غير الدول كالمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية الدولية<sup>(3)</sup>.

1 - Tomas Niklasson, Op.Cit, p 25.

2 - Ibid, p 26.

3- Ibid, p 26.

وبناء على هذه النقاشات تعددت تعاريف السياسة الخارجية وفقا لمؤشرات ذات دلالات متباينة، وكنتيجة حتمية لتعدد أبعاد السياسة الخارجية، حيث اتفق معظم باحثي العلوم السياسية على أن أنشطة السياسة الخارجية تختلف من دولة إلى أخرى، ومن حكومة إلى أخرى، ولكن أهداف السياسة الخارجية تكاد تجتمع حول التأثير في أداء فاعل آخر في المحيط الدولي لتحقيق المصلحة الوطنية<sup>(1)</sup>، وفي هذا المقام نشير إلى بعض هذه التعاريف كما يلي:

"السياسة الخارجية لا تخرج في حقيقتها عن كونها مجموعة المبادئ والأهداف التي تختارها الدولة لنفسها وتضعها موضع التنفيذ، وهذه المبادئ والأهداف هي التي تحدد نمط سلوكها، عندما تتفاوض مع غيرها من الدول للدفاع عن مصالحها الحيوية، أو لتنمية تلك المصالح وتطويرها"<sup>(2)</sup>

يركز هذا التعريف على السياسة الخارجية من حيث بعدها القيمي، أين يستند على تصور السياسة الخارجية باعتبارها برامج وسيناريوهات معدة ومحددة مسبقا، وفق مبادئ وأهداف معينة. وفي تعريف آخر تعتبر السياسة الخارجية نتاج البيئة الدولية ومخرجاتها، فتعرف على أنها: "التفاعلات الديناميكية للواقع الدولي بكل ما لها من انعكاسات ايجابية أو سلبية على منظومة المصالح والأهداف الحيوية للدولة، هي التي تجعل من السياسة الخارجية للدولة ضرورة حيوية ومستمرة في كل الظروف والأحوال، إن السياسة الخارجية هي في حقيقتها الملازمة المستمرة بين ما تسعى إليه الدولة وتحاول الحصول عليه من خلال علاقتها بالآخرين، وما تتيحه معطيات الوضع الدولي القائم وظروفه"<sup>(3)</sup>.

وفقا لهذا التعريف يتبين أن السياسة الخارجية تتضمن جانبين أساسيين: جانب تخطيطي إرادي، وجانب لا إرادي تمليه متغيرات البيئة الدولية وظروفها، أكثر مما تفرضه أو تتحكم فيه إرادة الفاعلين، فالدول تسعى في الغالب إلى تحقيق أهدافها واختيار البدائل التي تحقق لها مصالحها،

1- مروة حامد عبد الجواد محمد: "أثر التغير في النخبة التركية الحاكمة على السياسة الخارجية التركية"، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، دراسة غير منشورة، 2013، ص 37.

2- إسماعيل صبري مقلد، السياسة الخارجية الأصول النظرية والتطبيقات العملية، ط1 (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2013) ص 14.

3- المرجع السابق، ص 15.

إلا أنه في أوقات كثيرة تنقلص هذه البدائل بحكم الظروف الدولية والضغوطات التي قد تفرضها عليها بيئتها الإقليمية والدولية.

ويعرف محمد السيد سليم السياسة الخارجية على أنها<sup>(1)</sup>: "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرمجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي"، وهو نفسه ماذهب إليه كل من " فيرنا و سنايدر" اللذان يعرفان السياسة الخارجية بأنها: مجموعة القواعد المختارة للتعامل مع مشكلة أو حدث معين، حدث فعلا أو يحدث في الحاضر أو يتوقع حدوثه مستقبلا. بمعنى أن السياسة الخارجية مرادفة تقريبا لمفهوم صنع القرار<sup>(2)</sup>.

ويعرفها معجم "بلغراف مكميلان" على أنها: " الصورة الأكثر دليلا وإظهارا لوظائف الدولة و لشخصية الدولة كعضو في المجتمع الدولي"، يتضح من خلال هذا التعريف أن السياسة الخارجية للوحدة السياسية هي الأداة التي تعرف بها الدول بنفسها في محيطها الدولي.

وعرف ميلر T. B. Millar السياسة الخارجية على أنها: "مجموع كل السياسات التي لها تأثير على العلاقات الوطنية الحكومية مع الحكومات الوطنية الأخرى"، ويرى أن أهم تفاعلات السياسة الخارجية هي تلك التفاعلات الدبلوماسية، التي تحدث يوميا بين حكومات الدول<sup>(3)</sup>.

وعلى هذا الأساس فقد تعددت طرق أو مناهج دراسة السياسة الخارجية والتي حددت حسب إسماعيل صبري مقلد في عشرة (10) مناهج<sup>(\*)</sup> أساسية هي:

1- المنهج الذي يرى في المصالح القومية للدول القوة الدافعة والمحركة لسياستها الخارجية: يقوم على اعتبار المصالح القومية هي المحرك الأساسي للدول في الساحة الدولية، وتعرف المصالح على أنها: "مجموعة من القيم التي تتمتع بدرجة عالية للغاية من الأهمية، مما يجعل

1- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط2 ( القاهرة: مكتبة النهضة العربية، 1998)، ص ص، 7-11

2- السيد عليوة، إدارة الصراعات الدولية : دراسة في سياسات التعاون الدولي ( القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988 ) ص 43

3- مروة حامد عبد الجواد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 38.

\*- المنهج هو البرنامج الذي يحدد للباحث سبيل الوصول إلى الحقيقة، أو الطريق المؤدي إلى كشف الحقيقة العلمية

الدولة توليها قسطا وافرا من اهتمامها، إما للحصول عليها أو لحمايتها من أي تهديد خارجي يواجهها، أو لتطويرها وتنميتها عندما تنتهياً الظروف التي تساعدها على ذلك<sup>(1)</sup>.  
وقد تتقاطع مصالح الدول مع دول أخرى وتتوافق فيما يعرف بالمصالح المشتركة، وقد تتعارض لدرجة الوصول لحدّة الصراع، كما قد يغيب التأثير المتبادل كلية إما لهامشية تلك المصالح أو لانحصار تأثيراتها في حدود أطرافها المباشرين.

2- **منهج اتخاذ القرار وتحليل الموقف في السياسة الخارجية:** أين يعتبر تحليل الموقف أساس عملية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية في مختلف المواقف وتحت كل الظروف<sup>(2)</sup>، ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه أن الموقف الخارجي يتأثر اعتباراً لمجموعة من المؤشرات:

❖ كلما كان الموقف الخارجي حرجاً وضاعطاً، تزايد الاحتمال بأن عدداً محدوداً من صانعي السياسة الخارجية في الدولة هم الذين سوف يشاركون مباشرة في تعريف الموقف وتحديد الأهداف وتقرير نمط الاستجابات السلوكية.

❖ كلما قل عدد واضعي السياسات المشاركين في تعريف الموقف الخارجي، تزايد الاحتمال بأن يطغى تأثير معتقداتهم وتوجهاتهم وخصائصهم الشخصية والسلوكية ودوافعهم السياسية الذاتية على هذا التعريف، وعكس ذلك كلما اتسع نطاق المشاركين تزايد الاحتمال بأن يغلب تأثير القيم التنظيمية والضغط البيروقراطية<sup>(3)</sup>.

❖ الاحتياجات القومية للدولة يمكن أن تقوم بدور مهم في تعريف الموقف الخارجي، وذلك عندما تكون الدولة معتمدة بدرجة كبيرة على الخارج في تأمين احتياجاتها، وكذلك عندما يكون إقليم الدولة مهدداً بشدة من الخارج.

❖ محدودية الإمكانيات القومية نسبياً يمكن أن يؤثر على مخرجات السياسة الخارجية للدول، ويقل تأثير هذا العامل إذا كانت الدولة تحمل أهدافاً ثورية غير مبالية بضآلة حجم قوتها<sup>(4)</sup>.

1- إسماعيل صبري مقلد، مرجع سبق ذكره، ص 20.

2- المرجع السابق، ص 23.

3- السيد عليوة، مرجع سبق ذكره، ص ص 46-47.

4- إسماعيل صبري مقلد، مرجع سبق ذكره، ص 25.

3- **منهج التحليل النظمي:** السياسة الخارجية للدول تتكون من مدخلات ومخرجات، وعلى قدر المهارة والخبرة المتاحة للأجهزة المسؤولة عن السياسة الخارجية في الدولة في توظيف تلك المدخلات يتحدد مستوى المخرجات.

4- **منهج التحليل المقارن لأنماط السياسات الخارجية للدول:** يقوم على إجراء مقارنات تفصيلية شاملة للنماذج والأنماط الرئيسية للسياسات الخارجية للدول، لتعرف ما قد يكون بينها من عوامل التشابه والاتفاق، أو الاختلاف والمضي من ذلك إلى محاولة تحديد الأسباب والعوامل التي تقف وراءها في كلتا الحالتين<sup>(1)</sup>.

5- **المنهج التاريخي في دراسة السياسة الخارجية:** يعتمد على رصد الأبعاد والخلفيات التاريخية التي تحيط بتطور السياسات الخارجية للدول، ورصد العوامل المهمة التي أثرت في تشكيل المضمون الأساسي لتلك السياسات عند كل مرحلة من مراحل تطورها التاريخي<sup>(2)</sup>.

6- **منهج إدارة الأزمات:** يعتبر من أحدث المناهج في دراسة السياسة الخارجية، وتعرف الأزمة الدولية بأنها: "موقف ينطوي على درجة عالية من التهديد للأهداف القومية والقيم الأساسية والمصالح العليا للدول الأطراف فيها".

وحتى تدار الأزمة الدولية بصورة رشيدة يجب أن تخضع حسب إسماعيل صبري مقلد إلى الضوابط التالية:

❖ ضرورة تحديد أطراف الأزمة الدولية تحديدا سليما وواقعا ما يسمح بتقييم ما يتوافر لهم من قدرات وما يسعون لتحقيقه من أهداف.

❖ ضرورة بلورة منظومة محددة ومرنة من البدائل السياسية.

❖ ضرورة إدارة الأزمة من خلال إستراتيجية محسوبة بعناية شديدة مع توفر القدرة على اتخاذ قرارات سياسية مرنة قابلة للتأقلم مع ما تستدعيه متغيرات الظروف<sup>(3)</sup>.

1- إسماعيل صبري مقلد، مرجع سبق ذكره، ص- ص 25، 26.

2- المرجع السابق، ص 30.

3- المرجع السابق، ص، ص 32، 34.

- 7- المنهج القانوني في التحليل: يركز هذا المنهج على مجموعة من المرتكزات هي كالتالي:
- ❖ المعاهدات والاتفاقيات الدولية: من حيث التزامات الأطراف المتعاقدة بتنفيذها.
  - ❖ اهتمام القانون الدولي بتحديد عنصر المسؤولية الدولية في تصرفات الدول والتفرقة بين ما يعتبر مشروعاً أو غير مشروع بالمعايير القانونية.
  - ❖ اهتمام القانون الدولي بمسألة الاعتراف بالدولة وتحديد الآثار المترتبة عليه في تحديد علاقات الدول فيما بينها.
  - ❖ تحديد الطرق التي يتم بها تسوية المنازعات الدولية بالطرق الدبلوماسية والقانونية<sup>(1)</sup>.
  - ❖ التكيف القانوني لموضوع الحرب في العلاقات الدولية، والتمييز بين الحرب المشروعة والحرب العدوانية.
  - ❖ الاهتمام بالجوانب الموضوعية والإجرائية المختلفة التي يقوم عليها عمل المنظمات الدولية التي تقيمها الدول<sup>(2)</sup>.
- 8- منهج تحليل الدور في السياسة الخارجية: يعد من أهم مناهج الدراسة في السياسة الخارجية، وذلك أن الدور الذي يناط بالسياسة الخارجية للدفاع عن مصالح الدولة العليا في الخارج تحت كل الظروف وفي مواجهة كافة الاحتمالات، وهو ما يشكل مؤشراً مهماً في تحديد أثر هذا الدور على ما يجري داخل النظام الدولي من تفاعلات<sup>(3)</sup>، و يرتبط حجم التأثير على ما يتم تخصيصه من موارد وكذا على مدى طموح الأهداف، ويعرف الدور على أنه:
- محصلة ما تقوم به الدولة من أفعال وممارسات على الصعيد الدولي بغرض تحقيق أهدافها ومصالحها.
  - هو المفتاح الرئيسي في التعرف على السلوك الخارجي للدول، ومؤشر للتنبؤ بأنماط سلوك الدول.

1- السيد عليوة، مرجع سبق ذكره، ص 57

2- المرجع السابق، ص، ص 36، 38.

3- بطرس بطرس غالي و محمود خيرى عيسى، المدخل في علم السياسة، ط 6 ( القاهرة: الدار الأنجلومصرية، 1982) ص 307

- كما أنه هناك مجموعة من المؤشرات الدالة على فاعلية الدور منها:
- ضرورة ألا يتخطى الدور قدرات وإمكانات الدولة.
  - ضرورة أن تراعي الدولة وهي تخطط لأدوارها الخارجية على أي مستوى خريطة التوازنات الدولية القائمة بمختلف تشابكاتها وتأثيراتها المتبادلة.
  - ضرورة ألا يتم فصل التخطيط لهذا الدور الخارجي عن رؤية الأطراف الإقليمية أو الدولية الأخرى، لتأثير هذا الدور على مصالحهم ايجابيا أو سلبا.<sup>(1)</sup>
- 9- **المنهج التفاعلي في دراسة السياسة الخارجية:** يقوم على فرضية مفادها أن السياسات الخارجية للدول وما تقضي إليه من قرارات وسلوكيات تأتي كنتاج للتفاعلات الكثيرة والمستمرة التي تحدث بين مختلف هذه السياسات، وعلى هذا الأساس يقوم هذا المنهج بمحاولة رصد تلك التفاعلات وتتبع الأنماط المختلفة التي تتمثل عليها<sup>(2)</sup>، وتدفع أطرافها إلى ابداء استجاباتهم تجاهها بشكل او بآخر.
- 10- **منهج التحليل في إطار نظرية المباريات:** هو منهج افتراضي تخيلي يقوم على مفهوم التقمص والمحاكاة، وخاصة فيما ارتبط بتحليل سلوك الدول الأطراف في مواقف صراعية معينة، وتتنوع المواقف التي يشملها تحليل نظرية المباريات إلى نوعين أساسيين هما:
- مواقف الصراعات الدولية التنافسية: فيها تكون مصالح أطرافها متعارضة إلى درجة لا تقبل التوفيق بينها -لعبة صفرية-
  - مواقف الصراعات الدولية غير التنافسية: فيها لا تكون مصالح أطرافها متعارضة بالصورة السابقة، وإنما متداخلة مع بعضها لدرجة تسمح بالمساومة وتقديم تنازلات متبادلة والعمل على الوصول إلى نقطة اتفاق وسط، والتحول من حالة الصراع إلى حالة التعاون -لعبة غير صفرية-
- <sup>(3)</sup>. وقد تؤثر السياسة الداخلية على السياسة الخارجية من خلال عدة ديناميكيات مختلفة:

1- إسماعيل صبري مقلد، مرجع سبق ذكره، ص- ص 38، 40.

2- المرجع السابق، ص 41.

3- المرجع السابق، ص 43.

- 1- أصبحت القضايا محور الصراع من أجل السلطة السياسية، إذ أن القادة السياسيين المتنافسين ومؤيديهم يستخدمون موقف السياسة الخارجية لتمييز أنفسهم عن المعارضين، فقد يغير النظام القائم سياسته الخارجية لمنع الهزيمة أو للتمييز عن المعارضين.
- 2- تحدث مواقف ومعتقدات المؤسسات المهيمنة الداخلية تغيرا عميقا، يدفع باتجاه إعادة تنظيم وجهات نظر الكثيرين.
- 3- إعادة تنظيم العناصر الأساسية للنظام أو حدوث ثورة أو تحول آخر في النظام السياسي، فمثلا عندما يستولي المجلس العسكري على السلطة من الأحزاب السياسية المدنية فإن ذلك سينجر عنه تغير الدوائر الانتخابية<sup>(1)</sup>، كما أن أي تحول في النظام الاقتصادي من شأنه أن يشكل مصدرا لتغير السياسة الخارجية.

### أهداف السياسة الخارجية

تتميز السياسة الخارجية أنها ذات طابع هدي، حيث غالبا ما ترتبط أفعالها بتحقيق أهداف محددة سابقا، و في الوقت نفسه يعد تحديد هذه الأهداف أمرا ملتبسا، خاصة ان موضوعاتها تتغير بصورة دائمة مرتبطة بتغيرات البيئة الداخلية، كما ترتبط بالبيئة الخارجية المفتوحة على فواعل و موضوعات عديدة<sup>(2)</sup>، لذلك تعتبر السياسة الخارجية إمتداد لأهداف السياسة العامة للدولة و المجتمع و ليس للنظام السياسي فقط و تعرف على أنها " .. تلك النتائج التي تبغي الدولة تحقيقها أو التي تخطط لتحقيقها من خلال علاقاتها الدولية مع غيرها من الدول..."<sup>(3)</sup>، وتسعى من خلالها الدول إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية نلخصها بناء على ما فصل فيه إسماعيل صبري مقلد فيما يلي:

1 - Charles F. Hermann: "Changing Course: When Government Choose to Redirect Foreign Policy", *International Studies Quarterly*, Vol. 34, No. 1, (Mar., 1990), p 7.

2- عقيل سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية: الإستمرارية – التغيير، ط1 ( الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2012) ص 67

3- نيفين مسعد، معجم المصطلحات السياسية ( القاهرة: مركز دراسات و بحوث الدول النامية، 1994) ص 334



1- الهدف المتعلق بحماية السلامة الإقليمية ودعم الأمن القومي للدولة والحفاظ على سيادتها واستقلالها في مواجهة كل أشكال الخطر والتهديد الخارجي، وبغية تحقيق هذا الهدف فإن الدولة قد تدخل في تحالفات مع الدول التي تجمعها مصالح مشتركة معها، وقد تصل لحد توقيع ميثاق دفاع مشترك والعمل على الحصول على بعض المعونات العسكرية او الاقتصادية الحيوية من بعض المصادر الخارجية في إطار ترتيبات دولية ثنائية أو متعددة الأطراف... وغيرها من التدابير والإجراءات المحققة لهذا الهدف الهام من أهداف السياسة الخارجية للدول<sup>(1)</sup>.

2- الهدف المتعلق بسعي الدولة إلى تنمية مواردها من القوة والنفوذ حتى يمكنها أن تحمي كيانها وتدافع عن مصالحها بالفاعلية المنشودة.

3- الهدف المتعلق بسعي الدولة في علاقاتها الخارجية إلى رفع مستوى ثرائها المادي والاقتصادي، فالدولة القوية اقتصاديا هي الأقدر بالمقارنة مع غيرها على مقاومة الضغوط الاقتصادية الخارجية<sup>(2)</sup>، خاصة في ظل عالم ما بعد الحرب الباردة وبروز العولمة التي تنامت معها العلاقات التعاونية وشبكة الاعتماد المتبادل، التي زادت من تأثير الضغوط الاقتصادية ورفعته من تكلفة فك الارتباط.

4- الهدف المتعلق بسعي الدولة إلى تحقيق المزيد من أسباب التوسع والانتشار دوليا لدعم نفوذها وتنمية مصالحها، وتتعدد أبعاد هذا التوسع بين التوسع الاقتصادي كما هو الحال مع الصين، أو امتداد ثقافي أو تفوق تكنولوجي ومعلوماتي<sup>(3)</sup>، هي أبعاد تصنف ضمن ما يعرف بمقومات القوة الناعمة والتي ترفع من درجة تأثير الدولة في بيئتها الخارجية بأقل تكاليف<sup>(4)</sup>، ورغم أن الأهداف المتعلقة بالأمن والاقتصاد من الأهداف الثابتة التي تسعى كل الدول إلى تحقيقها، إلا أن الدول الكبرى تضع أهدافا إستراتيجية أخرى، فالدول الكبرى تسعى دائما إلى

1- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول و النظريات، ط4 ( القاهرة: المكتبة الاكاديمية، 2010)، ص ص 131- 135.

2- المرجع السابق، ص 132.

3- المرجع السابق، ص 134.

4- كارل دويتش، تحليل العلاقات الدولية ( ترجمة: شعبان محمد محمود شعبان ) ( القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983)،

مقاومة تغلغل الإيديولوجيات الخارجية داخل البلاد، والتحليل العلمي للسياسة الخارجية يفترض أنها سياسة نمطية، ويقول " محمد السيد سليم" إن أنماط السياسة الخارجية تتراوح بين الصراع أو التعاون، النمط التدخلي أو الانعزالي، أنماط المشاركة، الصراع، المساعدة، الانحياز الإيديولوجي، التعاون، الصراع اللفظي، القوة العسكرية، الصراع الدبلوماسي، القوة غير العسكرية و التجسس<sup>(1)</sup>، وهو ما يثير اشكالية تحديد أهداف السياسة الخارجية بين المعلنة و الحقيقية التي تتبعها الدول، و التي تكون في الغالب قضية نسبية وغير واضحة المعالم، لذلك فصانع القرار لا يملك أهدافا واضحة ومحددة بدقة<sup>(\*)</sup>، فخلال مسار اتخاذ القرار يتم تغيير الأهداف و الإستراتيجيات بل و قد يتم التخلص منها<sup>(2)</sup>، وذلك لاعتبارات و أوضاع جديدة غير متوقعة، ناهيك عن كون الأهداف متدرجة من حيث الأهمية بالنسبة للدولة و صانع القرار.

إضافة لذلك هناك الأهداف التي تخص الدولة بشكل رئيسي، و التي تتحدد استنادا إلى القيم التي تتبناها الدولة و كيف تتعكس على سلوكها خاصة ما يتعلق بالحقوق والسيادة ووحدة الإقليم، في حين هناك الأهداف التي تتعدها لتحدث تأثيرات في دائرة أوسع، و التي تتبلور في إطار البيئة الدولية<sup>(3)</sup>، كل ذلك و رغم تعدد التقسيمات لأهداف السياسة الخارجية فإن جميعها تعبر عن مفهوم المصالح الوطنية للدولة<sup>(\*\*)</sup> التي تسعى لتحقيقها بمختلف الوسائل، و المرتبطة في حد ذاتها بمجموعة من المتغيرات و العوامل كالموقع الجغرافي للدولة، تركيبها الداخلية أو تفاعلاتها

1- محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص ص 23-30

\*- الأهداف الحقيقية للدول التي تسعى لتحقيقها هي الأهداف التي تمت تعبئة موارد السياسة الخارجية لتحقيقها، بينما إذا لم يخصص صانع السياسة الخارجية أي من موارد الدولة لتحقيق هذا الهدف، يصبح هنا هدف السياسة الخارجية مجرد تعبير لفظي لا يدخل ضمن أهداف الدولة الحقيقية، للمزيد: أنظر محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 25

2- حسين بوقارة، السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص و الإتجاهات النظرية للتحليل ( الجزائر: دار هومة للنشر، 2012)، ص 51

3- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول و النظريات، مرجع سبق ذكره، ص 140  
 \*\* - تعد المصلحة الوطنية المصدر الرئيسي في السياسة الخارجية التي هي محصلة مجموع القيم الوطنية، و هي الأهداف العامة المستمرة التي تعمل الدولة على تحقيقها، كما تعرف بأنها مدى قوة الدولة في الحفاظ على استقلالها السياسي و اندماجها الإقليمي عن طريق حماية حدودها بمختلف الوسائل، و المصلحة الوطنية حسب تعريف مجلس الأمن القومي الأمريكي سنة 1998 هي "المصالح الحيوية" و التي هي المصالح الواسعة الضامنة لبقاء و سلامة و حيوية أمتنا، منها الأمن الطبيعي لأراضيها و أراضي حلفائها، سلامة المواطنين، رفاهنا الإقتصادي و حماية بنانا التحتية الحيوية و التي سنعمل ما يتوجب للدفاع عن هذه المصالح. أنظر: أحمد النعيمي، السياسة الخارجية، ط1 (عمان: دار زهران للنشر، ص 2011) ص 153

الداخلية، حالتها الإقتصادية وارتباطاتها الاستراتيجية، السياسية والعسكرية في المحيطين الإقليمي و الدولي، وهي الإعتبارات و العوامل التي تحدد طبيعة الوسائل والأدوات التي توظفها السياسة الخارجية لتحقيق أهدافها<sup>(1)</sup>.

فاختيار الأداة المناسبة لتحقيق الأهداف والاستراتيجيات والبرامج الموضوعة للسياسة الخارجية، يؤثر بشكل كبير على النتائج، وعلى مدى نجاح تحقيق الأهداف المرجوة<sup>(2)</sup>، فلكل أداة من الأدوات ظروف معينة ووضع محدد تكون مناسبة له وتستخدم فيه، حيث يتكفل صناع القرار باختيار الأداة أو الأدوات لتنفيذ الأهداف المرجوة حسب رؤيتهم، وحسب الظروف المتاحة لهم، غير أن المتفق عليه انه كلما تعددت الوسائل أو الأدوات وتعددت امكانيات تحقيق اهداف السياسة الخارجية، كلما ساهم ذلك في منح الدولة المجال الواسع لحرية التصرف في الشؤون الخارجية<sup>(3)</sup>، من هذه الوسائل الأداة التقليدية والتي نقصد بها القوة العسكرية، حيث تسيدت هذه الأداة لفترة طويلة من الزمن، لكن دورها تراجع على مدى القرن الماضي حيث أصبحت أكثر تكلفة مما كانت عليه في سابقا، وهو ما ذهب إليه ستانلي هوفمان بقوله: "...لقد ضعفت الرابطة بين القوة العسكرية و الإنجازات الإيجابية..."<sup>(4)</sup>، إضافة إلى القيود الأخلاقية داخليا و خارجيا الرافضة لإستخدام القنوات القتالية، لذلك أصبحت القوة العسكرية تعتبر الملاذ الأخير في سلم خيارات الدولة المتاحة.

- الوسائل الدبلوماسية: وهي عبارة عن قنوات وآليات توظفها الدول لتحقيق اهداف سياستها الخارجية، بطريقة مباشرة او عن طريق ممثلها الديبلوماسيةيين، حيث تعتبر الأداة المفضلة لإدارة العلاقات الدولية وقت السلم<sup>(5)</sup>.

- الوسائل الإقتصادية: تلعب المتغيرات الإقتصادية دورا أساسيا في العلاقات الدولية كوسائل و

1- حسين بوقارة، مرجع سبق ذكره، ص 96

2- مروة حامد عبد الجواد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 44

3- حسين بوقارة، مرجع سبق ذكره، ص 97

4- أحمد النعيمي، السياسة الخارجية، ط1 ( عمان: دار زهران للنشر، 2011 ) ص 31

5- حسين بوقارة، مرجع سبق ذكره، ص 100

كأهداف في السياسة الخارجية، وكانت منذ العصور البعيدة من أهم آليات تحقيق أهداف السياسة الخارجية، وزادت أهميتها بفضل تزايد الإعتماد المتبادل، ما جعل المؤسسات الاقتصادية تصبح فاعلا أساسيا في تفاعلات السياسة الدولية.

- وسائل الدعاية، ونقصد بها جميع قنوات الإتصال المختلفة إضافة إلى الإتصالات المباشرة والندوات العلمية والمؤتمرات الدولية.

- وسائل التجسس و التخريب و الإغتيالات كمحاولة للإلتفاف على القيود العديدة المفروضة على استخدام القوة المسلحة<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثاني: التغيير في السياسة الخارجية:

مفهوم "التغيير" من المفاهيم الحديثة في مجال العلاقات الدولية، أين برز مع نهاية ثمانينات القرن الماضي، حيث أدت التغيرات التي شهدتها نهاية الحرب الباردة في السياسات الخارجية للقوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى جذب انتباه المزيد من الباحثين لهذا المفهوم، أين ارتكز اهتمامهم بداية بالتغيير في النظام الدولي أو التغيير في تصورات العلاقات الدولية<sup>(2)</sup>، وفي هذا الصدد أفرض الباحثين مجموعة من الدراسات قصد معالجة مفهوم التغيير في السياسة الخارجية، أين قدم روبرت روزنشتاين دراسة بعنوان: "السياسة الخارجية وسياسة التنمية" في كتابه "الضعفاء في عالم الأقوياء: الدول النامية في النظام الدولي"، تناول فيه ظاهرة التغيير الجذري في السياسات الخارجية للدول النامية، التي سنوضحها لاحقا. وفي عام 1981 تبلورت ثلاثة دراسات حول موضوع التغيير في السياسة الخارجية: أولها كتاب روبرت غلبين، والثانية كتاب جيمس روزنو الموسومة ب: "دراسة التكيف السياسي- مقالات في تحليل السياسة الدولية، ركز من خلالها روزنو على دراسة تكيف الحكومات مع التغيرات في البيئتين الداخلية والخارجية، أما الدراسة الثالثة فكانت لمودلسكي الموسومة ب: "التغيير الثوري في

1- السيد عليوة، مرجع سبق ذكره، ص، ص 64، 83

2 - Tomas Niklasson, Op. Cit, p 39.

السياسة الخارجية" أين ركز على عامل الثورة كدافع نحو تغيير الدول لسياستها الخارجية<sup>(1)</sup>. أما البداية الحقيقية للدراسة المتعمقة لموضع التغيير في السياسة الخارجية فكانت مع إصدار هولستي لكتابه الموسوم بـ: "لماذا تغير الدول سياستها الخارجية - إعادة هيكلة السياسة في عالم ما بعد الحرب العالمية" سنة 1982، من خلاله لم يهتم هولستي فقط بالتغيرات المحدودة التي تحدث للتكيف مع مستجدات البيئتين الداخلية والخارجية، وإنما ميز بين هذه التغيرات-العادية والتدرجية<sup>(2)</sup> - وهو ما سنأتي على تفصيله لاحقاً.

ويرجع روبرت غلبين Robert Gilpin أسباب إهمال التغيير في السياسة الخارجية في فترة ما قبل ثمانينات القرن الماضي إلى خمسة (5) أسباب رئيسية نوردتها كما يلي:

1- حداثة العلاقات الدولية والسياسة الخارجية جعل من الطبيعي أن يتم التركيز على تحليل الظواهر المتكررة فيه لمواكبة أي تطور حاصل.

2- ظهور مدارس واقترابات تحليلية كالمدرسة السلوكية واقتراب صنع القرار تركز على ظواهر جزئية وأسئلة أضيق نطاقاً من دون استهداف الوصول إلى نظرية كلية للعلاقات الدولية والسياسة الخارجية.

3- سيطرة الباحثين الأمريكيين على الحقل واهتمامهم بدراسة الحرب الباردة، وما ارتبط بها من اعلاء أهمية كبرى للمواضيع المرتبطة بالأمن القومي الأمريكي واستراتيجيات الحرب الباردة، بالتركيز على دور الرئيس والبيروقراطية في هذا القطاع، أدى ذلك إلى إهمال الأبعاد الأخرى في السياسة الخارجية ومنها التغيير.

4- وجود اقتناع سائد بصعوبة البحث في التغيير السياسي.

5- تحيز باحثي العلوم الاجتماعية لمفاهيم الاستقرار والاستمرارية والتغيير المنظم والمحدود<sup>(3)</sup>.

1 - Vinsensio Degis, "Explaining Foreign Policy Changes", p 101, in: <https://www.researchgate.net/publications/287269614>

2- أيمن إبراهيم الدسوقي، "السلوك التركي تجاه القضايا العربية 1990-1997"، ماجستير غير منشورة ( القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2001 ) ص. 6، 5.

3- المرجع السابق، ص. 4.

وكنتيجة لهذه الأسباب توالى الدراسات حول التغيير في السياسة الخارجية، أين أصدر "غولدمان" Kjell Goldman سنة 1988 دراسة حملت العنوان التالي: "التغيير والاستقرار في السياسة الخارجية: مشاكل واحتمالات الانفراج" من خلالها رأى غولدمان أن التغيير في السياسة الخارجية للدولة يأتي نتيجة لثلاثة عوامل رئيسية ليست حتمية هي: التغيير في البيئة المحيطة، التغذية العكسية السلبية، تغيير صانع القرار وإحلاله بآخر ذي أفكار ومعتقدات جديدة.

وفي سنة 1989 أصدر هاغان دراسة عن أثر التغيير في النظام السياسي على السياسة الخارجية، وفي سنة 1990 قدم "شارلز هيرمان" Charles Hermann دراسة بعنوان: "تغيير الاتجاه: متى تقوم الحكومات بإعادة توجيه سياستها الخارجية"<sup>(1)</sup>، أين رأى أن التغييرات الجذرية في السياسة الخارجية لها أهميتها الخاصة لما تفرضه من ضغوط على الحكومة وآثارها المحتملة على الدول الأخرى، كما ميز بين التغيير الذي يحدث نتيجة تغيير النظام القائم، وإحلاله بآخر ذي رؤى وإدراكات مختلفة للبيئة المحيطة ولأولويات السياسة الخارجية من ناحية، والنوع الثاني من التغيير أسماه: التغيير الذاتي التصحيحي، الذي يحدث نتيجة قيام النظام القائم بالمبادرة بتغييرات جذرية، وتغيير مسار السياسة الخارجية للدولة.

هذا إلى جانب كتابات توماس فولجي وجون شوارز وعملهما الموسوم بـ: "العوامل السياسية الداخلية وإعادة هيكلة السياسة الخارجية: دراسة لحالة كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية" سنة 1991<sup>(2)</sup>، والتي ركزت على دور المحفزات الداخلية وأهمية العمليات الانتخابية التي تدخل في الحسابات السياسية للقادة في النظم الديمقراطية، والتي قد تدفع صناع السياسة الخارجية لتبني تغييرات هيكلية في السياسة الخارجية للدولة، على اعتبار أن القيادات ذات الهامش الانتخابي الضعيف أكثر قدرة على إجراء تغييرات هيكلية في السياسة الخارجية، بعكس ذوي

1 -Charles Hermann, Op, Cit, pp 3-21

2 -Thomas Volgy, John Schwarz, Does Politics stop at the Water's edge? Domestic Political Factors and foreign policy Restructuring in the Cases of Great Britain, France and West Germany, the journal of politics, vol 53 (1991), pp615- 643 in:

<http://journals.cambridge.org/action/displayAbstract.jsessionid=3A56B79D3C00fC0BBFEC6A0EC48223EB.journals?fromPage=online&aid=6183152>

الهامش الانتخابي المعقول أو الكبير، وهذا لأن المخاطرة المرتبطة بمثل هذا التغيير من شأنها أن تهدد التأييد التصويتي الكبير لهؤلاء القادة<sup>(1)</sup>.

إضافة إلى كتاب كل من روزيتي و هاغان وسامبسون سنة 1994 الموسوم بـ: "إعادة هيكلة السياسة الخارجية- كيف تستجيب الحكومات للتغير الكوني"<sup>(2)</sup>.

هذا الطرح الكرونولوجي للدراسات المتعلقة بالتغير في السياسة الخارجية إنما هو دلالة على الطابع التراكمي لهذا المجال المعرفي، وفي مقابل ذلك هناك بعض الباحثين ممن قدموا محاولات بغرض تصنيف هذه الأدبيات، وهنا نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما تقدم به جوستافسون الذي بين أن هناك ثلاثة اتجاهات رئيسية في دراسة تغير السياسة الخارجية وذلك وفقا لمعيار المنطق التفسيري لكل منها وهي:

- نماذج قائمة الاختيار Checklist Models: هي نماذج لا تتضمن أية عناصر نظرية، بمعنى افتراض أن بعض العوامل أكثر أهمية من غيرها، إنما تقدم أدوات تحليلية يمكن استخدامها لعمل دراسات امبريقية، وتقوم هذه النماذج على ثلاث خطوات تحليلية ألا وهي:
- تعريف بعض العوامل المستقلة المهمة.
- فرض خطوة وسيطة ترتبط بالعوامل الإدراكية وعملية صنع القرار.
- ربط هذه العوامل بالمخرجات (النتائج) في صورة تصنيف للتغيير في السياسة الخارجية، وتشمل على النماذج المقدمة من هولستي وهيرمان.
- نماذج القيود الهيكلية Structural Constraints: تركز على الخطوة الوسيطة مع التعريف بالعوامل التي قد تدفع إلى إقرار السياسة القائمة، ومنع الضغوط من إحداث أية تغييرات فيها، ومن أبرز الأمثلة نموذج غولدمان وسكيدمور.
- النماذج الدائرية Cyclical Models: التي تقوم على دراسة الفترات الزمنية الطويلة بما

1- شرين جلال معوض: "قراءة في أدبيات دراسة التغير في السياسة الخارجية"، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ورقة غير منشورة، ص 6.

2- أيمن إبراهيم الدسوقي، مرجع سبق ذكره، ص 9.

يسمح بملاحظة الأنماط المتكررة في العملية التي تدفع إلى تغيير السياسة الخارجية، وتشتمل هذه المجموعة على نموذجي كارلسنيس و روزاتي<sup>(1)</sup>.

وحسب شرين جلال معوض فإنه يمكن التمييز بين أدبيات التغيير في السياسة الخارجية وفقا لمعيار مستوى المتغيرات المستقلة، أي المستوى التحليلي الذي ينتمي إليه المسببات الأساسية للتغيير في السياسة الخارجية، وفي هذا السياق ميزت الباحثة بين ثلاثة مستويات أساسية هي:

❖ **المستوى النسقي:** يفسر التغيير في السياسة الخارجية للدول من خلال التغييرات والتطورات في هيكل النسق الدولي، وفي قدرات ووضع الدول على المستوى الدولي، ووفقا لهذا الاتجاه فإن التغيير في القوى المهيمنة، وفي الحروب النظامية، والتغييرات الجذرية في الموضوعات الدولية تشكل الأسباب الرئيسية لدفع الدول بإعادة هيكلة سياستها الخارجية<sup>(2)</sup>.

يبرز هذا المستوى من التحليل في كتابات باحثي المنظور الواقعي، ومن أهم الإسهامات الأدبية يوجد نموذج سكيديمور من خلال دراسة له بعنوان: "تفسير استجابة الدول للتغييرات الدولية" سنة 1994، أين افترض أن بقاء الدولة يقترن بمدى استجابتها لتغييرات البيئة الدولية وكذلك التوزيع الدولي للقوة والمصالح.

❖ **المستوى الداخلي:** يركز على العوامل الداخلية على افتراض أن عوامل مثل هيكل الدولة وعلاقتها بالمجتمع، وهويتها، وكذلك عملية صنع القرار والسياسة البيروقراطية، والتنافس الداخلي على القوة و تغيير نظام الحكم، وبروز حركات المعارضة وأيديولوجية النظام وشرعيته، ناهيك عن الاستقرار الداخلي تشكل موضع اهتمام صانع القرار وتؤثر على السياسة الخارجية للدولة<sup>(3)</sup>، خاصة في الدول النامية.

ومن أهم الدراسات ضمن هذا المستوى تصنف الدراسة التي قدمها هاغان Hagan سنة 1980،

1 - Jarel Rosati, "Continuity and Change in the Foreign Policy Beliefs of Political Leaders: Addressing the Controversy Over the Carter Administration", *Political Psychology, International Society of Political Psychology*, Vol 09, No 03 September 1988, p 493

2- المرجع السابق، ص 3.

3- ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، ط1 (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985) ص 179



الذي بين أن الصراع السياسي وقوى المعارضة من شأنها أن تؤثر على السياسة الخارجية لأي دولة، هذا إلى جانب دراسة لـ إيرل رافينال سنة 1989 أين افترض أن التغيير الحادث من قبل القادة يتسبب في تغييرات منظمة.

وهناك أيضا دراسة فولجي وشوارز سنة 1991، التي تمت الإشارة إليها سابقا ودراسة "هوكسول" Huxsoll بعنوان: "النظم والمؤسسات والتغيير في السياسة الخارجية"، إلى جانب دراسة لنورهان الشيخ بعنوان: "دور النخبة الحاكمة في إعادة هيكلة السياسة الخارجية: دراسة لحالتي الاتحاد السوفيتي (1985-1991) والجمهورية الروسية (1991-1996)".

**المستوى التكاملي:** يستند على العوامل الداخلية والخارجية لتفسير التغيير في السياسة الخارجية للدولة، وهو ما برز من خلال كتابات جيمس روزنو، روبرت بوتمان وستيفن ديفيد<sup>(1)</sup>. وحسب Lundquist التغيير هو الحالة الطبيعية للمجتمع الحديث، وفي مجال السياسة الخارجية أشار هولستي Holsti إلى "إعادة هيكلة السياسة الخارجية" foreign policy restructuring والتي عرفها بأنها: "التغيير الدراماتيكي بالجملة لنمط العلاقات الخارجية للدول"، وبمقارنة التغيير العادي للسياسة الخارجية بإعادة هيكلة السياسة الخارجية، يتبين أن هذه الأخيرة عادة ما تتم بسرعة أكبر، وتتضمن نية التغيير الأساسي وهي غير تدريجية، كما أنها تتطوي على الربط الواعي بين القطاعات المختلفة، وأكثر من ذلك التغييرات عادة ما تحدث في نمط الشراكات<sup>(2)</sup>، وفي نوع النشاط، كما فضل كل فولجي وشوارز استخدام مفهوم إعادة الهيكلة في السياسة الخارجية وعرفاه على أنه: "إعادة هيكلة للسياسة الخارجية للدولة، تستهدف تغيير جذري وشامل لتوجه السياسة الخارجية للدولة، خلال فترة قليلة من الوقت"<sup>(3)</sup>، ويظهر ذلك على الأداء الخارجي للدولة، حيث أن إعادة الهيكلة عادة ما تكون سريعة، تسعى لإحداث تغييرات أساسية وجذرية. وقد حاول هولستي أن يعدد المعايير التي ما أن تتغير حتى نستطيع أن نقول إن هناك إعادة

1- شرين جلال معوض، مرجع سبق ذكره، ص، ص 58.

2 - Tomas Niklasson, Op. Cit, p 40

3- أيمن إبراهيم الدسوقي، مرجع سبق ذكره، ص ص 7-9.

هيكلية في السياسة الخارجية للدولة، منها التغيير في العلاقات الدبلوماسية، التغيير في العلاقات العسكرية، التغيير في العلاقات الاقتصادية، إلى جانب منع الأفلام والكتب والمواد الثقافية، وتأميم الممتلكات، وحتى نطلق على التغيير إعادة هيكلة حسب هولستي يجب أن يشمل عددا من الأبعاد المهمة ذات التأثير، وعامل الوقت في إعادة الهيكلة يختلف من دولة لأخرى<sup>(1)</sup>.

في حين رأى روزنو أن السياسة الخارجية هي أداة الدولة للتكيف مع تغيرات البيئتين الداخلية والخارجية، للحفاظ على بقائها وتحقيق أهدافها ومصالحها<sup>(2)</sup>، وهو ما يجعل تغيير السياسة الخارجية تابع للتغيرات الداخلية أو الخارجية التي تقتضي التكيف معها، فصانع القرار يعمل جاهدا على استغلال الفرص ومجابهة المخاطر وتعظيم المكاسب المتوقعة وتحجيم الخسائر المحتملة بإحداث التغيرات اللازمة في السياسة الخارجية.

وعلى هذا الأساس حدد روزنو أربعة أنماط للتكيف في السياسة الخارجية، على اعتبار أن هذه الأخيرة تمثل سلوكا تكيفيا، فهي أداة الدولة في التكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية للحفاظ على البقاء وتحقيق المصالح والأهداف، وتتمثل هذه الأنماط فيما يلي:

- التكيف البقائي أو الواقعي: يقصد به أن التغيير في السياسة الخارجية يحدث استجابة لمتغيرات داخلية وخارجية<sup>(3)</sup>.

- التكيف الإذعائي: هنا يحدث التغيير نتيجة لمتغيرات البيئة الخارجية.

- التكيف المتصلب: عكس النمط السابق أين يحدث كنتيجة لمتغيرات داخلية.

- التكيف المعزز أو المشجع: يحدث بمبادرة من صانعي القرار وبتشجيع وتعزيز منهم<sup>(4)</sup>، دون أن تكون هناك تغيرات في البيئتين الداخلية والخارجية تستدعي ذلك.

وحسب روزنو فإن السلوك الخارجي للدول خمسة مصادر أساسية هي:

1- مروة حامد عبد الجواد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 21.

2- محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 11

3- شيماء بهاء الدين، " النخب و التغيير في السياسة الخارجية و الجوار الحضاري .... مفاهيم مقارنة"، في نادية محمود مصطفى (محررا)، العلاقات الدولية في عالم متغير: منظورات و مداخل مقارنة، ج1 (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2016) ص 363

4- أيمن إبراهيم الدسوقي، مرجع سابق، ص 5.

- الخصائص الشخصية: المرتبطة بصانع القرار من قيم ومعتقدات وخبرات سابقة.
  - الأدوار: أي المناصب التي يتبوأها ممثلو الدولة والتي تلعب أدوارا مميزة في عملية صنع القرار
  - الحكومة: أي درجة المؤسسية داخل الدولة.
  - المجتمع: تشمل الأبعاد غير الحكومية من المجتمع، ودرجة الوحدة القومية والتصنيع.
  - النسق: تشير إلى أي أفعال تحدث خارج نطاق الدولة وتؤثر على اختيارات صناع السياسة الخارجية كالأوضاع الجغرافية والتحديات الإيديولوجية من قبل الدول الأخرى.
- وقصد تحديد القوة التفسيرية النسبية للمتغيرات الخمس السابقة الذكر، قدم روزنو ثلاث<sup>(1)</sup> متغيرات خلفية ممثلة في: حجم الدول، درجة تقدمها، مدى انفتاح حكومتها، وفي ذات الصدد ميز Niklasson بين مستويات مختلفة من التغيير في السياسة الخارجية ابتداء من التكيف - التعديل - على نطاق صغير إلى إعادة هيكلة السياسة الخارجية، وذلك من خلال الإجابة على أسئلة مثل: كيف تختلف السياسة الجديدة جذريا عن تلك التي تم تجاهلها؟ بمعنى هل الأهداف أو وسائل تحقيق تلك الأهداف هي من تغيرت؟<sup>(2)</sup>، وهنا ميز هيرمان Hermann بين تغييرات التكيف وإعادة توجيه السياسة الخارجية الرئيسية، ويشمل هذا الأخير تغييرات البرامج، تغييرات المشكلة / الأهداف وتغييرات في التوجه الدولي، ويعتبر "إعادة التوجيه الدولي" International reorientation الشكل الأكثر جذرية للتغيير، إذ ينطوي على إعادة توجيه اتجاه الفاعل بأكمله اتجاه الشؤون العالمية، وعلاوة على ذلك ينطوي أيضا على تغييرات جذرية في كل من الخطاب والأفعال في مجالات متعددة مع احترام علاقة الفاعل مع الكيانات الخارجية<sup>(3)</sup>. ومنه إعادة توجيه السياسة الخارجية تنتج عن تغير النظام أو تحول الدولة، في حين أن التغيير يحدث عندما تختار الحكومة الحالية التحرك في اتجاه سياسة مختلفة، وقد أشار هولستي في كتابه: "لماذا تغير الدول من تحالفاتها أو انحيازاتها: إعادة هيكلة السياسة الخارجية في عالم ما بعد الحرب"

1- شرين جلال معوض، مرجع سبق ذكره، ص 9.

2 -Tomas Niklasson, Op. Cit, p 45

3 -Charles Hermann, Op, Cit, p 05

إلى نمط إعادة هيكلة السياسة الخارجية للدولة، ويقصد به التغير الذي يحدث في فترة زمنية أطول مقارنة بالتغيرات العادية أو التدريجية، وعادة ما ترتبط إعادة الهيكلة بالاستجابة للتهديدات العسكرية والثقافية والاقتصادية سواء كانت داخلية أو خارجية<sup>(1)</sup>.

عموما يمكن النظر إلى السياسة الخارجية على أنها تخضع لما لا يقل عن أربعة مستويات متدرجة من التغيير هي:

- تغييرات التكيف: تحدث التغييرات في مستوى الجهد (أكبر أو أقل) و/ أو في نطاق المستقبلين (مثل التحسين في فئة الأهداف) ما الذي تم إنجازه؟ كيف يتم ذلك؟ والأهداف التي تتم من أجلها تظل دون تغيير.

- تغييرات برنامج: يتم إجراء تغييرات في الطرق أو الوسائل التي يتم من خلالها معالجة الهدف أو المشكلة، ويعكس تغييرات التكيف التي تميل إلى أن تكون كمية فإن تغييرات البرنامج هي نوعية تتضمن أدوات جديدة للحكم ( كالسعي لتحقيق هدف من خلال المفاوضات الدبلوماسية بدلا من القوة العسكرية).

- تغييرات الهدف/المشكلة: الهدف أو المشكلة الأولية المعالجة يتم استبدالها أو ببساطة التخلي عنها، ففي هذا النوع من التغيير في السياسة الخارجية فإن الأهداف في حد ذاتها تعوض.

- تغييرات التوجه الدولي: يعتبر أكثر التغييرات تطرفا في السياسة الخارجية يتضمن إعادة توجيه الفاعل كليا باتجاه الشؤون العالمية<sup>(2)</sup>، إذ يتضمن تحول أساسي لنشاطات الفاعل لدوره الدولي.

وحسب محمد السيد سليم، فإن الشكل الرابع من أشكال التغيير في السياسة الخارجية نادر الحدوث، فمعظم أشكال التغيير في السياسة الخارجية تحدث في إطار الشكلين الثاني والثالث،

وقد وجد جيمس روزنو في دراسة له حول السياسات الخارجية الواردة في ملف CREON أن 3 بالمئة فقط من 10999 سلوكا خارجيا وردت في هذا الملف تعبر عن تغييرات بالصورة الواردة

1 Charles F. Hermann, Op. Cit P 11.

2 - Ibid, p 5.

في الشكل الرابع<sup>(1)</sup>.

ميز روزاتي Rosati بين أربعة نتائج ممكنة للفترة الانتقالية للسياسة الخارجية هي: التكتيف intensification ( التغيير الطفيف أو اللا تغيير)، التحسين refinement ( تغييرات طفيفة) ، الإصلاح reform (تغييرات معتدلة )، إعادة الهيكلة<sup>(2)</sup> restructuring ( تغييرات رئيسية ) في نطاق وأهداف وإستراتيجية السياسة الخارجية. أما Goldmann فخلص إلى أن هناك ثلاثة أبعاد تؤثر على المدى الذي من المرجح أن تتغير فيه السياسة الخارجية هي:

1- درجة إضفاء الطابع المؤسسي، أو تقريبا مدى التزام الحكومة بالسياسة.

2- درجة الدعم، أو تقريبا مدى دعم مختلف الجهات الفاعلة في السياسة الداخلية لا مبالاة أو معارضة السياسة.

3- درجة الأهمية، أو تقريبا أهمية القضية في صراع السلطة الداخلي<sup>(3)</sup>.

في جانب آخر ناقش الباحثون في مجال السياسة الخارجية المدة الزمنية المتعلقة بالتغيير، أي هل يتم هذا الأخير بصورة سريعة أو تدريجية، وهنا أشار هولستي اعتمادا على مفهومه "إعادة هيكلة السياسة الخارجية" فإن التغيير الجوهرى يحدث في أقل من خمس سنوات، وحسب Niklasson التغيير التدريجي الذي يتطلب سنوات عديدة دون تحديد أي نقطة معينة تم فيها اتخاذ قرار أساسي بالتغيير، أما التغيير السريع أين تحدث التغييرات بسرعة أكبر حيث يمكن تحديد واحد أو عدد من القرارات الرئيسية للتغيير بوضوح<sup>(4)</sup>.

وحسب محمد السيد سليم يقصد بالتدريجية في تغير السياسة الخارجية، أن السياسة الخارجية للوحدة الدولية لا تتغير تغيرا جذريا عبر الزمن إلا في حالات نادرة، وأن الوحدة الدولية تتجه عادة نحو إقرار الأبعاد الرئيسية لسياستها الخارجية وقبول التغير المحدود في الأبعاد الهامشية

1 - محمد السيد سليم: تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره ص 100.

2 - Tomas Niklasson, Op. Cit, p 41.

3 - Charles F. Hermann, Op. Cit, p 7.

4 - Tomas Niklasson, Op. Cit, p 42.

لتلك السياسة.

ويمكن تفسير الطبيعة التدريجية للتغيير في السياسة الخارجية في ضوء طبيعة الارتباطات الدولية التي تترتب على إتباع سياسة خارجية معينة، فالسياسة الخارجية تتضمن الدخول في مجموعة من الارتباطات الدولية وتخصيص الموارد للوفاء بالالتزامات الناشئة عن تلك الارتباطات، وليس من اليسير أن تغير الدولة من طبيعة تلك الارتباطات بشكل مفاجئ. وبخلاف التغير التدريجي في السياسة الخارجية فهناك إمكانية لحدوث تحول جذري فيها، ويقصد به انتهاء نمط من السياسة الخارجية وإحلاله بنمط جديد من التوجهات والسياسات، وفي هذا الصدد قدم هولستي أمثلة لحالات التغير الجذري في السياسة الخارجية للدول منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أين أشار إلى أربعة أنماط للسياسة الخارجية يتم التغير من نمط إلى نمط آخر منها وهي: العزلة، الاعتماد على الذات، الاعتماد، وعدم الانحياز-التنوع<sup>(1)</sup>.

وغالبا ما يحدث التغير الجذري في السياسة الخارجية في الدول النامية وفي الدول التسلطية عموما، ويقول روزنشتاين أن التغير الجذري في السياسة الخارجية في تلك الدول يحدث نتيجة عاملين: الأول هو شخصنة السياسة الخارجية، من خلال هيمنة القائد السياسي على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، وسيتم الإشارة لاحقا أثناء التعرض لدور القيادة في صنع السياسة الخارجية، إلى تعاظم دور القائد السياسي أثناء الأزمات، فهيمنة القائد السياسي يؤدي إلى احتمال تغير السياسة الخارجية إذا تغير القائد السياسي، وقد تتغير السياسة الخارجية بشكل جذري مع استمرار القائد ذاته في السلطة، إذا ما تغير نمط عقائده وإدراكاته للبيئة الخارجية. أما العامل الثاني فيرجع إلى الاشتقاقات السياسية داخل النخبة الحاكمة، وما تؤدي إليه من عدم إجماع داخلي حول الخطوط الرئيسية للسياسة الخارجية، فانقسام النخبة حول توجهات السياسة الخارجية وانتصار جناح من أجنحة النخبة يؤدي إلى تغير جذري في السياسة الخارجية<sup>(2)</sup>.

ويضيف محمد السيد سليم لهذين العاملين عامل آخر ألا وهو، أثر تدخلات الدول الكبرى في

1- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 101.

2- المرجع السابق، ص. 102.

شؤون الدول النامية، التي قد تدفعها إلى إعادة الهيكلة لسياستها الخارجية، وتزداد احتمالات التغيير الجذري في الدول التي تشهد ثورة سياسية على النظام القائم، أين يصبح التغيير الجذري في السياسة الخارجية يشكل امتداد طبيعي للتغيير الجذري في النخبة السياسية الحاكمة، وتزداد احتمالات هذا النمط من التغيير في الدول النامية إذا كانت الثورة مسبوقة بحالة من عدم التكافؤ الاقتصادي الشديد، أو التبعية السياسية لإحدى القوى الكبرى، فيكون التغيير الجذري بمثابة رد فعل على هذه الوضعيات<sup>(1)</sup>.

وفيما ارتبط بنطاق التغيير في السياسة الخارجية فقد يكون أكثر أو أقل شمولية من حيث أنه يقوم أو لا يغطي التغيير في العديد من مجالات السياسة، وعليه ميز Niklasson بين التغيير في مجالات السياسة الخمسة أو مجموعات المشاكل (استقرار النظام، الأمن، التجارة والسياسة الاقتصادية، الهوية الوطنية والاستقلال الذاتي) والمستهدف من التغيير (دول أو فواعل أخرى تتأثر مباشرة بالتغيير) بالنظر إلى التكيف/ المواجهة، الاستقلالية/ الاعتماد المتبادل ومستوى الالتزام.

كما ميز ذات المفكر بين أربعة مراحل تحليلية ضمن عملية التغيير هي كالتالي:

- 1- إعادة التوجيه: وتشير إلى عزم واضعي السياسات على إعادة هيكلة السياسة الخارجية.
- 2- فك الارتباط: ويشير إلى تدمير الأنماط القائمة في السياسة الخارجية.
- 3- إعادة الهيكلة: وهي العملية التي يتم بموجبها إنشاء مجموعة جديدة من العلاقات، وتشمل هذه المرحلة كلا من التغييرات الهامة في أنماط العلاقات الدبلوماسية والثقافية والتجارية والعسكرية الموجهة خارجيا، وتحديد سياسات جديدة فيما يتعلق بالوكلاء الأجانب داخل البلد.
- 4- الاستقرار: وهو المرحلة النهائية التي يصفها Goldman بأنها الأقل دراماتيكية واستهلاكاً للوقت<sup>(2)</sup>.

و حسب Niklasson هناك مجموعة من الافتراضات يمكن أن نفسر من خلالها روابط بين

1 محمد السيد سليم: تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 105.

2 - Tomas Niklasson, Op. Cit, p 44.

استقرار النظام من جهة، والتغير في السياسة الخارجية من جهة أخرى وهي كالتالي:

1- القادة السياسيون يحتلون موقعا مركزيا، بقدر ما عليهم أن يفكروا ويتصرفوا على المستويين في آن واحد.

2- تؤثر نتائج السياسات الداخلية والدولية تأثيرا متبادلا على ما يحدث على المستويين، ولا لأي منهما أسبقية على الآخر.

3- يعمل القادة على تحقيق أقصى قدر من المنافع، مع الحفاظ على أقصى قدر من الحكم الذاتي عند مواجهة الضغط من أجل التكيف.

4- تستند استراتيجيات القادة السياسيين على ( تصوراتهم ) للموقف الدولي للدولة، فضلا عن قوتها الداخلية وتماسكها.

5- يمكن للقادة السياسيين في بعض الحالات استخدام "صلة القضايا المتآزرة" لضمان نتائج أفضل مما كان يمكن تحقيقه من خلال معالجة مستوى واحد فقط<sup>(1)</sup>.

من خلال هذه المؤشرات يبرز الدور الكبير الذي تضطلع به القيادة السياسية في رسم توجهات السياسة الخارجية، ففي النهاية من يصنع السياسة الخارجية هم مجموعة من الأفراد، وعندما يمارس القائد السياسي دوره في صنع السياسة الخارجية لدولته، وفي اتخاذ القرارات المتعلقة بتمكينها من تحقيق أهدافها ومصالحها، فإنه يكون متأثرا وبدرجة لا يمكن التقليل من أهميتها بدوافعه وطموحاته الذاتية، وبأفكاره وتصورات وخبراته حول ما يجب أن تكون عليه تلك السياسات والقرارات. هذا رغم أن بعض الباحثين يرون أن الدور الذي يقوم به القائد السياسي يفرض عليه أن يعزل تأثيره الشخصي عنه، حتى لا تكون السياسة الخارجية تعبيراً عن إرادة ورغبات واحتياجات شخصية أو نخبوية<sup>(2)</sup>، وتدخل مجموعة من العوامل إلى زيادة دور القائد السياسي في صنع السياسة الخارجية وفق الفرضيات التالية:

1- كلما زاد اهتمام القائد بالسياسة الخارجية كلما زادت مشاركته في عملية صنع القرار، وزاد

1 - Tomas Niklasson, Op. Cit, p-p 35,36.

2- إسماعيل صبري مقلد، السياسة الخارجية الأصول النظرية والتطبيقات العملية، مرجع سبق ذكره، ص 127.



- احتمال انعكاس خصائصه ورؤيته الذاتية على السياسة الخارجية لدولته.
- 2- كلما اتخذ القائد السياسي أسلوباً درامياً في وصوله للسلطة كلما زاد احتمال تأثير خصائصه الذاتية على السياسة الخارجية.
- 3- كلما كان القائد السياسي ذو شخصية كاريزمية زاد احتمال تأثيره في السياسة الخارجية.
- 4- كلما كان القائد متمرساً في شؤون السياسة الخارجية كلما كانت لديه القدرة على طرح البدائل والاستراتيجيات في التعامل مع موقف دولي معين.
- 5- كلما كان النظام السياسي أقل من حيث درجة المؤسسية كلما زاد احتمال تأثير القيادة السياسية في السياسة الخارجية.
- 6- أثر القائد المرن سياسياً على السياسة الخارجية يكون عادة أقل من أثر القائد الجامد.
- 7- كلما اتسم الموقف الخارجي بطابع الأزمة ازداد تأثير القائد السياسي على السياسة الخارجية.
- 8- كلما ازداد غموض الموقف السياسي الخارجي بالنسبة للقائد السياسي<sup>(1)</sup>، ازداد أثر خصائص الأخير على السياسة الخارجية.
- ويزيد تأثير القيادة السياسية على قرارات السياسة الخارجية أوقات الأزمات كما جاء في الفرضية السابعة، لاعتبارات حددها إسماعيل صبري مقلد فيما يلي:
- 1- الأزمة الدولية تساعد على التصعيد التلقائي لسلطة اتخاذ القرارات من منطلق اعتبار القيادة السياسية العليا في الدولة المسئول الأول عن إدارة الأزمة.
- 2- كلما تسارعت وتيرة الأزمة أو تصاعدت حدتها تتركز أكثر سلطة اتخاذ القرار بيد القيادة السياسية العليا في الدولة، فضيق الوقت يحد من الإجراءات التنظيمية المعتاد إتباعها في الحالات العادية.
- 3- تولي القيادة السياسية زمام اتخاذ القرارات المرتبطة بالشؤون الخارجية أثناء الأزمة قد يكون مدفوع بتفويض صريح من قبل المؤسسات السياسية والدستورية<sup>(2)</sup>.

1- أيمن إبراهيم الدسوقي، مرجع سبق ذكره، ص، ص 15، 16.

2- إسماعيل صبري مقلد، السياسة الخارجية الأصول النظرية والتطبيقات العملية، مرجع سبق ذكره، ص 128.

يقودنا هذا الحديث إلى مجموعة العوامل التي تحدد التغيير في السياسة الخارجية في إطار النظام السياسي ذاته، والممثلة في ثلاثة عوامل حسب ما أشار إليه محمد السيد سليم وهي:

- إدراك النخبة السياسية للتغيير في البيئة: أي لا بد أن يتشكل لدى النخبة إدراك أن هناك تغييرا هاما قد طرأ على العوامل التي تؤثر على السياسة الخارجية وتحددها لكي يحدث التغيير.
- توافر البدائل: أي توفر خيارات للسياسة الحالية.
- تكاليف التغيير: على هذه البدائل أن تكون بأقل تكلفة، أو على الأقل مساوية لتكلفة السياسة الحالية، أو أن تكون تكلفة اتباع البديل مساوية أو تقل عن المنافع الناشئة عنه<sup>(1)</sup>.

التركيز على دور القيادة السياسية في تغيير السياسة الخارجية هو من باب التركيز على مسار البحث، إذ تم الافتراض أن تغيير توجهات السياسة الخارجية التركية اتجاه الشرق الأوسط نابع من تغيير النخبة الحاكمة، والتأثير الكبير لمدرجات النخبة الحاكمة منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم سنة 2002.

هذا المنطلق البحثي لا يخفي حقيقة تأثر التغيير في السياسة الخارجية بمتغيرات أخرى، غير القيادة السياسية من الناحية النظرية، وهنا يبرز الأثر الناتج عن البيئة الدولية من حيث البنية وطبيعة العلاقات الدولية والفواعل، و يبرز دور التغيرات في النظام الدولي في تغيير السياسة الخارجية، أين تشير الكثير من الدراسات إلى وجود علاقة تلازمية بين التغيرات في البيئة الدولية وتغيير السياسة الخارجية للدول<sup>(2)</sup>، وذلك إما بغرض تكيف هذه الأخيرة مع معطيات البيئة الدولية أو بغرض التغيير وطرح البديل، خاصة بالنسبة للدول الغير قانعة *non satisfied states*. غير أن التغيير في البيئة الدولية لا يستلزم بالضرورة تغييرا في السياسة الخارجية للوحدة السياسية، فهناك تغيرات طارئة أو عارضة قد تتجاهلها الدول، وذلك بعكس التغيرات الهيكلية الطويلة الأمد التي تتطلب سياسات جديدة للتعامل معها، لدرجة أنها قد تؤدي بالدول إلى إعادة هيكلة سياستها

1- محمد السيد سليم: تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 106.

2- أيمن إبراهيم الدسوقي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

الخارجية بغرض التكيف أو مقاومة الوضع الراهن<sup>(1)</sup>، وتبقى الدول الصغيرة والمتوسطة الأكثر عرضة لتغير سياستها الخارجية بغرض التكيف مع معطيات البيئة الدولية.

مما سبق نستنتج أن هناك إجماع بين الباحثين حول أسباب التغير في السياسة الخارجية الذي يرتبط بشكل رئيسي بسببين جوهريين هما<sup>(2)</sup>: النخبة الحاكمة من جهة والبيئة الدولية من جهة أخرى، وهذا بالضبط ما ذهب إليه هيرمان في مقالته الشهيرة "تغيير الاتجاه: عندما تختار الحكومات أن تغير اتجاه سياستها الخارجية" أن التغير الجوهري الذي يقصده يحدث نتيجة تغير النخبة الحاكمة للدولة، وتولي نخبة أخرى مختلفة في التوجهات والمعتقدات، وقدم مثالا عن ذلك بالحالة السوفياتية مع تولي غورباتشوف السلطة، أو نتيجة قيام الحكومة الموجودة بإحداث تغيير في سياستها الخارجية لإدراكها بعدم مواكبتها للأوضاع الحالية<sup>(3)</sup>.

و غولدمان في كتابه "التغير والاستقرار في السياسة الخارجية: مشاكل واحتمالات الانفراج" رأى من خلاله أن التغير في السياسة الخارجية للدولة يحدث نتيجة لسببين هما:

1- نتيجة لتغير صانع القرار ووجود بديل له ذي توجهات ومعتقدات مختلفة، مع انتهاج النخبة القديمة لسياسات سلبية.

2- نتيجة لضغوط خارجية.

هذه التوجهات أثارت تساؤلا عما إذا كانت العوامل الداخلية أو العوامل الخارجية هي الأكثر تأثيرا على إحداث تغير في السياسة الخارجية للوحدة السياسية، وهنا يذكر فريدريك دوسر أنه قد ساد خلال فترة الحرب الباردة، في العديد من الدراسات والأدبيات ما يفيد، كون العوامل والمؤثرات الخارجية هي العامل الأكبر المؤثر على السياسة الخارجية للدول الصغيرة<sup>(4)</sup>، إلا أنه اعتبر أن العوامل الداخلية هي الأكثر تأثيرا، آخذا من تغير السياسة الخارجية الدنماركية في منتصف

1- بهجت قرني، علي الدين هلال دسوقي، السياسات الخارجية للدول العربية: تحدي العولمة (ترجمة : أحمد مختار الجمال)، ط 1 (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016) ص 83

2- المرجع السابق، ص 83

3- مروة حامد عبد الجواد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 22.

4- المرجع السابق، ص 24.

1988 نموذجاً توضيحياً.

ويبقى الحديث عن دور العاملين في إحداث التغيير على مستوى السياسة الخارجية للوحدة السياسية على ذات الأهمية، مع ترجيح كفة أحد العاملين على حساب الآخر، حسب طبيعة الدولة وطبيعة النظام الدولي.

### المطلب الثالث: مفهوم منطقة الشرق الأوسط وأهميتها

تعد منطقة الشرق الأوسط إحدى أهم المناطق المؤثرة في توازن القوى و المصالح في العالم، و لكونها من المناطق الإستراتيجية المهمة فقد كانت محل أطماع القوى المهيمنة من داخل المنطقة ذاتها أو من المناطق المجاورة، لتجعل المنطقة ميدان صراع لتأمين مصالحها الحيوية فيها، لكن الثابت أن هناك خلافاً حول تحديد جغرافية الإقليم و حدوده، وهو ما سوف نتطرق إليه.

### الشرق الأوسط: تجاذبات المفهوم:

إن مصطلح الشرق الأوسط مصطلح سياسي النشأة و الاستعمال، تعبيراً عن المنطقة التي نشأت فيها الحضارات القديمة والممتدة من مصر إلى العراق و وسط الأناضول و غرب إيران.<sup>(1)</sup> حيث استخدمت بشكل واسع من طرف البريطانيين أواخر القرن التاسع عشر<sup>(\*)</sup> (لا يوجد استخدام محدد لهذه العبارة من قبل)، ثم بدأ استخدام المصطلح يشيع أثناء الحرب العالمية الأولى حين قسمت مناطق النفوذ من قبل القوى المهيمنة حسب قربها من أوروبا (الشرق الأدنى، الشرق الأوسط و الشرق الأقصى)، وفي العام 1921 أنشأ "تشرشل" وزير المستعمرات البريطاني آنذاك ما عرف بإدارة الشرق الأوسط لكي تشرف على شؤون فلسطين و الأردن و العراق<sup>(2)</sup>، و منذ ذلك

1 - يحي الكعكي، الشرق الأوسط و الصراع الدولي ( القاهرة: دار النهضة العربية للطباعة و النشر، 1986) ص 35  
\* - تعود جذور مصطلح الشرق الأوسط إلى السياسة البريطانيين و قد استخدم اللورد كيرزون الحاكم البريطاني للهند مصطلح الشرق الأوسط لأول مرة رسمياً عام 1911 للإشارة إلى مناطق تركيا و الخليج العربي و إيران في آسيا باعتبارها تمثل الطريق إلى الهند، و يرجع البعض استخدام المصطلح لأول مرة لضابط البحرية "ألفرد ماهان" صاحب نظرية تأثير القوى البحرية في التاريخ، للمزيد أنظر: علي الدين هلال و جميل مطر، النظام الإقليمي العربي ( بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1980) ص 38

2- سعيد اللاوندي، الشرق الأوسط الكبير: مؤامرة أمريكية ضد العرب ( القاهرة: نهضة مصر للنشر و التوزيع، 2005)، ص 22

الحين شاع استخدام المفهوم، و احسن تدليل على ذلك رد وكيل وزارة الخارجية البريطاني على سؤال وجه له في مجلس العموم، عن البلاد التي تدخل ضمن اصطلاح الشرق الأدنى بالقول: "إن تعبير الشرق الأدنى الذي لازم السلطنة العثمانية يعتبر الآن في بريطانيا العظمى مما فات أوانه في اللسان الرسمي، ويستعاض عنه الآن بتعبير الشرق الأوسط و مجموعة البلاد التي يشار إليها بهذا التعبير تشمل: مصر، العراق، سوريا، لبنان، اسرائيل، العربية السعودية، الإمارات العربية، الكويت، البحرين، اليمن"، أي تقريبا كل ما يعرف بالوطن العربي مع اقتطاع المغرب العربي و اضافة اسرائيل بديلا لفلسطين<sup>(1)</sup>.

كما ارتبط مفهوم الشرق الأوسط بالرؤية الاستعمارية للمصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، و بتصورها لإعادة صياغة و تركيب المنطقة منذ القرن الماضي، حيث وصل العصر الأوروبي في قيادة العالم إلى نهايته<sup>(2)</sup> و حتى اليوم، ومن تم جمع مفهوم الشرق الأوسط بين الجغرافيا و السياسة التي لم تكن دلالاته الجغرافية مستقرة حيث تضيق و تتسع حسب المصالح الاستعمارية، و قد ركزت الولايات المتحدة على مفهوم الشرق الأوسط بهذا المعنى الذي تجدر و توسع بجهود العديد من المختصين و دوائر صنع القرار، مع إضافة كل من تركيا و إيران بداية ثمانينات القرن العشرين<sup>(3)</sup>، و هذا إشارة إلى أن هذه المنطقة الشاسعة تتميز بـ:

- اختلافات جغرافية واثنية واسعة، كما تضم عديد المناطق التي لكل منها تراثها التاريخي و الحضاري الخاص بها، اي القول بعدم وحدته من جهة و قابليته للتجزئة من جهة أخرى.
- وجود عوامل مشتركة بين بلدان هذه المنطقة و في مقدمتها الديانة الإسلامية باستثناء بعض الفئات، وهو العامل الذي سوف يوظف سلبا من منظور صراع الحضارات من الزاوية الإيديولوجية الأمريكية و في استهدافه و ربطه بالإرهاب من المنظور العسكري السياسي.
- إلغاء فكرة إمكانية أي تكامل عربي و ترسيخ فكرة الدولة القطرية، و هذا ما يسمح باستيعاب

1 - الزعبي، مرجع سبق ذكره، ص 57،58

2- زيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى (ترجمة: سليم ابراهام)، ط3 (دمشق: دار علاء الدين للنشر، 2007) ص11

3- الزعبي، مرجع سبق ذكره، ص(57،58)

اسرائيل وانخراطها في أي نظام إقليمي بعيدا عن فكرة الجامعة العربية. أما وزارة الخارجية الروسية، فتحدد منطقة الشرق الأوسط بالمنطقة التي تشمل كل من سوريا و لبنان وفلسطين المحتلة والأردن و مصر واسرائيل، مستبعدة بذلك كل من الخليج العربي و شمال إفريقيا.

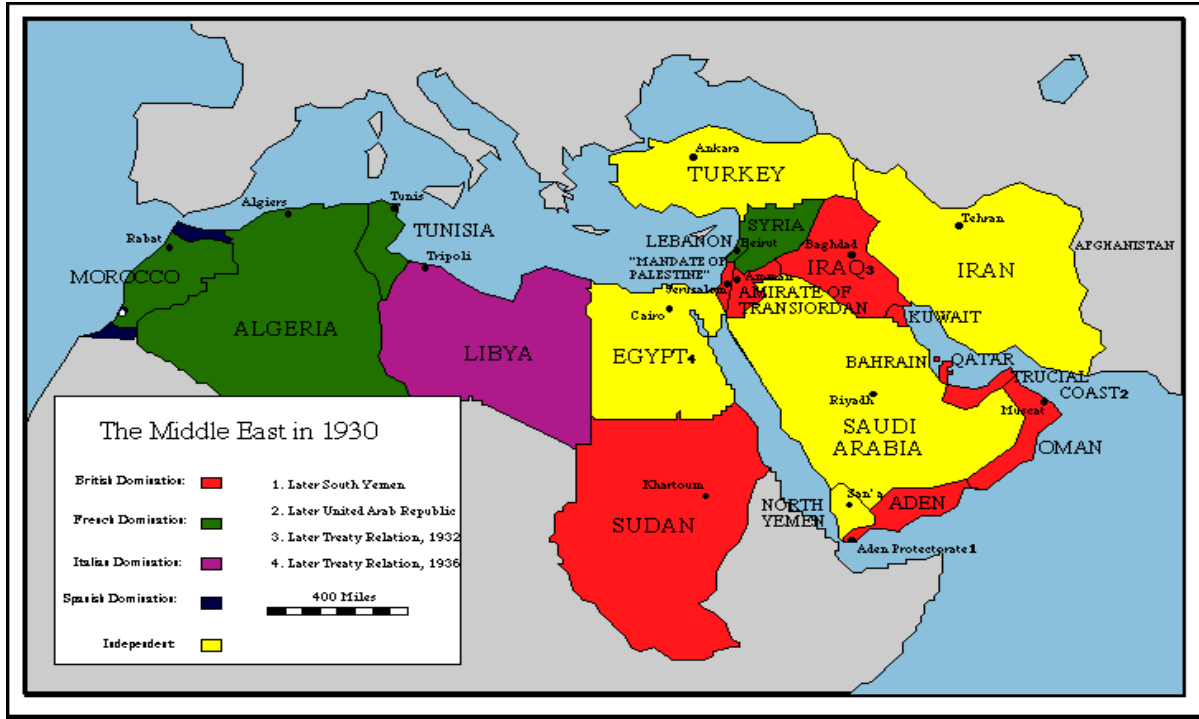
- من خلال استعراض مجمل التعريفات السابقة لتحديد منطقة الشرق الأوسط نستخلص ما يلي<sup>(1)</sup>:
- أن تحديد منطقة الشرق الأوسط يغلب عليه عامل المصلحة، حيث أن كل التعريفات لا تستند إلى معايير موضوعية في تحديد ماهية الشرق الأوسط و الدول التي تتضوي تحت إطاره.
  - أن معظم التعريفات تنطلق بناء على دوافع و أهداف سياسية، و بالتالي تقوم بدراسات علمية لتحقيق أهداف سياسية وإستراتيجية<sup>(\*)</sup>.
  - أن المفهوم لا ينصرف إلى منطقة جغرافية معينة ولا ينبع من طبيعة المنطقة العربية و خصائصها البشرية، الاجتماعية، الثقافية والحضارية، فمصطلح الشرق الأوسط كان يبدو جغرافيا في نشأته لكنه سياسيا في دلالاته و تطوراته.

1 - محمد علي حوات، مفهوم الشرق أوسطية و تأثيرها على الأمن القومي العربي، ط1 ( القاهرة: مكتبة مدبولي، 2001) ص 18  
\* - يحدد موقع وزارة الخارجية التركية تقسيم الدوائر الإقليمية لسياستها الخارجية في: الدول الأوروبية، أوروبا الشرقية، البلقان، جنوب القوقاز، الشرق الأوسط، آسيا الوسطى، جنوب آسيا، أمريكا الشمالية، أمريكا اللاتينية، إفريقيا جنوب الصحراء، شرق آسيا، المحيط الهادي على الترتيب

- يشير التقسيم المناطقي الموجود على موقع وزارة الخارجية التركية ملاحظتين أولها : ان هذا التقسيم المناطقي تتدخل فيه بعض الدول في أكثر من فئة، فمثلا إيران تدخل ضمن منطقة الشرق الأوسط وكذلك ضمن منطقة جنوب آسيا، ويشير الموقع إلى العلاقات الاقتصادية و التجارية مع إيران في رابط منطقة الشرق الأوسط، بينما يشير إلى العلاقات السياسية معها في رابط جنوب آسيا، وربما هو تلميح ضمني لتغليب اعتبارات التعاون الاقتصادي بشكل اساسي على العلاقات التركية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط على الإعتبارات السياسية، و ثانيها أن التقسيم لا يتضمن السودان إذ يدخله في خانة إفريقيا جنوب الصحراء، كما لا يشمل ليبيا، تونس ، الجزائر، المغرب و موريتانيا بوصفها تمثل مجموعة دول شمال إفريقيا، للمزيد أنظر:

Republic of turkey, ministry of foreign affairs (TMFA) in: <http://www.mfa.gov.tr/default.en.mfa>

الخريطة رقم 01، خريطة لمنطقة الشرق الأوسط سنة 1930



المصدر : <http://www.flicker.com/photos/allahcreators/28352601712>

الخريطة رقم 02: : توضح منطقة الشرق الأوسط الجديد



المصدر: [Slideplayer.com/slide/35208701](http://Slideplayer.com/slide/35208701)

## الشرق الأوسط: "الأهمية الإستراتيجية للمنطقة"

تتمتع منطقة الشرق الأوسط بمكانة إستراتيجية جعلتها تحتل أهمية بالغة على المستوى الدولي، لموقعها الجيوستراتيجي ومركزها السياسي الذي جعلها مركز تنافس للقوى العالمية، حيث قارات العالم القديم الثلاث، و ظلت المنطقة على مر التاريخ ممرا حيويا للمواصلات العالمية بإطلالتها على العديد من البحار والمحيطات والمضائق المائية<sup>(\*)</sup>، إلى جانب غناها بالموارد الاقتصادية و المعادن ومصادر الطاقة المهمة وعلى رأسها البترول والغاز، فأكثر من ثلثي إحتياط البترول العالمي موجود في منطقة الشرق الأوسط إضافة إلى كونه سوقا اقتصاديا مهما للدول الصناعية، وهو ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تربط أمنها القومي بأمن الشرق الأوسط، إلى جانب أوروبا التي رأت في الشرق الأوسط بعدا استراتيجيا سواء على الجانب الأمني لقربها من أوروبا، أو الاقتصادي على مصادر الطاقة المتوفرة في المنطقة، فالشرق الأوسط يشغل موقعا جغرافيا متميزا في خريطة العالم هيا له العديد من نقاط الأهمية متمثلة في:

- مركز الثقل في العالم الأفرو-آسيوي و الطريق الواصل بين القارات الثلاث إفريقيا، آسيا و أوروبا.
- الموقع الجغرافي المتميز، فبالإضافة إلى إطلالته على العديد من البحار فهو يتحكم في العديد من المضائق و الممرات المائية.
- وفرة مصادر الطاقة فيه و على رأسها البترول الذي ضاعف من أهمية الشرق الأوسط الإستراتيجية، حيث يحتوي على أكثر من ثلثي احتياطات النفط و الغاز في العالم مما جعل المنطقة محط أنظار القوى الكبرى.
- الأهمية السياسية لمنطقة الشرق الأوسط، فالدول الكبرى تسعى إلى تشكيل حزام من الأحلاف

\*- العديد من الكتاب يطلق على منطقة الشرق الأوسط ب: منطقة البحار الستة و المحيطان "الاحمر ، الأبيض المتوسط، الأسود، إيجة، قزوين، العرب و المحيطان الأطلسي و الهندي"، و يطلق عليها البعض بمنطقة القناة البحرية و الخلجان السبعة: "قناة السويس، و خليج عمان و خليج عدن، خليج العقبة، الخليج العربي، خليج السويس، خليج سرت و خليج قابس"، و يطلق عليها البعض بمنطقة المضائق الستة وهي: مضيق جبل طارق، مضيق تيران، البوسفور، هرمز ، باب المندب، و مضيق الدردنيل". كل هذه التسميات تعكس الإختلاف على تحديد مفهوم الشرق الأوسط و حدوده الجغرافية.



الممتدة من أوروبا إلى باكستان تحقيقا لمصالحها وحفاظا على فرصتها في الحصول على النفط و المواد الخام اللازم للاقتصاديات الغربية .

لكل ذلك حظيت منطقة الشرق الأوسط بأهمية كبيرة لدى جميع الفاعلين الدوليين، طبقا لمصالحهم و أطماعهم التي يسعون إلى تحقيقها أو إلى الحفاظ عليها .

فالقوى الكبرى توجهت بطموحاتها و جلبت منافساتها إلى المنطقة مطلع القرن العشرين، حين قررت بريطانيا تغيير فكرة تحديث الإمبراطورية العثمانية و إصلاحها، فكان قرار بريطانيا تقاسم النفوذ مع فرنسا في منطقة الشرق الأوسط بموجب إتفاقية سايكس بيكو (1916)، من خلال إعادة رسم الخارطة السياسية للمنطقة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى<sup>(1)</sup> له الأثر الكبير ضمن هذه الحقبة، من خلال تفاعل القوى الداخلية و الخارجية الطامحة في التأثير على التوازن في منطقة الشرق الأوسط، وكذلك على تطور الأحداث في الفترات اللاحقة من تاريخ الصراع الدولي.<sup>(2)</sup>

و بدخول الولايات المتحدة الأمريكية مسرح الأحداث في المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى، دخلت منطقة الشرق الأوسط مرحلة جديدة، حيث أنهكت هذه الحرب القوى التقليدية واستنزفتها، و وصل العصر الأوروبي إلى نهايته بنهاية الحرب العالمية الثانية، لتظهر بذلك قوتان عظمتان هما الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي، وتبدأ مرحلة جديدة من الصراع السياسي و الإيديولوجي على تقاسم النفوذ من أجل السيطرة العالمية، و الذي كانت منطقة الشرق الأوسط أحد ميادينها الرئيسية، خاصة أثناء ما كانت تسمى بفترة الحرب الباردة.

حيث اتبع الإتحاد السوفياتي سياسة تهدف إلى إزالة النفوذ البريطاني في المنطقة، و منع الولايات المتحدة الأمريكية من احتلال مكان بريطانيا، و شكل ذلك هدفا استراتيجيا لم يحد عنه الإتحاد السوفياتي مطلقا في سلوك قوة عظمى في الشرق الأوسط، كون ذلك يشكل مفتاحا للنفوذ في

1 - ناجي أبي عاد، ميشال جرينون، النزاع و عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، (ترجمة: محمد نجار) (عمان: الأهلية للنشر و التوزيع و النشر، 1999) ص 18

2 - سيار الجميل، "المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم"، المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 84، 1994) ص 88

أوروبا و آسيا وإفريقيا من جهة، وكون الجغرافيا الروسية التي تشكل الحيز الأكبر من الكتلة الأورو- اسيوية الملاصقة للشرق الأوسط يفرض عليها ذلك من جهة أخرى.

وفي مطلع القرن العشرين بانتهاء الحرب الباردة و ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أوجد و دعوته إلى بناء علاقات دولية وفق مفهوم النظام الدولي الجديد، كان له كبير الأثر على شعوب و دول منطقة الشرق الأوسط<sup>(1)</sup>، وخلافا للتوقعات التي كانت ترى أن نهاية الحرب الباردة ستكون مفتاح حل كافة المشاكل في المنطقة، تفاقمت التوترات وانتشرت مظاهر العنف، لأن التغييرات الدولية أعطت واقعا جديدا على صعيد التوازن الدولي .

يمكن القول أن الحقب الزمنية المختلفة التي شهدتها المنطقة والأحداث التي تعرضت لها، قد اتسمت بتفاعل القوى المتنافسة الخارجية منها و الداخلية على حد سواء، و ستشهد الفترة القادمة في الشرق الأوسط بروز و تأثير لاعبين محليين، يقع على عاتقهم مهمة إحداث تغيير في الوضع الراهن ونخص بالذكر هنا تركيا، حيث عملت واشنطن على توظيفها قدر المستطاع لإطالة أمد الهيمنة الأمريكية على العالم، من خلال منحها بعض التمكين الذي يخولها الاضطلاع بأدوار إقليمية، فتركيا لها جذور عميقة في المنطقة تؤهلها لتشكيل ما يمكن أن يسمى الحاضنة الإقليمية، لتمير مشاريع إعادة رسم الخارطة الجيوسياسية في الشرق الأوسط" الجديد"<sup>(2)</sup>.

1 - كمال عبد الله حسن، إستراتيجية تركيا في الشرق الأوسط"، دكتوراه ( العراق: جامعة السليمانية، 2011 ) ص 35  
 2 - سامية بيبيرس، " الدور التركي المتعاطف في منطقة الشرق الأوسط"، شؤون الأوسط ( القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ) ص 171

## المبحث الثاني: السياسة الخارجية في نظريات العلاقات الدولية

اهتم المنظرون في العلاقات الدولية لفترة طويلة بتفسير الواقع الدولي من منظوره الكلي، مغفلين بذلك العديد من المتغيرات والعوامل الجزئية، التي كانت سببا في بلورت وتطور قضايا وأحداث دولية، وهذا المنحى في التنظير أدى إلى بروز ما عرف بالنظريات الكلية في العلاقات الدولية بتصورها المادي ممثلا خاصة في البراديم<sup>(\*)</sup> الواقعي والبراديم الليبرالي، وفي تصورها القيمي مجسدا في النظرية البنائية وما اتصل بها من نقاشات النظرية النقدية ونظريات ما بعد الحداثة في العلاقات الدولية.

أين حجت هذه النظريات الجهود المنوطة بالتنظير في القضايا الجزئية، وقللت من قيمتها في تفسير الواقع الدولي، وهو ما يفسر قلة الاهتمام بمجالات معرفية ذات أهمية، من بينها قضايا التكامل والاندماج والقضايا المرتبطة بالتغير في السياسة الخارجية للدول، بالرغم من أن السياسة الخارجية للدول تعد أهم الملامح الموضحة للسلوك الخارجي للوحدة السياسية ضمن النظام الدولي، وهذا ما حاولنا تتبعه في التفسيرات النظرية للنظريات الكبرى في العلاقات الدولية.

### المطلب الأول: السياسة الخارجية وفق البراديم الواقعي

يعتبر البراديم الواقعي أحد أشهر البراديمات في العلاقات الدولية، أساسه التفسير المادي للعلاقات الدولية وفق مسلمات أساسها القوة، المصلحة، توازن القوى، والفوضى، وذلك وفق تصور تقليدي تجسد فيما عرف بالنظرية الواقعية التقليدية مع مؤسسها هانز مورغانثو Hans Morgenthau، وتصور جديد في إطار ما عرف بالنظرية الواقعية الجديدة -الواقعية البنوية-

\*-البراديم paradigm يترجم على أنه يشير إلى النموذج المعرفي المعبر عن مجموعة متآلف منسجمة من المعتقدات و القيم و النظريات و القوانين و الأدوات يشترك فيها أعضاء مجتمع علمي معين، أستعمل من قبل نوماس كون Thomas kuhn في ستينيات القرن العشرين من خلال كتابه بنية الصور العلمية، بخلاف المنظور perspective الذي يشير إلى مجموع الرموز و المفاهيم التي يستخدمها الباحث للاختيار من بين الجوانب الملاحظة لموضوع أو حادث ما.

مع كينيت ولتز Kenneth Waltz، ولاحقا النظرية الواقعية التقليدية الجديدة Realism New Classical Theory بشقيها الدفاعي والهجومى.

اعتمادا على التفسير الواقعي للعلاقات الدولية، يمكن استنباط تصور هذا التيار للسياسة الخارجية للدول، فهي كنظرية جاءت لفهم وتفسير الظواهر الدولية أكثر من فهم السياسة الخارجية للدول، وما هذا المعطى الأخير إلا جزءا من التفسير العام للسلوك الدولي.

انطلقت الواقعية في تصورها التقليدي من مسلمة فوضى النظام الدولي التي تفسر أنانية الدول، وانحيازها للاعتماد على الذات وفق منطق القوة والمصلحة، وذلك في ظل الطبيعة الشريرة للدولة<sup>(\*)</sup>، وهو ما جعل من مقولة "الحرب هي الأصل والسلام هو الاستثناء" هي العامل المحرك لعلاقات الدولة مع أقرانها ضمن البيئة الدولية، أين انتقد منظرو هذه النظرية أي منهج يعتمد على القيم والأخلاق، ف "السياسة تحكم بالقوانين الموضوعية النابعة من الطبيعة البشرية، والمصلحة تحدها القوة ... ولذا فمعايير رجل القانون والأخلاق تناسب حقولا أخرى وليس السياسة"<sup>(1)</sup>، وتبعاً لذلك رفض الواقعيون مقولات المثاليين بوجود تناسق بين مصالح الأمم، وأكدوا على أن الدول تتضارب مصالحها لدرجة نشوب الحرب بينها في أغلب الحالات، على أن تحدد نتائج الصراع بناء على قدرة كل دولة في توظيف إمكاناتها<sup>(2)</sup>، وعليه فالسياسة الخارجية للدولة

\* الطبيعة الشريرة للدولة منبثقة من تفسيرات فلسفية ارتبطت بكتابات العديد من المفكرين حول الطبيعة الشريرة في الجانب الإنساني، وبعض التفسيرات اللاهوتية التي تنطلق من خطيئة الإنسان الأول، ما يجعل الفرد مهياً لفعل الشر، وما سلوك الدول إلا انعكاس لسلوك الأفراد، فقد جاء في كتابات توماس هوبز أن الإنسان ذنب لأخيه الإنسان، كما أن فلسفة القس البروتستانتي رينهولد نيبور Reinhold Niebuhr 1892-1971 تقوم على فكرة انحطاط الطبيعة البشرية، أين يقارن الإنسان بحيوان الغابة ويعتبره أخط منه فعلا، وقد جاء في كتابه الإنسان الأخلاقي والمجتمع اللا أخلاقي: "يكف الوحش المفترس عن السعي وراء الفريسة متى امتلأت معدته، ولكن شهوات الإنسان يغذيها خياله، ولن يشبع حتى يحقق الأهداف الشاملة التي يتصورها خياله، وهذا السلوك الإنساني غير المتعقل يرجع في نظره إلى تغلب النزعة الخيالية على النزعة العقلية فيه، مما يجعل الأنانية هي المسيطرة على سلوكه لتحقيق ذاته، ولكن الناس لا يكتفون بتحقيق ذواتهم وإنما يسعون أيضا إلى السيطرة على الآخرين لاكتساب النفوذ الشيء الذي يؤدي إلى تحويل إرادة الحياة بطريقة آلية إلى إرادة القوة" من: عمار بن سلطان: مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية، الجزائر، طاكسيج. كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2011، ص 180.

1- عماد يوسف: تركيا: إستراتيجية طموحة وسياسة مقيدة، (الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2015)، ص 108.

2 جيمس دورتي وروبرت بالاستغراف: النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، (ترجمة: وليد عبد الحي)، (بيروت، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ط1، 1985)، ص 59.

تتأثر بالموقع الجغرافي للدولة وحجم قدراتها العسكرية والاقتصادية، ناهيك عن اتصالاتها المائية وحدودها الإقليمية، إذ يعتبر " كوتيليا " بأن دول التماس الجغرافي هي مشاريع أعداء محتملة، وفي وصفه لسلوك الدول فإنه يصنفها إلى دول محاربة وأخرى حيادية إذ يقول: " إن شعرت بتفوقك على خصمك لابد من شن الحرب ، أما إذا شعرت بعدم القدرة على ذلك ولكنك تستطيع الدفاع عن نفسك فعليك التزام الحياد "(1)

فالواقعيون التقليديون(\*) ينظرون للدولة على أنها فاعل وحيد موحد وعقلاني، وفي موقعها ضمن النظام الدولي الفوضوي هي شبيهة بكرات البلياردو، سلوكها في النظام الدولي نابع من معطيات هذا النظام في حد ذاته بعيدا عن مخرجات البيئة الداخلية وتأثير متغيراتها، وهذا ما تثبته المبادئ الستة التي تقدم بها هانز مورغانتو في تفسيره للواقع الدولي من خلال كتابه "السياسة بين الأمم" وهي كالتالي:

- إن السياسة كالمجتمع بشكل عام تحكمها قوانين موضوعية لها جذورها في الطبيعة البشرية، وعليه فأى محاولة لبناء نظرية سياسية لابد من دراسة التجارب التاريخية وتحليلها بشكل عقلاني.
- المصلحة هي أداة تحليل رئيسية لفهم السياسة الدولية وهي معرفة بالقوة، وفي هذا الصدد يحذر مورغانتو من الاهتمام بالحوافز والاختيارات العقائدية كمؤشرين للتنبؤ بالسياسة الخارجية للدول، فالواقع السياسي حسب مورغانتو مليء بالعوامل غير

1- وليد عبد الحي ، تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية، (الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994) ص 24.  
 \* - الواقعية التقليدية كنظرية في العلاقات الدولية تبلورت كنتيجة لمجموعة من الأفكار الفلسفية والسياسية التي تقدم بها عددا من المفكرين والاستراتيجيين وصناع القرار عبر فترات زمنية مختلفة، فقد ساهمت كتابات ثوسيديدس Thucydids المفكر الإغريقي حول الحروب البلونيزية التي دارت رحاها بين دول المدينة اليونانية بزعامة كل من إسبارطا وأثينا، أول المحاولات التنظيرية في توصيف نظام توازن القوى وكذا التأكيد على مفهوم القوة، كما برزت أيضا نصائح مينغ نسي في الصين وكوتيليا في الهند لصناع القرار في دولتهما مرجعا هاما للواقعيين، وتبعهما في ذلك كتابات نيكولا ميكيافيلي الذي رأى أن السياسة هي تصارع على المصالح وفق حجم قوة كل طرف، وهذا ما أكد عليه توماس هوبز في مؤلفه اللفيثان، هذا إلى جانب كتابات نيبور وإدوارد هاليت كار Edward H. Carr من خلال كتابه "أزمة العشرين سنة" الذي يعد جسرا لنقل التنظير في العلاقات الدولية من شقه المثالي التفاوضي إلى شقه الواقعي التفاوضي.

- العقلانية والأحداث غير المتوقعة التي تؤثر كلها في السياسات الخارجية للدول.
- مفهوم المصلحة ليس ذا مضامين ثابتة وغير متغيرة عبر الزمن، انما فكرة المصلحة كجوهر للسياسة هي الدائمة عبر الزمان والمكان.
  - لا يمكن تطبيق المبادئ الأخلاقية العالمية بشكلها المجرد والعام على أنشطة الدول.
  - رفض اعتبار القيم الأخلاقية العالمية متطابقة مع قيم ومبادئ دولة معين، فكل شيء نسبي.
  - ركز على استقلالية المجال السياسي كمجال مختلف عن المجالات الأخرى، وعليه فالسياسة الدولية حسب مورغانتو تنقسم إلى ثلاث أنواع فهي: إما تهدف للحفاظ على القوة أو لزيادة القوة أو لإظهار القوة<sup>(1)</sup>.
- وفي النقطة الأخيرة يرى أرنولد وولفرز A. Walfers أن الدول في علاقاتها تسلك نماذج مختلفة من السلوك تتراوح بين الصداقة والعداوة، وهو أمر يعتمد على أهداف هذه الدول في سياستها الخارجية، وبناء عليه تحدد الدول لنفسها مجموعة مختلفة من الأهداف:
- أهداف داخلية مثل الاستقلال القومي والبقاء ووحدة الإقليم.
- أهداف خارجية: وهي التي تستهدف التأثير على البيئة خارج نطاق الحدود، وهنا يعتبر ضمان أمن الدولة مسألة ضرورية، واعتمادا على ذلك فإن السياسة الخارجية عند ولفرز هي مزيج من عوامل عدة<sup>(2)</sup>.
- وحسب منهج التحليل الذي اعتمد عليه مورغانتو فإنه "ينظر إلى عملية صنع السياسة الخارجية على أنها باستمرار عملية ترشيديّة -عقلانية- بمعنى أنها لا تخرج عن كونها عملية توفيق بسيطة بين الوسائل المتاحة وبين الأهداف التي هي ثابتة وموضع اعتراف عام في نفس الوقت، غير أن التحليل المتعمق لعملية صنع السياسة الخارجية وبخاصة المعاصرة منها، يكشف

1- ناصيف يوسف حتى: النظرية في العلاقات الدولية، ط1 (بيروت، دار الكتاب العربي، 1985)، ص. ص، 26، 27.

2- جيمس دورتي وروبرت بالاستغراف، مرجع سابق، ص. 80.

الصراع المستمر والجاد بين مجموعة الدوافع المختلفة التي تحرك واضعي هذه السياسات، وصولاً إلى الأهداف التي يحددونها لدولهم، وما دامت الأهداف تختلف فلا بد للوسائل من أن تختلف لتلاءم أهدافها"<sup>(1)</sup>.

وهذه النظرة مستقاة من الفرضية الواقعية المركزية التي تعتبر أن صانع القرار هو فاعل رشيد، بحكم أن اتخاذ القرار العقلاني يقود إلى السعي وراء المصلحة الوطنية، فليس من المنطق أو الرشادة أن يتخذ صانع القرار إجراءات تجعل من دولته ضعيفة أو منكشفة، ومنه فالواقعية تؤكد أن جميع القادة بغض النظر عن قناعاتهم السياسية يدركون هذا المنطق في التفكير لأنهم يحاولون إدارة شؤون دولتهم من أجل البقاء في بيئة تنافسية<sup>(2)</sup>.

إلا أنه رغم القدرة التفسيرية التي تميزت بها الواقعية التقليدية في تفسير واقع ما بعد الحرب العالمية الثانية، فإنها تعرضت لعديد الانتقادات نوجز بعضها فيما يلي:  
إهمال متغيرات البيئة الداخلية وسلوك صانع القرار في تفسير الواقع الدولي.  
عدم وضوح المفاهيم المركزية لها خاصة فيما ارتبط بمفهومي القوة والمصلحة.  
اعتمادها على تفسير فلسفي باعتمادها على الطبيعة البشرية الشريرة في تفسير السلوك الأناني للدولة.

تركيزها على مبدأ توازن القوى كأساس لحفاظ النظام الدولي على استقراره في ظل فوضويته، مهملة بذلك التغير البنوي للنظام الدولي مع تطور أحداث الحرب الباردة.

شكلت هذه الانتقادات وأخرى إلى جانب المعطيات المنهجية التي تقدم بها باحثو ومنظرو الاتجاه السلوكي في العلاقات الدولية مع نهاية خمسينيات القرن الماضي، دافعا لمفكري التيار الواقعي نحو التجديد وضرورة التعديل ومواكبة المتغيرات الجديدة في النظام الدولي، وهو ما كان

1- جهاد عودة، النظام الدولي: نظريات وإشكالات، ط 1 (المنيا: دار الهدى للنشر و التوزيع، 2005)، ص. 30.

<sup>2</sup> - SANDRINA ANTUNES & ISABEL CAMISÃO, *Realism*, In: STEPHEN McGLINCHEY, ROSIE WALTERS & CHRISTIAN SCHEINPFLUG: *International Relations Theory, E- International Relations Publishing, England, 2017, p. 15.*

مع بروز ما عرف بـ "الواقعية الجديدة" Neo Realism Theory أو الواقعية البنوية Structural Realism Theory لـ كينيت ولترز، الذي عمد من خلال كتابه "نظرية السياسة الدولية" سنة 1979 إلى اعتماد مستوى آخر للتحليل أكثر شمولية، أين قام تفسيره للواقع الدولي على أساس بنية النظام الدولي، على اعتبار أن تأثير هذا الأخير يفوق التأثير الذي قد تعكسه المتغيرات الداخلية للدول، مستشهدا بذلك بتشابه سلوك الوحدة السياسية عبر أزمنة تاريخية مختلفة في تعاملها مع الأحداث والقضايا الدولية، مدعما رؤيته بالواقع الدولي أثناء الحرب الباردة، أين لاحظ ولترز السعي المماثل لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي نحو كسب المزيد من القوة والبحث عن السيطرة رغم اختلاف بنيتهما الداخلية، ومنه افترض أن هناك عاملا أقوى هو من يحدد سلوك الدول في علاقاتها الخارجية ألا وهو بنية النظام الدولي، وبناء عليه فإن القوة لديه هي وسيلة لنيل الاستقلالية في السلوك لدى الدول وأداة للحفاظ على البقاء وليست هدف كما صورها الواقعيون التقليديون.

وبناء عليه فإن الفوضى تزيل إلى حد بعيد التمايز الوظيفي بين الوحدات السياسية في سلوكها الخارجي، ففي ظل الفوضى يتعين على كل دولة أن تضع نفسها في موضع يمكنها من العناية بنفسها<sup>(1)</sup>.

كما اعتبر ولترز أن نظام الثنائية القطبية هو أحسن الأنظمة الدولية تحقيقا للاستقرار، من منطلق أن هذا النوع من الأنظمة الدولية تكون فيه احتمالات خطأ الدول المهمة في حساب قوتها النسبية احتمالات ضئيلة، بسبب ضالة الشكوك التي تواجهها حول التهديدات المحتملة، ومنه فاحتمالات دخولها في حرب عن طريق الخطأ تكون قليلة جدا، وعليه فإن قطبين رئيسيين سيكون من السهل عليهما التعاون في إدارة مشاكل العالم بشكل أفضل مما لو كانوا أقطابا عديدة<sup>(2)</sup>.

1- سكوت بورتشيل، ريتشارد ديفيناك وآخرون: نظريات العلاقات الدولية، (ترجمة: محمد صفار)، سلسلة العلوم الاجتماعية للباحثين، العدد 2202، ط1، 2014، ص. 60.

2- ألكسندر وندت: النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، (ترجمة: عبد الله جبر صالح العتيبي)، (المملكة السعودية، النشر العلمي والمطابع، 2006)، ص. 154.



إلا أن التحولات التي شهدتها النظام الدولي مع نهاية ثمانينيات القرن العشرين، إلى جانب تأثير التغيير في القيادة السوفياتية وتبنيها لسياسات البريسترويكا والglasnost<sup>(\*)</sup>، وانعكاسها على مسار الحرب الباردة والدفع باتجاه نهاية هذه الأخيرة، وتغذية ذلك بكتابات على ماثلة كتاب نهاية التاريخ لـ فرانسيس فوكوياما، الذي أكد من خلاله أن الحضارة الغربية الليبرالية تشكل نهاية التفكير، هذا إلى جانب تأثيرات الأزمات الاقتصادية على كامل الوضع الدولي وعلى رأسها الأزمة الآسيوية، كلها متغيرات أكدت على ضرورة ادخال تعديلات على مسلمات الواقعيين بشقيها التقليدي والجديد، وهو ما كان مع بروز الواقعية التقليدية الجديدة التي أكدت على تأثير المتغيرات الداخلية في تفسير السلوك الخارجي للدولة، أين أصبح ينظر للدول على أنها شبيهة بكرات البلور، وقد انقسم هذا الاتجاه إلى تصورين رئيسيين هما: الواقعية الدفاعية Deffensive Realism والواقعية الهجومية Offensive Realism.

فالواقعية وفق تصورهما التقليدي السابق الذكر، اعتبرت أن فهم السياسة الخارجية لا يتأتى فقط من خلال البحث في دوافع الساسة، فهي أكثر المعطيات النفسية إيهاما، وبناء على ذلك فإن مصلحة وقوة الدولة يتحددان وفق السياق السياسي والثقافي الذي تتشكل في داخله السياسة الخارجية، وهو ما يجعل من المصلحة القومية نقطة الارتكاز للسياسة الخارجية لأي دولة<sup>(1)</sup> فهي الأساس الذي اعتمد عليه الواقعيون في تفسير السلوك الخارجي للدول، والوصول لسياسة خارجية عقلانية، فكل سياسة خارجية - في نظر الواقعيين - أساسها البحث عن المصلحة الوطنية، كما تفسر القرارات المتخذة في مجال السياسة الخارجية بالغاية منها، فأفضل سياسة خارجية هي تلك التي تحقق أقصى ربح ممكن أو أدنى خسارة ممكنة، ما يضمن عدد من المزايا حسب ما أوجزها جهاد عودة كالتالي:

\* سياسة البريسترويكا: تعني إعادة الهيكلة وهي برنامج للإصلاحات الاقتصادية، تشير إلى إعادة بناء اقتصاد الاتحاد السوفيتي، وسياسة الغلاسنوت تعني الشفافية. وهما سياستين تم تبنيهما من قبل الرئيس ميخائيل غورباتشوف.

1- بيتر سوتش ، جوانيتا الياس، أسس العلاقات الدولية ، ( ترجمة : منير محمود بدوي السيد ) (الرياض: جامعة الملك سعود ، 2013 ) ص ص 55- 56

- اعتماد المصلحة القومية يجرّد أهداف السياسات الخارجية للدول من التبريرات المفتعلة، سواء تم هذا التبرير للرأي العام في الخارج أو الداخل.
- يوضح مفهوم المصلحة القومية جانب الاستمرار في السياسات الخارجية للدول، رغم التبدل الذي قد يلحق بالزعامات السياسية، أو التحول الذي قد يطرأ على نمط الإيديولوجيات المهيمنة<sup>(1)</sup>.

وهذا ما ركزت عليه النظرية الواقعية البنيوية في شرحها للتوازن واحتمالية الحرب بين القوى الكبرى أو التصرف العام في العلاقات بين الدول المتنافسة، باعتبارها إما سياسات خارجية أو نتيجة مباشرة (إن لم تكن مقصودة في بعض الأحيان) للسياسات الخارجية<sup>(2)</sup>، صورت نفسها على أنها محاولة لتنظيم أفكار الواقعية الكلاسيكية من أجل جعلها في إطار نظري متماسك وقوي، وهو ما يؤكد جوزيف ناي في قوله: " أن العمل المتميز لوالتر ليس بخلق نظرية جديدة، وإنما بتنظيم وهيكل الواقعية"<sup>(3)</sup>

وجدت الواقعية الدفاعية<sup>(\*)</sup> أساسياتها في الحوارات المتعلقة بالمعضلة الأمنية Security Dilemma التي كتب عنها في بداية الخمسينات جون هرز John Herz وتطور المصطلح أكثر مع كتابات أرنولد ولفرز<sup>(4)</sup> وكذا باري بوزان Barry Buzan وغيرهم، وحسبهم فإن تحقيق الدولة "أ" لأمنها يدفع بالدولة "ب" إلى الشعور باللامن بسبب تسليح الدولة "أ" ما يؤدي بها لسعيها نحو التسليح مما يوقع الدولتين في حالة من التنافس والتسابق نحو التسليح، كل ذلك في جو يسوده عدم الثقة في نوايا الآخر.

1- جهاد عودة، مرجع سابق، ص. 31.

2 - James D. Fearon: DOMESTIC POLITICS, FOREIGN POLICY, AND THEORIES OF INTERNATIONAL RELATIONS, Annual Reviews, 1998, p. 293.

3- جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية: بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، مرجع سبق ذكره، ص 164 \* أهم منظري الواقعية الدفاعية: جاك سنايدر Jack Snyder، ستيفن فان ايفيرا Stephen Van Evera، جوزيف غريكو Joseph Grieco.

4 - Jean- Jacques Roche: Théories des relations internationales, Paris, Editions Montchrestien, 5 édition, 2004, p. 62.

وحسب الواقعيون الدفاعيون على الدول أن تتبع استراتيجيات حذرة والدخول في اتفاقيات وعلاقات دبلوماسية خاصة مع القوة الكبرى الممثلة حالياً في الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(1)</sup>.

ويدعم روبرت جيرفيس Robert Jervis و جاك سنايدر Jack Snyder و ستيفن فان ايفيرا Stephen Ven Evera قضية الواقعيين الدفاعيين بتركيز الانتباه على مفهوم بنيوي يعرف باسم التوازن الدفاعي-الهجومي، "أين يذهب ثلاثتهم إلى أن القوة العسكرية عند أية نقطة على الزمن يمكن تصنيفها على أنها تؤيد إما الهجوم أو الدفاع، فإذا كان للدفاع ميزة واضحة على الهجوم وكان الغزو بالتالي صعباً، فلن يكون لدى القوى العظمى دافع لاستخدام القوة لزيادة قوتها، وستركز بدلاً من ذلك على حماية ما تمتلكه من القوة، وحين ترجح كفة الدفاع تكون حماية ما تمتلكه الدولة مهمة سهلة نسبياً، أما حين يكون الهجوم أسهل فسيكون هناك ما يغري الدول بأن تحاول أن تغزو بعضها البعض، وسيشهد النظام حروباً كثيرة<sup>(2)</sup>"، لذلك ترى الواقعية الدفاعية أن الدول تعطي أولوية لاستقلالها بحجة أن الدول تضع خيارات سياستها الخارجية بناء على أسوأ السيناريوهات الممكنة، فالدول تخشى على أمنها، فحقيقة وجود دول وأحلاف أقوى تستلزم أن الدول تخشى باستمرار على أمنها، وحتى إن لم يكن أمن الدولة مهدداً بشكل مباشر<sup>(3)</sup>.

في حين ركزت الواقعية الهجومية<sup>(\*)</sup> على منطق الهيمنة والسيطرة وتركيز الدولة على تعظيم قدراتها الهجومية وتنفيذها، وفي هذا اختلفت الواقعية الهجومية عن الدفاعية في تفسير مقدار القوة الذي تحتاجه الدولة، وحسب جون ميرشايمر فإن الدول للحفاظ على بقائها في ظل الفوضى عليها بتعظيم قوتها بالنسبة للدول الأخرى، وذات وجهة النظر تبناها فريد زكرياء، الذي رأى أن أفضل حل للمشكلة الأزلية المتعلقة بعدم اليقين إزاء الحياة الدولية هو أن تزيد الدولة من سيطرتها

1 - Jean- Jacques Roche, Op. Cit, p. 93.

2- جون ميرشامير: مأساة سياسة القوى العظمى، (ترجمة: مصطفى محمد قاسم)، النشر العلمي والمطابع، السعودية، جامعة الملك سعود، 2012، ص. 26.

3 فريد زكرياء، من الثورة إلى القوة: الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي (ترجمة: رضا خليفة) (الفاخرة: شركة الأهرام للترجمة والنشر، 1990) ص 16

\* أهم منظري الواقعية الهجومية جون ميرشايمر John Mearsheimer، فريد زكرياء، ستيفن ولت Stephen Walt .

على تلك البيئة، من خلال التوسع الحثيث لمصالحها السياسية في الخارج<sup>(1)</sup>. وتأكيذا على ما تقدم جادل جون ميرشايمر بأن "توزيع القدرات المادية بين الدول يعد العامل الرئيسي في فهم السياسات العالمية."<sup>(2)</sup>

*"The distribution of material capabilities among states is the key factor for understanding world politics".*

فالواقعيون الهجوميون يرون أن "قوى الوضع الراهن لا توجد إلا نادرا في السياسة الدولية، لأن النظام الدولي يبعث في الدول دوافع قوية للبحث عن فرص لزيادة قوتها على حساب منافسيها واستغلال تلك المواقف حين تكون الأرباح أكبر من التكلفة، فالهدف النهائي للدولة هو أن تصبح الدولة المهيمنة في النظام"<sup>(3)</sup>، و يرون بأن نهاية الحرب الباردة من شأنها أن ترجع بنا الى السياسات التقليدية التي كانت تتسم بميزان قوى متعدد الجوانب، حيث كان التطرف في النزعة القومية والتنافس الاثني يقودان الى عدم استقرار وصراع واسع النطاق<sup>(4)</sup>.

### المطلب الثاني: السياسة الخارجية وفق تصورات البراداييم الليبرالي النفعي

يعتبر البراداييم الليبرالي باتجاهاته المختلفة<sup>(\*)</sup> الصورة المقابلة للبراداييم الواقعي في إطار ما يعرف بالنظريات التفسيرية للعلاقات الدولية، أين أولى اهتماما أكبر للمتغيرات الاقتصادية في تفسير الواقع الدولي ومن ثم السلوك الخارجي للوحدة السياسية، ناظرين بذلك لفوضى النظام الدولي بصورة مغايرة عن النظرة التشاؤمية الصراعية التي تميزت بها الواقعية بشقيها التقليدي والجديد، أين جادل الليبراليون بإمكانية تخفيف الفوضى الدولية في حال تشجيع التعاون كحالة

1- سكوت بورتشيل، ريتشارد ديفيتاك وآخرون، مرجع سابق، ص. 71.

2- Ian Hurd: *Constructivism, January 18, 2008, p. 300.*

3- جون ميرشايمر، مرجع سابق، ص. 27.

4- أنور محمد فرج، *نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة*، (السلامية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007)، ص 388

\* - الاعتماد المتبادل والاعتماد المتبادل المركب والتي يمكن إجمالها فيما يعرف بنظريات التكامل والاندماج التي تضم إلى جانب الاعتماد المتبادل كل من النظرية الوظيفية والوظيفية الجديدة والوظيفية الجدلية.

وعملية للنظام الدولي، ناهيك عن الرفع من درجة الاعتماد المتبادل بين الأطراف الدولية، إلى الحد الذي تصبح فيه تكلفة الحرب أو فك الارتباط مكلفة جدا، وهو الأمر الذي من شأنه أن يدفع باتجاه المزيد من التعاون وتفادي الصراع، وقد تعززت هذه النظرة للواقع الدولي مع بروز العولمة، وتطور التقنيات التكنولوجية وتطور عالم الاتصالات، إلى جانب تنامي مفهوم الشبكة مع تعقد السياسات المشتركة وتراجع نسبي لمفهوم الحدود، وهذا ما رسم صور أخرى لتنفيذ السياسة الخارجية مغايرة لتلك التي تعرفنا عليها مع النظرية الواقعية، سنوضحها في التحليل القادم.

بحكم جذرها المثالي تستند الليبرالية كتوجه معرفي في العلاقات الدولية على الحجة الأخلاقية، أين تجعل من ضمان حق الفرد في الحياة والحرية وحماية الممتلكات أعلى هدف للحكومة، وبهذا يركز الليبراليون على رفاهية الفرد باعتباره اللبنة الأساسية لنظام سياسي عادل<sup>(1)</sup>، وبالتالي فإن الشاغل الرئيسي لليبرالية هو بناء المؤسسات التي تحمي الحرية الفردية من خلال الحد من السلطة السياسية والتحقق منها، وتبعاً لهذا التصور على المستوى الداخلي يعنى الليبراليون بالبيئة الخارجية على اعتبار أن أنشطة الدولة في الخارج يمكن أن يكون لها تأثير قوي على الحرية في الداخل، ولذلك فأكثر ما يقلق الليبراليون هو السياسات الخارجية العسكرية التي قد تنتهجها الدول في التعامل مع القضايا والمواقف الدولية<sup>(2)</sup>، فالقوة العسكرية للدولة يمكن أن تكون موجهة للعدو الموجود في البيئة الخارجية، إلا أن احتمال استخدام ذات القوة في قمع مواطنيها هو أمر وارد، ولذا نجد الليبراليون من أشد الداعين لإعمال النظام الديمقراطي القائم على حرية الفرد وقوة المؤسسات، واعتماد آليات تقوم على ضمان السيطرة المدنية على الجيش<sup>(3)</sup>.

تجسد هذا الطرح الأخير ضمن أحد أهم الروافد الليبرالية في العلاقات الدولية ممثلاً في نظرية

1- جهاد عودة، النظام الدولي: نظريات وأشكالها، مرجع سبق ذكره، ص 54

2- يوسف محمد الصواني، نظريات في العلاقات الدولية (بيروت: منتدى المعارف، 2013) ص 58

3 - JEFFREY W. MEISER, *Liberalism*, In: STEPHEN McGLINCHEY, ROSIE WALTERS & CHRISTIAN SCHEINPFLUG: *International Relations Theory*, Op. Cit, p. 22.

السلام الديمقراطي، أين يستبعد أصحاب هذه النظرية دخول الدول الديمقراطية في حروب بين بعضها البعض، وذلك وفق تفسيرين أساسين:

- أولهما يتعلق بطبيعة الدول الديمقراطية في حد ذاتها التي تتميز بالقيود الداخلية على السلطة،

- أما التفسير الثاني فيعتبر أن الديمقراطيات تميل إلى النظر إلى بعضها البعض على أنها شرعية وغير مهددة، وبالتالي لديها قدرة أكبر على التعاون مع بعضها البعض أكثر من التعاون مع أنظمة غير ديمقراطية<sup>(1)</sup>.

إلا أن هذا التصور ليس صحيحا بالمطلق إذ لا تتوفر معطيات ودراسة أكاديمية تثبت هل السلام مرتبط بالأنظمة الديمقراطية في حد ذاتها أم أن هناك عوامل أخرى مرتبطة بالديمقراطية هي مصدر السلام، هذا دون إهمال حقيقة أن الديمقراطية هي تطور حديث نسبيا في تاريخ البشرية<sup>(2)</sup>.

بناء على الأعمال التي تقدم بها كل من دانيال دودني Daniel Deudney وجون إكنبري Jhon Ikenberry فإن هناك ثلاثة عوامل متشابهة تصف النظام العالمي الليبرالي ممثلة في:

- يساهم القانون الدولي والاتفاقيات الدولية إلى جانب المنظمات الدولية دورا في إنشاء نظام دولي يتجاوز الدول فقط، وفي هيئة الأمم المتحدة مثلا جيد دالا على ذلك.

- إن انتشار التجارة الحرة والرأسمالية، من خلال جهود الدول الليبرالية القوية والمنظمات الدولية، مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، يخلق نظاما اقتصاديا دوليا مفتوحا قائما على السوق<sup>(3)</sup>.

- المعايير الليبرالية الدولية القائمة على التعاون الدولي، حماية حقوق الإنسان،

1 - JEFFREY W. MEISER, *Op. Cit*, p. 23.

2 - *Ibidem*.

3- اكزافيه غيوم، العلاقات الدولية (ترجمة: قاسم المقداد) (بيروت: دار الكتاب العربي، 2001) ص ص 36- 37

الديمقراطية وسيادة القانون<sup>(1)</sup>.

وقد اتفق الليبراليون والواقعيون في نقاط عديدة تحت إطار نظري واحد عرف بالنظريات التفسيرية أو النظريات العقلانية، وذلك فيما ارتبط بمركزية الدول إلى جانب أهمية باقي الفواعل الأخرى، فوضوية النظام الدولي، ناهيك عن الاعتراف بوجود التعاون الدولي، إلا أنهم اختلفوا حول طبيعة المكاسب المتوقعة من هذا الأخير، فالواقعيون الجدد يركزون على المكاسب النسبية relative gains في حين يركز نظراءهم الليبراليون على المكاسب المطلقة absolute gains، فوفقا للنظرة الواقعية فإن الدول عندما تواجه إمكانية التعاون لتحقيق مكاسب متبادلة عليها أن تسأل كيف سيتم تقسيم الربح المتوقع؟، إن كان كلانا سيكسب، فوجب السؤال من سيكسب أكثر؟ وحتى في حالة احتمال تحقيق مكاسب مطلقة كبيرة للطرفين فإن ذلك لا يفضي بالضرورة إلى تعاونهما طالما يخشى كل طرف من الطريقة التي سيستخدم بها الآخر قدراته المتزايدة، طبعاً بحكم سيادة منطق الشك والريبة وسوء النية في البيئة الدولية حسب تصور الواقعيين<sup>(2)</sup>.

وبعكس هذه النظرة المتحفظة جداً اتجاه مخرجات التعاون الدولي، فإن الليبراليون يذهبون بعيداً في وصف المزايا الايجابية للتعاون الدولي، فالجهات الفاعلة ذات المصالح المشتركة تحاول تحقيق أقصى قدر من المكاسب المطلقة، وحسب ليبسون Lipson فإن اعتبارات المكاسب النسبية من المرجح أن تكون أكثر أهمية في المسائل الأمنية أكثر مما هي عليه في الشؤون الاقتصادية<sup>(3)</sup>.

وبالحديث عن المكاسب لا بد من الإشارة إلى اتجاه هام جداً ضمن البراداييم الليبرالي ألا وهو نظرية الاعتماد المتبادل المركب Complex Interdependence theory التي تعرف الاعتماد المتبادل المركب أو المعقد على أنه: "مفهوم اقتصادي عابر للحدود الوطنية، يفترض

1 - JEFFREY W. MEISER, *Op.Cit*, p. 24.

2 - David A. Baldwin: *NEOLIBERALISM, NEOREALISM, AND WORLD POLITICS*, p.5.

3 - *Ibid*. p. 6.

أن الدول ليست الجهات الفاعلة الهامة الوحيدة، فقضايا الرفاه الاجتماعي تشترك في الصدارة مع القضايا الأمنية على الأجندة العالمية، ومنه فإن التعاون هو المسيطر كأحد خصائص السياسة الدولية مثل الصراع.<sup>(1)</sup>

وقد حدد كل من جوزيف ناي Joseph S. Nye وروبرت كيوهان Robert O. Keohane في كتابهما الموسوم بـ: "القوة والاعتماد المتبادل: التحول في السياسات العالمية" Power and Interdependence: World Politics in Transition، ثلاث خصائص أساسية للاعتماد المتبادل المركب نوجزها كالآتي:

قنوات متعددة: في السياسة الدولية هناك قنوات متعددة تربط بين المجتمعات، بما في ذلك جميع المعاملات بين الدول، والمعاملات الحكومية الدولية وعبر الوطنية، وهذا ما يعارض الفرضية الواقعية فيما يخص وحدوية الدولة<sup>(2)</sup>.

غياب التسلسل الهرمي بين القضايا: في عالم الترابط المعقد يصبح الخط الفاصل بين السياسة الداخلية والخارجية غير واضح ولا يوجد جدول أعمال واضح في العلاقات الدولية، فأجندات الشؤون الخارجية أصبحت أكثر تنوعاً الآن ولم يعد الأمن العسكري يسيطر على جدول الأعمال باستمرار.

دور صغير للقوة العسكرية: حسب هذه النظرية وبعكس الطرح الواقعي فإنه عندما يسود الاعتماد المتبادل المعقد فإن القوة في العلاقات الدولية تصبح ذات قيمة منخفضة، خاصة فيما يرتبط بقضايا الرفاه الاقتصادي والحماية التكنولوجية، وهذا نتيجة حتمية لإدراك الجهات الفاعلة للتكاليف الباهظة للقوة العسكرية<sup>(1)</sup>.

1 - Waheeda Rana : *Theory of Complex Interdependence: A Comparative Analysis of Realist and Neoliberal Thoughts*, International Journal of Business and Social Science, Vol. 6, No. 2; February 2015, p. 291.

2- Andrew Moravcsik, "Liberal International Relations Theory, A Scientific Assessment", in Colin Elman & Miriam Fendius Elman, Progress in international relations theory, Appraising the field, (MIT Press, Cambridge, 2003) p 161.



هذه المعطيات النظرية كان لها الأثر الواضح على السلوك الخارجي للدول، أين نشهد تنامي لمفهوم الشبكة وانتشار واسع للتكتلات مع تزايد اعتماد الدول على بعضها البعض، فلم يعد لا الاقتصاد ولا حجم الموارد الطبيعية ولا حتى القوة البشرية من صميم اختصاص الدولة الواحدة وإنما صار من اختصاص كل العالم، خاصة فيما ارتبط بقضايا التنمية المستدامة وحماية الإنسان والبيئة.

### المطلب الثالث: السياسة الخارجية في تصور النظرية البنائية

تعتبر النظرية البنائية في العلاقات الدولية جسر وصل بين وجهتي نظر أو بين تصورين أساسيين، الأول منهما عرف بالنظريات العقلانية أو التفسيرية مجسدا في كل من النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية، والتصور الثاني ممثلا فيما اصطلح عليه بالنظريات التأملية أو التكوينية مجسدة في نظرية ما بعد الحداثة، النظرية النسوية، النظرية النقدية<sup>(\*)</sup> والنظرية المعيارية، إلى جانب علم الاجتماع التاريخي<sup>(2)</sup>.

برزت كمنظريّة قائمة بذاتها في العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة، وأبرز روادها بيتر كاتزنشتاين Peter Katzenstein، فريدريك كراتوشويل Friedrich Kautschwil، و ألكسندر واندت<sup>(3)</sup> Alexander Wendt، ويعتبر نيكولاس أوناف Nicholas Onuf أول من استعمل

1 - Waheeda Rana, *Op. Cit.*, pp. 291,292.

\* تعتبر مدرسة فرانكفورت أهم مدرسة ممثلة لتصورات النظرية النقدية، وقد برزت هذه الأخيرة مع المقال الذي قام بنشره ماكس هوركهايمر سنة 1937 المعنون بـ "النظرية التقليدية والنظرية النقدية"، ومن مفكريها نجد ما عرف بالجيل الأول المؤسس مع بدايات العشرينيات من القرن العشرين ممثلين في: ماكس هوركهايمر Max Horkheimer، فريدريك بولوك، فرانز نيومان، ثيودور أدورنو Theodor Adorno، هيربرت ماركوز Herbert Marcuse، أما الجيل الثاني فكان مع انتشار أفكار كل من: يورغن هابرماس Jurgen Habermas، كارل أوتو أبل K. O. Apel، ألبرشت فيلمر، كلاوس أوفه، والجيل الثالث ممثل حاليا بشكل أساسي في أفكار أكسل هونيث Axel Honneth. من: كمال بومنير: النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت من ماكس هوركهايمر إلى أكسل هونيث، ط1، (الجزائر، منشورات الاختلاف، 2010)، ص. 10. وحاليا يدور الحديث حول الجيل الرابع.

2- جون بيليس وستيف سميث: عولمة السياسة العالمية، (ترجمة: مركز الخليج للأبحاث)، (أبوظبي، مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004)، ص. 357.

3- جندلي عبد الناصر، أثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي ( القاهرة: مكتبة مدبولي، 2011)، ص 613

مصطلح **البنائية** في كتابه "عالم من صنعنا" Word of our making " حيث ركز على انتقاد أعمال الواقعية البنوية.

قامت النظريات الأخيرة على تفسيرات معيارية في شق منها استبعدت من خلالها معطيات الوضعين أو العقلانيين الذين مجدوا العقل منذ حركة التنوير في أوروبا، والتي أدت إلى ترسيخ فكرة الهيمنة والسيطرة على الطبيعة وعلى الإنسان مدفوعا بذلك بدافع الخوف مما يحيط به، ما يدفعه إلى البحث الدائم على السيطرة<sup>(1)</sup>، ومن تم توليد مزيدا من الصراعات والصدمات وتغذية الفوضى، وهذا ما أكده واقع ما قبل وما بعد الحربين العالميتين، ولذلك مع قرب نهاية الحرب الباردة تم إعادة بعث وانتشار أفكار ما بعد الوضعية ممثلة خاصة في الإسهامات النظرية لكل من النظرية النقدية والنظرية النسوية واتجاه ما بعد الحداثة.

وتفسيرات أخرى اقتصادية كما ذهبت إليه النيوماركسية بشقيها نظرية التبعية لكل من (راوول بريبيش Raoul Prebisch دوس سنتوس Dos santos، سمير أمين) ونظرية النظام/العالم لـ إيمانويل والرشتاين Immanuel Wallerstein، أين اعتبر مفكرو هذا الاتجاه أن سلوك الفاعلين مرتبط بتطور ميكانيزمات النظام الاقتصادي الرأسمالي، الذي كرس وزاد من تخلف وتبعية دول العالم الثالث (دول الأطراف) للدول الرأسمالية المتقدمة (دول المركز)، وللتخلص من هذه الإلزامية وجب خلق ظروف مغايرة للظروف التاريخية المنتجة لهذه العلاقة اللامتكافئة، ومنه الواقع الدولي ليس معطى مسبق ثابت فوضوي كما صورته النظريات التفسيرية، وإنما هو ما أنتجته الأنماط الاقتصادية الإنتاجية للدول الرأسمالية التي يمكن تغييرها.

وفي ذات السياق جاءت النظرية البنائية Constructivism Theory التي ارتبطت تصوراتها في العلاقات الدولية بكتابات العديد من المفكرين\*، في مقدمتهم أعمال ألكسندر وندت

1- كمال بومنير: النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت من ماكس هوركهايمر إلى أكسل هونيث، ط1، (الجزائر، منشورات الاختلاف، 2010)، ص. 19.

\* تأسست البنائية في العلاقات الدولية مع كتابات نيكولاس أونوف Nicholas Onuf

Alexander Wendt فيما عرف بالبنائية الاجتماعية، التي تبلورت مع تسعينيات القرن الماضي، وبالضبط مع مقاله الموسوم بـ "الفوضى هي ما تصنعه الدول: التفسير الاجتماعي لسياسة القوة" 1992، وكتابه المعنون بـ "النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية" Social Theory of Politics 1999، فسر من خلالها الواقع الدولي بناء على معطيات قيمية أساسها الخطاب والهوية، ورفض رفضاً مطلقاً على أن الواقع الدولي معطى سابق غير قابل للتغيير مثلما اعتبرته النظرية الواقعية، فالبنية العميقة للفوضى ماهي في حقيقة الأمر إلا ظاهرة ثقافية متعلقة بالأفكار أكثر من كونها مادية، وهنا يبرز دور العدو، دور الصديق ودور المنافس، وهذه الأدوار هي انعكاس لثلاث ثقافات أو فلسفات كلية للسياسة الدولية ألا وهي على التوالي: ثقافة توماس هوبز T. Hobbes، ثقافة جون لوك J. Lock، ثقافة إيمانويل كانط<sup>(1)</sup> E. Kant.

وفي هذا السياق استفهم ألكسندر وندت من عدم تخوف الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً من 500 سلاح نووي بريطاني في مقابل اعتبار خمسة منها فقط مملوكة لكوريا الشمالية تهديدا لها.

*"500 British nuclear weapons are less threatening to the United States than 5 North Korean nuclear weapons"*<sup>(2)</sup>

من خلال ذلك وضح أن سر العلاقات الدولية لا يرتبط بالبعد المادي فقط وإنما يرتبط في صورة كبيرة منه بطبيعة العلاقات الاجتماعية التي تجمع الوحدات السياسية<sup>(3)</sup> وهذا ما يفسر سلوك الدول الخارجي، كما أشار إلى ذلك ألكسندر وندت في إجابته عن التساؤل السابق بقوله: "البريطانيون هم أصدقاء أما الكوريون الشماليون فهم ليس كذلك"، وفي هذا السياق يطرح إشكال حول كيف يمكننا دراسة ظاهرة اجتماعية كالصديق والعدو في العلاقات الدولية؟<sup>(4)</sup>.

1- ألكسندر وندت، مرجع سابق، ص. 68.

2 - Ian Hurd, Op. Cit, p. 298.

3- SARINA THEYS, Constructivism, in: STEPHEN McGLINCHEY, ROSIE WALTERS & CHRISTIAN SCHEINPFLUG: International Relations Theory, Op. Cit, p. 36.

4 - Ian Hurd, Op. Cit, p. 298.

كما ارتكزت النظرية البنائية في تحليلاتها على أهمية الأبنية المعيارية وكذلك المادية، وعلى دور الهوية في تشكيل العمل السياسي، ناهيك عن التأكيد على العلاقة التذاتانية Intersubjective (التكوين المتبادل) بين الفواعل (الوكلاء) والأبنية<sup>(1)</sup> فالبنائية تنظر للعالم، وما يمكن أن نعرفه على العالم على أنه مبني اجتماعيا، وهذا يشير إلى طبيعة الواقع وطبيعة المعرفة التي تسمى أيضا علم الأنطولوجيا ونظرية المعرفة في لغة البحث<sup>(2)</sup>.

وبناء عليه فلقد مضى وندت مع النظريات العقلانية في اعتبار الدولة فاعل أساسي في العلاقات الدولية، إلا أنه اعتبر أن أهم الأبنية التي تشكل الدول مشكلة من الأفكار وليس من القوى المادية، فالأفكار تحدد معنى القوة والاستراتيجيات التي تتبعها الدول ومحتواها لتحقيق مصالحها، وهذا لا يقصد منه أن الأفكار أهم من القوة والمصلحة، وإنما تشكل الأفكار كليهما، وقياسا على ذلك فإن بنية المنظومات الفوضى ومنطقها هي نتائج للأبنية الاجتماعية، وليس للفوضى ذاتها<sup>(3)</sup>.

وفقا لهذه التصورات فإن السياسة الخارجية للدول ترتبط بطبيعة العلاقات القيمية والخطابات بين الوحدات السياسية، وفتحت المجال للبحث في أدوار الجنسين والأثنية، ولكنها مثل الواقعية والليبرالية ليست نظرية متسقة، بل يشكك بعض المفكرين باستقلاليتها، ولكن على الرغم من ذلك فإن البنائيين يشتركون في أنه لا الفرد ولا الدولة ولا مصالح الجماعة الدولية حتمية لكنها أبنية اجتماعية تتشكل من خلال تفاعل مستمر<sup>(4)</sup>، هذا إلى جانب انعكاس افتراضات النظريات التكوينية على أدوات ووسائل تحقيق السياسة الخارجية لأهدافها، إذ أصبحت مراكز الفكر والمراكز الثقافية ناهيك عن برامج الشراكة ذات الطابع الثقافي المجسدة إما في شكل منح دراسية

1- سكوت بورتشيل، مرجع سابق، ص. 320.

2 - SARINA THEYS, *Constructivism, in: STEPHEN McGLINCHEY, ROSIE WALTERS & CHRISTIAN SCHEINPFLUG: International Relations Theory, Op. Cit, p. 36.*

3- ألكسندر وندت، مرجع سابق، ص. 424.

4 - كارين أ. منغست وايفان م. أريغوين، *مبادئ العلاقات الدولية*، (ترجمة: حسام الدين خضر) (دمشق، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2013) ص ص 132 – 133

أو جامعية، مؤتمرات، المشاريع والبرامج المرتبطة بحماية حقوق الإنسان، إلى جانب التدخل الإنساني وتدعيم العمليات الاجتماعية والإنسانية، من بين أهم سمات سلوك الوحدة السياسية في النظام الدولي، خاصة تلك التي توصف بالقوى الكبرى أو العظمى والتعامل فيما بين ومع القوى الصاعدة.

وفي مستوى آخر من التحليل فإن السياسة الخارجية للدول من منطلق التصور البنائي تتحدد من خلال طيف الصداقة والعداوة بين الوحدات السياسية فمصالح الدول تتشكل من خلال هوياتهم، وبناء عليه فالدول التي تشترك قيم مشتركة وهوية متقاربة غالبا ما تجمعها مصالح مشتركة. كما يطرح المقرب البنائي مجموعة اقتراحات أساسية لدراسة السلوك الخارجي، على النحو التالي<sup>(1)</sup>:

#### 1-العوامل المجتمعية المؤثرة في السلوك الخارجي للفواعل :

أ- دور التنشئة الاجتماعية في تشكيل السلوك الخارجي.

ب-أهمية الأفكار والمعرفة إلى جانب القوة المادية في تشكيل البنيات والسلوك الخارجي.

#### 2-دور الهويات وتأثيرها على سلوكيات الوحدات ومصالحها

جانب آخر من التحليل البنائي للعلاقات الدولية له انعكاس كبير على السلوك الخارجي للدول ممثلا في العلاقة بين الهويات والمصالح، أين اعتبر البنائيون أن الدول يمكن أن يكون لها هويات متعددة يتم بناؤها اجتماعيا من خلال التفاعل مع الجهات الفاعلة الأخرى، وهو ما يحدد المصالح، فيمكن القول أن مصلحة واهتمامات دولة صغيرة تركز أكثر على البقاء، في حين تهتم الدولة الكبيرة بالسيطرة على الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية العالمية، وبناء عليه فإن إجراءات الدولة يجب أن تتماشى وهويتها، ومثال ذلك ألمانيا التي تحولت هويتها السياسية

*1-Klotz Audie et Lynch Cecelia, " Le constructivisme dans la théorie des relations international", " Critique international, presses de Sciences-Po, paris, n°2 - hiver 1999, pp 51- 52.*

من النزعة العسكرية إلى نزعة سلمية رغم أنها تشكل أحد أهم القوى العظمى وأهم القوى الاقتصادية في العالم، وذلك راجع إلى الظروف التاريخية التي عرفتها ألمانيا وذكرياتها مع النظام النازي<sup>(1)</sup>.

---

<sup>1</sup> - SARINA THEYS, *Constructivism*, in: STEPHEN McGLINCHEY, ROSIE WALTERS & CHRISTIAN SCHEINPFLUG: *International Relations Theory*, Op. Cit, p. 37.

# الفصل الثاني

مرتكزات السياسة  
الخارجية التركية

### المبحث الأول: تطور السياسة الخارجية التركية

- تركيا: دراسة جيوسياسية- الموقع و الأهمية ومقومات الدور -
- السياسة الكمالية- الأتاتورية- و تداعياتها على منطقة الشرق الأوسط
- العلاقات العربية التركية في الفترة الكمالية

### المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية التركية بعد 2002

- محددات البيئة الداخلية للسياسة الخارجية التركية
  - المحددات الإقليمية للسياسة الخارجية التركية
  - المحددات الدولية للسياسة الخارجية التركية
- ### المبحث الثالث: مبادئ و أسس السياسة الخارجية التركية الجديدة
- الأسس الفكرية والنظرية لتحولات السياسة الخارجية التركية
  - مبادئ و أسس السياسة الخارجية التركية بعد 2002
  - استراتيجيات السياسة الخارجية التركية



إن الأداء السياسي الخارجي لأي دولة ضمن بيئتها الإقليمية أو الدولية، و لكي يكون محققاً لأهداف الدولة المسطرة و فاعلاً فيها، عليه الإعتدال على أسس قوية و قاعدة صلبة تؤهله لتحقيق التأثير المتوقع و المرجو، و التي تنطلق من تفاعل البيئتين الداخلية و الخارجية لتعطي جملة من المحفزات لهذا الأداء، و الذي يختلف من حيث المكان و الزمان، حيث عرفت السياسة الخارجية التركية - الجديدة- تصاعدا ملحوظا في دوائر تحركها، في قناعة لدى صناع القرار فيها بوجود الإضطلاح بأدوار خارجية فعالة تناسب طموح المكانة الإقليمية، فعمل التفكير السياسي التركي الجديد على إعادة تقييم الخيارات من خلال إعادة تقييم الخيارات المتخذة سابقا و تقييم نجاعتها، ووضع الآليات اللازمة للتعاطي مع المتغيرات الإقليمية الجديدة بما يعكس رؤيتها الجديدة لدورها على الساحة، و هذا ما سوف نحاول تناوله في هذا الفصل من الدراسة.

### المبحث الأول: تطور السياسة الخارجية التركية

كانت السياسة الخارجية التركية تقوم على مقولة: "سلام في الداخل و سلام في الخارج"، وقد فسر ذلك على انه سياسة انطواء و انكفاء في الداخل و عدم الإنخراط في الشؤون الخارجية، و هذا كون متطلبات الإهتمام بالداخل كانت اكبر من الخارج، ثم ظهرت مقولة الغرب أولا و دائما مع عصمت إينونو معتمدة على حالة الإنفتاح الخارجي التي عرفتتها الحكومات التركية<sup>(1)</sup>، خاصة اثناء و بعد الحرب العالمية الثانية و ما اعقبها من سياسة التحالفات العسكرية و السياسية، و الذي كان لزاما عليها الإنضواء لأحد المعسكرين، و هذا بحكم موقعها الجيوستراتيجي الذي كان يفرض عليها ذلك.

### المطلب الأول: تركيا: دراسة جيوسياسية- الموقع و الأهمية ومقومات الدور -

ان انهيار الاتحاد السوفيتي و ظهور دول مستقلة في آسيا الوسطى و القوقاز، قدّم لتركيا فرصة فريدة لإستكشاف دور جديد لها باعتبارها قوة إقليمية مؤثرة، عن طريق استخدام الأتراك لمداركهم و امكاناتهم السياسية الناشئة حول موقع البلاد و تأثير الجغرافيا في تفاعلاتهم

1- محمد زاهد جول، التجربة النهضوية التركية: كيف قاد حزب العدالة و التنمية تركيا إلى التقدم؟، ط1 ( بيروت: مركز

نماء للبحوث و الدراسات، 2013) ص 187

الخارجية و موقفهم من السياسات الدولية<sup>(1)</sup>، فهي في قلب ما يعرف بتقاطع قارات العالم القديم (أوراسيا) و تشكل جسرا استراتيجيا عابرا للقارات ذا اتجاهات متعددة، فوسطية موقع تركيا بين العالم القديم و قريبا من مناطق المصالح الحيوية و الإستراتيجية العالمية أدت إلى زيادة درجة الإهتمام الإستراتيجي للدول الكبرى بها، بوصفها تمثل نقطة ارتكاز رئيسية و قاعدة انطلاق إلى مناطق جيوسراتيجية أخرى من العالم .

كما تستغل تركيا مركز ثقلها الجيوبوليتيكي في منطقة الشرق الأوسط، و عضويتها في عدة منظمات سياسية إقليمية و دولية في تعظيم دورها في السياسة الدولية و الإقليمية.

ومن المعروف ان تركيا تنحى منذ عام 1923 في سياستها الخارجية نحو التقرب من الغرب وترغب بالانضمام الى عضوية الاتحاد الأوربي، واعتمدت سياسة دفاعية وتتجنب الانزلاق خارج الحدود الإقليمية او القيام بأنشطة ذات طابع مصلي تتجاوز حدود البلد، ونجاح تركيا كدولة علمانية حديثة متوجهة نحو اقتصاد السوق، هذه الرؤية حظيت بدعم من الولايات المتحدة واوربا كبديل للنموذج الإسلامي الإيراني<sup>(2)</sup>، وقد عبرت السياسة الخارجية التركية في ان ذلك من شأنه تعزيز أهمية تركيا لدى الغرب<sup>(3)</sup>، من حيث الاستراتيجية والاقتصاد.

و الأهم من كل ذلك ان تركيا لا زالت جزء من نظام الشرق الأوسط المنظم أمريكياً و هي حليف عسكري واقتصادي رئيسي للولايات المتحدة انها دولة قوية تقع مباشرة على تخوم الشرق الأوسط الغني بالنفط.

ورغم رفض تركيا السماح لاستخدام الولايات المتحدة أراضيها، خلال حرب العراق عام 2003 والذي أدى الى انخفاض قيمة تركيا في الحساب الاستراتيجي للولايات المتحدة، إلا أنه في الحقيقة لاتزال تركيا تتمتع بأهمية جيوسراتيجية في الشرق الأوسط، بفضل موقعها الجغرافي لتركيا والتمتع بمستوى عال من التحديث السياسي، والديمقراطية والعلمانية و الاسلامية المعتدلة والهيكل السياسي والانتعاش الاقتصادي.

ومن هنا لابد ان نشير في هذا الإتجاه الى الطريقة الذكية التي أدارت بها تركيا علاقاتها

1- عقيل سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية-التغيير، مرجع سبق ذكره، ص 32

2 - "Turkey and Post- Soviet States: Political and Limits Regional Role", in : <http://meria.idc.Acil/journal/2001/issues/jv5n246.html>

3 - Ibid

مع الولايات المتحدة، خلال فترة الحرب وتمكنها من الصمود بوجه الضغوط الأمريكية دون ان تلحق ضرر حقيقي بعلاقاتها الاستراتيجية، وهذا واضح من الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان للولايات المتحدة في أوائل عام 2004، لطي صفحة الخلافات التي نشأت بين البلدين بسبب الحرب على العراق وبتأكيد على ( ان التحالف الاستراتيجي بين تركيا والولايات المتحدة سوف يكون دائماً في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية بعد أن ينال دعم وتأييد الشعب التركي)<sup>(1)</sup>، وبعد مضمون الاتفاق الذي حمل عنوان وثيقة الرؤية الاستراتيجية المشتركة التركية- الأمريكية الموقعة بين تركيا والولايات المتحدة مطلع عام 2006 خطوة مهمة في إعادة تفعيل الدور التركي إقليمياً ودولياً<sup>(2)</sup>.

كما تتبع أهمية الموقع التركي أيضاً من تمتع تركيا بعلاقات سياسية جيدة مع معظم دول منطقة الشرق الأوسط، وتعاون استراتيجي مع روسيا الاتحادية على الرغم من عضويتها في حلف الناتو، ولذا فان تركيا في وضع فريد يمكنها من لعب دور فاعل في التفاعلات الإقليمية لاسيما وان تركيا تحتل المرتبة (34) في العالم من حيث المساحة والمرتبة (19) في العالم من حيث عدد السكان وتتمتع بقوة عسكرية ضخمة بالإضافة الى عضويتها في حلف الناتو، وتكمن الأهمية أيضاً في الدور الذي تؤديه تركيا في المنطقة تحقياً لمصالحها وزيادة لنفوذها ووزنها الإقليمي، الى جانب مصالح خارجية تتعلق بالتحالف الغربي خصوصاً وان هذا الدور استمرت تركيا في ممارسته خلال مدة الحرب الباردة والتي شهدت تطوراً ملحوظاً في علاقات تركيا بدول المنطقة<sup>(3)</sup>.

زد على ذلك فان هذا الدور يتم عبر عدة مسالك، لعل من أبرزها ارتباطه بقضايا المياه والأقليات، وإمكانية تحويل المنطقة الى نظام إقليمي شرق اوسطي، بحيث تصبح هناك علاقة واضحة بين طبيعة الدور التركي في منطقة الشرق الاوسط وبين التوجه الغربي الطابع لسياستها، دون اغفال أن أي تغيير يطرأ على أشخاص صناع القرار في تركيا، لايؤثر في ثبات مصالحها الوطنية وهذا يعبر عن رؤية واضحة في تقرير المصالح القومية

1 - لقمان عمر محمود، "القضية العراقية وانعكاساتها على العلاقات التركية الأمريكية 2003-2006"، مجلة دراسات إقليمية، (جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، العدد (8) أكتوبر 2007) ص74.

2 - للاطلاع على بنود هذه الوثيقة راجع: المصدر نفسه، ص 83-84.

3 - "توجه تركيا نحو الشرق الاوسط.. الأدوار والنتائج" في الموقع: <http://www.Almoslim.com/node/85802>

التركية، وفي العمل على تحقيقها تحت هذا العنوان او ذاك<sup>(1)</sup>.

وعليه يمكن القول أن الموقع الجيوستراتيجي الذي تتمتع بها تركيا، يؤهلها ويفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية، بما يبعد عنها أي شكل من أشكال التهديد الأمني لأراضيها من ناحية، ويعود عليها بمنافع اقتصادية شتى سواء في إطار علاقات تجارية أو مرور مواد الطاقة عبر أراضيها من ناحية ثانية، ويمنحها مجالاً أوسع للحركة والبحث عن النفوذ الإقليمي الدولي من ناحية ثالثة.

### المقومات السياسية:

المقصود بمقومات السياسة الخارجية قدرات و إمكانات الدولة المادية وغير المادية، الطبيعية والبشرية التي تتمتع بها الدولة، وكما يقول - Hartshone - فإن السلوك السياسي للدولة يختلف وفق طبيعة جغرافية الدولة و تفاعلاتها الطبيعية و البشرية الذي ينجم منها سلوكا مختلفا عن غيرها من الدول، لذلك سنحاول تسليط الضوء على المقومات الرئيسية لتركيا التي تتعكس إيجابا أو سلبا في علاقاتها الدولية.

### المقومات الجغرافية:

تتميز تركيا بموقع جغرافي استراتيجي يتوسط قارات العالم القديم أوروبا، آسيا و إفريقيا على مساحة تقدر بـ: 779452 كم مربع<sup>(2)</sup>، يقع 97% منها في قارة آسيا و 03% منها في القارة الأوروبية، بين خطي طول 26-44 شرقا و دائرتي عرض 36 و 44 شمالا، حيث تشكل بموقعها وصلة جغرافية- جسر- بين الشرق و الغرب، كما تطل على البحر الأسود وتشرف على منافذه الوحيدة على البحر المتوسط، من خلال مضيقي البوسفور و الدردنيل مروراً ببحر مرمرة<sup>(3)</sup>، وبذلك فهي تشكل حائط صد تجاه التمدد الروسي نحو الجنوب، كما تطل جنوباً على البحر المتوسط الذي يعد شريان المواصلات الأول للغرب، و يعد بذلك موقع تركيا هذا بمثابة حلقة الوصل بين أغنى ثلاث مناطق في العالم، وهي

1 - "توجه تركيا نحو الشرق الاوسط.. الأدوار والنتائج" في الموقع: <http://www.Almoslim.com/node/85802>  
 2- صايل فلاح مقداد السرحان، " أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية - العربية: 2002- 2011"، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية ( عمان: المجلد 6 العدد 02، 2013 )، ص 225  
 3 - عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، المجلد 1، ط3 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1990) ص 709

منطقة القوقاز ، منطقة نفط أوراسيا ومنطقة نفط الشرق الأوسط(1).

### الخريطة رقم 03: خريطة سياسية لتركيا



المصدر:

[https://www.123rf.com/photo\\_31875156\\_stock-vector-turkey-political-map-with-capital-ankara-national-borders-most-important-cities-rivers-and-lakes-eng.html](https://www.123rf.com/photo_31875156_stock-vector-turkey-political-map-with-capital-ankara-national-borders-most-important-cities-rivers-and-lakes-eng.html)

و للموقع الجغرافي أثر كبير في صناعة القرار في السياسة الخارجية التركية، و الذي يمكن تحديده في إتجاهين، الأول: أن صانع السياسة الخارجية يستعمل الموقع كأداة تأثير في وحدات دولية أخرى في إطار سعيه إلى تحقيق أهداف السياسة الخارجية.

و الثاني: هو حرص صانع السياسة الخارجية، على ألا يتحول هذا الموقع إلى أداة تأثير في يد وحدة دولية أخرى بأي شكل من الأشكال، ومن خلال ذلك أصبحت تركيا و ماتزال موقع جذب لكثير من القوى العالمية، و خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية في زمن الحرب الباردة و ما بعدها(2)، حيث لعب الموقع الجغرافي لتركيا دورا مهما في المخططات الدفاعية الغربية، فشكل حاجزا ضد توسع الإتحاد السوفياتي تجاه قناة السويس و الخليج العربي، هذا

1- جليل عمر علي، السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الأوسط: 1991-2006، ط1 ( السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2011)، ص 29  
2 - المرجع السابق ، ص 30.

- الدور الذي خفت بعد انهيار المعسكر الشرقي، لكنه استمر بأشكال أخرى تتمثل في:
- أن لتركيا دور كبير في حماية طرق التجارة الدولية بين آسيا و أوروبا و الشرق الأوسط، وفي بناء الكتل الاقتصادية الإقليمية و توسيعها.
  - موقع تركيا يمكن أن يفيذ حلف شمال الأطلسي في أية تدريبات أو مناورات عسكرية يقوم بها مع دول هذه المنطقة<sup>(1)</sup>.

### المقومات الاقتصادية:

يعد المتغير الاقتصادي من المؤثرات المهمة الفاعلة إذ يلعب دورا في تحديد قوة دولة ما و من ثم سياستها الخارجية، بل ويمكن جعله الأساس الذي تركز عليه الأنواع الأخرى من القوة، لذلك فإن تركيا حريصة على أداء دور القوة الاقتصادية الكبرى في الشرق الأوسط، خاصة على الصعيد الصناعي حيث تمثل منتجاتها منفذا للتوسع باتجاه الشرق الأوسط، طمعا في الحصول على مكاسب تتعلق بالمبادلات التجارية و الواردات النفطية التي تفتقرها، فباستثناء ذلك تحتكر تركيا الموردين الأكثر أهمية على مستوى المنطقة وهما المياه و الغذاء، الموردين الذين تتوقع الدراسات المستقبلية أن يتسببا بصراعات دولية للإستحواذ عليهما في ظل الشح الذي تعاني منه الدول جراء تناقص منسوب المياه، و الإفتقار إلى الإكتفاء الغذائي في ظل التزايد المتسارع للسكان.

حيث تتمتع تركيا بموارد طبيعية و ثروات معدنية هامة، جعلت منها بلدا ذا اقتصاد مركب و معقد يدمج الحداثة الصناعية و التجارة و الخدمات مع القطاع التقليدي الزراعي، وهي من البلدان القلائل التي تتمتع بإكتفاء ذاتي من الناحية الغذائية و الزراعية<sup>(2)</sup>، و نتيجة التوظيف السليم للثروات و منهج الإصلاحات الاقتصادية التي ادخلتها حكومة العدالة و التنمية، فإن الإقتصاد التركي انتقل من مرحلة الإنهيار مع بداية العام 2002 إلى مرحلة أصبح يحتل فيها المرتبة 16 عالميا، و أصبح يصنف ضمن أكبر القوى الاقتصادية الصاعدة في العالم، و ذلك رغم الأعباء الكبيرة التي يتحملها نتيجة وارداته النفطية.

1- نفسه، ص 31

2 - علي حسين باكير، تركيا : "الدولة و المجتمع، المقومات الجيوسياسية و الجيو استراتيجية: النموذج الإقليمي و الإرتقاء العالمي"، في (محمد عبد العاطي، محرر): تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج، ط1 (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010) ص 24.

كما تؤدي السياحة دورا مهما في الإقتصاد التركي نظرا للعائد الكبير الذي تدره و الذي ترافق مع النمو الكبير في قطاع الخدمات وهو ما شكل مصدر قوة للإقتصاد التركي، حيث ارتفعت حصة السياحة في الإقتصاد و تميزت بسرعة النمو حيث انتقل عدد السياح من 1,2 مليون سنة 2001 وصولا إلى حوالي 40 مليون كتوقعات في سنة 2020 و اصبحت ضمن قائمة أفضل عشرة وجهات سياحية في العالم<sup>(1)</sup>.

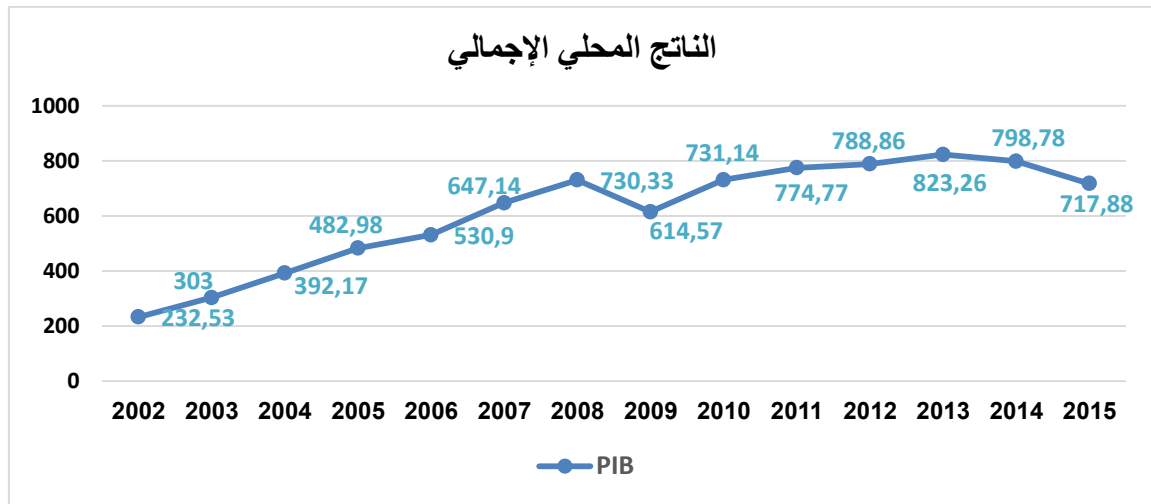
الجدول رقم 01: جدول يرصد إجمالي الناتج المحلي التركي ( الوحدة: مليار دولار أمريكي )

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002
717.8	798.7	823.2	788.8	774.7	731.1	614.5	730.3	647.1	530.9	482.9	392.1	303	232.5

المصدر: معطيات البنك الدولي في الموقع:

<http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=TUR>

الشكل رقم 01: منحنى بياني يبين إجمالي الناتج المحلي التركي



المنحنى من إعداد الباحث اعتمادا على البيانات السابقة

1- عبد الله رزق، "تركيا... الموقع 16 في حجم الإقتصاد العالمي"، في الموقع:

<http://www.alqabas.com.kw/Final/NewspaperWebsite/NewspaperPublic/Articlepage.aspx?articleID=371993>

## الجدول 03

جدول يمثل نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي ما بين 2002-2014

السنة	الزراعة	الصناعة	الخدمات
2002	11.7	28.6	59.7
2003	11.4	28.6	60
2004	10.9	28.4	60.6
2005	10.8	28.5	60.7
2006	09.4	27.2	60.4
2007	08.2	27.7	63.3
2008	08.5	27.2	64.4
2009	09.1	25.3	65.6
2010	09.5	26.4	64.2
2011	09	27.5	63.5
2012	08.8	26.7	64.5
2013	08.3	26.6	65.1
2014	08	27.1	64.9

## الجدول 02

جدول يمثل تطور عدد السياح والإيرادات السياحية التركية خلال الفترة 2002-2015

السنة	عدد السياح (بالمليون)	الإيرادات السياحية (بالمليار دولار)
2002	13.2	12.4
2003	13.9	13.8
2004	17.5	17
2005	21	20
2006	19.8	18.5
2007	23.3	20.9
2008	26.3	25.4
2009	27	25
2010	28.6	24.9
2011	31.4	28.1
2012	31.7	29
2013	34.9	32.3
2014	36.8	34.3
2015	36.2	31.4

المصدر: عبد الحافظ الصاوي، "خرائط القوى الداخلية في الجمهورية التركية- خرائط القوى الاقتصادية"، ملفات إقليمية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، جوان 2016، ص 19

المصدر: عبد الحافظ الصاوي، مرجع سبق ذكره ص، 09

## المقومات العسكرية:

إن درجة الإستعداد العسكري تمثل المظهر الرئيسي لقوة الدولة، ومن العوامل المؤثرة جدا في سياستها الخارجية، و للجيش التركي خصوصية بين أنظمة العالم حيث لا تخضع تقاليده لسلطة رئيس الحكومة ولا لرئيس الدولة، وإنما يستمد سلطته و صلاحياته من ذاته بحكم الدستور<sup>(1)</sup>، وهي قاعدة شاذة وضعها أتاتورك وبقيت مستمرة بموجب الدستور، رغم التطورات التي دخلت على تركيا طيلة العقود الماضية، بحيث تصف المؤسسة العسكرية التركية بأنها الأكثر تنظيمًا، والأكثر إستمرارًا في المجتمع و كان لها تأثيرها في الحياة السياسية و اليومية في تركيا، وبموجب دستور 1982 فإن رسم السياسات الإستراتيجية و الحساسة للدولة يقع على عاتق مجلس الأمن القومي<sup>(2)</sup> (\* )، و يعتبر بذلك

1 - جليل عمر علي، مرجع سبق ذكره، ص36.

2- أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية: نموذج العلاقات العراقية التركية، دراسات إستراتيجية (العدد39) (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، 2002) ص 43



الضامن لتنفيذ المبادئ الكمالية والتي يعتبرها بدوره الضمان الأكيد لإزدهار الجمهورية، خاصة وأن أتاتورك اعتبر الجيش مسؤولاً للحفاظ على مكاسب الجمهورية واستقلالها و سيادتها، بناء على ذلك فإن الجيش تدخل في الحياة السياسية العديد من المرات بحجة وجود إنحراف عن المبادئ الكمالية، تجلى ذلك في العديد من الانقلابات العسكرية، فضلا عن التدخل في الحياة السياسية للأحزاب<sup>(1)</sup>.

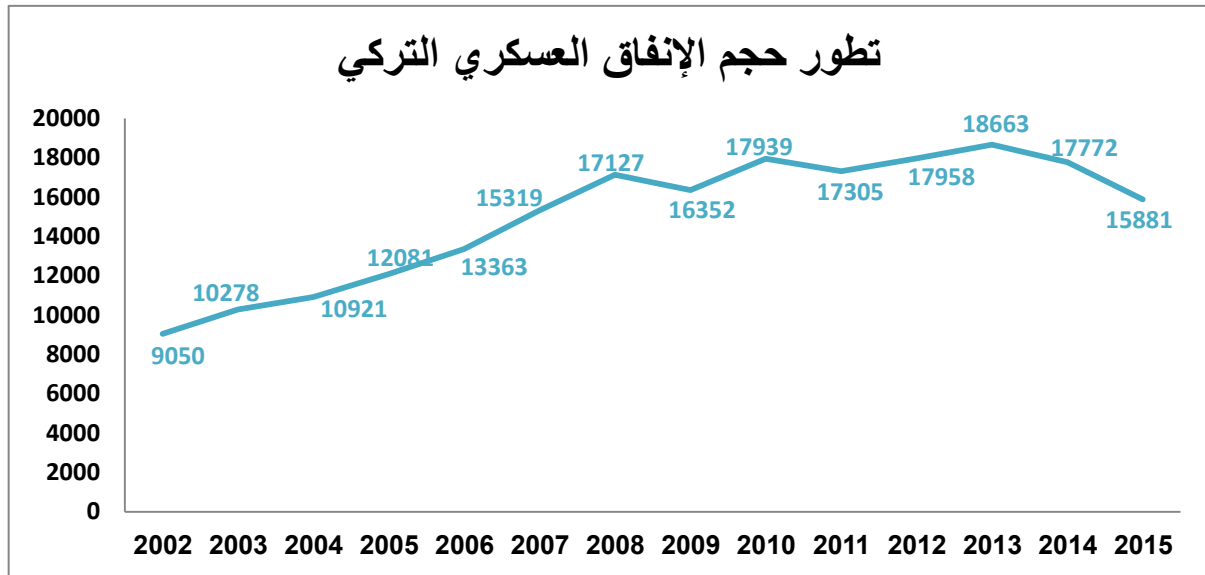
#### الجدول رقم 04

تطور حجم الانفاق العسكري التركي "الوحدة: مليون دولار أمريكي"

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002
15881	17772	18663	17958	17305	17939	16352	17127	15319	13363	12081	10921	10278	9050

المصدر: بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام: <https://www.sipri.org>

المنحنى رقم 02:



المنحنى من إعداد الباحث اعتماداً على البيانات السابقة

\* - يتكون هذا المجلس بموجب المادة 118 من الدستور التركي من: قادة الجيش، ورئيس جهاز الأمن القومي، رئيس الدولة، رئيس الوزراء، وزراء الداخلية و الدفاع و الخارجية و القائد العام لقوات الأمن، و بموجب تعديل اجري في 03 أكتوبر 2001 زاد عدد الاعضاء المدنيين فيه بإضافة ثلاث نواب لرئيس الوزراء و وزير العدل، و يمكن دعوة آخرين من الوزراء أو غيرهم لحضور بعض إجتماعاته بموجب جدول أعماله، أما واجباته فهي: بحث كل الشؤون المتعلقة بالأمن القومي للدولة حيث يقدم توصياته بشأنها إلى مجلس الوزراء ويعقد إجتماعاته برئاسة رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء عي حالة غياب الأول. للمزيد أنظر: جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا: و العلاقات العربية التركية ( بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998 ) ص 21

1 - جليل عمر علي، مرجع سبق ذكره، ص 38

## المقومات البشرية السكانية:

تعتبر الثروة البشرية من المقومات الرئيسية لقوة الدولة، ونحن هنا لا نقصد العدد فهو لا يدل على قوة الدولة ولا يصلح كمعيار لتحديد الإعتبارات السياسية، وإن كان يؤدي إلى وضع أفضل من حيث توافر قوى عاملة في الزراعة والصناعة<sup>(1)</sup>، وإنما نركز على فئات السكان وبيئتهم الاجتماعية من حيث نسبة العناصر الشابة ومدى إسهامهم في القوى العاملة. يبلغ عدد سكان تركيا أكثر من 79 مليون نسمة، يتركز غالبيتهم على السواحل - البحر الأسود، مرمرة، إيجه والمتوسط، وفق تركيبة معقدة متكونة من عشرات الأعراق يشكل الأتراك أكبر تشكيلة عرقية منها بحوالي 70%، يليهم الأكراد بحوالي 20% ثم العرب، الشركس، الجورجيين، الأرمن واليونانيون وغيرهم، يغلب عليها الطابع العمري الشاب بمعنى أنها دولة فتية بالمعيار الهرمي، حيث يبلغ تعداد القوة العاملة في تركيا حوالي 23.5 مليون نسمة، و التي تمثل قوة دافعة بنشاطها و طاقتها الإنتاجية بما يتناسب مع الدور الذي تريد أن تؤديه تركيا في محيطها الإقليمي<sup>(2)</sup>، كما يعتبر خزان كبير للجيش

## الجدول رقم 05: جدول يقدم مؤشرات عن سكان تركيا (2008)

عدد السكان	71517100*
نسبة سكان المدن	70.5%
الديانة	99 % مسلمين
معدل نمو السكان	01 %
العرقيات	أكثر من 70% أتراك، بين 20 و 30% كرد، 02% عرب، 01% شركس و جورجيين، وعرقيات أخرى: يونانيون، أرمن، كلدان، آشوريون، بوسنيون، ألبان، بلغار

المصدر: علي حسن باكير، "تركيا: الدولة و المجتمع المقومات الجيو-سياسية و الجيو-ستراتيجية، النموذج الإقليمي و الإرتقاء العالمي"، في: محمد عبد العاطي (محررا): تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج، ط1 (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون: 2010) ص 23.

1 - عدنان السيد حسن، الجغرافيا السياسية و الاقتصادية و السكانية للعالم المعاصر، ط2 (بيروت: مؤسسة الجامعة للدراسات و النشر و التوزيع، 1996) ص ص 30-31

2 - علي حسين باكير، تركيا: "الدولة و المجتمع، المقومات الجيوسياسية و الجيو استراتيجية: النموذج الإقليمي و الإرتقاء العالمي"، مرجع سبق ذكره، ص 22.

\*- أصبح عدد السكان سنة 2016 أكثر من 79 مليون نسمة حسب مركز الإحصاء التركي

**المطلب الثاني: السياسة الكمالية - الأتاتورية - و تداعياتها على منطقة الشرق الأوسط**  
 من الصعب تحليل تحولات السياسة الخارجية التركية المعاصرة دون العودة إلى أصولها التي تبلورت مع قيام الجمهورية التركية، واتخذت صفة إرث لمؤسسها مصطفى كمال أتاتورك، حيث يؤكد العديد من الدارسين أن تركيا ماكانت لتصل إلى ما هي عليه اليوم كدولة حديثة لولا تصميم أتاتورك على إنشاء دولة، أمة تركية، وما تمتع به من حنكة عسكرية لتحقيق هدفه<sup>(1)</sup>.

### المبادئ الكمالية - الأتاتورية -

عقب توقيع معاهدة لوزان<sup>(\*)</sup> التي تعترف بقيام الجمهورية التركية، بدأ أتاتورك بوضع تصوراتهِ عن دولة أمة، وتحويلها إلى أمرٍ واقعٍ في الحياة السياسية والعامّة، ورسم السياسات الداخلية والخارجية المتوافقة معها، بهدف تحويل تركيا إلى دولةٍ حديثةٍ وغربية، وفق إيديولوجيا تقوم على فكر - الدولة - والتحديث السياسي والثقافي.... الخ، وكان من مقتضيات ذلك جعل العلاقات بالشرق عادية وتوجيه الدفة غرباً، فالكمالية أو الأتاتورية قامت بما اعتقدت انه مسار حتمي للدخول في عالم الحداثة والتطور، بغض النظر عن الأثمان المطلوبة<sup>(2)</sup>، كما أنها لم تنشأ كنظرية متكاملة جرى اطلاقها في المجتمع، بقدر ما كانت عملية تفاعل مجموعة من الأفكار والتفضيلات المرتبطة برؤية التنمية لواقع السكان آنذاك، وجدت إلهامها في انحياز فكري عام لدى أتاتورك نحو القيم الغربية، مع التطوير المستمر لها طيلة حياة الرجل على رأس الجمهورية حتى وفاته عام 1938<sup>(3)</sup>.

ويمكننا إجمال أهم مرتكزاتها - الكمالية - في:

- الجمهورية: والتي تقضي بالإنقال من نظام السلطنة الأوتوقراطي إلى النظام الجمهوري، حيث أنه خير ما يضمن سلطة الشعب الذي يجب إقراره و الدفاع عنه وصيانته، لأن أنظمة

1 - عماد شبيحة، تركيا و الشرق الأوسط: دور إقليمي متجدد، قضايا استراتيجية ( العدد 72 ) ( القاهرة: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، 2010 ) ص 15

\* - معاهدة لوزان: أبرمت في 23 جويلية 1923 تم على إثرها تسوية وضع الأناضول و تراقيا الشرقية" القسم الأوروبي من تركيا حالياً" للدولة العثمانية، و ذلك بإبطال بنود معاهدة سيفر التي وقعتها الدولة العثمانية مع قوات الحلفاء أثناء الحرب العالمية الأولى، أدت المعاهدة إلى إعتراف دولي بجمهورية تركيا التي حلت محل الامبراطورية العثمانية.

2 - عقيل سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية: الإستراتيجية-التغيير، ط1 ( بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2012 ) ص 41

3 - ياسر أحمد حسن، تركيا: البحث عن مستقبل ( القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006 ) ص ص 35- 60.

الحكم السابقة التي جريتها تركيا و بخاصة نظام السلطنة الوراثية قد جلبت الويلات للدولة العثمانية<sup>(1)</sup>.

- القومية الوطنية: وتعني العمل على أساس المواطنة المشتركة و الإخلاص للمثل و القيم الوطنية العليا، دون الإعتماد على الدين و العنصر العرقي المكون للمجتمع<sup>(2)</sup>.

- العلمانية: أي فصل الدين عن الدولة، من خلال السعي إلى السيطرة على الإطار الديني بدلا مما يعتقد بفصل الدين عن الدولة، حيث يقول أتاتورك "... العلمانية لا تعني اللادين بل العكس من ذلك انها منحت المجال الواسع أمام المؤمنين بدينهم للعبادة الصحيحة و غلق المجال أمام المحتالين على الدين.....، و أن الدين مؤسسة ضرورية و الأمة التي لا دين لها لا يمكنها الإستمرار و البقاء...، وهي رابطة بين الخالق و المخلوق وعليه لا يسمح بالتجارة بالدين...."<sup>(3)</sup>، وقد استغلت تقليد عثماني قديم يقضي بهيمنة الدولة على الدين، حيث غالبا ما قام السلاطين العثمانيين بسن قوانين خارج اطار الشريعة الإسلامية استنادا إلى قواعد السياسة لا إلى المبادئ الدينية<sup>(4)</sup>.

- الشعبية: وتعني المساواة أمام القانون و نبذ الإمتيازات الطبقية و الصراع الطبقي.

- الدولاتية: و تعني تدخل الدولة في جميع نواحي الحياة الإقتصادية، الإجتماعية و الثقافية لمصلحة المواطنين و معالجة تبعات الحرب العالمية و مخلفاتها.

- الإصلاحية الثورية: وتقصّد القضاء على العادات و التقاليد القديمة، في حالة تعارضها مع المصلحة العامة للمجتمع التركي<sup>(5)</sup>.

أدمجت هذه المبادئ وصارت من بنود الدستور التركي الذي صدر في 05 فيفري 1937، حيث جاءت المادة 02 منه على الشكل التالي: "...الدولة التركية هي دولة جمهورية،

1- هزبر حسن شالوخ، "إنقلاب 27 أيار 1960 العسكري في تركيا: دراسة في انعكاسات الفلسفة الأتاتوركية و معطياتها"، مجلة كلية التربية ( العدد الرابع ) ( العراق ، جامعة ديالى، 2012) ص 197.

2- عبد المالك محزم، "البعد الإقليمي للسياسة الخارجية التركية في ظل المعطيات الأمنية الجديدة"، ماجستير ( جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية: 2009) ص 52

3- هزبر حسن شالوخ ، مرجع سبق ذكره، ص 198

4 - Omer Taspinar, "Turkey's Middle East Policies: Between Neo-Ottomanism and Kemalism", Carnegie Paper, ( September 2008), p 05

5- عبد المالك محزم، مرجع سبق ذكره، ص 52

قومية، شعبية دولية، علمانية و إصلاحية ثورية...<sup>(1)</sup>، هذه المبادئ تتربط فيما بينها لتشكل في حصيلتها مرجعية أتاتورك الإيديولوجية التي امتازت بخصوصيتها المتمثلة في العلمنة، والتي تعتبر حاصل جامع لكل الإيديولوجيات التي مورست في تركيا و المجتمع العثماني، وبناء على هذه المبادئ نظر أتاتورك إلى أوروبا على أنها النموذج الأصح مضمونا وشكلا بقوله: ..الحضارة التي يجب أن ينشدها الجيل التركي الجديد هي حضارة أوروبا مضمونا و شكلا، لأن هناك حضارة واحدة هي الحضارة الأوروبية، هي الحضارة القائدة، و الحضارة الموصلة إلى القوة و السيطرة على الطبيعة .....إن جميع أمم العالم مضطرة للأخذ بالحضارة الأوروبية لكي تؤمن لنفسها الحياة والإعتبار<sup>(2)</sup>.

وعليه نأى أتاتورك بسياسته الخارجية عن الشرق والإسلام والشعوب التركية الأخرى، متخلياً تماماً عن أي توجه نحو تحالف إسلامي أو نزعة قومية تركية، فكان خطاب السياسة الخارجية مقولة - السلام - التي يعبر عنها الشعار المنسوب إلى مصطفى كمال - سلام في الداخل، سلام في الخارج -، خطاب ينبع من هواجس كيانية ووجودية داخليا، وان السلام مع محيطها الخارجي هو في اتباع سياسات حيادية تحافظ على أمنها الداخلي، لذلك اهتم بهواجس بناء الدولة و عوامل عدم الإستقرار الداخلي، و لم ينشغل بقضايا السياسة الخارجية<sup>(3)</sup>، أو التفكير بالمجال التركي أو الطوراني ما وراء حدودها، وجعل تركيا تتجه كليا نحو الغرب، وفي حين كان التوجه السياسي نحو الغرب يتعزز بعد الحرب العالمية الثانية أضحي موقفها أقل حيادية، خاصة بعد انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي وسيطرة الغرب على العلاقات الاقتصادية الخارجية لها.

من جانب آخر، أرسى أتاتورك سلسلة إصلاحاتٍ داخلية تبعد تركيا عن العالم الإسلامي وتقربها من العالم الغربي، و هي سياسات افترضت ضرورة إقامة حواجز - ثقافية، دينية، سياسية و حتى نفسية مع التاريخ العثماني من جهة، ومع حاضرها في المنطقة العربية من

1- عقيل سعيد محفوظ: جدليات المجتمع و الدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية و السياسة العامة ( أبوظبي: مركز الإمارات

للدراستات و البحوث الإستراتيجية، 2008) ص 40

2- محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائزة: مقاربات في الدين و السياسة و العلاقات الخارجية (بيروت: مركز الدراسات

الإستراتيجية و البحوث و التوثيق، 1998) ص 26

3 - ياسر أحمد حسن ، مرجع سبق ذكره، ص 42

جهة ثانية، حيث ان الإيديولوجية الجديدة حملت العامل الديني و العرب الكثير من اسباب تخلف المجتمع التركي، ومن ثم الإنهيار أمام التحديات الداخلية و الخارجية<sup>(1)</sup>، هكذا قامت الجمهورية التركية الحديثة على أساس قطيعة تامة مع ماضيها في مجاله الداخلي والخارجي، ولو أنّ التطورات اللاحقة أثبتت أنّ هذه القطيعة لم تكن تامة و أنّ هناك مسألتان إقليميتان كسرت تركيا من خلالهما هذا المبدأ ومبدأ سلام في الداخل- سلام في الخارج، الأولى تتعلق بالعراق حول إقليم الموصل و الثانية مع سوريا حول لواء اسكندرونة .

خلال ذلك كله، بقي الجيش حارساً لقيم الجمهورية الكمالية، بل وصياً عليها حيث تدخل ثلاث مرات في الحياة السياسية بقوة الانقلاب العسكري، في الأعوام 1960 و 1971 و 1980 لتصحيح ما اعتبره تجاوزاً للخطوط الحمراء التي تمس النظام، ليعود بعد كل مرة إلى ثكناته.

### المطلب الثالث: العلاقات العربية التركية في الفترة الكمالية:

تميزت علاقات تركيا بمحيطها العربي بنوع من التناقض و الإزدواجية، فخلال قرون الحكم العثماني كانت تركيا قوة متميزة في الشرق الأوسط و بذلك تركت خبرة الحكم العثماني تراثاً ثابتاً في عموم المنطقة، انعكست مضامينه على أداء السياسة الخارجية لجمهورية تركيا الحديثة<sup>(2)</sup>، هذا الميراث لم يكن يبعث على الإرتياح في العهد الأتاتوركلي، حيث ظهرت القومية العربية والتي اعتبرت تركيا قوة استعمارية سابقة يجب عدم الإطمئنان إلى طموحاتها الإقليمية، و في الوقت نفسه يميل الإسلاميون في المنطقة إلى رفض التوجه الغربي لتركيا الحديثة، ويعادون عاطفياً و بقوة التوجه العلماني المتشدد لأتاتورك، بينما رأى بعض التحديثيين العرب النموذج التركي جذاباً<sup>(3)</sup>، وعموماً فسياسات تركيا الإقليمية كانت موضع شك دائم انعكست بين تقارب و تباعد .

و ضمن هذا الإطار، يمكن رصد أربعة مراحل متميزة في تفصيلاتها على صعيد العلاقات

1 - عقيل سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية- التغيير، مرجع سبق ذكره، ص41

2 - Stephen Larrabee & Ian Lesser: *Turkish Foreign Policy in Age of Uncertainty* (RAND, Center For Middle East Public Policy: 2003) p 130

3 - Ibid, p 130

العربية التركية شغلت في مجملها معظم القرن العشرين:

#### أ- مرحلة التجاهل ( 1923 - 1951 ):

مرحلة انشغلت تركيا فيها بتأسيس دولتها الحديثة وتغيير معالم المجتمع التركي، و انشغلت الاقطار العربية بتنظيم امورها الداخلية والكفاح ضد السيطرة الإستعمارية، انتهت إلى نوع من التنافر المتبادل بسبب نشوء الروح القومية لدى الطرفين، فالعرب يلقون باللوم على الجانب التركي، و يرون انهم من حال دون تطورهم، في حين يرى كثير من المفكرين الأتراك أن العرب سبب نكستهم- يرون ثورة الشريف حسين خيانة وطعنة في ظهر الخلافة العثمانية- ، و بإنغماس الأتراك في عملية التحديث والتوجه نحو الغرب، اصبحت الطبقة المسيطرة غير مبالية بالعالم العربي و مشكلاته، و بهذا سيطر شعور متبادل من اللامبالاة وعدم المودة بين العرب و الأتراك معا استمر لعقود طويلة<sup>(1)</sup>.

#### ب- مرحلة التوتر و العداء ( 1952 - 1964 ):

هذه الفترة مهدت لها فترة انتقالية لبضع سنوات- 1945، 1950- بدأت فيها تركيا الممارسة العملية لتصوراتها الخاصة بهويتها القومية، و كان الغرب بفضائه الأطلسي و الأوروبي هو امتدادها الخارجي على المستوى الدولي، و هناك عدة عوامل عززت هذه السياسة العدائية أهمها:

- نشأة اسرائيل(1948) و اعتراف تركيا بها مع ما كان يعنيه ذلك للعرب، و اتخاذه صديقا إقليميا.

- الإنضمام إلى حلف شمال الأطلسي (1952)

- تعاضم المد القومي العربي إلى الدرجة التي أوحى بقرب قيام دولة عربية كبرى على حدود تركيا، لذلك اعلنت تركيا و العراق انشاء حلف بغداد ( 1955 )، على أمل التمكن من تأمين جناحها الجنوبي الشرقي<sup>(2)</sup>، و بهذا اجتمع نظريا للعلاقات العربية التركية في هذه الفترة كل

1 - هيثم الكيلاني، تركيا و العرب: دراسة في العلاقات العربية التركية، ط2 ( أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2014 ) ص 25

2 - صلاح سالم، تحولات الهوية و العلاقات العربية التركية ، ط1 ( القاهرة: هجر للطباعة و النشر و التوزيع، 1999 ) ص

مسببات التناقض، على المستوى الدولي تناقضت رؤاهما و تحالفاتهما مع قطبي الحرب الباردة، فما اعتبرته تركيا صيقا اعتبره معظم العرب العدو، وما اعتبره العرب صديقا اعتبرته تركيا العدو التاريخي لها و الخطر الرابض على حدودها.

### ت- مرحلة التعايش و التعاون ( 1965 - 1990 ):

تعتبر هذه المرحلة فترة صحوة و تعايش في السياسة التركية، وهو بديل كانت له دوافعه العملية منها : انكسار المد القومي العربي و بذلك انتهت معه هواجس تركية من إمكانية تحول العرب إلى قوة إقليمية تكون مصدر تهديد لأمنها، ودعم هذا التحول بالموقف العربي الإيجابي في الأمم المتحدة تجاه تركيا في الأزمة القبرصية الثانية عام 1974<sup>(1)</sup>، بعد عزلها عند عرض القضية القبرصية على الأمم المتحدة في المرة الأولى عام 1965، إذ لم يقف إلى جانبها سوى اربع دول لم تكن من بينها الدول العربية ولا حتى الدول الغربية الحليفة لها. إضافة إلى دوافع اقتصادية توضحت بعد الأزمة النفطية عام 1973، فبرزت المنطقة كأسواق محتملة للشركات التركية خاصة بالنسبة للعراق وليبيا و السعودية.

هذه الدوافع لعودة الإهتمام التركي بالمنطقة العربية اتخذ له مظهرين أساسيين: الأول: هو انخراطها في التفاعلات الإقليمية و تجلى ذلك في انضمامها إلى منظمة المؤتمر الإسلامي عام 1974.

و الثاني: هو مراجعة سياساتها تجاه محيطها، فاعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية واصبحت أول دولة عضو في حلف شمال الأطلسي تقيم علاقات دبلوماسية مع المنظمة.

### ث- مرحلة التغير ( 1991 - 2001 ):

بدأت هذه المرحلة مع حرب الخليج الثانية وما ترتب عنها من متغيرات إقليمية ودولية، فقد فتحت الحرب الأبواب أمام تركيا على العالم العربي واحيت دورها الإقليمي، فقد كانت تشعر أن التغيير في النظام الدولي يمثل تهديدا لدور تركيا في المنطقة ومكانتها واهميتها في الإستراتيجيات الغربية<sup>(2)</sup>، وهو ما حفز النخبة السياسية التركية على كسر جدار العزلة و الدخول في التحالف الدولي، فحولت أزمة الخليج بذلك اهتمام البلد بعيدا من قضايا السياسة

1 - صلاح سالم ، مرجع سبق ذكره، ص 39

2 - Stephen Larrabee & Ian Lesser: *Turkish Foreign Policy in Age of Uncertainty*, Op Cit, p 133



الداخلية إلى القضايا الخارجية، حيث وصفها الرئيس التركي آنذاك- توغوت أوزال- بقوله أنها هبة ونعمة من الله لتركيا، و تحدث عن استراتيجيته التي تقضي توسيع علاقات تركيا في المجال الجغرافي الذي يمتد من بحر الأدرياتيك في الغرب إلى حدود الصين شرقاً<sup>(1)</sup>، مخاطباً الأتراك بقوله: "...إن القرن القادم يجب ان يكون قرن الأتراك، وأن تركيا لا تستطيع أن تبقى حبيسة حدودها..."، و لم تكن هذه شعارات أو محفزات سيكولوجية للناس، بل أكثر من ذلك فقد كانت مؤشرات على تفكير جدي أو تحول في الخطاب السياسي لدى الأتراك حول دورهم في التحولات العالمية<sup>(2)</sup>، ساعد على هذه الإندفاع، تغييب العراق كقوة اقتصادية و عسكرية هامة من الدائرة العربية و الدائرة الإقليمية، إضافة إلى تغييبه كجار لتركيا، و المتغير الهام هو طرح مشروع النظام الشرق الأوسطي، بمفاهيمه الاقتصادية، الأمنية و البيئية<sup>(3)</sup>، وبذلك أسس أوزال لما بات يعرف -بالعثمانية الجديدة- و التي وجدت طريقها إلى التطبيق و التجسيد في سياسات حزب العدالة و التنمية فور وصولها إلى سدة الحكم في نوفمبر 2002.

### (2002 - 2011) القطيعة أو البديل:

في السنوات القليلة الماضية- نهاية الألفية- أظهرت أنقرة استعداداً متزايداً لتكون مجدداً لاعبا مهماً ونشطاً في قضايا الشرق الأوسط ومحيطها الإقليمي بعد عدة عقود من السلبية إزاء المنطقة، في تطور سجل قطيعة مع سياستها السابقة القاضية بتجنب الإنغماس في شؤون المنطقة، فحضرت مؤتمرات الجامعة العربية، وأبدت إستعداداً للتوسط في النزاع العربي الإسرائيلي، وأسهمت في قوات الأمم المتحدة في لبنان، وقوات حلف شمال الأطلسي في أفغانستان، وتسلمت موقعا قياديا في منظمة المؤتمر الإسلامي، وحسنت علاقاتها الدبلوماسية، السياسية والإقتصادية مع معظم الدول العربية، وهي التي لم تكن وظيفتها قبل انتهاء الحرب الباردة تتعدى العمل كساتر عسكري متقدم لحلف شمال الأطلسي في مواجهة

1 - عقيل سعيد محفوظ، السياسة الخاجية التركية: الإستمرارية - التغيير، مرجع سبق ذكره، ص 52

2 - Stephen Larrabee & Ian Lesser: *Turkish Foreign Policy in Age of Uncertainty*, Op Cit, p187

3 - هيثم الكيلاني، مرجع سبق ذكره، ص 30

حلف وارسو. ونأت بنفسها وحافظت على سياستها التقليدية أثناء الحرب الإيرانية العراقية، هذا الحياد الذي خدم الاقتصاد التركي سيما وأن الصادرات التركية إلى كل من العراق وإيران قد تضاعفت عدة مرات، كما استفادت كثيرا من انهيار منظومة الأمن القومي العربي، إثر اشتراك معظم الدول العربية مع الولايات المتحدة في تدمير قوة العراق و حصاره، كما وصفها "أوزال" الرئيس التركي السابق: "...بأنها نعمة من الله على تركيا..". و التي شكّلت بوابة للدخول إلى قضايا العالم العربي والإسلامي.

ولكن كل هذه المتغيرات الدولية والإقليمية لم تكن لتشكل فرقا في مستقبل الدور التركي، لو لم تكن ترافقه وتتزامن معه تطورات وتغيرات لا تقل عمقا على مستوى فلسفة النظام السياسي الداخلي في تركيا، فيما بات يعرف بالجمهورية الثالثة أو العثمانية الجديدة، مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في نوفمبر 2002، وما تمخض عنها من سياسة خارجية ملائمة لإدارة علاقات إقليمية ودولية، وهو ما سوف نحاول التطرق إليه في المحاور القادمة.

### المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية التركية بعد 2002

مع مطلع العام 1992 صارت تركيا بمثابة القطب الجاذب في مجال جيوسياسي واسع يمتد من البلقان غربا إلى حدود الصين شرقا، و اكتسبت السياسة الخارجية أبعادا جديدة تفرض على أنقرة التصرف كقاطرة لدفع "الجمهوريات التركية" المستقلة حديثا إلى حضن النظام العالمي، فكان عليها أن تطور و تعدل توجهات سياستها الخارجية على وقع ديناميات البيئة العالمية المتحولة عقب نهاية مرحلة الثنائية، خصوصا أن عدم تبلور نظم عالمي جديد تتفرع عنه نظم إقليمية فرعية جديدة، تسبب بتهديدات أمنية جدية لتركيا في محيطها الجيوسياسي<sup>(1)</sup>، وعليه عملت المؤسسة الحاكمة على صياغة مقاربة جيوتقافية تجعل من تاريخها العثماني و ميزات موقعها الجيوسياسي المحوري أساسا في بناء سياسة خارجية مختلفة عن الكمالية التي يبدو أن الزمن قد تجاوزها، شأنها في ذلك شأن الإيديولوجيات الشمولية المنهارة، و يتأتى ذلك بتبني ثقافة وطنية ترفع من شأن التجربة العثمانية و تضع

1- ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق: الإتجاهات الجديدة للسياسة التركية (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010

أسس لإرادة تأكيد تركيا كقوة إقليمية كبرى عقب انقلاب الأوضاع في محيطها الجيوسياسي -  
تفجر يوغسلافيا، تفكك الإتحاد السوفياتي، تقلبات منطقة القوقاز، و تداعيات حرب الخليج -  
(1)، وهو ما يحاول هذا المبحث تسليط الضوء عليه.

### المطلب الأول: محددات البيئة الداخلية للسياسة الخارجية التركية بعد 2002

طيلة العقود التي تلت إعلان الجمهورية التركية حكمت تركيا رؤية سياسية واحدة  
رسخها أتاتورك، وتبنتها من بعده الحكومات الجمهورية، والتي تعتمد على أساس العلمنة  
الكاملة للدولة، ليس سياسيا فحسب بل على مختلف المستويات الفكرية و الإجتماعية، حيث  
ضمنت المؤسسة العسكرية التركية طيلة العقود الماضية تنفيذ رؤية أتاتورك في حكم البلاد،  
وبناء على ذلك رتبت تركيا سلسلة من التحالفات الخارجية كانت وجهتها الرئيسية الغرب،  
ورسمت سياسات إزاء قضايا المنطقة و العالم العربي والإسلامي، فكان التحالف التركي  
الإسرائيلي، و التحالف التركي الغربي خلال سنوات الحرب الباردة، و ظلت هذه الثوابث  
قائمة حتى مطلع الألفية الجديدة عندما فاز حزب العدالة و التنمية بإنتخابات 2002، حيث  
بدأت تحولات عميقة تطراً على السياسة التركية، والتي هي في حد ذاتها كانت نتيجة للكثير  
من التحولات التي طرأت على المجتمع التركي خلال العقود الماضية، و تعتبر تجربة -  
أركان - من أبرز عوامل التغيير التي بدأت ضد الأتاتورية في هذا البلد، و كانت نتيجة  
ذلك حقبة كاملة من التحولات أفرزت حزب العدالة والتنمية، تغير رافقته تغيرات على  
المستويين الإقليمي و الدولي نوجزها فيما يلي:

#### أ - المتغيرات ( العوامل ) الداخلية:

فقد اسهمت الإصلاحات الداخلية في مجالات الإقتصاد، السياسة، الحريات  
و حقوق الأقليات في تنامي التوجهات الداعية إلى احداث تغيير في السياسة الخارجية، بدأت  
بإقرار البرلمان التركي سلسلة من الإصلاحات في اكتوبر 2001، مثل رفع الحظر عن  
استخدام اللغة الكردية في الإذاعات، وتخفيف القيود على حقوق الإنسان وزيادة التمثيل

1- ميشال نوفل ، مرجع سبق ذكره، ص 15

المدني في مجلس الأمن القومي<sup>(1)</sup>، كما تم إلغاء التمثيل العسكري في مجلس التعليم العالي و المجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون، و وضعت القوات المسلحة تحت رقابة ديوان المحاسبة، وهي تغييرات أسهمت في تقليص دور الجيش في الحياة السياسية إلى حد كبير. و بوصول حزب العدالة و التنمية إلى السلطة في تركيا، و حرص قياداته على تأكيد تبنيهم رؤية مختلفة نوعياً لسياسة تركيا وعلاقتها الخارجية في الدوائر المختلفة، و خاصة في الدائرة الشرق الأوسطية، وعزز من هذا الإهتمام ماشهدته عناصر القوة التركية من تطورات إيجابية خلال هذه الفترة، وما صاحبه من زيادة حضور الدور التركي و نشاطه في العديد من القضايا المحورية في المنطقة<sup>(2)</sup>، سواء ما تعلق بالقضية العراقية، أو الصراع العربي الإسرائيلي بمساراته المتعددة أو أزمة البرنامج النووي الإيراني، أو طرح تركيا كنموذج لقضايا الإصلاح في المنطقة بأبعاده المختلفة وغيرها<sup>(3)</sup>، وهي المواقف التي عكست المزاج الشعبي السائد في انقرة، والمساند لتوطيد علاقات تركيا مع الدول العربية و الدائرة الشرق الأوسطية، على نحو يؤدي إلى صياغة العلاقة بين دول المحيط، بحيث يتم التخلي عن التوجه الذي طبع السياسة الخارجية التركية التي تنطلق من الإعتبارات الأمنية، التي ترى في المنطقة من مصدر تهديد إلى مصدر للفرص<sup>(4)</sup>، و هو ما سارع حزب العدالة و التنمية لتنفيذه مباشرة عقب توليه السلطة سنة 2002.

### البيئة الداخلية للسياسة الخارجية التركية

ولفهم السياسة الخارجية التركية لابد من إدراك آليات صنع القرار الداخلي، ففي نهاية الأمر السياسية الخارجية هي صناعة داخلية تلعب المتغيرات الداخلية دوراً هاماً في رسم حدودها ووضع تصوراتها وتحديد أهدافها وأدوات تحقيقها، وبالتالي هناك ضرورة في البحث في بنية النظام التركي والأطر القانونية والدستورية التي تحكم أداء المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، فأبي تغير يطرأ على أداء النظام السياسي من شأنه ان ينعكس على السياسية

1 - عماد يوسف، تركيا: إستراتيجية طموحة و سياسة مقيدة (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 2015) ص47

2 - رانية محمد طاهر، "الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي"، رؤية تركية ( أنقرة: مركز الدراسات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية، عدد 8 شتاء 2013) ص 165

3 - المرجع السابق، ص 165

4- التقرير الإستراتيجي العربي لسنة 2010 (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2011) ص312

الخارجية ويصل بها لحد التغيير بل وإعادة الهيكلة على غرار ما أشار إليه هولستي. تكمن المؤسسات الرسمية المعنية بصنع القرار في تركيا هي السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، دون نسيان المؤسسة العسكرية التي لعبت ولفترات تاريخية طويلة دورا محوريا في الحياة السياسية التركية.

1- **السلطة التشريعية:** المجلس الوطني التركي الكبير<sup>(\*)</sup>: يتألف من مجلس واحد هو

المجلس الوطني التركي الكبير وتشمل اختصاصاته بموجب دستور 1982 الآتي:

- سن القوانين وتعديلها وإلغائها.
- تعديل الدستور بموافقة ثلثي أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير.
- الإشراف على مجلس الوزراء من خلال أعمال وسائل الرقابة البرلمانية من استفسار، تحقيق برلماني، مناقشات عامة، استجواب ورقابة مالية.
- تخويل مجلس الوزراء سلطة إصدار قرارات حكومية لها قوة القانون في بعض المسائل في حالات الطوارئ أو أثناء فترة سريان القوانين العرفية.
- مناقشة وإقرار الميزانية العامة للدولة.
- التصديق على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وإعلان الحرب واتخاذ القرارات المتعلقة بصك العملة، وإقرار إرسال القوات المسلحة التركية إلى بلدان أجنبية، والسماح بتواجد الجيوش الأجنبية على الأراضي التركية<sup>(1)</sup>.
- التصديق على أحكام الإعدام الصادرة من المحاكم.
- سابقا ( قبل التعديل الدستوري سنة 2007) كان المجلس يختص بانتخاب رئيس الجمهورية.

يعد المجلس الوطني التركي الكبير من الناحية النظرية أعلى سلطة في تركيا، فالحكومة تقوم

\*- كان عدد أعضاء المجلس 400 نائب ثم زيد العدد إلى 450 نائبا بموجب تعديل دستوري سنة 1987، ثم رفع العدد إلى 550 اثر انتخابات 1995 البرلمانية، و ينعقد المجلس بحضور ما لا يقل عن ثلث الأعضاء ويتخذ قراراته بالاغلبية المطلقة للحاضرين، ومناقشات المجلس علنية و تنشر في الجريدة الرسمية، و قد كانت مدة العضوية فيه 05 سنوات ثم قلصت إلى أربع سنوات إثر التعديل الدستوري لسنة 2007. للمزيد أنظر: جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998) ص 16.

و بعد التعديل الدستوري في أبريل 2017 تم رفع عدد الأعضاء إلى 600 نائب.

1- فراس محمد إلياس، مرجع سبق ذكره، ص- ص 46-47.

بعد حصولها على ثقة المجلس، وتسقط عندما يسحبها، أما من الناحية العملية فإن المجلس الوطني التركي الكبير لا يساهم بشكل فعال في عملية صنع القرارات السياسية الخارجية، إذ تتولى السلطة التنفيذية الدور الأكبر في هذه العملية، فصلاحيات المجلس مقيدة بدرجة كبيرة لوقوعه تحت هيمنة الحكومة التي تمتلك الأغلبية البرلمانية، كما ان دور ونفوذ المجلس مستمدان من دور الأحزاب التي تؤلف الحكومة، لذلك تبقى مسألة مراقبة أعمال الحكومة ومحاسبتها مسألة شكلية<sup>(1)</sup>.

### الجدول رقم 06: جدول يوضح تشكيلة البرلمان التركي في انتخابي 2002 و 2007

نتائج إنتخابات البرلمان التركي أوت عام 2007		نتائج إنتخابات البرلمان التركي نوفمبر عام 2002		الأحزاب المشكلة للبرلمان
نسبة الأصوات	عدد المقاعد	نسبة الأصوات	عدد المقاعد	الأحزاب التركية
46.54 %	341	34.3%	363	حزب العدالة والتنمية
20.79 %	112	19.6%	187	حزب الشعب الجمهوري
14.25 %	71	8.3%	-	حزب الحركة القومية
-	-	5.2%	-	حزب الوطن الأم
-	-	9.6%	-	حزب الطريق المستقيم
2.3%	-	2.5%	-	حزب السعادة
5.4%	-	6.2%	-	حزب الشعوب الديمقراطي
-	-	7.2%	-	الشباب
-	-	1.2%	-	اليسار الديمقراطي
5.19%	22	-	-	المجتمع الديمقراطي
5.24%	4	-	-	المستقلون
<b>550</b>		<b>550</b>		<b>المجموع</b>

إعداد مجموعة باحثين (إشراف: محمد نور البصراطي)، "دور حزب العدالة والتنمية في دعم التحول الديمقراطي في تركيا 2002-2016" في الموقع: <http://democraticac.de/?p=47216>

1- فراس محمد إلياس، مرجع سبق ذكره ، ص 50.

## الجدول رقم 07: جدول يوضح تشكيلة البرلمان التركي في الإنتخابين الأخيرين

البرلمان التركي 26 (انتخابات نوفمبر 2015)	البرلمان التركي 25 ( إنتخابات جوان 2015)		الأحزاب المشكلة للبرلمان
	عند نهاية المجلس	عند بداية المجلس	
317	259	258	حزب العدالة و التنمية
134	131	132	حزب الشعب الجمهوري
59	80	80	حزب الشعوب الديمقراطي
40	79	80	حزب الحركة القومية
00	01	00	مستقلين
<b>550</b>	<b>550</b>	<b>550</b>	<b>المجموع</b>

بعد انتخابات جوان، نائب عن حزب الشعب أصبح مستقل، و نائب عن الحركة القومية ذهب للعدالة والتنمية

المصدر:

[https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86\\_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A)

## 2- السلطة التنفيذية:

يعد رئيس الجمهورية ممثلاً للدولة ووحدة الأمة والضامن لتنفيذ الدستور وانتظام العمل في

أجهزة الدولة<sup>(\*)</sup>، وتشمل مهام وصلاحيات رئيس الجمهورية بموجب الدستور ما يلي:

- دعوة المجلس الوطني التركي الكبير للانعقاد وعند الضرورة<sup>(1)</sup>.
- لقاء خطاب افتتاح المجلس الوطني في بداية الدورة التشريعية.
- حق مطالبة المجلس الوطني بإعادة النظر في القوانين والمطالبة بإجراء استفتاء عام بشأن قوانين تعديل الدستور.

\*- يشترط في رئيس الجمهورية أن يكون أكمل 40 سنة و بلغ مستوى التعليم العالي، و يشترط حصوله على 20 % على الأقل من عدد نواب البرلمان، و ينتخبه البرلمان في اقتراعين متتاليين يفصل بينهما ثلاثة أيام على الأقل، على أن يحصل في الاقتراع الثاني على ثلثي أصوات النواب، و إلا أجري اقتراع ثالث يفوز فيه من يحصل من المترشحين على الأغلبية، و يتعين على الرئيس إذا كان عضواً في حزب سياسي أن يقطع صلته بحزبه فور انتخابه للرئاسة، و بعد التعديل الدستوري الأخير أصبحت العهدة الرئاسية 05 سنوات و تغيير النظام من برلماني إلى رئاسي " أثناء تعديل أفريل 2017 "

1- علي حسين باكير، مرجع سبق ذكره، ص 29

- دعوة المحكمة الدستورية لإلغاء القوانين أو القرارات الحكومية التي لها قوة القانون على أساس عدم دستوريته.
  - تعيين رئيس الوزراء وقبول استقالته، وتعيين الوزراء وإقالتهم بناء على اقتراح رئيس الوزراء.
  - دعوة مجلس الوزراء للانعقاد برئاسته عند الضرورة.
  - الموافقة على تعيين ممثلي تركيا لدى الدول الأخرى، وقبول أوراق اعتماد ممثلي الدول الأخرى لدى تركيا<sup>(1)</sup>.
  - التصديق على الاتفاقيات الدولية.
  - تولي منصب القائد العام للقوات المسلحة التركية وتعيين رئيس الأركان العامة.
  - دعوة مجلس الامن القومي للانعقاد برئاسته.
  - اعلان الأحكام العرفية وحالة الطوارئ وإصدار قرارات لها قوة القانون بما يتفق وقرارات مجلس الوزراء المنعقد برئاسته والتوقيع على القرارات.
  - تخفيف أو إلغاء العقوبات الجنائية في حالات الشيخوخة والمرض والعجز الدائم.
  - تعيين رئيس المجلس الاستشاري للدولة وتعيين أعضاء المجلس الأعلى للتعليم العالي ورؤساء الجامعات، هذا إلى جانب تعيين أعضاء المحكمة الدستورية ومعظم أعضاء المحاكم الأخرى<sup>(2)</sup>.
- أما عن مجلس الوزراء فيعتبر مركز السلطة ويتكون من رئيس الوزراء والوزراء، معينين من قبل رئيس الجمهورية من بين أعضاء الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا، أو من بين المؤهلين لعضوية الجمعية<sup>(3)</sup>، التنفيذية وتقدم القائمة الكاملة لأعضاء مجلس الوزراء إلى الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا وتدعى للاجتماع، أين يقرأ رئيس الوزراء أو أحد الوزراء برنامج الحكومة أمام الجمعية، لتصوت هذه الأخيرة على الثقة عقب ذلك، ويقوم رئيس الوزراء على

1- فتحي الشاذلي، "النظام السياسي في تركيا و الشخصيات الرئيسية على المسرح السياسي فيها"، في ( مجموعة مؤلفين)، تركيا: دراسة مسحية ( القاهرة: معهد البحوث و الدراسات العربية، 2012)، ص 268.

2- فراس محمد إلياس، مرجع سبق ذكره، ص 51.

3- علي حسين باكير، مرجع سبق ذكره ص 29



ضمان التعاون بين الوزراء والاشرف على تنفيذ السياسة العامة للحكومة<sup>(1)</sup>.

المخطط رقم: 08 ، جدول يوضح قائمة بأسماء رؤساء الجمهورية التركية و انتماءاتهم

الترتيب	الاسم	الخلفية السياسية	نهاية الحكم	بداية الحكم
1	مصطفى كمال أتاتورك	حزب الشعب الجمهوري	29 أكتوبر 1923	10 نوفمبر 1938
-	عبد الخالق ريندا	حزب الشعب الجمهوري	10 نوفمبر 1938	11 نوفمبر 1938
2	مصطفى عصمت إينونو	حزب الشعب الجمهوري	11 نوفمبر 1938	22 مارس 1950
3	محمود جلال بايار	الحزب الديمقراطي	22 ماي 1950	27 ماي 1960
	جمال كورسل	العسكرية	27 ماي 1960	10 أكتوبر 1961
4	جمال كورسل	العسكرية	10 أكتوبر 1961	28 مارس 1966
5	جودت صوناي	العسكرية	28 مارس 1966	28 مارس 1973
-	تكين أري بورون	فترة انتقالية	29 مارس 1973	6 أبريل 1973
6	فخري قوروتورك	العسكرية	6 أبريل 1973	6 أبريل 1980
-	إحسان صبري جاغليانكيل	فترة انتقالية	6 أبريل 1980	12 سبتمبر 1980
	كنعان أورن	العسكرية	12 سبتمبر 1980	9 نوفمبر 1982
7	كنعان أورن	العسكرية	9 نوفمبر 1982	9 نوفمبر 1989
8	توركوت أوزال	حزب الوطن الأم	9 نوفمبر 1989	17 أبريل 1993
-	بولات كيندوروك	فترة انتقالية	17 أبريل 1993	16 ماي 1993
9	سليمان دميرل	حزب الطريق القويم	16 ماي 1993	16 ماي 2000
10	أحمد نجدت سيزر	السلطة القضائية	16 ماي 2000	28 أوت 2007
11	عبد الله غل	حزب العدالة والتنمية	28 أوت 2007	10 أوت 2014
12	رجب طيب أردوغان	حزب العدالة والتنمية	11 أوت 2014	حتى الآن

المصدر: تم تجميع المعلومات من الموقع: <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

### 3- مجلس الأمن القومي:

يعقد اجتماعاته برئاسة رئيس الجمهورية، ويتألف من رئيس الوزراء ورئيس الأركان العامة ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية، وقادة أفرع القوات المسلحة والقائد العام لقوات

1- دستور تركيا الصادر عام 1982 شاملا تعديلاته لغاية عام 2011، ص 41.

[https://www.constituteproject.org/constitution/Turkey\\_2011.pdf?lang=ar](https://www.constituteproject.org/constitution/Turkey_2011.pdf?lang=ar)

الجندرية، كما يمكن دعوة وزراء آخرين حسب جدول الأعمال، ومن مهامه البحث في الشؤون المتعلقة بالأمن القومي، ويقدم توصياته لمجلس الوزراء الذي يتخذ التدابير اللازمة للحفاظ على الأمن<sup>(1)</sup>.

#### 4- السلطة القضائية:

تتألف من محكمة الاستئناف والمحكمة العسكرية الإدارية العليا، ومحكمة تنازع الاختصاصات القضائية ومحكمة المحاسبات، والمحكمة الدستورية، وتعد هذه الأخيرة من أبرز الأجهزة القضائية، حيث يحق لها التحقق شكلا ومضمونا من دستورية القوانين، و النظام الداخلي للبرلمان كما هو من صلاحياتها مقاضاة رئيس الجمهورية و الوزراء<sup>(2)</sup>، كما تبحث المحكمة الدستورية في قضايا حل الأحزاب السياسية ومراقبة شؤونها المالية و غيرها. هذا إلى جانب المؤسسة العسكرية التي تتمتع بتنظيم داخلي قوي يؤهلها لأداء أدوار فاعلة ضمن النظام السياسي<sup>(3)</sup>، حيث ظل يطلق على الجيش اسم " مدرسة الشعب التركي الكبرى" التي تلقن أبناءه مبادئ العلمانية و مبادئ الديمقراطية، وتغرس فيهم المشاعر القومية و أحاسيس الولاء للجمهورية، خاصة في مواجهة محيط إقليمي عدائي<sup>(4)</sup>، كما تهيمن المؤسسة العسكرية في تركيا على عملية صناعة القرار، بل وترى في نفسها الحارس والضامن الرئيسي لمبادئ الجمهورية التركية و أسسها العلمانية، و يرى العسكريون بأنهم ليسوا حماة لحدود الطن فقط، بل و أنهم حماة للأسس والمبادئ التي تقوم عليها الجمهورية و هذا حسب تنشئتهم الإيديولوجية<sup>(5)</sup>، ولهذا قاموا بانقلابات عديدة- 1960، 1971، 1980 وكذا محاولة 2016-، و يدرك الساسة الأتراك ان تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية يمثل عائقا أمام محاولتها الانضمام للنادي الأوروبي، بل وأصبح متهما من بعض الأطراف الداخلية والخارجية بعرقلة انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي خوفا من خسارة نفوذه وسلطته،

1- فراس محمد إلياس، مرجع سبق ذكره ، ص 54.

2- علي حسين باكير، مرجع سبق ذكره، ص 30

3- محمود مونشيوري، " بين البراغماتية و الشعبوية سياسة أردوغان فيما بعد الكمالية"، شؤون تركية ( القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، العدد08، شتاء 2017) ص 25.

4- فتحي الشاذلي، مرجع سبق ذكره، ص 270 ، و كذلك

5- مصطفى كامل محمد، "تركيا القدرة و التوجه و الدور"، كراسات استراتيجية ( القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، عدد 47، 1996 ) ص 08

لذلك ركزت التعديلات الدستورية التي أقرت في استفتاء 12 سبتمبر 2010 على مواد تخص الإصلاح السياسي وتطور العلاقات المدنية-العسكرية والديمقراطية والعلاقات الإثنية والحريات... الخ، والأهم أنها شملت مواد ومفردات تتعلق بالمجلس العسكري الأعلى، والقضاء العسكري، وأصول المحاكمات، والنظم الانتخابية وقانون العقوبات، وهي تعديلات سيكون لها تداعيات كبيرة على الحياة السياسية في تركيا. فالتعديل الذي ارتبط بالمادة 125 من الدستور التي كانت تفضي حصانة على قرارات المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وتمنع الطعن فيها، جاء التعديل بما يسمح بالطعن في هذه القرارات أمام القضاء، وطالت التعديلات القضاء العسكري<sup>(1)</sup>، الذي اقتصر اختصاصه بعدها على الجرائم العسكرية، ولا تجوز محاكمة مدنيين أمام القضاء العسكري إلا في وقت الحرب، وقد لعبت المؤسسة العسكرية دورا في كبح أي محاولة للتوجه شرقا أو حتى للتقارب مع دول المحيط العربي، بل أن التفسير الدقيق للإنتقالات التي حصلت في تاريخ تركيا-التي ذكرت أعلاه-كانت مدفوعة بانتكاسات واجهتها العلمنة<sup>(2)</sup>، في محاولتها إقتلاع الطابع الإسلامي للهوية القومية التركية.

### المطلب الثاني: المحددات الدولية للسياسة الخارجية:

تلعب المتغيرات الدولية دورا هاما في تحديد السياسات الداخلية و الخارجية للدول، وخاصة منها الصغيرة أو المتوسطة، فالنظام العالمي أو البيئة الدولية تضع حدودا عليا و حدودا دنيا للسياسات الخارجية للدول، في إطار السيطرة أو التحكم من قبل قمة النظام العالمي متمثلا في الدول و الوحدات الدولية الكبرى<sup>(3)</sup>.

و تركيا مثال من الدول التي وجدت نفسها في قلب دوائر جيوسياسية تتشكل من جديد عقب انتهاء الثنائية القطبية، و التي بدا لها إمكانية القيام بدور محوري في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما سوف نتطرق إليه في هذا العنصر من خلال تسليط الضوء على علاقاتها بكل من الولايات المتحدة، الإتحاد الأوروبي و روسيا.

1- عقيل سعيد محفوض: السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية والتغيير، مرجع سبق ذكره ، ص 77.

2- فتحي الشاذلي، مرجع سبق ذكره، ص 270

3- عقيل سعيد محفوض، سوريا و تركيا: الواقع الراهن و احتمالات المستقبل، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،

(2009) ، ص ص 203- 204

## العلاقات التركية الأمريكية- المصالح الاستراتيجية-

مثلت تركيا حيز زاوية في سياسة الولايات المتحدة تجاه منطقة الشرق الأوسط على مر الزمن، فقد كان دخول تركيا في حلف الناتو مكسبا استراتيجيا كبيرا أتاح لها الدخول بعمق أكبر في النظام الغربي، ما عزز من سلطة و نفوذ النخب الكمالية المتغربة، و في المقابل فقدت الدعم الديبلوماسي في العالمين العربي و الإسلامي<sup>(1)</sup>، ومع انتهاء الحرب الباردة برزت جملة من التحليلات التي ركزت على تراجع أهمية تركيا الإستراتيجية للقوى الغربية، بسبب عدم الحاجة إلى سياسة سد المنافذ التي اتقنتها تركيا طيلة فترة الحرب الباردة، والتي ثبتت مجانبتها للواقع خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وما فرضته من أدوار جديدة للقوى التقليدية في المنطقة وعلى رأسهم تركيا، التي أدركت أن الفترة فترة انتقال و تحول تستدعي جملة من أشكال إعادة التوجه وهندسة جديدة<sup>(2)</sup>، وكذا إدراكهم بضرورة التعاطي معه وفق رؤية مختلفة وبأدوات غير تقليدية، زادت من حضورهم مجددا<sup>(3)</sup>، خاصة مع المأزق الأمريكي الناتج عن انخراطها بكل ثقلها في قضايا المنطقة بذريعة الحرب على الإرهاب، وتعدد الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، فتجاوبت تركيا مع تفعيل معاهدة الدفاع الخاصة بحلف الناتو التي تفرض على جميع الأعضاء تقديم جميع أشكال المساعدة لأية دولة عضو تواجه عدوانا خارجيا، فسهلت استخدام أراضيها و مجالها الجوي للقوات الأمريكية في حربها على افغانستان، كما لعبت دورا محوريا في معالجة الوضع في افغانستان، من خلال تقديم الدعم و تدريب القوات الأفغانية<sup>(4)</sup>.

إلا أن هذه العلاقات عرفت توترات عديدة عبر عقود، منذ الموقف الأمريكي من القضية القبرصية، ووقوفها بجانب الطرف اليوناني، وكذا أزمة الخليج سنة 1991 والتي أوجدت أزمة لاجئين أكراد، والتي أطلقت بداية حكم ذاتي للأكراد العراقيين تعمق و اتسع وهو

1- غراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، ط 1 ( أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2009) ص 209

2- هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد ( ترجمة: فاضل جتكر )، ط1 ( الرياض: مكتبة العبيكان، 2010 ) ص- ص 346- 348

3- خليل العناني، "مع الولايات المتحدة... مصالح استراتيجية متبادلة"، في ( محمد عبد العاطي محررا )، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سبق ذكره، ص 149

4- خليل العناني، "مع الولايات المتحدة... مصالح استراتيجية متبادلة"، مرجع سبق ذكره، ص 151

ما اصبح مصدر قلق كبير لتركيا، و التي أكدت مخاوفهم أكثر حرب 2003 التي و وضعت نواة دولة كردية مستقلة، حيث أن النظرة السائدة في تركيا بأن السياسات الأمريكية هي سبب هذه التطورات<sup>(1)</sup>، ما أطلق شعورا تركيا بالإرتياب من السياسة الأمريكية لدي مختلف شرائح المجتمع ، وحتى القوميون الكماليون أصبحوا يخشون من النية الأمريكية التي تهدف تقوية تواجدها في المنطقة، من خلال دعم و توظيف الأقليات<sup>(\*)</sup>.

و على صعيد الإنضمام الى الإتحاد الأوروبي، لم تتخط الجهود الأمريكية لدعم تلك المساعي مجرد مناشدة الأوروبيين الإصغاء للمطلب التركي، و تذكيرهم بأهمية تعزيز التقارب مع أنقرة<sup>(2)</sup>.

هذه النتائج السلبية للسياسة الأمريكية كانت عاملا محفزا لمزيد من التقارب التركي مع منطقة الشرق الأوسط، فالقناعة العربية السائدة من خطر تقسيم العراق تطابقت مع المصالح التركية، وهو ما دفع تركيا لمزيد من الإنخراط و تبني قضايا المنطقة.

**عملية الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي:** لقد كان هناك تأثير متبادل للإصلاحات الداخلية و موافقة الإتحاد الأوروبي في قمة هلسنكي عام 1999 على قبول بحث مسألة عضوية تركيا فيه، فالبحث في تشريع إصلاحات واسعة شملت مختلف نواحي الحياة المدنية و السياسية شجع الإتحاد الأوروبي على خطوته تلك<sup>(3)</sup>، و في المقابل كان هذا القرار المحرك الأساسي في تسريع عملية الإصلاح و توسيعها، كما أسهمت هذه الخطوة في دفع تركيا للبحث عن علاقات اقتصادية و شركاء تجاريين لتعزيز وضعها الإقتصادي من أجل الوفاء بمتطلبات الإتحاد الأوروبي و معاييرها، خاصة بعد الأزمة الإقتصادية التي عرفها سنة 2001. هذا الطموح للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي شكل قاعدة مشتركة أجمعت عليها النخب

1- غراهام فولر، مرجع سبق ذكره، ص 212

\*- وفق استطلاع أجراه صندوق مارشال الألماني سنة 2004، توصل إلى: ثلث عدد الأتراك يدعون الهجمات على القوات الأمريكية في العراق، 67% من السكان لديهم نظرة سلبية لإدارة بوش، و أن ثلث عدد الأتراك يعتبرون الولايات المتحدة تشكل أكبر تهديد للسلام العالمي، وفي 2007 في استطلاع ثاني توصل أن 09% فقط من الأتراك يحملون صورة إيجابية عن الولايات المتحدة، أنظر: غراهام فولر، مرجع سبق ذكره، ص 214

2- بشير عبد الفتاح، السياسة الخارجية التركية...منطلقات و آفاق جديدة"، السياسة الدولية ( القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، عدد 177، جويلية 2009 ) ص 280

3- عماد يوسف ، مرجع سبق ذكره، ص 48

المدنية والعسكرية التركية<sup>(1)</sup>، حيث مكنت الإصلاحات التي لجأت إليها بسبب تلك العملية منظمات المجتمع المدني من دخول الحياة السياسية و توسيع قاعدتها الجماهيرية، في مقابل تضيق مجالات هيمنة الجيش، وبذلك تغيرت صورة تركيا تدريجيا لدى العرب، من وصفها بأداة المصالح الغربية في المنطقة إلى الإعتراف بها شريكا في العلاقات ما بين الإتحاد الأوروبي و الشرق الأوسط، ما شجعها على التوجه شرقا لتستفيد من تواجدتها العربي، و ذلك من أجل تحسين أوراقها التفاوضية مع الإتحاد الأوروبي، الذي لن يتحقق إلا من خلال الإنخراط المباشر في قضايا المنطقة من خلال ممارسة دور الوسيط المقبول و المرغوب<sup>(2)</sup>، هذا إضافة إلى حرص حزب العدالة والتنمية على عدم حصر مستقبل تركيا في الإنضمام إلى الإتحاد الاوروي كخيار وحيد، إذ يكثر في خطابات قادتهم استخدام مفاهيم الدولة المركز ، الدولة العالمية، أو الفاعل العالمي<sup>(3)</sup>، وذلك لإبراز تميز مكانة تركيا و قدرتها على الإسهام على المستوى الدولي من جهة، والتأكيد على عدم انحصارها في منطقة معينة أو اعتمادها على بديل وحيد من جهة أخرى، فالإصلاحات التي قامت و تقوم بها تركيا تعزز مكانتها و تنوع من بدائلها دون التقيد بالتوجه الأوروبي.

**نهاية الثنائية القطبية:** حيث أدى انهيار الاتحاد السوفياتي إلى اختفاء الخطر المهدد للغرب، و بذلك فقدت تركيا إحدى وظائفها الأساسية بإعتبارها خط الدفاع المتقدم لحلف شمال الأطلسي، و عزز ذلك حالة الجفاء التي عاشتها في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة سنوات إدارة الرئيس بوش الابن في كل ما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط<sup>(4)</sup>. ما أدى إلى تزايد المخاوف التركية من فقدانها لمكانتها و قلقها من محاولة دفعها إلى صراعات إقليمية غير مرغوب فيها، لكن الضرر الذي تسببت فيه حرب إدارة بوش في العراق و ما خلفه من استياء عميق في العالم العربي إضافة إلى فشل الإدارة الأمريكية في كبح التمادي

1 - Dietrich Jung, "Turkey and the Arab world: Historical Narratives and New Political Realities", *Mediterranean politics*, vol 10 ( march 2005), p 13.

2- عمر كوش، تنامي الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط، في :

[www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2010/5/2](http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2010/5/2)

3- علي جلال عبد الله معوض، " الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط: 2002-2007"، ماجستير غير منشورة ( جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 2009 )، ص 100.

4- رانية محمد طاهر، مرجع سبق ذكره، ص161، و للتفصيل أكثر أنظر: فليج بوغرا قنات، "تحولات السياسة الخارجية التركية"، رؤية تركية (انقرة: مركز الدراسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، عدد10، صيف2014) ص- ص41-60

الإسرائيلي الذي شن عدة حروب على المنطقة، ما وضع الولايات المتحدة في موقف محرج لم تجد سوى تركيا كحليف مهم في المنطقة فوضته بإدارة ملفاتها.

فوجدت تركيا فرصة القيام بدور محوري إقليمي في هذه المنطقة، و هي التي حسمت خيارها الإستراتيجي لصالح الإرتباط بالغرب سابقا و ابتعدت عن دائرتها الحضارية، عادت على اثر التغيرات الجارية إلى اتباع سياسة اكثر فعالية في الشرق الأوسط، و اصبحت لاعبا أكثر فعالية في العلاقات السياسية في المنطقة<sup>(1)</sup>، وتزايد الإهتمام بقضايا المنطقة منذ احتلال العراق وبلغ ذروته خلال العدوان على غزة، و الذي ترافق مع تولي حزب العدالة والتنمية ذي الخلفية الإسلامية للحكم، فإن هذه العودة التركية لا يمكن إلا أن تكون في خدمة المصالح الوطنية التركية قبل أية اعتبارات إيديولوجية<sup>(2)</sup>.

وهو ما حرصت قيادة العدالة و التنمية على إبرازه، من خلال العمل على تغيير الصورة الدولية السائدة عنها بسبب تغير الهوية الدولية لتركيا، و ظهور منظور جديد عن التهديدات المحيطة، وارتباط كل من التنمية الداخلية و التنمية الخارجية وهي العوامل التي ظهرت في ارتباط انقرة بالشرق الأوسط و اتساع اهدافها الإستراتيجية به<sup>(3)</sup>، ما دفع بالسياسة الأتراك إلى إعادة صياغة رؤية الدولة و اعادة تقييم دورها في المنطقة، وتأكيد أهمية موقعها كعنصر فعال و قوي في سياسات المنطقة، إضافة إلى وعي القادة الأتراك بارتباط الرأي العام التركي و تأثيره بالأحداث الدائرة بدول المحيط الجغرافي.

هذا النشاط التركي في المنطقة و السعي لدمج الهوية التركية بالشرق الأوسطية، شكل اتجاه جديد في السياسة الخارجية لتركيا، لذلك من التبسيط حصر دور انقرة المتنامي بالمنطقة بكونه ناتجا عن استيائها من حلفائها الغربيين التي راهنت عليهم طيلة عقود طويلة، أو أن يكون إعادة احياء الدور العثماني في المنطقة<sup>(4)</sup>، بل الهدف وراء هذا التحول يكمن في اهداف تركيا البراغماتية في المنطقة، و تحقيق الإستقرار في المنطقة المحيطة بها.

1- خورشيد حسين دلي، تركيا و قضايا السياسة الخارجية (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999) ص 09.  
2- مصطفى اللباد، "تركيا و العرب ... شروط التعاون المثمر"، في (محمد عبد العاطي محررا)، تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج، مرجع سبق ذكره، ص 214  
3- ريم عوني، "رؤية أوروبية للدور التركي"، السياسة الدولية ( القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، عدد 177، جويلية 2009 )، ص 282  
4- ريم عوني، مرجع سبق ذكره، ص 283

## العلاقات التركية الروسية:

على مدار التاريخ كانت نظرة تركيا لروسيا على أنها معادية و تمثل مصدر تهديد، وكانتا متنافستين على بسط نفوذهما في القوقاز، بالإضافة إلى التوسع الروسي و مناصرتها للقومية السلافية في البلقان والذي كان سببا في خسارة البلقان العثماني في القرن التاسع عشر، وزادت الحرب الباردة في خصومة هذه العلاقات<sup>(1)</sup> حيث مثلت تركيا خط المواجهة الغربي المتقدم، ثم تعرضت لتغيرات و تحولات خلال العقد الماضي، عرفت فيه بعض التقارب، حيث لم تعد لتركيا حدود مشتركة مع روسيا بعد العام 1991، كما اسهمت عوامل إقتصادية و جيوسياسية جديدة في صياغتها، فتوسع وارتفع التعاون الإقتصادي مع روسيا بدرجة كبيرة، واصبحت تمثل ثاني شريك تجاري لتركيا، و أول مزود بالغاز الطبيعي لها بنسبة حوالي 60% من إحتياجاتها، و حوالي 13 % من النفط<sup>(2)</sup>، فازداد التبادل التجاري بينهما من حوالي 10 مليار دولار سنة 2004 إلى أكثر من 20 مليار دولار سنة 2006، ثم 38 مليار دولار سنة 2008 ما مثل قفزة نوعية العلاقات الثنائية، ثم جاءت أحداث المنطقة العربية و التي كان لها الأثر السلبي في العلاقات الثنائية بين البلدين، فانخفض التبادل التجاري بينهما إلى حوالي 20 مليار دولار سنة 2014<sup>(3)</sup>، و مع ذلك تبقى تركيا قلقة إزاء طموحات روسيا الجيوبوليتيكية في القوقاز خاصة بشأن روابطها العسكرية القوية بأرمينيا، حيث هناك سلسلة من الإتفاقيات الدفاعية التي توسع التعاون الدفاعي و تقوي موقع روسيا العسكري في المنطقة، و رغم ذلك عرفت وجهتي النظر التركية و الروسية بلغتا درجة متقدمة من التوافق حول قضايا استراتيجية بما فيها القضية الفلسطينية، و قضية العراق و إيران و قضايا الإستقرار في القوقاز، و هكذا ارتكزت علاقاتهما الثنائية على أسس جديدة تماما بينما أخذت القضايا الخلافية في التلاشي مع مرور الوقت، و بطبيعة الحال سوف توجد دوما عناصر تنافس على النفوذ في المناطق الإسلامية التي كانت

1 -Fiona Hill and Omer Taspinar, "Russia and Turkey in the Caucasus: Moving Together to perspective the status Quo?"IFRI Research Program (Washington D.C, Brookings institution, January 2006) p 4, in: [www.brookings.edu/views/papers/fellows/hilltaspinar\\_20060120.pdf](http://www.brookings.edu/views/papers/fellows/hilltaspinar_20060120.pdf)

2- جلال سلمي، "تركيا: خطوط نقل الطاقة، المرود و الأفاق"، دراسات استراتيجية، المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية، عدد ديسمبر 2016، ص 07

3 -Turkish Statistical Institute in: <http://www.turkstat.gov.tr/UstMenu.do?method=temelist>



ضمن الإتحاد السوفياتي سابقاً<sup>(1)</sup>، وكذا على المسارات البديلة المحتملة لخطوط الغاز التي تزود أوروبا، إلا أن هذه القضايا جميعها لا يبدو أنها قد توتر العلاقات الثنائية، بل أنها قابلة للمعالجة خاصة إذا لم تعد تركيا أداة للسياسة الأمريكية في المنطقة، وترى فيها موسكو منافس مستقل لها.

### الجدول رقم: 09

#### الصادرات التركية بالمليار دولار أمريكي

الدولة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاتحاد الأوروبي	20,45	47,27	69,36	53,41	14,48	75,60	71,63	22,47	93,52	58,62	39,59	03,63	51,68	63,99
روسيا	9,11	36,1	85,1	37,2	23,3	72,4	48,6	18,3	62,4	99,5	68,6	96,6	94,5	58,3
الولايات المتحدة	6,33	75,3	86,4	91,4	06,5	17,4	29,4	24,3	76,3	58,4	6,5	64,5	34,6	39,6

المصدر: معهد الإحصاءات التركي:

[http://www.turkstat.gov.tr/PreTablo.do?alt\\_id=1046](http://www.turkstat.gov.tr/PreTablo.do?alt_id=1046)

### جدول رقم: 10

#### الواردات التركية بالمليار دولار أمريكي

الدولة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاتحاد الأوروبي	25,69	35,15	48,13	52,78	59,44	68,47	74,51	56,61	72,39	91,43	87,65	92,45	88,78	78,68
روسيا	3,89	5,45	9,03	12,9	17,80	23,50	31,36	19,45	21,60	23,95	26,62	25,06	25,28	20,40
الولايات المتحدة	3,09	3,49	4,74	5,37	6,26	8,16	11,97	8,57	12,31	16,03	14,13	12,59	12,72	11,14

المصدر: معهد الإحصاءات التركي:

[http://www.turkstat.gov.tr/PreTablo.do?alt\\_id=1046](http://www.turkstat.gov.tr/PreTablo.do?alt_id=1046)

1- غراهام فولر، مرجع سبق ذكره، ص 184

## المطلب الثالث: محددات البيئة الإقليمية للسياسة الخارجية التركية:

**الغزو الأمريكي للعراق:** أدى الغزو الأمريكي للعراق و تبعاته، وأثره على المسألة الكردية في الشمال، إلى خطر حقيقي على الوحدات الكيانية و الإجتماعية لدول الجوار العراقي، ما شكل تحول مفصلي في طريقة تعاطي الحكومة التركية مع عدد كبير من القوى الإقليمية و الدولية، حيث حصل لأول مرة تقارب حقيقي مع كل من سوريا و إيران، و ما شجع على الإنخراط التركي في المنطقة العربية، و إضفاء مصداقية على سياستها الجديدة اربعة عوامل مهمة هي<sup>(1)</sup>:

- رفض البرلمان التركي في مارس 2003 السماح للقوات الأمريكية العبور إلى العراق من خلال الأراضي التركية، حيث اعتبرت نقطة تحول في العلاقات العربية التركية، الذي لقي ترحيبا عربيا خاصة على الصعيد الشعبي، في خطوة اعتبرت انها رسالة للعرب بكونها ليست بالضرورة أداة طيعة في الأحلاف الغربية التي تنتمي إليها، ما اعطى دفعة قوية لجهود حكومة العدالة و التنمية في لعب دور اقتصادي و سياسي في المنطقة العربية لاحقا.

- حالة الفراغ التي سادت المنطقة بعد انهيار النظام الإقليمي العربي، و حالة التفكك و الترددي الذين اعتريا الوضع العربي بشكل عام<sup>(2)</sup>، ما جعل الأمر مهياً لتركيا للتمدد اقليميا في المنطقة بتكاليف سياسية قليلة، خاصة وأن الشرق الأوسط هو مجال جغرافي يمكن لتركيا لعب دور إقليمي فيه دون الإصطدام بقوى عالمية مقارنة بالقوقاز حيث النفوذ الروسي أو البلقان حيث نفوذ دول أوروبا الوسطى.

- **التهديد الكردي المشترك**، على مدى معظم فترات القرن العشرين، كان الأكراد داخل تركيا منهمكين في صراع طويل مطالبين بالإعتراف الرسمي بهويتهم الإثنية<sup>(3)</sup>، و درجة ما من الإستقلالية الثقافية، و ظروف إقتصادية أفضل في منطقتهم، والحق في استخدام الكردية في الإعلام و التعلم، ومع احتلال العراق و دخوله في اضطرابات جعلته عرضة لخطر التفتيت

1- عماد يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 50

2- مليحة بنلي التونشيك، تركيا بعيون عربية، سلسلة تحليل السياسة الخارجية ( القاهرة: مركز الشرق للدراسات الإقليمية والعربية، 2010) ص 18

3 - غراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، ط1 ( أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2009 ) ص 123

إلى كيانات عديدة، منها احتمال قيام دولة كردية في شماله، ما يعتبر تهديدا مشتركا لتركيا و إيران وسوريا بوصفها الدول المعنية بالمشكلة الكردية، وهو ما يؤثر في أوضاعها الداخلية و يثير الإضطرابات فيها، لذلك استدعى هذا التهديد المشترك إيجاد أرضية جديدة مشتركة للتعاون والتنسيق بين تلك الدول، لان تركيا أدركت أنها لن تستطيع أبدا إقامة علاقات دولية طبيعية و مستقرة مع كل من العراق ، سوريا و إيران حتى تحل بشكل مرض مشكلتها الكردية الداخلية خاصة(1).

- **التشجيع الغربي للدور التركي:** لقي الدور التركي الجديد ترحيبا و تشجيعا في بداياته من الغرب و خاصة الولايات المتحدة، التي نظرت إليه بشكل إيجابي، حيث أن انقرة اضحت من وجهة النظر الأمريكية محورا إقليميا لا يمكن الإستغناء عنه في أي ترتيبات تتطلع واشنطن إلى تحقيقها في منطقة الشرق الأوسط، خصوصا و أن مشاركة أنقرة في تسوية العديد من الأزمات الراهنة في المنطقة، يسهم في الحد من النفوذ الإيراني و إيجاد توازن جديد في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما تهدف إليه واشنطن لتصحيح صورة الولايات المتحدة أمام شعوب المنطقة(2)، وهو أمر حوّل تركيا إلى مركز في السياسة الإقليمية، تحاول توظيف قدرتها الفاعلة من اجل حل المشاكل المتعلقة بالمنطقة.

- **إتفاقية أضنة "كسر العزلة التركية"**

وصلت العلاقات السورية التركية إلى حافة الانفجار أواخر سنة 1998، عندما اعلن القادة المدنيون والعسكريون الأتراك عن نفاذ صبرهم حيال سوريا، بسبب دعمها حزب العمال الكردستاني، وانسحب هذا الموقف التركي على جميع الدول العربية المتضامنة مع سوريا(3)، حيث عبر الرئيس التركي "ديميريل" عن ذلك بقوله: "...إن هذه المشكلة بين بلدين و أي دولة ترى في ذلك فرصة لتبني سياسات عدائية تجاه تركيا ستواجه عواقب ذلك، و إذا كانت الدول العربية تعبر عن تضامنها مع سوريا، فهذا يعني أنها متضامنة مع الذين يساعدون

1 - غراهام فولر، مرجع سبق ذكره، ص 128

2 - سامية بيبيرس، "الدور التركي المتعاضم في منطقة الشرق الأوسط"، شؤون عربية ( القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، عدد 141، 2010 )، ص ص 170 - 171

3- محمد نور الدين، " سياسة حافة الهاوية التركية: مقاربة للدوافع و الاستهدافات"، شؤون الأوسط ( بيروت: العدد 76، أكتوبر 1998 ) ص 09

الإرهابيين في ذبح المسلمين الأتراك...".

واشترطت لتسوية الأزمة عدة شروط، اعتبرت سوريا بعضا غير موضوعية بل استجابة لرغبات اسرائيلية<sup>(\*)</sup>، وبعد الإتفاق على الإطار العام للمباحثات بوساطة مصرية عقدت مباحثات سورية تركية في مدينة اضنة التركية يومي 19 و 20 أكتوبر 1998، والذي نتج عنه ثلاث بنود أساسية:

- اعتراف سوريا بأن حزب العمال الكردستاني منظمة ارهابية، و تعهدها بعدم السماح له بحمل السلاح أو تلقي إمدادات أو مساعدات مالية أو شن حملة دعائية من أراضيها، وعدم السماح لعبد الله أوجلان بالعودة إلى أراضيها.
- ألا يسمح أي منهما بأي نشاط يستهدف أمن الآخر و استقراره انطلاقا من أراضيها، على أساس مبدأ المعاملة بالمثل.
- الإتفاق على إقامة خط اتصال مباشر بين انقره و دمشق، و تعيين ممثلين أمنيين بسفارة كل دولة لدى الأخرى<sup>(1)</sup>.

بعد هذه الإتفاقية، دخلت العلاقات الثنائية مرحلة التقارب الحذر بين الدولتين بعد عقود طويلة من العداة و استهداف الآخر، تخلصت بموجبها تركيا من أكبر كابوس كان يتهدها، كما شهدت تعاونا و تحسنا متبادلا على مختلف المستويات<sup>(2)</sup>، كما هيأت الإتفاقية لحقبة جديدة في العلاقات العربية التركية حيث فتحت فجوة في جدار سياسة الإنعزالية التركية تجاه المنطقة العربية<sup>(3)</sup>، والتي قد تتطور إلى الدرجة التي تكتسب اولوية نسبية في علاقات تركيا الإقليمية<sup>(4)</sup> - احتمال و ليس اتجاه أو مسار للتطور السياسي - بوصول حزب العدالة و التنمية للحكم، و تبنيه سياسة صفر مشكلات مع الجوار و إقامة علاقات جيدة مع جيرانها

\*- هذه الشروط هي: التوقف نهائيا عن دعم حزب العمال الكردستاني ومنع عناصره من التسلل عبر الحدود إلى الأراضي التركية و تسليم زعيمه أوجلان.

- وقف شن الحملات المعارضة لتركيا داخل الجامعة العربية، - التوقف عن تشويه مقاصد التعاون التركي الإسرائيلي.

- التوقف عن المطالبة بحقوق سوريا في الإسكندرونة.

- ضرورة توقيع سوريا على اتفاق ثلاثي مع تركيا و العراق لحل مشكلة المياه طبقا للمقترحات التركية، أنظر: وليد رضوان ، العلاقات العربية التركية، ط1 ( بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، 2006) ص ص 311-312.

1- وليد رضوان ، العلاقات العربية التركية، ط1 ( بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، 2006 ) ص 314

2- محمد نور الدين، تركيا الصيغة و الدور، ط1 ( بيروت: رياض الريس للكتب و النشر، 2008 ) ص ص 294-295

3- عماد يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 49

4- عقيل محفوض، سوريا و تركيا الواقع الراهن و احتمالات المستقبل، مرجع سبق ذكره ص 280

الإقليميين، و التي كان من أهم مظاهرها التقارب مع سوريا و المنطقة العربية.  
تركيا و إيران "جدلية التعايش الحذر":

تحكم العلاقات التركية الإيرانية حساسية شديدة لأسباب تاريخية تتعلق بالنظرة المتبادلة ازاء الصراع العثماني الصفوي، و التنافس على النفوذ في آسيا الوسطى و الشرق الأوسط هذا بالإضافة إلى إلى القضايا الأمنية عبر الحدود<sup>(1)</sup>، وعند قيام الثورة الإسلامية انتاب الفلق الأتراك العلمانيين بشأن التوجهات الإيرانية الجديدة، إلا أن تركيا بادرت إلى الاعتراف بالنظام الجديد و تقبلت تغييره، رافضة الطلب الأمريكي بفرض عقوبات إقتصادية عليها<sup>(2)</sup>، هذا التعايش الحذر لم يخلو من محطات عديدة للتوتر و الخلاف بينهما في العديد من المحطات، فإيران لم تفكر في أن تركيا يمكن أن تكون منافسا إقليميا لها خاصة في منطقة الشرق الأوسط و الوطن العربي، لأسباب منها:

- الشراكة الإستراتيجية التركية- الإسرائيلية التي تقف حجرة عثرة أمام تركيا لتكون كبديل يمكن للعرب التعويل عليه في مواجهة إسرائيل<sup>(3)</sup>.
- أولوية الإهتمامات الإقتصادية التركية على ما عداها من الإهتمامات، وحرصها على أن تكون شريكا إقتصاديا مهما لإيران والدول العربية.
- الأزمات و الإنقسامات الداخلية التركية في فترة حكم حزب العدالة والتنمية الأولى بين الإسلاميين والعلمانيين، وبين الحكومة والمؤسسة العسكرية حارسة العلمانية والحليفة لإسرائيل والحريصة على دورها في منظومة حلف الأطلسي.
- وهو ما تراجع بفعل عوامل إقليمية دفعت بتركيا لتصبح قوة إقليمية شرق اوسطية بالإمكان أن تكون شريكا محتملا، على القدر نفسه أن تكون منافسا محتملا، و بذلك اضطرت إيران إلى التفكير في طبيعة الأدوار التي يمكن أن تقوم بها تركيا إقليميا، وهي قضية مستقبل العراق، الأمن الإقليمي للخليج العربي والصراع العربي الإسرائيلي<sup>(4)</sup>، وهي الدوائر الإقليمية الحيوية

1- خورشيد دلي، مرجع سبق ذكره، ص 56

2- رضا هلال، السيف و الهلال: تركيا من أتاتورك إلى اربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية و الإسلام السياسي، ط 1 ( القاهرة : دار الشروق، 1999) ص 187

3- فيصل بوالجدري، " سياسات القوى الإقليمية غير العربية في منطقة الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الثالثة: تركيا و إيران"، دكتوراه ( جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2016) ص 301.

4- فصل بو الجدري، مرجع سبق ذكره، ص 302

التي تعمل فيها إيران والتي سوف تزيد من فرص الإحتكاك بين مصالح الدولتين، ورغم التناقض التام في الإيديولوجية والتنافس على مناطق النفوذ، إلا أنهما وجدتا نقاط التقاء و قواسم ساهمت في تطوير ورفع التبادل التجاري بينهما<sup>(1)</sup>، بما يصدق مقولة الخصوم الأصدقاء، وهو ما يدل على أن البراغماتية و المصالح القومية هي ما يحكم تلك العلاقات و لو على حساب المصالح العربية، التي هي محل تنافسهما.

## المخطط رقم: 11

جدول يمثل الواردات و الصادرات التركية من و إلى إيران ( الوحدة: بالمليون دولار)

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الواردات	544,46	1860,68	1962,05	3469,7	5 626,61	6 615,39	8 199,68	3 405,98	7 645	12 461,53	11 964,79	10 383, 2
الصادرات	861 ,43	533,78	813,03	912,94	1066,90	1441,19	2029,76	2024,54	3044,17	3589,63	9921,60	4192,51

Turkish Statistical Institute in: <http://www.turkstat.gov.tr/UstMenu.do?metod=temelist>

## تركيا و الصراع العربي الإسرائيلي

ترتبط تركيا وإسرائيل بعلاقات و منافع متبادلة و تعاون استراتيجي، فقد كانت تركيا أول دولة إسلامية تعترف رسمياً بقية دولة إسرائيل اشهرها فقط بعد إعلان انشائها، رغم أن فلسطين كانت جزءاً من إمبراطوريتها فيما مضى، و في المقابل تراوحت علاقاتها بالمنطقة العربية بين الشد و الجذب، وفقاً لما تمليه عليها مصالحها الإستراتيجية مع الغرب وإسرائيل، والتي ظهرت الحاجة إليها بشكل أكبر في ظل المساعي التركية لتحديث قواتها المسلحة<sup>(2)</sup>، و ذلك باعتبار إسرائيل دولة عسكرية واستخباراتية تستفيد من خبرتها في مواجهاتها العسكرية مع "حزب العمال الكردستاني"، فضلاً عن كون إسرائيل بوابة واسعة إلى الولايات المتحدة، والتي توجت بتوقيع اتفاق تحالف استراتيجي عام 1996<sup>(3)</sup>.

حيث تعتبر المؤسسة العسكرية التركية أشد المناصرين لعلاقات قوية مع إسرائيل، وترى فيها

1- حقي أوغور، "تركيا و إيران ... البعد عن حافة الصدام"، في ( محمد عبد العاطي محرراً)، تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج ، مرجع سبق ذكره، ص 238

2- غراهام فولر، مرجع سبق ذكره، ص 162

3- هيثم الكيلاني، "الأمن القومي العربي، مجلس التعاون العربي و عملية السلام في الشرق الأوسط"، السياسة الدولية (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، عدد 122، 1995) ص 163-167.

مصدرا استراتيجيا لتخويف الجيران، كما أن هناك جناح داخل النخبة السياسية موالى للغرب داعم للتقارب مع إسرائيل<sup>(1)</sup>، رغم أن الرأي العام التركي منقسم بهذا الشأن أو تتجاوزه رغبتان: الإعجاب بالنموذج الإسرائيلي ونجاحها العسكري، والتعاطف مع الشعوب الإسلامية و غضبه من سياسات إسرائيل الإقليمية تجاهها.

هذا التقارب الثنائي كان على حساب مصالح المنطقة العربية وخصوصا سوريا التي أصبحت بين طرفي كمامشة، خاصة في تسعينات القرن الماضي حيث بلغت العلاقات التركية الإسرائيلية أوجها، والذي اسهم في قرار دمشق التخلي عن دعمها لحزب العمال الكردستاني سنة 1998<sup>(2)</sup>، لكن هذا التقارب التركي الكبير مع إسرائيل أصبح كذلك وسيلة للصراع الداخلي بين الإسلاميين و المؤسسة العسكرية، حيث وظفت حقيقة العداء الإسلامي للتقارب مع إسرائيل وانتهازه كسبب لعزل "اريكان" من منصبه سنة 1997، وأدى وصول حزب العدالة و التنمية إلى السلطة إلى تحول آخر في العلاقات، لم تعد تمثل فيه إسرائيل موقعا مركزيا في السياسة الخارجية التركية الجديدة، التي رأت في ضرورة ترميم علاقاتها بمحيطها الجغرافي للقيام بدور محوري في المنطقة، وذلك يكون من خلال تبني قضية العرب و المسلمين الأولى- القضية الفلسطينية-<sup>(\*)</sup>، و أدركت أن تكاليف علاقة مؤسستها العسكرية بإسرائيل يلحق الضرر البالغ بمصالحها الإقليمية الأخرى.

## المخطط رقم: 12

جدول يمثل الواردات و الصادرات التركية من و إلى إسرائيل ( الوحدة: بالمليون دولار)

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الواردات	0,013	459,48	714,14	804,69	782,15	1081,74	1447,92	1074,72	1359,64	2057,31	1710,40	2417,95
الصادرات	4,73	1082,99	1315,29	1466,91	1529,16	1658,19	1935,23	1522,43	2080,15	2391,15	2329,53	2649,66

Turkish Statistical Institute in: <http://www.turkstat.gov.tr/UstMenu.do?metod=temelist>

1- هيثم الكيلاني ، مرجع سبق ذكره، ص 163

2- المرجع السابق، ص 165

\*- في استطلاع للرأي سنة 2000 أفاد 63% من الأتراك أن القدس و المسجد الأقصى مهمان لهم، و طالب 60 % بدور تركي أكثر نشاطا في الدفاع عن الشعب الفلسطيني، أنظر: غراهام فولر، مرجع سبق ذكره، ص 162

### المبحث الثالث: مبادئ وأسس السياسة الخارجية التركية الجديدة

لقد ساهمت متغيرات البيئتين الداخلية و الخارجية في دفع ديناميات التطور الداخلي التركي، والتخفيف من حدة الصدام بين المؤسسات الكمالية التقليدية ذات التوجه الغربي في السياسة الخارجية، وبين النخب الإسلامية الجديدة التي تحاول استعادة الإرث الثقافي للإمبراطورية العثمانية، والتي تسعى لإستعادة عمقها الإستراتيجي في الشرق الأوسط و المنطقة العربية<sup>(1)</sup>، عبر مقارنة تحويل التناقضات إلى عناصر قوة بواسطة أشكال من التسويات تحقق الحد الأدنى من المصالح، فاستطاعت تركيا أن ترسم لنفسها سياسة خارجية جديدة تفتح امامها أبواب الشرق الأوسط، تساندها إرادة شعبية داعمة ومؤيدة لهذا التوجه<sup>(2)</sup>.

#### المطلب الأول: الأسس الفكرية والنظرية لتحولات السياسة الخارجية التركية

يعد وصول حزب العدالة و التنمية إلى السلطة من ابرز نتائج المراجعة في السياسة الخارجية التركية، التي بدأها الرئيس الراحل "تورغوت أوزال" فهو حزب ذا مرجعية إسلامية بتمثيل شاب وإيديولوجيا وصفت بالطريق الثالث تحاول الموازنة بين الواقع السياسي العلماني والمتطلبات الوجدانية الإسلامية، من خلال استحضار ارث "القوة العظمى" العثماني و إعادة تعريف مصالح البلاد القومية و الاستراتيجية، ما يقود إلى ضرورة النظر إلى تركيا بصفة كونها قوة اقليمية كبرى<sup>(3)</sup>، تتحرك في اتجاهات عدة محورها الإنخراط المتزايد في شؤون الشرق الأوسط، و كانت السياسة الخارجية عنصرا اساسيا فيها حظيت بنصيب وافر من التجديد و التطوير، برؤية عقلانية تتسم بالتوازن والمرونة من أجل تحقيق الأهداف الوطنية وفق قواعد النظم الدولية.

تغير السياسة الخارجية التركية ارتبط اساسا بالآراء و البرامج السياسية التي جاءت بها قيادة حزب العدالة والتنمية، وهو ما يجعل المدخل التفسيري أحد المداخل الأساسية لتحليل

1- عماد شيحة، " تركيا و الشرق الأوسط: دور إقليمي متجدد"، قضايا إستراتيجية ( القاهرة: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، عدد 72، مارس 2010 ) ص 77

2- المرجع السابق، ص78

3- ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق، مرجع سبق ذكره، ص 15



السياسة الخارجية التركية، من أجل فهم رؤى قيادات حزب العدالة وأفكارها واستيعابها، إضافة إلى تحليل نسق السياسة الخارجية باعتبارها منظومة تتفاعل عناصرها الموضوعية مع مدركات القائد السياسي، ومتغيرات البيئتين الداخلية و الخارجية في إطار متكامل - كما سبق و ان تطرقنا إليها في المطلب السابق-

لذلك وجب التطرق أولاً إلى الأسس النظرية للسياسة الخارجية التركية من خلال منظرها في فترة التغيير -أحمد داوود أوغلو-، و التي خطها في عدد من الدوريات الأكاديمية أهمها ثلاث نظريات أساسية تعبر عن رؤيته للعلاقات الدولية تعبيراً أصيلاً في نسبته إلى أفكاره، وإدراكه لذاته الحضارية - الإسلامية، بحسب مصطلحاته هو في كتاباته، وهي: نظرية التحول الحضاري، ونظرية العمق الإستراتيجي، ونظرية العثمانية الجديدة:

### 1- نظرية التحول الحضاري:

لقد كان تأثير " أوغلو " واضحاً للغاية في رسم سياسة تركيا الخارجية منذ ان بات كبير مستشاري رئيس الوزراء للسياسة الخارجية، ساعد ذلك عدم إمام قادة حزب العدالة و التنمية بالخبرة الكافية في هذا المجال، لذلك فقد سهل عليه إقناع صانعي القرار بتبني أفكاره المنشودة في السياسة الخارجية، عبر إنهاء الصراعات<sup>(1)</sup>، والوصول إلى حد أقصى من التعاون، وهي الأفكار التي لاقت صدا كبيراً في الساحتين الداخلية والخارجية، وأهم المرتكزات النظرية له كانت- نظرية التحول الحضاري- و التي يرى فيها وجوب ألا تكون موازين القوى سبباً في التفريط في الحقوق و الثوابت، فموازين القوى على الدوام متغيرة و الحضارات في صعود و هبوط دائمين، و يرى أن نظرية "نهاية التاريخ" لفوكوياما تحاول أن تقطع الطريق على البدائل الحضارية الأخرى التي تتبلور في مناطق مختلفة من العالم، وتؤذن بانتقال الهيمنة الحضارية من المحور الأطلسي إلى محاور أخرى لا تزال في طور التشكل<sup>(2)</sup>، يأتي في مقدمتها محور المحيط الهادي حول الصين، الهند و اليابان، أو المحور الحضاري

1- محمد عبد القادر، " تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة و التنمية " في، مجموعة مؤلفين: العرب وتركيا: تحديات الحاضر و رهانات المستقبل (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012) ص 575.

2- ابراهيم البيومي غانم، أحمد داود أوغلو... وليس كينسجر تركيا، في الموقع :

<http://www.islamdaily.org/ar/scholars/11783.article.htm>

الإسلامي وفي القلب منه تركيا وإيران ومصر، لذلك ركز انتقاداته على نظرية "صدام الحضارات"، و"نظرية نهاية التاريخ"، وانتقد في طريقه كل نظريات النهاية التي أنتجها الفكر الغربي خلال القرن الماضي "نهاية الدين و نهاية الأيديولوجيا، ونهاية التاريخ" (1)، ويرى أن هذه التوجهات تعطي شرعية استخدام القوة لحماية مصالح القوى الكبرى، وهو مبدأ مفرغ من المضمون الإنساني، لذلك يقول أن المشكلة هي في "صدام المصالح" وليس فيما أسماه هنتينجتون "صدام الحضارات"، و يؤكد أن "الثقة بالذات الحضارية" مصدر قوة إضافية للدولة في علاقاتها الخارجية، وخاصة إذا اقتربت بتجاوز عقدة النقص، وبالتغلب على الشعور بالدونية تجاه الأطراف الأخرى، و هو ما دفع أنقرة إلى تبني العديد من المبادرات من أجل التوسط بين أطراف الصراعات،-الوساطة السورية الإسرائيلية، والفلسطينية الإسرائيلية، وكذا دعوته لوفد حماس عقب فوزها في الانتخابات مطلع سنة 2006 لزيارة تركيا، في الوقت الذي بدأت فيه القوى الدولية محاصرة حماس ومقاطعتها-، ويضيف أوغلو أنه: كي تكون ناجحا في إدارة العلاقات الدولية يتعين عليك مراعاة "التوازن" الدقيق بين قوة الأمر الواقع، وقوة الحق الأصيل، وأنه لا يجوز المغامرة بمواجهة قوة الأمر الواقع دون استعداد كاف، كما لا يجوز التفريط في قوة الحق الثابت الأصيل، وأنه يمكن إنجاز الكثير في المسافة القائمة بينهما في ضوء موازين القوى التي تتحرك باستمرار ولا تعرف السكون أو الجمود.

كما نبّه أوغلو إلى أن المحور الحضاري-الأمريكي سيسعى للاحتفاظ بتفوقه بشتى الوسائل، الأخلاقية وغير الأخلاقية بما في ذلك أن يتلاعب بالأسس الداخلية للمراكز الحضارية البديلة له (2)، مرجعا أزمة الأفكار والمؤسسات التي تعاني منها الشعوب الإسلامية إلى "انفصال النخب الفكرية العلمانية عن المرجعية الدينية، ومحاولة النخب الحاكمة والمسيطرة فرض ثقافة جديدة مطابقة للمفاهيم الغربية وإنجاز التنمية الاقتصادية وبناء القوة العسكرية لتحقيق موقع أفضل على الساحة الدولية، وفي نفس الوقت تسويغ السياسات الاحتكارية لهذه النخب في مختلف المجالات"، والتي أصبحت تواجه مأزقا لفشلها في إنجاز أي من الأهداف الكبرى

1- أحمد داوود أوغلو ، العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية، (ترجمة: إبراهيم بيومي غانم ) ( القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006)

2- إبراهيم البيومي غانم، "وزير الخارجية التركي الجديد ونظرية التحول الحضاري"، الأهرام، عدد 44718 ، 13 ماي 2009

التي حددتها منذ بدايات القرن العشرين على الأقل، وأولها الفشل في تكوين ثقافة قومية مستقلة عن المرجعية الدينية للمجتمعات العربية والإسلامية<sup>(1)</sup>، رغم احتكار التغريبيين لأغلبية قنوات التنشئة الاجتماعية والثقافية بسيطرتهم على أجهزة الدولة، وثانيها الفشل في تحقيق التنمية الاقتصادية، وثالثها الفشل في تحقيق مكانة دولية متقدمة على مدرج هرمية القوة الدولية، والمرحلة الراهنة من تاريخ العلاقات الدولية حسبته تشهد منازعة بين أكثر من مركز أو محور حضاري باتجاه "نظام عالمي جديد".

أوغلو وضع تصورا من أربع مراحل قطع منها المحور الإسلامي ثلاثة ودخل في الرابعة، أولها مرحلة الخضوع للنزعة الاستعمارية، وثانيها مرحلة تحدي الهوية بعد سقوط الخلافة العثمانية إلى قيام ثورات التحرر من الاستعمار، وثالثها مرحلة نشأة دولة ما بعد الاستعمار وسيطرة النخب المتغرية عليها، ورابعها يسميها "مرحلة تجدد الإدراك الذاتي الإسلامي" وتخلصه من عقدة الدونية التي سيطرت على الذهنية المسلمة إبان الحقبة الاستعمارية<sup>(2)</sup>، ويضرب مثلا على ذلك بخروج تركيا منذ منتصف الثمانينيات من سياسة الانكفاء على الذات، والعزلة عن محيطها الإستراتيجي الإسلامي، والقبول المتنامي لهذا التوجه في السياسة الداخلية التركية.

## 2- نظرية العمق الإستراتيجي:

تتمتع تركيا بوفرة هائلة من الخيارات الاستراتيجية بسبب امتداد عمقها الاستراتيجي في العديد من الأقاليم المجاورة، الأمر الذي يفرض عليها أن تكون عضواً فاعلاً في العديد من النظم الإقليمية وأن تتفاعل داخل كل هذه الأقاليم، الأمر الذي يزيد من تعقيد وضع خريطة للأولويات الاستراتيجية، فتركيا بسبب موقعها الجيوسياسي تجد نفسها دولة متعددة الانتماءات ومبعثرة الأولويات، فهي دولة بلقانية، وهي دولة آسيوية، وهي دولة شرق أوسطية، وهي دولة أوروبية، وعليها وسط هذا كله أن تضع خريطة أولويات تتحرك و وفقاً لها<sup>(3)</sup>، حتى

1- بسمة عبد اللطيف، "العثمانية الجديدة في ضوء التطورات الإقليمية الراهنة"، شؤون تركية ( القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، عدد 01، صيف 2015 ) ص 124

2- إبراهيم البيومي غانم، "وزير الخارجية التركي الجديد ونظرية التحول الحضاري"، الأهرام، مرجع سبق ذكره

3- محمد السعيد ادريس: تركيا وتحديات نظرية العمق الاستراتيجي، في الموقع :

<http://www.aljaredah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=15216>

لا نتشتت بوصلة إدارة المصالح الوطنية، مثلما وصفها "هنتينغتون" بأنها مقطعة و هامشية. و أساس نظرية أوغلو هي ضد هذه الرؤية الغربية والأمريكية التي وضعت تركيا في مكانة هامشية، أو طرفية ضمن النظام العالمي حسب ما ذهب إليه "هنتينغتون"، خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة من أن تركيا دولة أطراف" ممزقة<sup>(1)</sup>، توجد على أطراف الغرب من جهة وعلى أطراف الشرق من جهة أخرى، فهي تمثل أطراف أوروبا كما أطراف العالم الإسلامي". و يفند وصفه لبلده تركيا بأنها "دولة أطراف" بقوله: "...إن تركيا دولة مركزية، والدليل على ذلك هو تواجد تركيا في مكان قريب من الجغرافيا التي تسمى "أفروآسيا"، بين إفريقيا وأوروبا وآسيا- فهي هنا ليست دولة أطراف، هي من الناحية الجغرافية دولة مركز وليست دولة أطراف، فتركيا ليست دولة أوروبية وحسب بسبب موقعها المركزي، بل هي دولة آسيوية أيضا، وهي ليست دولة واقعة ضمن حوض البحر الأبيض المتوسط وحسب، بل هي واقعة في حوض البحر الأسود أيضا، كما توجد أجزاء من تركيا في البلقان والقوقاز والشرق الأوسط...". فتركيا تمتلك القدرة على التأثير والتأثر بالدول المحيطة بها، وإذا ما ألقينا نظرة تاريخية، نجد أن تركيا تقع وسط المكان الذي تشكل فيه تاريخ الحضارات الموجودة في المنطقة، وعندما نلقي نظرة إلى حضارة ما بين النهرين والحضارات المصرية واليونانية والإسلامية والرومانية والعثمانية، نجد أن تركيا ليست دولة أطراف، بل هي دولة تؤثر في عدة حضارات وتتأثر بها في الوقت نفسه؛ فهي دولة مركز من الناحيتين التاريخية والثقافية...<sup>(2)</sup>، "... وإذا ما ألقينا نظرة إلى خطوط تدفق الطاقة، نجد أن هذه الخطوط تتوه وتُضيع طريقها إذا ما حذفتم تركيا عن الخريطة، إذ أنه يمر من تركيا خطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي وخطوط نفط باكو تبليسي وجيهان، وخطوط أنابيب كركوك يمورتالك، وخطوط أنابيب أخرى..."<sup>(3)</sup>.

1- ابراهيم قالين، "تركيا في الشرق الأوسط: بزوغ رؤية جيوسياسية مستقبلية جديدة"، رؤية تركية ( القاهرة: مركز

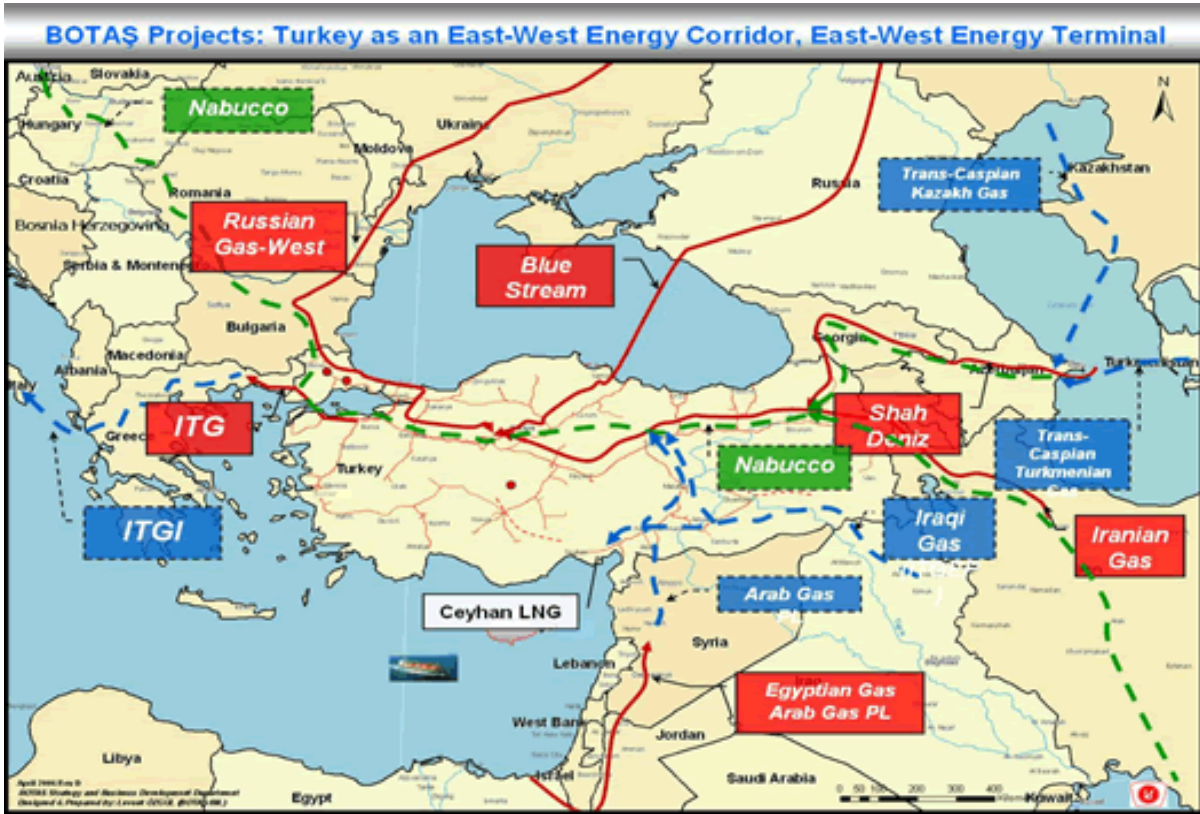
الدراسات السياسية و الاقتصادية و الإجتماعية، ربيع 2012) ص ص 42- 43

2- عقيل سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية - التغيير، ط1 ( بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة

السياسات، 2012) ص 59

3- نفسه، ص 59

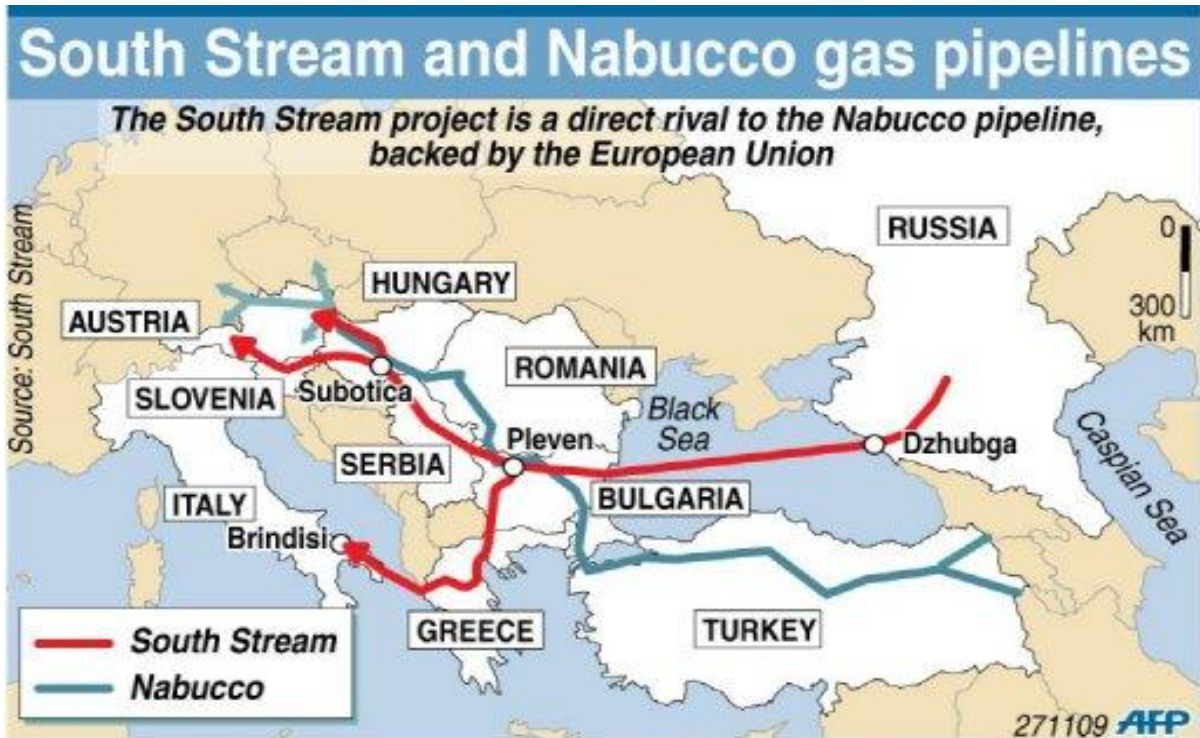
خريطة رقم: 04 ، تركيا كمحطة و ممر للطاقة بين الشرق و الغرب



<http://samanello.blogspot.com/2012/10/blog-post.html>

المصدر:

خريطة رقم: 05 تبين خطوط نقل الغاز لمشروع السيل الجنوبي و نابوكو



<http://samanello.blogspot.com/2012/10/blog-post.html>

المصدر:

فالعق الإستراتيجي لتركيا هي أن تغير من نظرتها إلى ذاتها و إلى العالم، و تغير من كونها دولة " هامش أو طرف" في السياسة العالمية إلى دولة مركز، وأن تنتقل من سياسة رد الفعل إلى سياسة الفعل، و هذ يعني أن التحول السياسي يستند إلى تحول ثقافي و تحول في الرؤية إلى العالم ككل. فدائرة نشاط السياسة الخارجية التركية لم يتغير ولكن الذي استجد هو توسيع خياراتها السياسية، وإدراج مسارات و بدائل جديدة كانت في الهامش، وهنا يكمن معنى عمق السياسة الإستراتيجي<sup>(1)</sup>، الذي يجب أن يركز على العالم العربي و القوقاز و آسيا الوسطى و إيران وليس أوروبا، وإذا ما ركزت على تلك المناطق فهي حينذاك تكتسب فرصة أكبر للدخول بقوة في مسار خيارها الأوروبي، الذي يبقى أهم أهداف السياسة الخارجية لتركيا بمعنى أن تركيا تقوم بإعادة تدوير الزوايا، وهي في مجملها فرصة كي تقوم تركيا بدور فعال ليس فقط في النظام الإقليمي المحيط بها، وإنما في النظام العالمي أيضا، فهي تمتلك المؤهلات وتمتلك القوة التي من خلالها تستطيع التدفق نحو محيطها الإقليمي و الإنتقال به إلى العالمية. وعلى أساس "نظرية العمق الإستراتيجي"، وضع أوغلو عدة مقولات جزئية أقل اتساعا، وأكثر عملياتية في شئون السياسة الخارجية التركية، ومن أهمها مقولته: "...إن التفوق العسكري لا يعوض ضعف المرونة الدبلوماسية..."، و أخرى تقول: "...الضعف هو اعتبار جار أو خصم غير موجود..."، وثالثة تقول: "...في علاقاتنا الدولية لسنا مع أحدهم ضد الآخر...."<sup>(2)</sup>.

### 3- الثقة بالذات " نظرية العثمانية الجديدة":

لقد حاولت السياسة التركية الخارجية لعب دور مهم ومحوري في سياسة الشرق الأوسط عن طريق دبلوماسيتها الناعمة، فبعد الانفتاح الاقتصادي الذي قامت به تركيا عام 1980 استمرت تركيا في تأكيد الانتماء إلى العالم الغربي، عبر طلبها الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ثم جاء رفض طلب مساعدة الولايات المتحدة في حربها ضد العراق عام 2003، وكان هذا الأمر بمثابة الكشف عن السياسة الجديدة التي تتبعها تركيا استناداً إلى نظرية

1 -Alexander Murinson, "The Strategic Depth Doctrine Of Turkish Foreign Policy", *Middle Eastern Studies*, n 42, 2006, PP 945- 964

2- إبراهيم البيومي غانم، "وزير الخارجية التركي الجديد ونظرية التحول الحضاري"، الأهرام، مرجع سبق ذكره

العمق الاستراتيجي، والتي تجسد الرؤية الجديدة لحزب العدالة و التنمية، فالعثمانية الجديدة هي استحضار ارث "القوة العظمي" العثمانية وإعادة تعريف مصالح البلاد القومية و الاستراتيجية<sup>(1)</sup>، إذا هي محاولة عودة تركيا وريثة الإمبراطورية العثمانية إلي حاضنتها التاريخية، للتموضع في عمقها الاستراتيجي و التمحور حول محيطها الجيوسياسي و الجيو ثقافي، كمقدمة لإعادة هندسة علاقاتها الإقليمية، رافق ظهور "مصطلح العثمانية الجديدة" اعتلاء تورجوت أوزال سدة الحكم في أنقرة عام 1989<sup>(2)</sup>، حيث أدى اليمين الدستورية كرئيس لتركيا في التاسع من نوفمبر من ذلك العام- في نفس اليوم الذي شهد سقوط حائط برلين-، ذلك الحدث الذي يؤرخ به لنهاية حقبة الحرب الباردة في العلاقات الدولية.<sup>(3)</sup> لذلك فقد سعى إلى الإسفاده من الظروف الدولية المستجدة و المواتية، المصاحبة لتقلص حدة الصراع الدولي في إضفاء توجهه الانفتاحي على مسار السياسة الخارجية التركية، وهو التوجه الذي كان الزعيم التركي قد عبر عنه في مناسبات عديدة بقوله: "أنا مقتنع بأن على تركيا أن تدع سياساتها السلبية و المترددة السابقة، وأن تدخل في سياسة خارجية نشطة"<sup>(4)</sup>، وارتباطاً بهذا التوجه الجديد دخلت منطقة الشرق الأوسط- منذ بداية عقد التسعينيات- في مجال اهتمام الساسة و العسكريين الأتراك مدفوعين في ذلك باعتبارات أمنية بالخصوص<sup>(5)</sup>، وظهر بذلك مفهوم العثمانية الجديدة لوصف سياسته الجديدة، و إفساحه المجال لنمو التيار الإسلامي بدرجة ملحوظة، و التي استندت على ثلاثة مرتكزات أساسية هي<sup>(6)</sup>:

- تصالح تركيا مع ماضيها العثماني و الإسلامي متعدد الثقافات و الأعراق.

- الثقة بالنفس و التخلص من الشعور بالضعف.

1- عبد الحميد سرحان عبده، العثمانية الجديدة و محاولة السيطرة على الشرق الأوسط، في الحوار المتمدن، على الموقع: <http://m.ahewar.org/s.asp?aid=500709&r=0&cid=0&u=&i=4452&q=>

2 - Nora Fisher Onar, *Neo-Ottomanism: Historical legacies and Turkish Foreign Policy*, (Washington DC, the German Marshall Fund of the united states, 2009 ) p 10

3 - Nicholas Danforth, "Ideology and Pragmatism in Turkish Foreign Policy: From Ataturk to the AKP", *Turkish Policy Quarterly*, Vol. 7, No:03 , 2008).p 88.

4 - *Ibid*, p 89

5- مالك مفتي، الجرأة و الحذر في سياسة تركيا الخارجية، دراسات عالمية ( أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، عدد 27، 2001 )، ص:31.

6- محمد عبد القادر خليل، "تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة و التنمية"، مرجع سبق ذكره، ص

- الإنفتاح على الغرب و الإندماج مع الشرق في الوقت نفسه.

والعثمانية الجديدة تعني إعادة الإعتبار إلى مبادئ المواطنة التركية، من خلال احترام المبادئ العلمانية التي لا تتدخل في شؤون الدين، بحيث تكون الدولة بمؤسساتها المختلفة أكثر قرباً من الشعب، من خلال تنمية ثقة الدولة في المجتمع وافساح الطريق أمام المبادرات المجتمعية للمشاركة في صنع السياسات العامة، بينما على المستوى الخارجي، فهي تعني المزج بين القوتين اللينة والخشنة و استخدامها بتوازن لتحقيق أهداف السياسة الخارجية التركية<sup>(1)</sup>، حيث يرى أوغلو أن السبب في تراجع تركيا خلال الحقبة الماضية، يعود إلى سياسة "القطيعة" التي سعت لفصل ماضي تركيا العثمانية وعمقها الإستراتيجي عن حاضر الجمهورية الكمالية ومحيطها الإقليمي، والتي عمقت أيضاً الانقسام بين "العلمانية"، و "الإسلامية"، وغلبت الأمن على الحرية، وأحدثت أزمة "هوية" في أوساط النخب التركية، وخاصة بعد أن تبين فشل العسكر في فرض هوية جديدة بالقوة على المجتمع من أعلى هرم السلطة التي أمسكوا بها. و تبدو العثمانية الجديدة أكثر ثقة بالنفس بالمقارنة مع الكمالية وأقل تركيزاً على جانب على التهديد الكردي، وهي تتبنى رؤية جيوسراتيجية كبرى تظلم بموجبها تركيا بدور الطرف الإقليمي الفعال والمؤثر الذي يعمل على حل المشاكل الإقليمية، وبما ان مفهوم العثمانية الجديدة قد يثير فكرة وجود جدول أعمال امبريالي، فمن اللازم التأكيد-حسب أوغلو- على أن تركيا في إطار هذا النموذج العثماني الجديد لا تتبع سياسة امبريالية جديدة تستهدف بعث الإمبراطورية العثمانية<sup>(2)</sup>.

فبدلاً من الحنين الأمبريالي، تسعى العثمانية الجديدة بالأساس إلى استعراض "القوة اللينة" لتركيا كجسر بين الغرب و الشرق، وكأمة إسلامية ودولة علمانية و نظام سياسي ديمقراطي، و كقوة إقتصادية رأسمالية، تسعى إلى تحقيق العظمة والنفوذ التركيبيين عبر السياسة الخارجية التركية<sup>(3)</sup>، باختصار تعني العثمانية الجديدة علمانية أقل تشدداً في الداخل، ودبلوماسية نشطة في الخارج، عبر تصالح تركيا مع ذاتها الحضارية الإسلامية والإعتزاز بماضيها العثماني

1 -Omer Taspinar,Op Cit ,p 03

2 -Ibid, p 03

3- محمد عبد القادر خليل، "تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة و التنمية"، مرجع سبق ذكره، ص



متعدد الثقافات والأعراق، واستحضار حس العظمة والكبرياء العثماني عبر انغماسها في قضايا المنطقة.

### المطلب الثاني: أسس و مبادئ السياسة الخارجية التركية الجديدة

بدأت تركيا منذ عام 2002 في إعادة رسم سياستها الخارجية بالشكل الذي يتلاءم و رؤية حزب العدالة و التنمية، و تضمنت أهداف مختلفة<sup>(1)</sup>، رامية إلى الإستفادة من عمقها الإستراتيجي بمكوناته الثلاث الجغرافي، التاريخي والإيديولوجي، لينتج عن هذه السياسة ستة مبادئ تميز السياسة الخارجية التركية عن غيرها، وللتعرف علي هذه الأسس التركية الجديدة وفقا لمهندسها و منظرها أحمد داوود أوغلو، يجب العودة إلى مقالته المنشورة بجريدة النهار اللبنانية بعنوان: " سياسة تركيا في الشرق الاوسط والعلاقات التركية-المصرية "<sup>(2)</sup>، والتي يحدد فيها ستة(6) أسس للسياسة الخارجية التركية الجديدة كما يراها وهي:

#### 1. التوازن السليم بين الحرية والأمن:

وهدفه تحقيق الأمن القومي ومواجهة مخاطر الإرهاب مع عدم تقليص الحريات، ففي الوقت الذي كان اللاعبون العالميون يغلبون الإعتبارات الأمنية على سواها بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، كانت تركيا البلد الوحيد الذي نجح في التقدم على صعيد الإصلاح السياسي دون التفريط بالمتطلبات الأمنية<sup>(3)</sup>، لأن الدول التي تعمل على تحقيق الأمن لشعوبها في مقابل تقليص حرياتها ستتحول مع الوقت إلى أنظمة استبدادية، كما أن الدول التي تركز على الحريات و الديمقراطية و تهمل ترسيخ الأمن بدعوى الحفاظ على الحريات ستعاني من حالة إضطراب و فوضى<sup>(4)</sup>.

#### 2. تصفير المشكلات مع دول الجوار:

1 - Ian Lesser, "Turkey's Regional Role :Harder Choices Ahead", (*Turkish Policy Quarterly*), Volume 7 Number 2, p 37

2- Ziya Meral & Jonathan Paris, "Decoding Turkish Foreign Policy Hyperactivity" (*The Washington Quarterly*), October 2010, p 80.

3 - محمد نور الدين: " السياسة الخارجية....أسس و مرتكزات"، في (محمد عبد العاطي، محرر) : تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج، مرجع سبق ذكره، ص 138.

4 - مثني فائق العبيدي، سياسة تركيا تجاه القضايا العربية: دراسة في طبيعة المحددات و المواقف، ط1 ( عمان: دار الحامد للنشر و التوزيع، 2016 ) ص 20

أحد أهم المبادئ الرئيسية في سياسة تركيا الخارجية، هو السعي لإيجاد حلول للمشاكل العالقة بين تركيا ومحيطها إلى أقصى درجة ممكنة وهي صفر مشاكل، و تحسين العلاقات مع كل من سوريا، بلغاريا، العراق، أرمينيا، اليونان و روسيا، وتشكيل آليات للحوار الإستراتيجي مع تلك الدول على أعلى مستوي<sup>(1)</sup>، وبالتالي إخراج تركيا من صورة البلد المنخرط بمشاكل مع العديد من الدول، وهذا في حال حصوله يمنح السياسة الخارجية التركية قدرة كبيرة على المناورة، والدخول في صورة الدولة ذات العلاقات الجيدة مع الجميع، و حسب أوغلو فإن هذه السياسة على الطريق الصحيح مقارنة مع سنوات العقود السابقة، حيث هناك ترابط اقتصادي كبير مع دول محيطها الجغرافي<sup>(2)</sup>، فمستوى علاقاتها مع جورجيا نموذج يحتذى به لبقية دول المنطقة، وشهدت علاقاتها مع كل من اليونان وبلغاريا تطورا وتحسنا كبيرين، فضلا عن توجهها الرامي إلى إقامة علاقات إستراتيجية مع كل من إيران، سوريا، العراق و روسيا، في تحول يشعر دول المنطقة والمجتمع الدولي بالارتياح تجاه تركيا، وخير دليل على نجاعة سياستها، الإختراق الدبلوماسي الذي تم تحقيقه مع أرمينيا<sup>(3)</sup>، والنجاح الذي حققته في معالجة ملفات حزب العمال الكردستاني، والذي أراد جر تركيا إلى مجابهة الحركات والأحزاب الكردية في شمال العراق عبر موجة من العمليات الإرهابية، لإشعال فتيل النزاع بين الحكومتين العراقية و التركية، و بالتالي جر المنطقة إلى صراع إقليمي، حيث أن الدبلوماسية التركية استطاعت تفادي ذلك.

### 3. التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار:

هذا المبدأ هو امتداد للمبدأ الأول، وقصد منه أن يكون لتركيا دور كبير في التأثير على المناطق و أقاليم الجوار، بمعنى العمل و بشكل إيجابي على إيجاد حلول للمشاكل العالقة في المنطقة وكذلك بينها وبين دول الجوار، وهو مكمل لمبدأ تصفير المشكلات من جهة، ومن جهة أخرى هو حلقة الوصل بالمبدأ الذي سوف يليه، و أكثر من ذلك أيضا،

1 - لقمان عمر محمود النعيمي، "التوجهات الجديدة في سياسة تركيا الخارجية في عهد حزب العدالة والتنمية"، دراسات إقليمية (عدد 25) (الموصل، مركز الدراسات الإقليمية) ص 90

2 - مثني فائق العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 21

3 - رستم محمود، دستور جديد لتركيا....إمكانيات التغيير ( الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2011 )

كعامل ترابط و تواصل بين جميع المبادئ الأخرى<sup>(1)</sup>.

ويقصد به تأثير تركيا في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى، إذ أن محاولة تركيا لأن تكون مؤثرة وذات حضور إقليمي و دولي اتخذ آليات لا تتصل بالبعد الإسلامي و العمق الحضاري في سياسة حكومة العدالة والتنمية فحسب، وإنما تم الأخذ بعين الاعتبار التجاذبات والإستقطابات الموجودة في محيطها الإقليمي، وكان اعتماد الدبلوماسية الوقائية أهم تلك الآليات<sup>(2)</sup>، ويؤكد وزير الخارجية أن الصورة النمطية السلبية والإدراك الخاطئ هما أزمة الثقة بين العرب والأتراك، "حيث يردد الأتراك ان العرب قد خانوا الدولة العثمانية وطعنوها في ظهرها، ويزعم العرب ان الأتراك قد احتلوا العرب لأربعة قرون و هم سبب تخلف الأمة العربية"، ولكن تركيا ومن خلال سياستها الخارجية البرغماتية أستطاعت أن تبني جسور للتواصل الفعال مع المنطقة، بعدما تجاوز الطرفان الحواجز التاريخية و النفسية بشكل جعل من تركيا أكثر ارتباطا بسياساتها الشرق اوسطية التي تبنتها منذ 2002<sup>(3)</sup>، فأصبحت أكثر انغماسا في شؤون منطقة الشرق الأوسط الكبير، حيث تبنت مقاربة أكثر نشاطا إزاء القضية الفلسطينية، وساهمت في مهام الأمم المتحدة في لبنان، كما حسنت علاقاتها الإقتصادية و الدبلوماسية مع معظم الدول العربية و الشرق الأوسطية<sup>(4)</sup>.

#### 4. إتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد و المسالك:

تتضمن هذه المقاربة أن تركيا عضو في حلف شمال الاطلسي، و مرشح للإضمام إلى الإتحاد الأوروبي ولها علاقات طويلة مع الولايات المتحدة و وحليفة لإسرائيل، و يركز على أساس أن العلاقات مع الفاعلين الدوليين ليست في حالة تنافس، بمعنى أن العلاقة مع دولة ما لا يعني أن تكون بديلا عن العلاقة مع دول أخرى<sup>(5)</sup>، و التعاطي مع كل الخيارات في الوقت نفسه على أنه تتناقض، وعلى الرغم من أن أحمد داوود أوغلو يؤكد على ان هذه

1 - أحمد داوود أوغلو، العمق الإستراتيجي: موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص 612-613

2- محمد نور الدين، "مرتكزات السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية"، مجلة الدراسات الفلسطينية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 82، 2010) ص 27.

3 - مثني فائق العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 22

4 - Omer Taspinar, *Op Cit*, p 02

5 - محمد نور الدين، "السياسة الخارجية....أسس و مرتكزات"، في (محمد عبد العاطي، محرر) : تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج، مرجع سبق ذكره، ص 138.

السياسة لا تحمل أي تناقض أو تضارب في طياتها، إلا أن بوادر بعض المشكلات ظهرت أثناء تطبيق رؤيته هذه، فمثلا بالنسبة لقضية إنضمامها للإتحاد الأوروبي وعلى الرغم من تباطؤ عملية الإنضمام فإن تركيا لم تتوقف عن السعي لاستكمال شروط الإنضمام إليه، رغم العثرات العديدة التي كانت موجودة مع دوله كالملف اليوناني والقبرصي، إضافة إلى علاقاتها مع فرنسا المتذبذبة، كل ذلك وضع على جنب بطريقة براغماتية، واستمرت العلاقات مع الإتحاد الأوروبي رغم تباطؤ مسيرة الإندماج فيه<sup>(1)</sup>، كذلك ترى في سياسات حسن الجوار مع روسيا و سياسة التزامن في أوراسيا، أجزاء أساسية من سياسة متماسكة من أجل التكامل بين الأطراف، وهذا يعني أن علاقات جيدة مع روسيا ليست بديلا عن علاقاتها بالإتحاد الأوروبي، وكذلك فإن الشراكة النموذجية مع الولايات المتحدة ليست شراكة منافسة ضد روسيا<sup>(2)</sup>، من كل هذا يتضح بأن سياسة تركيا الخارجية خلال هذه السنوات الأخيرة - بعد تسلم حزب العدالة و التنمية الحكم -، قد تمكنت بالفعل من التحول إلى سياسة خارجية متعددة الأبعاد و متعددة المسالك، كما حاولت جاهدة أن تكون مصدرا لمبادرات من أجل وضع الحلول لمشكلات مع معظم الأطراف، و أن لا يكون طرف بديل للطرف الآخر.

## 5. الديبلوماسية المتناغمة:

وهي سياسة تسعى إلى تحقيق دور أكثر فاعلية لتركيا في إطار العلاقات الدولية<sup>(3)</sup>، و تضمن هذا المبدأ إلتراما فاعلا في كل المنظمات الدولية وفي كل القضايا ذات الأهمية العالمية أو الدولية، ويعتمد هذا المبدأ علي تبلور حالة من التوافق والانسجام بين الاستراتيجية الكبرى للدولة والاستراتيجيات الصغيرة للشركات والأفراد والمؤسسات ومؤسسات المجتمع المدني<sup>(4)</sup>، بحيث يتوافق سلوك اللاعبين الدوليين من غير الدول - سواء شركات تركية أو جمعيات رجال أعمال - مع سلوك الدولة التركية و سياستها الخارجية، من خلال الإنفتاح

1 - مثنى فائق العبيدي، مرجع سبق ذكره ، ص 25

2 - أحمد داوود أوغلو، سياسة تركيا الخارجية: صفر مشاكل، ترجمة ديما شريف في:

<http://www.alzaytouna.net/permalink/5643.html>

3 - Kemal Kirisci, "Turkey's foreign policy In Turbulent Times", *Chaillot Paper* ( Paris: European Union Institute For Security, n 92, 2006) PP 49- 51

4 - بهاء الدين محمد، دروس مستفادة من السياسة الخارجية التركية الجديدة، " الحوار المتمدن" في :

[www.m.ahewar.org/s.asp?aid=267119&r=0](http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=267119&r=0)

علي إفريقيا و العرب و حصولها علي عضوية مراقب بالإتحاد الإفريقي والجامعة العربية وتشكيل المنتدى التركي-العربي، وعضويتها الكاملة في العديد من المنظمات الدولية، استضافتها للمؤتمرات والقمة الدولية مثل قمة الناتو و منظمة المؤتمر الإسلامي، يصاحب هذا الإنفتاح تفاعل موازي لمؤسسات المجتمع المدني التركية وإتحادات المستثمرين و جمعيات رجال الأعمال التركية مع الدول العربية والإفريقية والإسلامية بشكل متناغم مع توجهات الدولة وسياستها الخارجية<sup>(1)</sup>.

## 6. اسلوب ديبلوماسي جديد ( الإستباقية الوقائية ):

لقد كان التعريف الشائع في المرحلة الماضية أن تركيا "بلد جسر" يصل بين طرفي آسيا و أوروبا أو الشرق والغرب، إلا أنه في المرحلة الجديدة سعت لأن تكون "بلد مركز" وهو ما يعني إخراجها من دائرة سياسة رد الأفعال، و بذلك تكون مساهمة لا عيباً في التفاعلات الدولية، تجعلها مرشحة لأداء دور مركزي، وأن تكون دولة قادرة على انتاج الأفكار والحلول في محافل الشرق ومنتدياته، رافعة هويتها الشرقية دون امتعاض، ودولة قادرة على مناقشة مستقبل أوروبا داخل محافل أوروبا ومنتدياتها من خلال نظرتها الأوروبية<sup>(2)</sup>، وهذه الرؤية ليست موجهة للديبلوماسيين والسياسيين وحدهم بل للمثقفين ايضاً، إذ ان الوصول الى نتائج ايجابية في هذه الرؤية يعد أمراً مستحيلاً دون اعادة تهيئة المثقف و إعطائه دوراً أكبر في النموذج الجديد.

وفيما يخص سعيها إلى توثيق علاقاتها بمحيطها الإقليمي، بما يعيد لها مكانتها في العالمين العربي والإسلامي، على نحو يخولها من استثمار ذلك دولياً في علاقاتها مع الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي، وبما يحقق المصالح التركية في فضاءات دولية مهمة<sup>(3)</sup>، فقد حددت أربع مبادئ أساسية تشكل الرؤية التركية تجاهه و هي:

**أولاً- الأمن للجميع:** أي ضرورة تحقيق الأمن المشترك للمنطقة ككل بجميع أطرافها و فاعليها.

1- بسمة عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص 132

2 - أحمد داوود أوغلو، العمق الإستراتيجي: موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية، مرجع سبق ذكره ، ص 616

3- محمد نور الدين، " حوار أحمد داوود أوغلو: الإستراتيجية التركية الجديدة"، شؤون الأوسط ( بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث و التوثيق، عدد 141، 2004 ) ص ص 116- 154

ثانياً - تغليب الحوار السياسي: والآليات الدبلوماسية والسلمية في حل الخلافات و معالجة أزمات المنطقة في إطار البحث عن حلول تحقق المكاسب للأطراف المختلفة.

ثالثاً - تعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصادات المنطقة: وصولاً إلى التكامل و الاندماج بينها بما يحقق الإستقرار<sup>(1)</sup>.

رابعاً - التعايش الثقافي: ويقصد به الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة و طابعها المتعدد<sup>(2)</sup>، في إطار تأكيد التسامح الثقافي و التعددية، و تجنب إثارة النعرات وقضايا التمايز الطائفية و العرقية على نحو صراعي، وكل ذلك وفق نظرتي التحول الحضاري و العمق الإستراتيجي، حيث تمثل الأولى الإطار الأوسع الذي حدد فيه أوغلو رؤيته للنظام العالمي وعلاقاته، مع تحليل وضع إقليم الشرق الأوسط و أزماته و العناصر الكامنة لقوته، بينما تمثل نظرية العمق الإستراتيجي الإطار أو المستوى الثاني الذي يركز بشكل تفصيلي على تقديم رؤية لمكانة تركيا في العالم، وفي هذا الإطار يوضح أحمد داوود أوغلو أن تركيز الحكومة التركية على الأبعاد الإقليمية في سياستها الخارجية لا يمثل عودة إلى الحقبة العثمانية، وإنما هي استجابة للمستجدات و الظروف الإقليمية والدولية كما سبق و أن أشرنا.

و الخلاصة أن هذه المحاور الثلاثة للثقافة الإستراتيجية تظهر مفارقة واضحة بين نهجي العثمانية الجديدة و الكمالية، فالعثمانية الجديدة تميل إلى اتباع سياسة اقليمية فاعلة و طموحة في منطقة الشرق الأوسط، في حين تتبنى الكمالية سياسة انعزالية و حذرة<sup>(3)</sup>، كما ان انفتاح العثمانية الجديدة على التعددية الثقافية والعلمانية الليبرالية، يسمح لها بقبول الحقوق الثقافية للأكراد و التعبير عن الهوية القومية الكردية، و إفساح المجال للإسلام للعب دور في بناء الهوية المشتركة، بعيداً عن نزعة الكمالية وغلاة القوميين الأتراك إلى تدويب الهوية الكردية الثقافية و السياسية.

1 - بهاء الدين محمد، مرجع سبق ذكره

2- بشير عبد الفتاح ، السياسة الخارجية التركية... منطلقات و آفاق جديدة، مرجع سبق ذكره، ص 278

3- ميشال نوفل ، عودة تركيا إلى الشرق ، مرجع سبق ذكره، ص66

## المطلب الثالث: استراتيجيات السياسة الخارجية التركية

تعتمد تركيا في سياستها الخارجية على عدد من الاستراتيجيات نورد منها: إستراتيجية الاحتواء وإستراتيجية تصدير الأزمات، الإمبريالية الفرعية، وهذا الحصر لا يعني أبداً أن تركيا في سياستها الخارجية تعتمد فقط على هذه الإستراتيجيات وإنما اختيارنا كان مرتبطاً بأكثر الاستراتيجيات التركية تطبيقاً في منطقة الشرق الأوسط.

## 1- إستراتيجية الاحتواء(\*):

الاحتواء هو إستراتيجية تركيا لمواجهة عوامل التهديد الداخلية والخارجية، وهو فاعلية دفاعية تقوم بكل ما هو ممكن من أجل الحفاظ على ما يعد مصالح تركية بالمطلق، وإذا ما تغيرت المصالح فإن عليها أن تتغير أيضاً لاحتواء ما كانت تدافع عنه قبل التغيير. وهكذا فالمهم في الاحتواء هو المبدأ والمنطق الحاكم، بغض النظر عن الإستهدافات والتطبيقات التي يمكن أن تتغير بكيفية أو أخرى، وتركيا تتعاطى مع قضايا الاحتواء بنفس طویل، ومن خلال استجابات مركبة تتطوي على أشكال عديدة مثل التفاوض، التهديد أو الردع، الحرب، الإعلام، التجسس والدبلوماسية العامة، المساعدات الخارجية والتسهيلات التجارية والأمنية والاختراق الخارجي أو الداخلي... الخ<sup>(1)</sup>.

وقد ارتسمت جذور هذه الإستراتيجية مع البدايات التأسيسية الأولى للدولة التركية، والتي أخذت مسارين أساسيين بهدف احتواء نوعين من التحديات، الأولى منها هي التحديات الداخلية والتي بدأت بالحركة الاستقلالية الكردية ثم اليسار الماركسي وبعد ذلك الإسلام السياسي، أين تطلبت هذه التحديات بناء استراتيجيات احتواء بالتعاون مع أطراف دولية أخرى<sup>(2)</sup>، وهو ما كان مع الحركة الكردية أين عمدت تركيا إلى:

- التنسيق الأمني مع دول عديدة كالولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

\*- سياسة الإحتواء استخدمها لأول مرة "كينان" سنة 1947 في مجلة foreign affairs ، و التي تعني في نظره التعهد الشامل لمجابهة المد الإشتراكي التي وجد بعد الحرب العالمية الثانية، ومع ما كان يعتري نظرية الإحتواء من غموض حيناً ومعارضة في بعض الأحيان فقد ظلت في عمومها هي الإستراتيجية التي تطبقها الإدارات الأمريكية واحدة بعد الأخرى، بفروق في التفاصيل كسياسة حافة الهاوية التي اشتهر بها "دلاس"، وسياسة الرد المرن وسياسة الردع النووي .

1- عقيل سعيد محفوض: السياسة الخارجية التركية: الإستراتيجية- التغيير، مرجع سبق ذكره، ص 153.

2- ستيفن لارابي، لان ليسر، سياسة تركيا الخارجية في عصر الشك و الغموض ( ترجمة: محمود احمد عزت البياتي ) ( بغداد: بيت الحكمة، 2010 ) ص222

- مواصلة العمل العسكري ضد قيادات "حزب العمال الكردستاني" في الخارج.
- التوغل وإقامة منطقة أمنية في شمال العراق لضرب المواقع العسكرية للحزب هناك.
- الضغط على دول الجوار مثل سوريا واليونان وإيران، التي افتترضت تركيا أنها تمد الحركة الكردية بالعموم وتتغاضى عن نشاطاتها فيها.
- العمل لدى حلفائها في الغرب على حصار الحركة الكردية وتضييق عمل المنظمات الكردية خاصة في أوروبا<sup>(1)</sup>.

أما فيما ارتبط بالتحديات الخارجية، فقد اعتبرت عقيدة تركيا الأمنية أنها مهددة من دول الجوار الجغرافي مباشرة، وهو ما يفسر اندماجها في البنى العسكرية والأمنية لحلف الناتو والاتفاقات الدفاعية والتحالفات الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وبدا انخرطت تركيا في إستراتيجية الاحتواء التي تمت في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ويبرز ذلك في النقاط التالية:

- 1- احتواء النفوذ الروسي في آسيا الوسطى-جنوب القفقاس-، هذا وتنتهج تركيا في ذات الإطار آلية التعاون كشكل من أشكال الاحتواء لمصادر التهديد، بمعنى التكيف معها لحد التوصل إلى تسويات بشأنها<sup>(2)</sup>.
- 2- احتواء القومية العربية "التقدمية" وإضعاف النظام الإقليمي العربي.
- 3- "الاحتواء المزدوج" لكل من إيران والعراق (قبل الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003)<sup>(\*)</sup>
- 4- احتواء السياسة الإقليمية لسورية بشأن المقاومة، والتسوية السياسية للصراع مع إسرائيل، والتحالفات الإقليمية.
- 5- احتواء الأسس الثقافية والمصادر الاجتماعية للعنف الإقليمي والدولي الذي تعتبره تركيا والغرب مهددا للسلام والاستقرار والأمن في العالم<sup>(3)</sup>.
- 6- احتواء حركات الإسلام السياسي الراديكالية المناهضة للسياسات الأمريكية والمعادية

1- عقيل سعيد محفوظ: سورية وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص. 158.

2- أحمد داوود أوغلو، العمق الإستراتيجي، مرجع سبق ذكره، ص 354

\*- هذا الحديث كان قبل الحراك السياسي الاجتماعي الذي شهدته سوريا، لأن بعد الحراك الذي شهدته هذه الأخيرة منذ سنة 2011 توسعت سياسة الاحتواء إلى أطراف داخلية داخل النظام السوري في حد ذاته.

3- عقيل سعيد محفوظ: سورية وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص 157.



لإسرائيل.

وفيما يتعلق بهذه النقطة فقد بقيت مستمرة مع فوز حزب العدالة والتنمية في تركيا سنة 2002، أين مثل هذا الفوز فرصة للولايات المتحدة الأمريكية في ظرف الحرب على الإرهاب للقول أنها ليست ضد الإسلام والمسلمين<sup>(1)</sup>، وإنما ضد نمط من التطرف الديني والعنف باسم الإسلام، وهكذا دعمت الولايات المتحدة الأمريكية تولى الحزب للحكومة التركية، وهو ما يمثل نوعاً من التوافق بين الطرفين لاحتواء الأسس الثقافية والمصادر الاجتماعية للعنف الإقليمي والدولي، ويدخل في هذا الإطار الاحتواء المباشر أو غير المباشر لحركات الإسلام السياسي والقوى الراديكالية المناهضة للولايات المتحدة الأمريكية وللتسوية السياسية مع إسرائيل<sup>(2)</sup>.

وقد توصل رجب طيب أردوغان إلى أن بلاده أصبحت نموذجاً للدول الإسلامية منذ أن زوجت بين المعطيين الديني والسياسي، وقال: "تركيا نموذج لمنطقة الشرق الأوسط، فهي بلد تتعايش فيه الثقافة الإسلامية والثقافة الديمقراطية بسلام، ومن الطبيعي أن تبرز الهوية الإسلامية بشكل طاع، وأن تبرز كهوية بديلة، وعلينا أن نؤمن بذلك، ليس فقط بالنسبة إلى الشرق الأوسط، وإنما أيضاً بالنسبة إلى القفقاس وآسيا الوسطى"<sup>(3)</sup>.

وحسب ما أشار إليه عقيل سعيد محفوض فإن هناك ثلاثة تحولات في موضوع الإسلام السياسي في السياسة الخارجية التركية ألا وهي:

1- التوافق الموضوعي مع الغرب وعدد من الدول العربية بشأن الهواجس المتعلقة بالتهديدات المفترضة التي أثارها الثورة الإسلامية في إيران، وهنا تم توظيف سياسة الاحتواء على محورين، الأول من خلال التحفيز للتدين بهدف مواجهة الحركة الكردية ومبادئ الثورة الإيرانية، أما المحور الثاني فارتبط بكبح العامل الديني الداخلي لصالح العلمانية والرؤية الحديثة.

2- اهتمام السياسة الخارجية بتعزيز المدارك بشأن الفروق بين السنة والشيعة، بغرض

التقليل من قابلية التأثير بما يحدث في إيران، والتخفيف من طبيعة الصراع القومي التركي -

1- صبغة الله قايا، "هل انتهى العمر الافتراضي لحزب العدالة والتنمية؟"، شؤون تركية ( القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، عدد 01 صيف 2015 ) ص ص 58-59

2- عقيل سعيد محفوض: سورية وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل مرجع سبق ذكره، ص 159

3- المرجع السابق، ص. 161.

الكردي خاصة بعد الأزمة السورية والانسحاب الأمريكي من العراق.

3- رغم علمانية تركيا إلا أنها لا تزال تمارس حضوراً يرتبط بالمعطى الديني-المذهبي<sup>(1)</sup>، بهذه المعطيات يتضح أن الإسلام السياسي ملتبسا في السياسة التركية، فهو في السياسة الخارجية مختلف عنه في السياسة الداخلية<sup>(2)</sup>، كما تختلف التوظيفات القائمة باختلاف جدول أعمال السياسة والظروف التي تحكمها.

### إستراتيجية تصدير الأزمات:

تلجأ بعض الدول إلى إستراتيجية تصدير الأزمات خارج حدودها الإقليمية بهدف الحد من الضغوطات والتوترات الناتجة عن البيئة الداخلية، وقد تعمل الدولة على ذلك بافتعال التوتر أو الحرب أو إعادة أسباب الأزمة إلى عوامل التدخل والتأمر من الخارج وهو بالضبط ما تقوم به تركيا، أين تشكل نظرية المؤامرة حضوراً قوياً في تركيا على مختلف المستويات، وخاصة لدى الطبقة السياسية التي تعتبر أن أزمات السياسة الداخلية تعود في معظمها إلى عوامل التدخل الخارجي، كما ينسحب ذلك على المنافسات السياسية بين القوى الاجتماعية والطبقة السياسية والمؤسسة العسكرية، وهكذا ركز خطاب السياسة العامة على العوامل التأميرية والتدخلات الدولية في تفجير المسألة الكردية<sup>(3)</sup>، من خلال افتراض الدعم المادي والمعنوي وتقديم التسهيلات والأسلحة والمعلومات والأموال، وهكذا كانت دول الجوار وخاصة سوريا، إيران واليونان هي الدول التي تتحمل من المنظور التركي مسؤولية انفجار الصراع القومي في تركيا.

وذات الكلام ينطبق على تنامي التأييد الاجتماعي للإسلام السياسي الذي تعيده الحكومة والعسكر إلى التمويل الخارجي وتأثير البيئتين الإقليمية والدولية<sup>(4)</sup>، ويتأتى ذلك من منطلق الرؤية التركية التي ترجع كل فشل أو عجز في السياسة إلى أطراف في الداخل أو الخارج، وبذا تصبح المؤامرة مدخلاً تفسيريًا وإجراءً سلوكياً، أو عملياً لتصدير الأزمات الداخلية

1- عقيل سعيد محفوض: سورية وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل مرجع سبق ذكره، ص. 162.

2- عقيل سعيد محفوض: السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية- التغيير، مرجع سبق ذكره، ص 167.

3- ميشيل تنشوم، "بين أنقرة وطهران: كيف يؤدي الزحف الكردي لإعادة تشكيل العلاقات الإقليمية؟"، شؤون تركية (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، عدد 01 صيف 2015) ص ص 144-145.

4- عقيل سعيد محفوض: سورية وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص 170.

وتحميل الآخر/ الخارج مسؤوليتها، ومن ثم تأسيس سياسات خارجية تحالفية واحتوائية بالمعنى السياسي والأمني<sup>(1)</sup>، وحتى المشكلات الداخلية من قبيل الأزمات الاقتصادية، كإرجاع تعثر مسار انضمامهم للاتحاد الأوروبي إلى إتباع هذا الأخير لمعايير مزدوجة بشأن قابلية الانضمام إليه، كما يعتبر الأتراك أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تهتم بتركيا إلا من منظور أمني استراتيجي يخص الولايات المتحدة في المقام الأول، ونقاط التخوف التركي تأتي من الموقف الأمريكي من مسألة المقاتلين الأكراد في شمال العراق، ومستقبل الإدارة الكردية هناك<sup>(2)</sup>.

تحقق إستراتيجية تصدير الأزمات وتفسيرها التأمري مجموعة من الأهداف منها: أن الشعور بالتهديد والتآمر الخارجي والداخلي يزيد من الشعور التضامني والعصبية الوطنية بمواجهة التحديات الخارجية، توجيه الرأي العام نحو قضايا خارجية لتفادي أزمات داخلية خاصة الاقتصادية والاجتماعية منها<sup>(3)</sup>.

وانعكست هذه الإستراتيجية في توجهات السلطة التي تبنت سياسة "تفسير المشكلات" أين اعتبر داوود أغلو أنه: "من المستحيل لدولة تواجه أزمات مستمرة مع جيرانها أن تصنع سياسة إقليمية ودولية... إن خطة سلام شامل، وحزمة من التطورات الاقتصادية والعلاقات الثقافية يجب أن توضع في التنفيذ حالا للتغلب على الأزمات الأمنية مع جيرانها الأقرب"، وهذا هو التوجه الرئيسي في برنامج حزبي العدالة والتنمية اتجاه القضايا الخارجية<sup>4</sup>، إلا أن توالي الأزمات على طول المحيط الإقليمي لتركيا أوقعها في فخ هذه الإستراتيجية أين تورطت في العديد من القضايا الإقليمية، وبدلا من تفسير المشكلات صارت تعاني من مشكلات على طول حدودها، خاصة بعد تورطها في الأزمة السورية.

### إمبريالية فرعية أو دولة - مركز:

تلعب تركيا دور الوسيط بين "الإمبريالية الكبرى" والدول والأقاليم المحيطة وهو ما

1- عقيل سعيد محفوظ: السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية- التغيير، مرجع سبق ذكره، ص 169.

2- عقيل سعيد محفوظ: سورية وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص 171.

3- عقيل سعيد محفوظ: السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية- التغيير، مرجع سبق ذكره، ص 171.

4- المرجع السابق، ص 172.

أسماء عقيل سعيد محفوظ بـ "الامبريالية الفرعية" ، فتركيا دخلت في تحالف مع الغرب ليس فقط لأعراض الأمن القومي والحصول على الموارد، وإنما أيضا لغرض آخر هو منحها فرصة تكوين دولة قوية واسعة النفوذ على تخوم أقاليم رئيسية مثل: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى-جنوب القفقاس والبلقان، وكانت تركيا موكلة بصورة أو أخرى بمتابعة السياسات العربية ونهج خيارات الغرب بالوكالة، وخاصة اتجاه القوى والاتجاهات اليسارية والقومية "التقدمية" والثورة الإيرانية...الخ.

هذا التوجه ينطبق مع الشعارات الحالية التي ترفع السلطة الحاكمة بشأن "العثمانية الجديدة" وهو ما يفسره تصريحات الرئيس الحالي "رجب طيب أردوغان" في مؤتمر دافوس 29/01/2009 عن أنه سليل إمبراطورية عثمانية عظيمة، ولا يقبل تجاهل دور دولته في الشأن الفلسطيني وفي المنطقة والعالم...، وأيضا ما يدعم هذا التوجه هي المساعي التركية للتوسط في المنافسات والنزاعات الإقليمية كما بين سوريا وإسرائيل وبين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، ومشاركتها في القوات الدولية في أفغانستان وجنوب لبنان<sup>(1)</sup>.

هناك مجموعة من المحددات التي تجعل تركيا امبريالية فرعية أو دولة - مركز هي كما حددها الدكتور عقيل سعيد محفوظ هي:

- تمتلك تركيا إمكانات وموارد مادية مثل الموارد المائية التي يمكن استثمارها إقليميا فيما عرف باسم مشروع "أنابيب السلام" لتلبية الاحتياجات المائية لشرق المتوسط ومنطقة الخليج العربية.

- تستحوذ تركيا على موقع جيواستراتيجي يشكل جسر اتصال وانتقال بشري وتبادل تجاري بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، فضلا على موقعها الملائم لنقل النفط والغاز من العراق وحوض قزوين باتجاه أوروبا.

- لدى تركيا تجارب سياسية وذاكرة تاريخية وثقافية مؤثرة في مجال واسع يشمل الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ومناطق أخرى في العالم الإسلامي.

- تركيا تربطها تحالفات سياسية دولية كبرى خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية و

1- عقيل سعيد محفوظ: سورية وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مرجع سبق ذكره ، ص 193.

أوروبا، وتحالفات إقليمية مع إسرائيل وتفاعلات هامة مع كل من السعودية، مصر وإيران، ومع الأحداث التي توالى بعد سنة 2011 في المنطقة العربية دخلت تركيا في شبكة من العلاقات المتنوعة.

- لدى الأتراك رغبة متزايدة في أن تكون المكانة الإقليمية والدولية لدولتهم نابعة من الإمكانيات الذاتية قبل أن تكون نتيجة لارتباطات خارجية<sup>(1)</sup>.

هذه المعطيات يرى فيها الكثير من الباحثين أنها تؤهل تركيا لأن تكون دولة مركز، والفكرة ليست وليدة حزب العدالة والتنمية، وإنما كانت جزءا من خطاب اليسار السياسي الذي واصل اعتراضاته المركزة على طبيعة ارتباط تركيا بالغرب وتبعيتها له<sup>(2)</sup>. وهذا الدور الذي ترغب فيه تركيا قائم بالأساس على فكرة استرجاع الأمجاد التاريخية، أين كانت تركيا دولة إمبراطورية مترامية الأطراف قبل أن توصف بالرجل المريض بعد الحرب العالمية الأولى.

1- عقيل سعيد محفوض: سورية وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص-ص. 194، 195.

2- عقيل سعيد محفوض: السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية- التغيير، مرجع سبق ذكره، ص 179.

# الفصل الثالث

السياسة الخارجية التركية تجاه  
منطقة الشرق الأوسط  
بعد 2002

## الفصل الثالث: السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد 2002

### المبحث الأول: أهداف السياسة الخارجية التركية

- أهمية منطقة الشرق في المنظور التركي بعد 2002
- مصالح وأهداف السياسة الخارجية التركية في المنطقة
- تركيا وقضايا الشرق الأوسط

### المبحث الثاني: آليات تنفيذ السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط

- القوة الناعمة
- القوة الصلبة

### المبحث الثالث: تحديات السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط

- التحديات الداخلية
- التحديات الإقليمية
- التحديات الدولية

لقد سارت تركيا العدالة والتنمية في طريق وضع نقطة النهاية لمرحلة من العلاقات الإقليمية، تتسم بعدم التوازن من خلال عدم مراعاة العوامل الجغرافية، التاريخية و الثقافية، ما تطلب تصحيح الصورة و التوجه وإعادة ترتيب الأولويات، حيث يبدو أن علاقة تركيا بمنطقة الشرق الأوسط تمثل بالنسبة لتركيا علاقة الهدف بالأداة<sup>(1)</sup>، إذ تعمل تركيا على تحقيق أهدافها و مصالحها من خلال ما تتبناه من استراتيجية في إطار محيطها الإقليمي، التي ترى فيه المدخل الأنسب للقيام بدور مؤثر وفعال على المستوى الدولي، خاصة ان استراتيجيتها تحظى بقبول من غالبية دول منطقة الشرق الأوسط، والتي جوهرها الدعوة للسلام والإستقرار و التعاون المشترك حسب وصف أردوغان بقوله: "...لا نريد امبراطورية تركية، ولكن دعونا جميعا نحترم سيادة الآخر، دعونا نبني على المصالح الاقتصادية والسياسية المشتركة، دعونا نساند بعضنا بعضا، دعونا نمارس التجارة معا"<sup>(2)</sup>.

### المبحث الأول: أهداف السياسة الخارجية التركية

تمثل منطقة الشرق الأوسط واحدة من الخيارات المهمة للسياسة الخارجية التركية، فإضافة إلى كونها تمثل مصدر تهديد للإستقرار الداخلي التركي يجب تحجيمه، خاصة لجهة القضية الكردية، و التوظيف المتزايد للجماعات الدينية في المنطقة، وتدخل القوى الكبرى، فإنه يمثل فضاءا اقتصاديا هاما للتبادل التجاري ومدخل للمكانة و النفوذ، وهذا ما سنحاول الإجابة عليه في هذا العنصر.

### المطلب الأول: أهمية منطقة الشرق الأوسط في المنظور التركي بعد 2002

إن تغيرات حقبة ما بعد الحرب الباردة و حقبة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر فرض على تركيا إعادة اكتشاف مكانتها الحقيقية كدولة ذات عمق استراتيجي، و ذلك بحكم الواقع الجغرافي، الفكري والثقافي، فالعمق الإستراتيجي يتحدد بناء على التاريخي والذي يرتبط بدوره بالعمق الجغرافي<sup>(3)</sup>، فمن الناحية الجغرافية تحتل تركيا موقعا فريدا

1- كمال عبد الله حسن، مرجع سبق ذكره، ص 175

2- بول سالم، "تركيا هي البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي يتجه إلى المستقبل"، 2010/05/24 في الموقع:

<http://www.carnegie.ru/publication/?fa=40928>

3 - أحمد داوود أوغلو، العمق الإستراتيجي: موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 77



بوصفها دولة كبيرة تقع وسط أقاليم أفرو-أوراسيا، بما يجعلها دولة مركزية ذات هويات إقليمية متعددة غير قابلة للاختزال أو الحصار في هوية أو منطقة واحدة، هذا التكوين الإقليمي المتعدد يمنح لتركيا القدرة على المناورة و الحركة في أكثر من إقليم بشكل متزامن، و يزيد من نطاق نفوذها و تأثيرها<sup>(1)</sup>.

فخلال عقود من الزمن أحست السياسة الخارجية التركية بنوع من الأمان تحت مظلة حلف شمال الأطلسي و علاقاتها المتميزة بالولايات المتحدة الأمريكية، ومن تم فقد كان اتجاه أو دائرة النشاط السياسي متركزا في إطار عام واحد تقريبا وهو "الولايات المتحدة و أوروبا"<sup>(2)</sup>، غير أن تركيا أبدت اهتماما نسبيا بالشرق الأوسط خلال بداية الثمانينات، ليكتسب ذلك الاهتمام دفعا جديدا إثر حرب الخليج الأولى، فيما نظر إليه بوصفه تغيرا في الطرق لا في الوظائف والأهداف، حيث لا يزال التوجه الغربي هو الدائرة الرئيسية في السياسة الخارجية، وما الإهتمام بالجوار القريب نتيجة لقناعات وتغيرات أساسية في مدركات السياسة والمصلحة القومية، وإنما هو نوع من القيام بدور إقليمي في إطار علاقاتها بالغرب، و هنا برزت مؤشرات على إمكان قيام تركيا بقراءة تحولات المنطقة القريبة لكن ليس بالنهج القديم القائم على القوة، وبدت أكثر اهتماما بتأدية دور إقليمي متميز نسبيا على الغرب في القضايا السياسية والاقتصادية<sup>(3)</sup>، في إحياء أنها ربما تتحين فرصا جدية للعمل انطلاقا من أولوياتها هي، وبذلك بدأت تركيا تتغمس في شؤون منطقة الشرق الأوسط، على الرغم من عدم رضا الجميع في الداخل عن هذه النشاطات الجديدة و قبولهم لها، كونها كانت تشهد استقطابا حادا حيال هويتها الإسلامية والعلمانية والقومية، لكن رؤيتها الإستراتيجية للمصلحة القومية جعلها تدرك أن منطقة الشرق الأوسط من أكثر الناطق إستراتيجية في العالم.

فالغرب حاول ومنذ اتفاقية لوزان (1923) جعل تركيا جسرا لخطه للسيطرة على المنطقة، من خلال إعادة تركيا إلى بيئتها الإقليمية، تجسد في بادئ الأمر في حلف بغداد

1 - المرجع السابق، ص 78

2 - عقيل سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية : الإستمرارية - التغيير، مرجع سبق ذكره، ص 48

3 - المرجع السابق، ص 50

ثم الحلف المركزي، سعياً لإغراء الدول الإسلامية و العربية و إدخالها ضمن الإستراتيجية الغربية، و ذلك من خلال الدور المتزايد الأهمية لتركيا في تلك الإستراتيجية<sup>(1)</sup>. و بعد حرب الخليج الثانية اعتقدت تركيا أن أوان الانضمام إلى النادي الأوروبي قد حان، لكن أمالها خابت بعد وصول قيادات معارضة لانضمامها مثل "ميركل و ساركوزي"، فمماثلة أوروبا لتركيا في مسألة الإنضمام إلى عضوية الإتحاد الأوروبي جعل القادة الأتراك يفقدون شيئاً فشيئاً الأمل في الدخول إلى النادي الأوروبي، خاصة أن نسبة الأتراك المؤيدين للإنضمام إليه شهدت تراجعاً محسوساً من 73% سنة 2004 إلى 54% سنة 2006 ثم 42% سنة 2008<sup>(2)</sup>، ولكنها في نفس الوقت دفعت تركيا إلى الإعتماد على ذاتها و إعادة إكتشاف أهمية جوارها، عبر تزايد انغماسها في أزمات المنطقة وقضاياها، و أن توصل رسالة إلى الأوروبيين بأنها قادرة على ممارسة دور سياسي واقتصادي قوي ومستقل في المنطقة، وبالتالي فعلى الغرب أن يعلم أنه لا يمكن استبعاد تركيا من أي معادلة أو تسوية تخص الشرق الأوسط، فهي إن لم تكن قادرة وحدها على تكريس ورسم تفاعلات سياسية من نوع جديد في المنطقة، على الأقل هي قادرة على عرقلة أي ترتيبات أو مشاريع غربية خاصة في الشرق الأوسط تتم بمعزل عنها.

لقد ادركت حكومة العدالة و التنمية أهمية عمقها الجغرافي، وأن سياستها الخارجية كانت تفتقر إلى التوازن بسبب تركيزها المفرط على العلاقات بأوروبا و الولايات المتحدة، إلى درجة إهمال مصالحها مع الدول الأخرى، خلافاً للقوى (الإستعمارية) التي ادامت علاقاتها مع مستعمراتها ضمن روابط مختلفة مثل الكومنويلث و الفرنكوفونية<sup>(3)</sup>، وأنها تحتاج للقيام بدور أكبر في هذه الدول، إعتقاداً على مقارنة تقوم على جملة من التوجيهات السياسية هي:

- الإستعداد للتصالح مع إرث العثمانية الإسلامي في الداخل كما في الخارج، من خلال

1 - هيثم الكيلاني، تركيا و العرب : دراسة في العلاقات العربية التركية، ط2 ( أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 2014 ) ص31  
 2 - عماد شبيحة ، "تركيا و الشرق الأوسط : دور إقليمي متجدد"، قضايا إستراتيجية ( القاهرة: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، 2010 ) ص54  
 3 - ميشال نوفل ، عودة تركيا إلى الشرق ، مرجع سبق ذكره، ص 84

التخلي عن المقاربة الأمنية الضيقة التي سادت تعاملها مع المنطقة لعقود، و انتهاج مقاربة سياسية أكثر تقوم على التعاون و التوازن.

- نسج شبكة من العلاقات والتحالفات الدولية والإقليمية، والتي تعيد رسم توجهات سياستها الخارجية، وترسيخ نفوذها في المنطقة لا من خلال كونها عضواً في محاور وأحلاف مع دول أخرى فقط، ولكن من خلال تعزيز موقعها كقطب إقليمي مستقل ومؤثر.
- اعتماد الترابط الإقتصادي المتبادل الذي من شأنه أن يحق التكامل الإقتصادي بين دول المنطقة، و يمثل ركيزة و شرطاً أساسياً لإحلال السلام بالمنطقة، و من ثم فقد بادرت تركيا بطرح جملة من المشاريع الاقتصادية مع مختلف دول المنطقة<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثاني: مصالح و أهداف السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط:

من الثابت أنه لكل دولة في محيطها الدولي أهداف معينة في سياستها الخارجية تعمل على تحقيق جانب من جوانب مصلحتها القومية، فالهدف السياسي الخارجي هي تلك الحالة المستقبلية التي يرمي صانع القرار عبر نشاطه إلى ترتيبها خارج الحدود السياسية لدولته، خدمة لأغراض ترتبط بالمصلحة الوطنية و القومية، ومما لا شك فيه أن الدول تختلف عن بعضها البعض في تحديد المعايير التي تثبت على أساسها أهداف سياستها الخارجية، و أن الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية للدولة ايا كانت طبيعة نظامها السياسي أو معتقداتها المذهبية أو إمكاناتها، وأيا كان موقعها أو حجمها هو وجودها الذاتي و العمل على تدعيم أمنها بأقصى ما تسمح به القدرات<sup>(2)</sup>، و هي وإن كانت عملية هادفة محسوبة إلا أن هناك صعوبة في تحديد أهداف السياسة الخارجية لأية دولة بدقة، ففي عديد الأحيان يصعب التمييز بين الأهداف الحقيقية و المعلنة، و التي قد لا يقصد منها سوى التضليل والخداع<sup>(3)</sup>، و تحويل الأنظار عن الوجهة الحقيقية لتلك السياسة الخارجية، لذلك فمن الضروري التفرقة بين ما يوصف بالأهداف الخارجية المحددة، أي تلك التي

1 - مثنى فائق العبيدي، سياسة تركيا تجاه القضايا العربية: دراسة في طبيعة المحددات و المواقف، ط 1 ( عمان: دار

الحامد للنشر و التوزيع، 2016) ص 26

2 - إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول و النظريات، ط 4 (القاهرة: المكتبة الأكاديمية

2010) ص 127

3 - المرجع السابق، ص 156-157

تتسم بدرجة عالية من الوضوح وتتم صياغتها بطريقة لا تترك مجالاً لسوء الفهم أو التخمين الخاطئ، والأهداف الخارجية العامة التي يكتنفها نوع من الغموض ما يجعل منها عرضة للتفسيرات و التأويلات الخاطئة.

و السياسة الخارجية التركية شأنها شأن معظم دول العالم لها أهدافها الخاصة التي تحاول تحقيقها و ذلك عبر تفاعلها بالمجتمع الدولي، و المتمثلة في :

- حماية السلامة الإقليمية و دعم الأمن القومي للدولة.

- تنمية الموارد و تعزيز رفاهية المواطنين.

بمعنى أن السياسة الخارجية التركية تتحدد من خلال هاتين النقطتين الرئيسيتين ( الإطار العام ) التي يمكن تفصيلها في النقاط التالية:

### 1 - تحقيق وحماية الأمن القومي التركي:

وهنا وجب التمييز بين مستويين من الأمن: الخارجي و الداخلي و غالباً ما يستطيع المستوى الأول التحكم بالمستوى الثاني و يلقي عليه مظلمته وهواجسه، فيصبح التظاهر و المطالبة بالحريات الفردية والعامة ضمن مفرداته تحت ذرائع مختلفة، أهمها أن ذلك قد يلحق ضرراً بالدولة و يقلل من مكانتها.....الخ. و خاصة إذا كان لبعضها امتدادات خارجية فعلية مثل القضية الكردية، قضايا مياه نهري دجلة و الفرات، ممرات الطاقة و غيرها(1).

و يشهد الأمن القومي التركي كواحد من أهداف السياسة الخارجية، حركات تتراوح بين حدين أحدهما ثابت و آخر متغير، فالأول يتعلق باحتواء مصادر التهديد التقليدية و خاصة النزاعات الإقليمية مع معظم دول الجوار الجغرافي، والسعي لإقامة علاقات متميزة مع كل من الولايات المتحدة و الغرب "الناتو" و إسرائيل، حيث كان مجرد انتقاد الولايات المتحدة أو حلف الناتو يعد دعاية للأفكار المعادية تطاله أقصى العقوبات، و"المتغير" فقد طالت بقية الجوانب الأخرى حسب أولوياتها وأهميتها، لذلك لجأت إلى محاولة احتواء وتخفيف التوتر في السياسات الإقليمية، بل و التنسيق من أجل التعامل مع بعض جوانب

1 - عقيل سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية والتغيير، مرجع سبق ذكره، ص 71

مشكلات الأمن الإقليمي التي تمثل تهديدات لأمن المنطقة ككل في تأكيد لمفهوم الأمن للجميع، وعدم ربط مصادر التهديد في المنطقة بفاعل أو فاعلين معينين على نحو دائم<sup>(1)</sup>، فأصبح يلاحظ أن الخطاب الرسمي التركي حريص في التأكيد على ضرورة تعزيز الأمن المشترك، و الذي يقوم على وجود مصالح مشتركة لدول المنطقة في تجنب الحروب و الصراعات، وأنه يمكن تجنب الصراع عبر استراتيجيات تؤكد على بناء الثقة المتبادلة و تخفيض مستويات المواجهة، و احتواء التصعيد وغيرها، كما أنه لا يعني نزع السلاح أو ضبط التسليح أو التخلي عن قدرات الدفاع و الردع، و إنما السعي نحو الإستقرار الأمني و احتواء الصراعات و تسويتها، انطلاقاً من التأكيد على وجود مصلحة مشتركة في البقاء حتى للخصوم.

هذا التنسيق لا يقلل من أهمية التحركات الانفرادية، باعتبار هذا المدخل هو الأكثر تلاؤماً مع الطبيعة الراهنة للسياق الإقليمي الذي تسوده حالة تنافسية وسيطة لا تتضمن تعاوناً واضحاً، لكنها لا تتضمن صراعاً مكشوفاً أيضاً<sup>(2)</sup>، و بهذا المعنى فإن مقترحات تركيا للتنسيق الأمني لا تتعارض على الإطلاق مع حرية تركيا في التحرك الانفرادي من أجل تحقيق أمنها، وعلى خلاف الأدوار الأمنية السابقة التي تبرز فيها الأبعاد التعاونية بشكل أساسي في المنطقة خلال فترة حكم حزب العدالة و التنمية، لا تخلو من أدوار أخرى تقوم على استخدام الآليات العسكرية بشكل أكثر استدعاءً لأبعاد الصراع، فيما يبدو أنه تعارض بين الأدوار الصراعية و الأدوار التعاونية الغالبة على خطاب الحكومة، و هو ما وصفه عراب السياسة الخارجية التركية - احمد داوود أوغلو - بالأدوار الاضطرارية أو التوظيف الذكي<sup>(\*)</sup> للآليات العسكرية.

1 - علي جلال معوض، "العثمانية الجديدة : الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط"، سلسلة قضايا ( القاهرة:

المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية، 2009 ) ص 44

2 - محمد عبد السلام، "ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001"، كراسات إستراتيجية (عدد 127) (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2003 ) ص 13-14

\* - مبدأ طرحه أوغلو و يقصد به تأجيل اللجوء إلى الآليات العسكرية إلى ما بعد توظيف الآليات السياسية و الإقتصادية ، وذلك انطلاقاً من أحد المبادئ الحاكمة للرؤية التركية التي تقوم على إعطاء الأولوية للحوار كآلية أساسية لمعالجة الخلافات ، إلا أن ذلك لا ينفي إمكانية الإعتماد على الآلية العسكرية لكن مع دمجها بالقوة الناعمة التركية، وذلك لتجنب الإضرار بالمصالح التركية و يؤكد أوغلو على هذا المعنى بقوله : " ... من الضروري توظيف القوة العسكرية بشكل

ففعالية تركيا الإقليمية والعالمية لها تأثير معزز لوحدها الوطنية وتكاملها وهيكلها الموحد، ففي عالم أدت فيه العولمة إلى تغيير كافة التوازنات، أصبح الأمن الوطني يبدأ خارج حدود الدولة، أي أن تركيا لن تستطيع إيجاد حلول للعديد من المشكلات المزمنة مثل أمن الحدود، و التهديدات العابرة للحدود، و الإرهاب إلا إذا اتبعت سياسة الجبهة المتقدمة، لذا فإن تحركات تركيا للأمام في هذه المناطق و السياسات والإقتربات التي طورتها لم تؤد إلى تحسين موقفها في المنطقة و العالم فقط، و إنما عززت أيضا الأمن الوطني لتركيا<sup>(1)</sup>، حيث استخدم - أوغلو - تشبيه البيوت الخشبية لتوضيح دوافع الأدوار التركية في منطقة الشرق الأوسط، كما أكد أن تدخل تركيا لمعالجة الخلافات السورية و العراقية و غيرها، لا يتم انطلاقا من اعتبارات تعزيز مكانة تركيا كوسيط أو كطرف ثالث، بقدر ما يعبر عن قناعة بأن تركيا وسوريا والعراق و دول الجوار الأخرى هي أطراف مشتركة في مسؤوليات واحدة، وان هذه الدول أقرب إلى البيوت الخشبية التي إذا نشب حريق في احداها فإنه حتما سيمتد إلى البيوت الأخرى، أي ان المساعي التركية لإحتواء النزاعات في المنطقة هي دفاع عن المصالح الحيوية التركية، باعتبار أنه إذا لم يعيش جيران تركيا في حرية و أمن فإنك لن تعيش أيضا في حرية و أمن<sup>(2)</sup>.

ونجمل أهم ما تتطلبه سياسات الأمن القومي التركي من السياسة الخارجية بالآتي<sup>(3)</sup>:

- التحالف مع الغرب و المشاركة النشطة في سياساته واستراتيجياته الأمنية في المنطقة.
- التفاعل مع دول الجوار الجغرافي لإحتواء طموحات النزعة الإستقلالية للأكراد.
- وضع سياسات واستراتيجيات أمنية تهدف إلى بناء إمكانيات عسكرية قادرة على حماية الوحدة الجغرافية للدولة، بإقامة تفاعلات سياسية و استراتيجية تضمن لتركيا تقنية عسكرية متطورة، كما تقدم لها ضمانات دفاعية أمام مواجهة المطالب المحتملة لدول الجوار

متماسك مع القوة الناعمة ، فإذا لم يتم استخدام اشكال القوة هذه معا فإن أكثر العمليات العسكرية نجاحا ستؤدي إلى نتائج مدمرة.

- 1 - علي جلال معوض، "العثمانية الجديدة : الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط"، مرجع سبق ذكره، ص23
- 2 - محمد السعيد ادريس، "تركيا و إيران و نظرية البيوت الخشبية"، مختارات إيرانية ( العدد 110 ) ( القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2009 ) ص4-5
- 3- طارق زياد الشطي، السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية: عثمانيون جدد أم علمانية مؤمنة، ط1 (عمان: دار الوراق للنشر و التوزيع، 2014) ص 138

## 2 - تحقيق تنمية إقتصادية:

تدرك تركيا وهي من أكثر الدول تأثراً اقتصادياً بما يجري في المنطقة، ان الإستقرار والمحافظة على الأمن في الشرق الأوسط ذا منفعة إقتصادية لها، كما انه يخلق امامها بيئة صالحة للتعاون، و يهيئ الأجواء لحل مشاكلها السياسية و الأمنية<sup>(1)</sup>، فمصلحة الدول ذات الصلة ببيئتها الخارجية تعد الغاية الأساسية التي تستطيع عبرها كل دولة التعبير عن مبادئها و تطلعاتها الاستراتيجية، والدفاع عن سمعتها و هويتها الدولية.

فمنذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة، اهتم أكثر بالجوانب الاقتصادية إدراكاً منه بالتغيير الذي يشهده العالم كله صوب الواقعية العملية، و الذي أساسها الإقتصاد لذلك فقد تميزت السياسة الخارجية التركية منذ 2002 بنوع من فك الارتباط بين السياسة و الإقتصاد، لجهة أن التوتر في العلاقات السياسية لا يجب أن ينعكس على العلاقات الاقتصادية، و هو ما لوحظ في العلاقات بينها وبين سوريا<sup>(2)</sup>، و بينها و بين العراق، كما ثمة ربط مباشر في الخطاب التركي بين حل الصراعات و بناء السلام في المنطقة من ناحية، و تحقيق التكامل الإقتصادي الإقليمي ( أي ربط اقتصاديات المنطقة ببعضها البعض) من ناحية ثانية، حيث تشكل تنمية الإعتماد الإقتصادي المتبادل مكوناً أساسياً في رؤية الحكومة التركية إزاء الشرق الأوسط، إذ لا يمكن تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط إذا استمرت سيطرة الطابع الإنعزالي على علاقات اقتصاديات المنطقة ببعضها البعض.

فالحكومة التركية أقرب إلى تبني الإقترب الوظيفي في تعاملها مع قضايا السياسة الخارجية والأمنية، حيث تعطي الأولوية لتطوير العلاقات الاقتصادية مع الأطراف الأخرى، لخلق أساس متين يشكل مقدمة لتطوير العلاقات الثنائية -السياسية و الأمنية- ، وإفساح المجال لمعالجة النزاعات بالأساليب الدبلوماسية، بل وتعزيز قدرات تركيا بما يدعم مكانتها الإقليمية، وقد ظهرت تطبيقات هذا المبدأ في حرص حكومة العدالة و

1 - عمر الحضرمي، العلاقات العربية التركية: تاريخها واقعها و نظرة في مستقبلها، ط 1 ( عمان : دار جرير للنشر و التوزيع، 2010) ص 286

2- عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية: الإستمرارية و التغيير، مرجع سبق ذكره، ص 311

التمتية على تطوير العلاقات الإقتصادية والتجارية لتركيا مع دول الجوار وغيرها<sup>(1)</sup>، حيث وطدت علاقاتها مع دول الخليج العربي بهدف الحصول على تسهيلات تجارية ومساعدات نفطية، ولغرض تحقيق أقصى قدر من المكاسب من وراء هذا التعاون، تم الإتفاق على تشكيل مجلس استراتيجي مع كل من سوريا والعراق في وقت متزامن سنة 2009<sup>(\*)</sup><sup>(2)</sup>، على أمل تحقيق نوع من التكامل الإقتصادي، لذلك حقق الإقتصاد التركي نموا متزايدا بسبب حجم التجارة المتزايد مع دول الشرق الأوسط والذي تضاعف عدة مرات، حيث تجاوز حجم التجارة الخارجية التركية 300 مليار دولار سنة 2008 وهي التي عانت سنة 2001 من أزمة اقتصادية خانقة<sup>(3)</sup>.

إذا إن تنمية مصادر الثروة الوطنية تمثل الهدف الرئيسي الذي تسعى تركيا إلى تحقيقها، لضمان مستوى مقبول من الرفاه الإقتصادي لشعبها، و هو ما سينعكس بدوره كمؤشر إيجابي لنفوذها في البيئتين الإقليميه و الدولية.

### الجدول رقم 13: يبين تطور نصيب الفرد التركي من الدخل الوطني الإجمالي (بالدولار)

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نصيب الفرد	7 000	6 700	7 400	8 400	9 000	12 000	11 900	11 500	12 300	14 700	15 200
نسبة النمو	2.9%	- 4.3%	10.4%	13.5%	7.1%	33.3%	-0.8%	-3.4%	7.0%	19.5%	3.4%

Source : Le miracle Economique Turc – Reformes et Flexibilité, dans : [https://www.generationlibre.eu/wp-content/uploads/2013/03/le\\_miracle\\_turc.pdf](https://www.generationlibre.eu/wp-content/uploads/2013/03/le_miracle_turc.pdf)

### 3 - تحقيق التوازن و الإستقرار الإقليمي في العلاقات الدولية لتركيا:

لقد قدمت تركيا سياستها الخارجية المعبر عنها بالإنفتاح على أوروبا و بلدان الشرق الأوسط بشكل يوحى أن مثل هذه السياسة سوف تخدم كلا الطرفين، بل تذهب ابعد من ذلك في تأكيدها ان مثل هذا الانفتاح هو لصالح كل الاطراف، فبالنسبة للطرفين

1 - علي جلال عبد الله معوض، "العثمانية الجديدة: الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط"، مرجع سبق ذكره، ص

32

\*- تم توقيع 48 إتفاقية ما بين تركيا و العراق في مجالات الأمن و الطاقة و النقل و الصحة، كما تم توقيع 40 إتفاقية مع سوريا تضمنت جميع المجالات بما فيها فتح الحدود المشتركة و إلغاء التأشيرة بين البلدين.

2- كمال عبد الله حسن، مرجع سبق ذكره، ص 184

3- المرجع السابق، ص 184



التركي والشرق الأوسطي محاولة تركيا الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي من شأنه أن يؤدي إلى التقدم العلمي و التكنولوجي، وهو ما سوف يستفيد منه الجانبين التركي والشرق الأوسطي، كما سوف يؤدي في الجهة المقابلة إلى التقليل من مخاوف الدول الأوروبية من العالم الإسلامي والعربي بصورة خاصة، وهو ما يعود بالفائدة على المنطقة<sup>(1)</sup>، فخلفية تلك المشاكل الثقافية والتاريخية ترتبط بأطراف سياسية مختلفة، إقليمية و دولية لذا تسعى تركيا إلى إيجاد قاعدة مشتركة لاحتواء هذه المشاكل معتمدة على سياسة خارجية تتضمن ثلاث مكونات أساسية: سياسية و ثقافية واقتصادية، واستنادا إلى قول أوغلو فإن تركيا تريد ان تساهم في بناء السلام.

حيث اصبحت أكثر قدرة وصارت مواقفها أكثر إيجابية وقبولا، نتيجة انخراطها في شؤون المنطقة واستخدامها الفعال للقوة الناعمة، وهو الأمر الذي ترك اثرا جيدا حول النموذج التركي الذي انتج استقرارا في الداخل، من خلال اتباعها رؤية منهجية في سياستها الخارجية تجسد مبدأ صفر مشاكل معتمدا على:

- رؤية شاملة للقضايا بدلا عن سلوكيات رد الفعل التي سيطرت على سياستها الخارجية طيلة حقبة الحرب الباردة.

- اعتماد سياسة خارجية تستند إلى اطار منهجي متماسك حول العالم، و منطقة الشرق الأوسط احداها بحيث لا تدخل في تضاد مع مقاربتها في آسيا الوسطى أو البلقان.

- إعتداع وسائل أكثر فعالية وأقل تكلفة من خلال تبني نمط دبلوماسي يساعد على انشار القوة الناعمة لتركيا في المنطقة.

و هو ما حقق نجاحا و تقدما كبيرين، من خلال إقامة علاقات تعاون كامل على مستوى عالي مع العراق، سوريا، اليونان، روسيا وغيرها من الدول، وكل هذا مجرد بداية من حكومة أردوغان للتطلع لهذف استراتيجي يكمن في التأسيس لنظام إقليمي جديد تكون فيه المنطقة منطقة استقرار وحرية وتعايش أخوي، يقل فيها العنف و الحواجز بين المجتمعات و الطوائف، و يكثر فيها الترابط الإقتصادي و الحوار السياسي على قول داوود أوغلو<sup>(2)</sup>.

1 - كمال عبد الله حسن، مرجع سبق ذكره ، ص 300

2- ديماس شريف، سياسة تركيا الخارجية: صفر مشاكل، في الموقع: <http://al-akhbar.com/node/48840>

## 4 - تحقيق التكامل الداخلي:

الاستقرار الداخلي له دور كبير في تقدم السياسة الخارجية لأية دولة نحو تحقيق اغراضها، ووجود مشاكل داخلية وعدم تكاملها يؤثر سلبا على السياسة الخارجية، لوجود علاقة وارتباط متين و متكامل بينهما سلبا و إيجابا، وأي ضعف ينتاب السياسة الداخلية في ظل وجود المشاكل فيها سيؤثر بدوره في السياسة الخارجية، لأن ضعف الدولة سينعكس على أداء سياستها الخارجية أيضا، ويشكل التخوف من الإتجاهات الإنقسامية لدى عدد من التكوينات الإجتماعية و الإثنية- خاصة الكرد- و مطالب الأرمن و العرب العلويين.....الخ، هاجسا لدى صانعي السياسة الخارجية يدفعهم للتقارب مع دول المحيط أو الجوار الجغرافي لمجابهة تلك التحديات، لذلك كانت الرؤية الأساسية للسياسة التركية إعادة تحديد اهداف تركيا و دورها في منطقة الشرق الأوسط و في السياسة الدولية، بعد التخلص من ضغوط تصورات التهديدات الداخلية في السياسة الإقليمية وفق تصور جديد للجوار الجغرافي، يلغي الصور والأفكار السلبية المتعلقة بالشرق الأوسط، و التي تصب في خدمة المصلحة القومية من خلال السعي لدور قيادي تؤديه في السياسة العالمية بعد ترتيب بيتها الداخلي و اكتساب ثقة في النفس<sup>(1)</sup>.

## المطلب الثالث: تركيا وقضايا الشرق الأوسط

عملت تركيا على مر التاريخ على لعب أدوارا محورية في الشرق الأوسط، باعتباره امتداد لنفوذها الاستراتيجي من جهة وارتباطه بمصالحها الحيوية من جهة أخرى، ففي التسعينيات كانت علاقتها بالمنطقة تسير في إطار رؤية واقعية لموازن القوى فيها، وانصب تركيزها على تطوير علاقاتها بإسرائيل، ومارست ضغوطا على سوريا، وشاركت في فرض العقوبات الدولية ضد العراق، وفي إطار إستراتيجية "تصفير الأزمات" التي تم تبنيها من قبل حزب العدالة والتنمية تسعى تركيا إلى تطوير علاقاتها مع جميع المؤثرين بالمنطقة بغرض دعم فرص السلام والتكامل الإقليمي، أين بادرت تركيا في لعب دور

1- أحمد داوود أوغلو ، العمق الإستراتيجي: موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 179

الوسيط بين إسرائيل وسوريا وحركة حماس وإسرائيل، وكذا توسطها بين الفرقاء المختلفين داخل لبنان والعراق، وهو ما ترجم في اتفاقيات مجلس التنسيق الاستراتيجي رفيعة المستوى التي أبرمتها تركيا عام 2009 مع كل من سوريا والعراق، وكذلك الحال بخصوص الاتفاق الذي عقده الحكومة التركية عام 2010 مع حكومات لبنان، سوريا والأردن لإقامة مناطق حرة بين هذه الدول تجاريا وسياحيا<sup>(1)</sup>، وفيما يلي ذكر لبعض القضايا المرتبطة بالدور التركي في منطقة الشرق الأوسط.

### 1- تركيا والصراع الإسرائيلي-العربي:

لقد تعثرت العلاقات التركية-الإسرائيلية منذ العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2009، وذلك بسبب الاعتراضات التركية على ممارسات ( تل أبيب ) في إطار الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، والخطاب الإسرائيلي الحاد في الرد على هذه الانتقادات، وتصاعدت هذه الأزمة في عام 2010، عندما قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي تسعة مواطنين أتراك كانوا على متن سفينة تركية<sup>(2)</sup> (\*)، ضمن أسطول دولي ينقل مساعدات إنسانية إلى قطاع غزة.

لكن قبل هذه الأزمة كانت تركيا بمثابة الوسيط الوحيد في الصراع الإسرائيلي-العربي، وتعد أشهر جهودها في هذا المجال وساطتها بين إسرائيل وسوريا في جانفي 2004، أين توجت الجهود بأربع جولات من المفاوضات غير المباشرة بين الجانبين عبر دبلوماسية الوساطة التركية، في الفترة ما بين مارس ونوفمبر 2008، كادت أن تؤدي إلى إطلاق مفاوضات مباشرة مع الجانب السوري، ولكن بسبب الأزمة السابقة الذكر ثببت الجهود وتم توقيف عملية المفاوضات<sup>(3)</sup>، وكان الرد التركي بأن امتنعت تركيا عن دعوة إسرائيل للمشاركة في مناورة نسر الأناضول، وهي تدريب سنوي تجريه قوى الجو التركية

1- فراس محمد إلياس، مرجع سابق، ص. 111.

2- المرجع السابق، ص. 112.

\* حادثة الهجوم الإسرائيلي في 30 ماي 2010، على سفينة مافي مرمرة التركية من أسطول الحرية الذي كان متجها إلى قطاع غزة و التي خلفت العشرات من الضحايا ما بين قتيل و جريح.

3- فراس محمد إلياس، مرجع سبق ذكره ، ص. 115.

وتشارك فيه إسرائيل وحلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة منذ وسط التسعينات، وهي المرة الأولى التي تتحول فيها بلاغة الحزب المناهضة للغرب إلى فعلٍ يمس إستراتيجية السياسة الخارجية، ويجعل تعاون تركيا المتواصل مع الغرب دون ضمانة<sup>(1)</sup>.

فقبل هذه الحادثة بدت تركيا المدخل الوحيد المقبول من قبل سورية باتجاه مفاوضات غير مباشرة بينها وبين إسرائيل، وقد تحدث الرئيس بشار الأسد عن ذلك في تلك الفترة مرجعاً ذلك لمجموعة من الأسباب هي:

- الثقة التي تكونت بين الدولتين والمسؤولين في البلدين.
- نجاح الوسيط التركي في وقت فشلت فيه أغلب الوساطات منذ بدأ عملية السلام حتى الآن.
- نجاح المفاوضات غير مباشرة سيكون مدخلاً جيداً للمفاوضات المباشرة<sup>(2)</sup>.

## 2- تركيا والعراق:

تتقاطع في العراق مجموعة من المصالح لقوى دولية وإقليمية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، ومنذ مطلع عام 2003 ارتفعت وتيرة الخلافات الأمريكية التركية بصدد الحرب على العراق، فبعد تأييد تركيا للحظر الاقتصادي المفروض على العراق، لم تقم الولايات المتحدة الأمريكية بتعويض تركيا على حجم الخسائر التي تكبدتها جراء تدهور علاقاتها مع العراق، ومع إبداء الولايات المتحدة الأمريكية رغبتها في الاستفادة من الأراضي التركية لغزو العراق من الشمال، وتوصّلت المحادثات بين واشنطن وأنقرة إلى اتفاقٍ تقدم واشنطن بموجبه قروضاً ومنحاً إلى تركيا تبلغ قيمتها 15 مليار دولار، علاوةً على تمكينها من نشر 20 ألف جندي تركي شمال العراق لحماية المصالح التركية، إلا أن البرلمان التركي صوت في الأول من مارس على عدم السماح بفتح جبهةٍ لغزو العراق انطلاقاً من الأراضي التركية، وهو ما شكل انتكاسة في العلاقات الأمريكية- التركية<sup>(3)</sup>.

1- عماد شبيحة: "تركيا والشرق الأوسط دور إقليمي متجدد"، قضايا إستراتيجية، العدد 72، مارس 2010، ص. 40.

2- عقيل سعيد محفوض: السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية والتغيير، مرجع سبق ذكره، ص. 312.

3- عماد شبيحة، مرجع سابق، ص. 58.

وفي 15 أكتوبر 2004 عقد في أنقرة اجتماع طارئ برئاسة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، بحضور نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع ورئيس أركان الجيش التركي، وعدد من كبار المسؤولين بينهم مستشار الإستخبارات الوطنية، تم فيه بحث التطورات الجارية في العراق بعد الغزو الأمريكي، وهنا ذكر غول بأن تركيا هي أكثر الدول المجاورة تأثراً مما يجري في العراق وقال: "إننا نتابع التطورات عن كثب ونعيد حساب استعداداتنا بصورة دائمة تجاه كافة الاحتمالات والسيناريوهات، فلنا علاقات ومسائل تجارية، والخسائر البشرية التي نتعرض لها هناك معروفة لدى الجميع، لذلك نسعى إلى أن تعود الأوضاع الطبيعية إلى ربوع العراق"<sup>(1)</sup>، وعموماً تختلف السياسات التركية والأمريكية في بعض جوانب المسألة العراقية ممثلة في نقطتين رئيسيتين هما:

- 1- طبيعة العراق ودوره ووزنه في النظام الإقليمي وهويته وتفاعلاته الخارجية، وهي نقاط وثيقة الصلة بتركيا وسياساتها الإقليمية وعمقها الاستراتيجي، وهنا يختلف الطرفين في نظرتهم لهوية العراق، وبخاصة في ديمقراطيته المفترضة، ونظرته اتجاه التكوينات الإثنية والهويات الفرعية المقموعة في تركيا خاصة بالنسبة للقضية الكردية.
- 2- مستقبل الإقليم الكردي في العراق وإلى أي حد يمكن أن يمثل كيانية سيادية، أو دولية مختلفة ليس فقط في إطار العراق الموحد وإنما في إطار النظام الإقليمي نفسه، والتأثير المحتمل في أكراد تركيا والمنطقة؟<sup>(2)</sup>

الجهود العراقية لاحتواء وجود حزب العمال الكردستاني في مناطق التخوم الجبلية متعثرة وغير كافية، وتطالب بتعاون أكبر في القضية، حتى أن تركيا قامت خلال شهري أوت وسبتمبر 2011 بقصف غير مسبوق لمواقع حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، وبحثت مع الحكومة العراقية وحكومة الإقليم الكردي موضوع إقامة قواعد عسكرية تركية في مناطق قريبة من الحدود وعلى الجانب العراقي منها، كما طلبت من الولايات المتحدة

1- لقمان عمر النعيمي: "التوجهات الجديدة في سياسة تركيا"، دراسات إقليمية (الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، ص 93.

2- عقيل سعيد محفوض: السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية والتغيير، مرجع سبق ذكره، ص. 318.

الأمريكية نشر طائرات استطلاع في تركيا للمساعدة في الصراع القائم مع المقاتلين الأكراد.

فبعد الاحتلال الأمريكي للعراق شكلت هذه الأخيرة نقطة جذب لتركيا، خاصة في علاقاتها مع الدولة المركزية والإقليم الكردي، مركزة على الاقتصاد والاستثمار والتبادل التجاري، وكذلك العلاقات العلمية والتعليمية، وبخاصة في الإقليم الكردي<sup>(1)</sup>.

### 3- تركيا و سورية:

كانت البداية الجديدة بين تركيا وسوريا مع اتفاق أضنة الأمني أكتوبر 1997، الذي فتح الباب أمام الانفتاح المتزايد في العلاقات بين البلدين، أدرك الأتراك حينها أن الدخول إلى المنطقة يكون من باب سورية وليس إسرائيل، خاصة وأن سوريا شجعت الانخراط التركي في المنطقة وساهمت في تهدئة المخاوف المتبادلة بينها وبين إيران<sup>(2)</sup>، وقد عبر رجب طيب أردوغان -الرئيس التركي- في وصفه للعلاقة التي تجمع بلده بسوريا قائلاً: "إن سوريا هي بوابة تركيا المشرعة على الشرق الأوسط، وتركيا بدورها هي بوابة سوريا المشرعة على الغرب."<sup>(3)</sup>

وكما سبق الإشارة فقد كان لتركيا دورا هاما في الوساطة بين سوريا وإسرائيل، أين جاءت الوساطة التركية على خلفية الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى دمشق في 26 جوان 2008 للمشاركة في المنتدى الاقتصادي السوري، ونتج عن هذه اللقاءات تدعيم المحادثات لدرجة التفكير في إمكانية إجراء مفاوضات مباشرة بين سوريا وإسرائيل<sup>(4)</sup>.

### 4- تركيا والبرنامج النووي الإيراني:

حاولت تركيا الدخول في عملية وساطة بين الغرب وإيران فيما ارتبط بأزمة الأخيرة وما

1- عقيل سعيد محفوض: السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية والتغيير، مرجع سبق ذكره، ص 320.

2- المرجع السابق، ص 302.

3- المرجع السابق، ص 313.

4- لقمان عمر النعيمي، مرجع سابق، ص 99.

تعلق ببرنامجها النووي، أين سعت تركيا إلى تسهيل مفاوضات مجموعة (1+5) عام 2006، كما ساعدت البرازيل في إبرام اتفاق مع إيران في مارس 2010<sup>(\*)</sup>، في الوقت التي كانت تضغط فيه الولايات المتحدة الأمريكية داخل مجلس الأمن على فرض عقوبات جديدة ضد طهران<sup>(1)</sup>.

إلا أن الأمر لم يحقق النهاية المرجوة للأطراف المعنية، ومنها تركيا لأن دول الغرب وروسيا والصين... الخ لم تكن مرتاحة لتدخل تركيا والبرازيل في موضوع تعدد الدول الكبرى من اختصاصها، وتؤكد الأمر باصدار مجلس الأمن لقراره المتعلق بتوقيع عقوبات جديدة ضد إيران ممثلا في قرار 1929 بتاريخ 2010/6/9<sup>(2)</sup>.

وهذا القرار أخرج كثيرا تركيا التي تتطلق من موقفها بشأن البرنامج النووي الإيراني من قاعدة الايديولوجية الناعمة، وهذا الأمر ليس نتيجة قناعة أو رغبة في وجود إيران قوية وذات تكنولوجيا نووية تنافسها جديا في منطقة الشرق الأوسط، بل يقتضي أن تسير تركيا في هذا الموضوع إلى الحد الذي تحقق فيه أكبر مكاسب مادية ومعنوية من إيران، وفي الوقت نفسه تتفادى أي صدام متعجل أو عالي التكلفة معها<sup>(3)</sup>.

### المبحث الثاني: آليات تنفيذ السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط

إن التغيرات السياسية في محيط تركيا الجغرافي منذ نهاية الحرب الباردة وتداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001، وما رافقها من تغيرات في البيئة الداخلية التركية، وجدت نفسها إثره في بؤرة مناطق تزخر بصراعات داخلية و إقليمية، متعددة و متنوعة و معقدة يظهرها فيها كجزيرة للإستقرار وسط هذه البيئة الإقليمية المضطربة التي تمنحها الفرصة للحصول على دور إقليمي جديد<sup>(4)</sup>، لدى اتبعت تركيا منذ عام 2002 منهجا

\* يقوم الاتفاق على ايداع إيران كمية 1200 كيلوغرام من اليورانيوم منخفض التخصيب في تركيا دفعة واحدة، مقابل حصولها على الكمية نفسها، ولكن من الوقود النووي من مجموعة فيينا ( الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، فرنسا، الوكالة الدولية للطاقة الذرية) وذلك خلال عام.

1- فراس محمد إلياس، مرجع سبق ذكره ، ص. 115.

2- عقيل سعيد محفوض: السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية والتغيير، مرجع سبق ذكره ، ص. 322.

3- المرجع السابق ، ص 323.

4 - كمال عبد الله حسن، مرجع سبق ذكره، ص 176

جديدا في السياسة الخارجية، يقوم على الإنخراط النشط في المناطق المجاورة ليس لحل مشاكل تركيا فحسب، بل للترويج لدور فعال لها في تسوية الصراعات الإقليمية و حل الأزمات أيضا، فاتبعت طريق التعاون الاقتصادي ونشطت دبلوماسيةيتها على الساحة الدولية، و روجت لدورها الذي يقوم على بناء علاقات استراتيجية مع جميع الدول الكبرى بحيث تصبح قوة مؤثرة إقليميا<sup>(1)</sup>، بمعنى أن القوة العسكرية لم تعد وحدها التي تهيمن على إدارة السياسة في تركيا، بل التخطيط الاستراتيجي للمحافظة على التوازنات في منطقة الشرق الأوسط، من خلال تفاعل مجموعة عوامل القوة الصلبة مع أدوات القوة الناعمة ذات الجاذبية في منطقة تتسم بعدم الإستقرار.

### المطلب الأول: القوة الناعمة:

لكل دولة ما يعرف بمقومات القوة الخشنة أو الصلبة، والتي تتركز بالأساس على الموقع الجغرافي، والموارد الطبيعية، كمّ ونوعية السكان وقدراتهم التقنية والصناعية، والقدرات العسكرية، ونظام الحكم والإدارة.

وفي مقابل هته المقومات، هناك قوة ناعمة للدولة، يعرفها "جوزيف ناي" بقوله: "القدرة على الحصول على ما تريد من خلال الإقناع وليس الإكراه"<sup>(\*)</sup>، ثم أورد تعريفه الإجرائي من خلال دراسته للقوة الناعمة حيث قال: "القدرة على التأثير وجاذبية الأطراف المعنية إلى المسار الذي يخدم مصالح الدولة وكيانها باستخدام الموارد المادية والمعنوية بعيداً عن الإرغام والتهديد".

1 - عماد يوسف ، مرجع سبق ذكره، ص 45

\* - تعني القوة الناعمة أن تكون للدولة قوة روحية ومعنوية من خلال ما تجسده من أفكار و مبادئ وأخلاق و من خلال الدعم الذي تقدمه في مجالات حقوق الإنسان والثقافة والفن، مما يؤدي بالآخرين إلى احترام هذا الأسلوب والإعجاب به ثم اتباع مصادره، وغالبا ما يطلق هذا المصطلح على وسائل الإعلام الموجهة أو مايسمى بالإعلام المكرس لخدمة فكر ما.

و مصطلح "القوة الناعمة" فإن الكل يعترف بأن المنظر السياسي والمحلل الاستراتيجي « الأميركي "جوزيف ناي" هو أول من أستخدمه ضمن كتابه " وثبة نحو القيادة *Bound to Lead* " الصادر عام 1990، ثم أعاد استخدامه في كتابه "مفارقة القوة الأميركية *The Paradox of American Power* " عام 2002، حيث وضعه كعنوان فرعي، وإن كان قد استخدم المصطلح في أكثر من مكان في كتابه هذا.

ثم طوّر ناي الأفكار الواردة في كتاباته السابقة وتوسع فيه، وأصدر كتابه الشهير " القوة الناعمة *Soft Power* " عام 2004. للمزيد أنظر: جوزيف س. ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ط1 (ترجمة: محمد توفيق الجبريمي) (الرياض: العبيكان للنشر و التوزيع، 2007). و كذلك:

Joseph S Nye, Jr, "Soft Power", *Foreign Policy*, No 80 (Autumn 1990) pp153- 171.



وعلي أي دولة تريد أن تحمي كيائها العناية بتدعيم القوة الناعمة وعدم الاكتفاء بالتركيز على القوة الصلبة فحسب.

مع تعزيز الممارسة الديمقراطية وزيادة الحريات وتقليل القيود الأمنية و تعزيز النمو الاقتصادي في الداخل، سعت تركيا إلى أن ينعكس ذلك على تعزيز تأثيرها في الخارج و خاصة في جوارها، فكثرَت الإشارات الرسمية والأكاديمية التي تروج لدور تركيا بوصفها قوة ناعمة، ونموذجاً و ساعي للسلام و الإستقرار، و أن تركيا ليست جزءاً من المشاكل بل هي جزء من الحلول<sup>(1)</sup>.

فقد كانت أول حكومة لحزب العدالة والتنمية بشكل خاص (2002-2007) متحفزة إلى تقديم تركيا في هيئة قوة ناعمة في العالمين العربي و الإسلامي، عبر استغلال علاقاتها التاريخية و الدينية معها، ولكي يكون دور تركيا فعالاً و مرحباً به خارجياً، كان لا بد من تحقيق نجاحات داخلية ملموسة، تضيف مصداقية على خطاب التنمية والإزدهار الذي تسعى إلى تحقيقهما إقليمياً<sup>(2)</sup>، فاتبعت بسياستها الناعمة التمدد شرقاً و جنوباً، و تمكنت من إبرام اتفاقيات ثنائية مع العديد من الدول العربية، إعتماًداً على معادلة رابح رابح - Win Win - أي على أدوات و سياسات تعاونية، ومن هنا تبنت تركيا أدوات القوة الناعمة مثل التمويل و التجارة و الثقافة و النشاطات الدبلوماسية و غيرها<sup>(3)</sup>، إضافة إلى الديمقراطية التي يرى أوغلو أنها أهم هذه الأدوات، وأنها تسعى إلى أن تحذو الدول الأخرى في المنطقة حذوها في إشارة إلى جيران تركيا في الشرق الأوسط.

ورغم تعدد الأساليب والأدوات الناعمة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية التركية، فإننا سنبحث في أهم الأدوات التي استخدمتها في ذلك والتي تتمثل في:

### 1-الأداة الدبلوماسية:

في تصريح "لأردوغان" عقب وصول حزب العدالة و التنمية إلى الحكم يقول فيه: "...تركيا لا يمكن أن تبقى محصورة داخل الأناضول، ففي ظل التحولات الإقليمية والدولية

1 - عماد يوسف ، مرجع سبق ذكره، ص 52

2 - مليحة بنلي ألتون إيشيك، سياسة تركيا الخارجية و انعكاساتها الإقليمية، مرجع سبق ذكره ، ص ص 28-30

3 - Damla Aras, "The Syrian Uprising: Turkish-Syrian Relations Go Downhill", *Middle East Quarterly*, Vol: 19, No 2 (Spring 2012) P 44

الخطيرة من الخطأ أن تبقى أنقرة متفرجة على ما يجري حولها، وهي جزء يتأثر بما يجري حولها وتؤثر فيه...". ف جاء أول تجسيدات ذلك عبر مبادرة-السبق بخطوة واحدة(\*)- و تعتبر مبادرة مستجدة وغير مسبقة، وهي فكرة اجتماع دول الجوار الجغرافي للعراق في فيفري 2003<sup>(1)</sup>، ومن ثم استمرت الاجتماعات الدورية لدول الجوار الجغرافي بعد الإحتلال ، وقد كانت الفكرة التي تجسدت، أولى رسائل الدخول التركي وفقا لسياساتها الجديدة إلى الساحة الشرق أوسطية بوجه لم يُعهد من قبل، وهو دور الوسيط والساعي إلى حل المشكلات عبر الحوار و التعاون بين الأطراف المتناقضة، بعدما كانت صورة تركيا تلك المتأبطة عصا القوة العسكرية المطاردة للأكراد المسلحين في العراق، أو المهددة لجيرانها بالتعاون مع إسرائيل بمعزل عن ذرائع ذلك<sup>(2)</sup>.

وتوالت بعد ذلك تجسيدات سياسة القوة الناعمة عبر الدبلوماسية الوسيطة في عدد كبير من القضايا، منها:

- التوسّط بين العرب وإسرائيل في عملية التسوية، حيث أعلنت حكومة العدالة والتنمية العام في 2004 عن رغبتها للتوسط بين الطرفين، وهي الرغبة التي تحولت إلى واقع فعلي إثر المشاركة التركية في مؤتمر أنابولس للسلام نهاية عام 2007<sup>(3)</sup>، وبعد جمود دام ثماني سنوات، بدأت مفاوضات السلام السورية الإسرائيلية تتنفس مجدداً منذ أبريل 2007 بوساطة تركية، حيث انعقدت أربع جولات مفاوضات غير مباشرة في اسطنبول<sup>(4)</sup>.
- التواصل مع حركة حماس بعد فوزها في الإنتخابات النيابية عام 2006، واستقبالها

\* - مبدأ السبق بخطوة واحدة، اي عدم انتظار تحرك الخصوم و البدء بتقديم مبادرات و خطوات تدل على الإستعداد للتفاوض و الحل السلمي، وهو طرح يقدم فهما مغايرا لدلالات المصطلح باعتبارها تعكس قوة الطرف المبادر لا ضعفه، مبدأ أعتمده داوود أوغلو و يدلل أكثر بالقول : ان الضعف هو اعتبار جار ما غير موجود، واتباع دبلوماسية توتر بشكل دائم معه، و أن الطرف الذي يستطيع استخدام المبادرة في العلاقات المتوترة هو طرف واثق من نفسه ومن قدراته.

1 - Omer Taspinar, "Turkey's Middle East Policies Between Neo-Ottomanism and Kemalism", *Carnegie PAPERS*, Carnegie Middle East Center, No 10, September 2008, P 18

- محمد نور الدين، تركيا إلى أين.... دور وتحديات ، في الموقع: 2

<http://www.estqlal.com/article.php?id=28497>

3 - شريف شعبان مبروك، "نحو ترسيخ العلاقات الخليجية التركية"، في الموقع :

[http://araa.sa/index.php?view=article&id=1154:2014-07-04-15-29-](http://araa.sa/index.php?view=article&id=1154:2014-07-04-15-29-04&Itemid=172&option=com_content)

[04&Itemid=172&option=com\\_content](http://araa.sa/index.php?view=article&id=1154:2014-07-04-15-29-04&Itemid=172&option=com_content)

4 - عمر كوش، تنامي الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط، في الموقع:

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2010/5/20>

رئيس مكتبها السياسي "خالد مشعل" في أنقرة، ومحاولة إدراج حماس في العملية السلمية بدلا من حصارها وعزلها، كما دعت وعملت لذلك إسرائيل والغرب<sup>(1)</sup>.

- التوسط في الأزمة اللبنانية بين طرفي الصراع.
- التوسط بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل عبر الاجتماع الشهير بين الرئيسين "محمود عباس و بيريز" بدعوة من الرئيس "غول" في نوفمبر عام 2007، في ما يشبه "كامب ديفيد" تركي، والسماح لهما بالتحدث أمام البرلمان التركي ليكون أول رئيس إسرائيلي يتحدث في برلمان دولة مسلمة<sup>(2)</sup>.
- مبادرة تركيا إلى خفض التوتر في القوقاز بعد انفجار الصراع العسكري بين جورجيا و روسيا في أوت 2008، وطرح تركيا مبادرة "منتدى التنمية والاستقرار في القوقاز"، وقيام رجب طيب أردوغان بجولات مكوكية بين موسكو وتبليسي، على رغم أن تركيا كانت ترتبط بحلف موروث من التسعينيات مع كل من جورجيا وأذربيجان.
- محاولات تركيا التوفيق بين العرب المنقسمين تجاه العدوان على غزة في نهاية عام 2008 وبداية عام 2009، وكذلك السعي إلى وقف فوري للنار عبر تحرك "أحمد داود أوغلو" نفسه بين القاهرة وحركة حماس ودمشق.
- الانفتاح التركي الواسع على أرمينيا، وكسر الجليد في العلاقة بينهما، على رغم حساسية الخلاف وعمقه بينهما، وكذا التحرك بين أذربيجان وأرمينيا من أجل حل مشكلة كارباخ في فيفري 2009<sup>(3)</sup>، مع استمرار الانفتاح في العلاقات مع اليونان.
- طرح تركيا مبادرات شجاعة في قبرص، أخرجتها أمام الرأي العام العالمي من موقع المعرقل للحل في الجزيرة، حين قبلت خطة الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أنان، فيما عارضتها قبرص اليونانية بعدما كانت تظهر بموقف المؤيد للحل.
- و تابعت تركيا سياسة الإنغماس في المشكلات الإقليمية والدولية ومحاولة القيام بدور وسيط لعلها، انطلاقا من أن التوتر في محيطها، لا يخدم الاستقرار ولا المصالح التركية،

1 - Omer Taspinar, "Turkey's Middle East Policies Between Neo-Ottomanism and Kemalism", OpCit, P 25

2 - عمر كوش، مرجع سبق ذكره

3 - غراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 190

ولقد نجحت بالتعاون مع البرازيل في تسجيل أكبر إنجاز لها على الساحتين الإقليمية و الدولية، من خلال إقناع إيران بالتوصل إلى اتفاق حول برنامجها النووي<sup>(1)</sup> وتوقيع " إعلان طهران" في 17ماي 2010، يقضي بتبادل تخصيب اليورانيوم على الأراضي التركية.

تجاوز الإنجاز التركي كل التوقعات وبدأت تركيا بلدا "عالميا" تتجز ما لم تستطع القوى العظمى إنجازه، فكان إعلان طهران، بداية لمرحلة جديدة تحمل الكثير من الدلالات والدروس للإستراتيجية التركية المتبعة منذ عام 2002.

## 2- المدخل الإقتصادي و تعزيز الإعتماد المتبادل مع دول المنطقة:

تشمل الأداة الإقتصادية الأنشطة التي تستعمل للتأثير في إدارة و توزيع الثروة الاقتصادية للدولة، وتشمل تلك الأنشطة انتاج وتوزيع واستهلاك البضائع و الخدمات وتبادل الثروة و المعاملات المالية وغيرها، ومن أمثلة ذلك تقديم وطلب المساعدات الإقتصادية و التفاوض حول التعريفات الجمركية و المعاملات التجارية<sup>(2)</sup>، و العمل على تعزيز المكانة الإقتصادية لتركيا كمرکز لتحقيق الترابط الاقتصادي المتبادل، ما يوفر ركيزة لإحلال السلم و ضبط و تجاوز الخلافات و التوترات فيما يعرف بالمدخل الإقتصادي لبناء السلام<sup>(3)</sup>، وقد مر الاقتصاد التركي بعملية تحول كبيرة بعد الأزمة التي ألمت به سنة 2001، وخلال عقد واحد فقط في ظل حكومة "اردوغان" تحقق صعود اقتصادي كبير وفق المؤشرات التالية: فالناتج المحلي الإجمالي انتقل من 230 مليار دولار سنة 2002 إلى 775 مليار دولار سنة 2011، و ارتفع متوسط دخل الفرد من 3500 دولار سنة 2002 إلى أكثر من 10000 دولار سنة 2011، فضلا عن الإنخفاض المستمر في معدلات التضخم و الزيادة المستمرة في حجم الإستثمارات<sup>(4)</sup>، ما جعله يحتل المرتبة السادسة عشر عالميا، ولا يتوقف الأمر عند

1 - أحمد مختار الجمال، الطموحات و التوازنات الإقليمية للدول غير العربية ( القاهرة: دار الجمهورية للصحافة، 2010) ص 188

2 - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 92

3- علي جلال معوض، "السياسة الخارجية التركية في المنطقة العربية في عهد حكومات العدالة و التنمية"، في : تركيا (دراسة مسحية)، (القاهرة : معهد البحوث و الدراسات العربية، 2012) ص 213

4 - إبراهيم اوزتورك، "التحولات الاقتصادية التركية بين عامي 2002 و 2008"، في (محمد عبد العاطي محرر)، تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج، مرجع سبق ذكره، ص 47.

هذا الحد، فقد حدد حزب العدالة والتنمية الحاكم برنامجاً لتركيا حتى سنة 2023، يهدف من خلاله إلى أن تصبح ضمن الدول العشرة الأوائل عالمياً على الصعيد الاقتصادي، وأن يصل إلى حجم تريليون دولار، بحجم صادرات يصل إلى 500 مليار دولار، و دخل الفرد فيها إلى 25 ألف دولار<sup>(1)</sup>.

و بالنسبة لعلاقتها التجارية مع الوطن العربي فلم يكن بمجمله شريكاً تجارياً مهماً بالنسبة لتركيا، وكان ذلك راجعاً للمشاكل العديدة المثارة مع هذه الدول و التي اقتصت بظلالها على علاقات الطرفين، غير أنه اصبح ثمة ربط مباشر في الخطاب التركي بين حل الصراعات و بناء السلام في المنطقة من ناحية، و تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي كمتطلب سابق من ناحية ثانية، حيث اصبح يمثل الإعتماد الاقتصادي المتبادل مكوناً أساسياً في رؤية الحكومة التركية إزاء الشرق الأوسط، و يؤكد أردوغان على أن الاقتصاد هو الوجه للسياسة، بعد أن كانت العلاقات الاقتصادية هي التي تخضع للإعتبارات السياسية.

وتقوم رؤية حزب العدالة و التنمية لتطوير العلاقات الاقتصادية مع العالم العربي على<sup>(2)</sup>:

- زيادة حجم التجارة إلى مستويات كبيرة جداً خاصة مع سوريا و العراق من خلال سهولة انتقال البضائع على جانبي الحدود.
- العمل على إقامة مشروعات استثمارية مشتركة سواء في تركيا أو في الدول العربية، وهذا جانب آخر لخلق مزيد من التقارب.
- تبادل الخبرات البشرية في المجالات المختلفة، و إقامة تعاون معرفي علمي بين الجانبين.

وثمة مؤشرات و دلائل متعددة تؤكد نجاح تحركات حكومة أنقرة في تفعيل هذا الدور، فنمو الإقتصاد التركي و زيادة جاذبيته من جهة، بالإضافة إلى التحركات الخارجية النشطة ساهمت جميعها في تعزيز العلاقات التجارية و الاقتصادية بين تركيا و منطقة الشرق الأوسط، على نحو ظهر في زيادة حجم الصادرات التركية و وارداتها من المنطقة، فضلا

1 - الرؤية السياسية لحزب العدالة و التنمية ، في الموقع:

<http://www.akparti.org.tr/upload/documents/akparti2023siyasivizyonuarapca.pdf>

2 - عبد الحلیم غزالي، الإسلاميين الجدد و الأصولية العلمانية في تركيا: ظلال الثورة الصامتة (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007) ص 92

عن زيادة حجم الإستثمارات المتبادلة<sup>(1)</sup>، ولكن ذلك لا يعني ان الأمور في احسن أحوالها، حيث بالمقارنة مع -غير المنطقة- يظهر الأمر أنه غير كاف رغم الصورة الإيجابية التي تعكسها الفترات الإقتصادية التركية العربية و الشرق أوسطية، فرغم زيادة حصة الشرق الأوسط من إجمالي حجم المبادلات التجارية التركية من 8% إلى 13% في الفترة بين 2001 و 2008، إلا أن هذه النسبة تبقى ضعيفة عند مقارنتها بحصة الدول الأوروبية التي تستحوذ على حوالي 60% من إجمالي التجارة التركية في العام 2008.

وعموما رغم الصورة الإيجابية التي تعكسها البيانات السابقة، فإن الإستدلال بها يكون عادة لتأكيد حدوث تغيرات إيجابية في العلاقات الإقتصادية التركية الشرق أوسطية، أو للتدليل بتغير التوجه الإقتصادي التركي نحو الشرق، إلا أنه يجب التعامل بحذر مع هذه النتائج التي تستخلص من حجم التغير في أحجام المبادلات التجارية، بمعزل عن المقارنة بمجموعات الدول الأخرى ودون مراعاة للتغيرات في إجمالي التجارة الخارجية التركية، وذلك لا ينفى التطورات الإيجابية الحاصلة في العلاقات التركية الشرق أوسطية ودلالاتها على مستقبل الخيارات التركية، لذلك يجب عدم المبالغة و لو ضمنا بالقول بإعادة توجيه تركيا سياستها الإقتصادية نحو دول منطقة الشرق الأوسط على حساب توجهاتها الإقتصادية التقليدية- الأوروبية-.

1 - علي جلال عبد الله معوض، "الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط 2002-2008"، مرجع سبق ذكره، ص

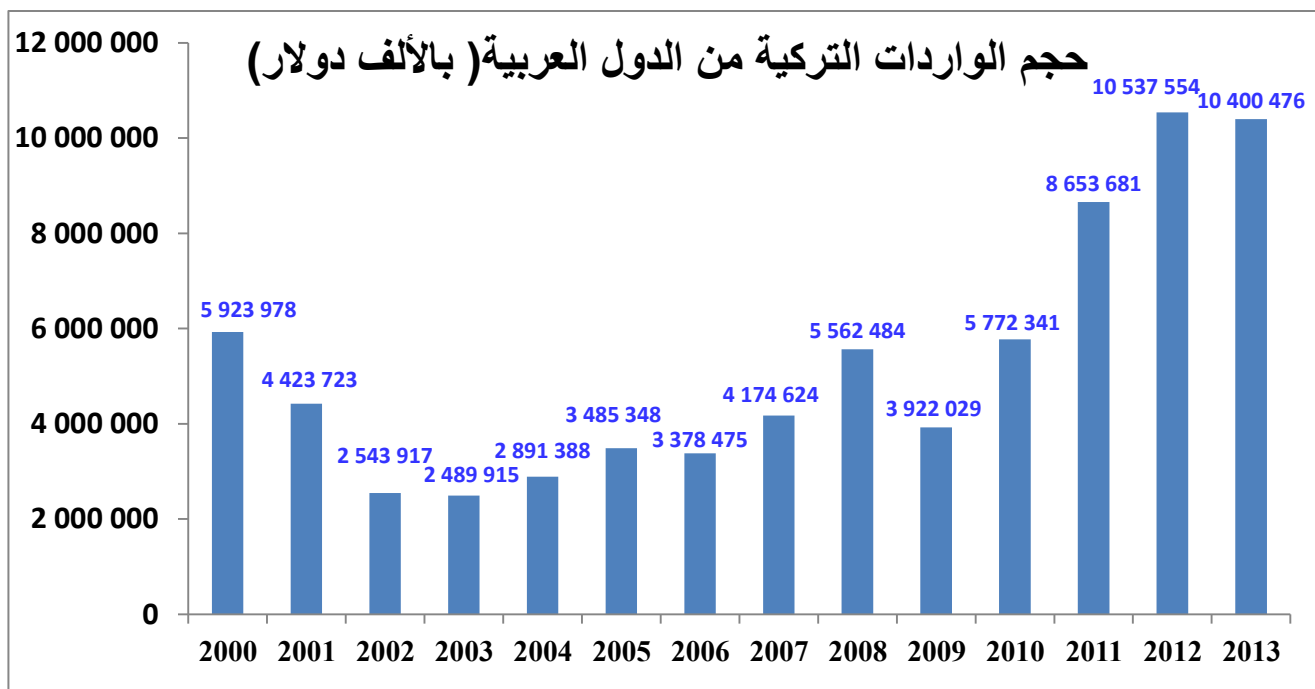
الجدول رقم 14: الواردات التركية من الدول العربية (الوحدة: ألف دولار)

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
187 740	176 393	282 744	228 536	108 800	178 781	116 014	126 685	144 973	147 355	71 710	41 922	لبنان
84 909	67 448	336 646	452 493	221 454	323 697	259 282	187 250	142 585	247 551	261 193	314 770	سوريا
145 684	149 328	86 753	153 476	120 558	133 056	118 702	121 745	66 434	145 575	41 656	920 972	العراق
70 573	0	66 480	42 450	20 354	25 289	11 597	9 319	28 321	4	16 851	18 382	الأردن
1 134	464	271	576	274	429	762	501	304	545	454	41 922	فلسطين
572 206	429 482	419 945	396 798	234 729	360 520	198 460	173 902	143 231	105 778	76 990	68 315	المغرب
714 092	924 934	1 150 325	1 068 380	768 995	1 587 506	943 808	718 740	861 809	625 889	500 551	557 862	الجزائر
289 268	195 624	249 790	280 720	234 980	365 381	229 788	150 094	117 372	100 410	98 140	71 801	تونس
303 957	416 152	139 763	425 652	357 417	336 325	260 386	241 430	194 537	82 629	68 356	41 800	ليبيا
3 633	4 189	15 062	1 441	662	7 861	7 577	214	983	4 136	1 895	771	موريتانيا
26 330	11 171	9 370	5 215	7 262	9 208	8 400	7 623	7 955	12 079	7 144	12 405	السودان
1 628 868	1 342 051	1 382 216	926 476	641 552	886 237	652 988	392 524	267 246	255 242	189 397	118 173	مصر
2 014 870	95 996	2 001 529	1 380 601	775 784	908 917	735 702	623 031	587 196	14 156	208 521	120 828	السعودية
290 613	2 171 043	270 446	214 515	184 219	80 638	90 488	56 038	41 604	353 942	15 909	26 521	الكويت
172 478	278 464	111 454	71 682	24 289	95 516	119 423	44 852	18 929	25 694	15 173	18 987	البحرين
373 923	158 922	481 018	8 310	18 101	50 725	66 411	29 643	159 353	85 652	177 046	10 659	قطر
5 384 468	466 499	1 649 456	113 597	17 727	205 442	352 284	470 092	691 202	667 857	698 421	100 805	الإمارات
150 394	3 596 545	72	1 293	183 485	3 871	2 113	24 334	10 611	16 584	39 464	56 558	عمان
206	52 849	341	130	1 387	3 085	439	458	703	310	1 044	464	اليمن
10 400 476	10 537 554	8 653 681	5 772 341	3 922 029	5 562 484	4 174 624	3 378 475	3 485 348	2 891 388	2 489 915	2 543 917	المجموع

Turkish Statistical Institute in:

<http://www.turkstat.gov.tr/UstMenu.do?metod=temelist>

المنحنى رقم 03.



Turkish Statistical Institute in:

<http://www.turkstat.gov.tr/UstMenu.do?metod=temelist>

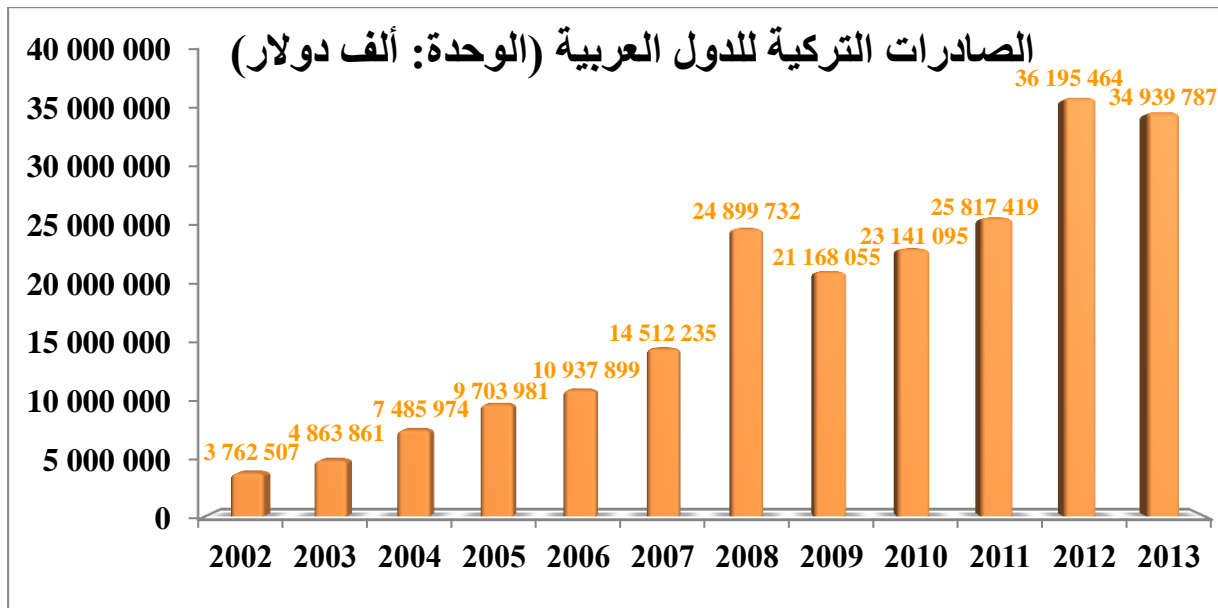
الجدول رقم: 14 الصادرات التركية للدول العربية (الوحدة: ألف دولار)

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
818 643	845 970	718 257	618 318	688 681	665 055	393 217	240 599	195 910	234 401	148 126	187 339	لبنان
1 024 473	497 960	1 609 861	1 844 605	1 421 637	1 115 013	797 766	609 417	551 627	394 783	410 755	266 772	سوريا
11 948 905	10 822 144	8 310 130	6 036 362	5 123 406	3 916 685	2 844 767	2 589 352	2 750 080	1 820 802	829 058	333 962	العراق
75 507	62 696	49 092	40 305	29 523	20 690	21 247	21 154	9 401	9 025	6 489	116 650	الأردن
744 193	770 982	506 839	571 334	455 352	460 738	1 486 918	321 661	288 648	229 464	62	554 643	فلسطين
1 192 900	1 014 906	920 896	623 957	598 541	957 769	721 595	551 377	370 825	330 059	180 779	138 331	المغرب
2 002 689	1 813 037	1 470 547	1 504 590	1 777 198	1 613 644	1 231 725	1 020 696	807 138	806 115	573 002	514 282	الجزائر
892 157	796 738	802 302	713 632	645 767	778 098	530 277	324 893	294 785	256 162	220 015	121 142	تونس
2 753 096	2 139 440	747 629	1 932 370	1 795 117	1 074 288	643 150	489 261	384 167	337 204	254 741	165 112	ليبيا
103 806	110 737	75 555	37 444	22 813	15 173	10 990	8 910	10 065	5 529	4 294	11 636	موريتانيا
3 200 362	3 679 195	2 759 311	2 250 577	2 599 030	1 426 450	902 703	709 353	687 299	473 145	345 779	326 389	السودان
268 662	279 612	243 723	227 743	247 190	234 223	179 697	216 967	145 232	88 442	63 791	59 302	مصر
3 191 482	3 676 612	2 763 476	2 217 646	1 768 216	2 201 875	221 292	983 227	962 156	768 519	149 618	139 037	السعودية
334 938	290 582	297 207	395 051	211 242	493 035	76 651	219 017	210 349	266 090	741 475	16 936	الكويت
199 065	208 520	160 418	172 024	113 628	308 223	449 963	35 303	41 915	54 416	165 941	15 572	البحرين
244 077	257 329	188 138	162 549	289 361	1 074 013	3 240 940	342 147	82 045	35 026	28 856	457 328	قطر
4 965 630	8 174 607	3 706 654	3 332 885	2 896 572	7 975 400	91 831	1 985 696	1 675 187	1 143 728	15 688	31 373	الإمارات
373 988	268 460	214 651	129 311	105 518	215 755	274 289	71 000	39 959	29 119	702 908	119 362	عمان
605 214	485 937	272 733	330 392	379 263	353 605	393 217	197 869	197 193	203 945	22 484	187 339	اليمن
34 939 787	36 195 464	25 817 419	23 141 095	21 168 055	24 899 732	14 512 235	10 937 899	9 703 981	7 485 974	4 863 861	3 762 507	المجموع

Turkish Statistical Institute in:

<http://www.turkstat.gov.tr/UstMenu.do?metod=temelist>

المنحنى رقم: 04



Turkish Statistical Institute in:

<http://www.turkstat.gov.tr/UstMenu.do?metod=temelist>



## 3- الأداة الدعائية و الإعلامية، وتصدير النموذج التركي:

و يقصد بها تلك الأنشطة الموجهة إلى التأثير في مفاهيم الأفراد و النخب الرسمية والوحدات الدولية الأخرى، وتشمل الأدوات الإعلامية و الثقافية و الدعائية، بهدف تأييد أو رفض سلوك معين أو التأثير فيه، تركز على توظيف الإنتاج الثقافي والإعلامي في التأثير على الوحدات الدولية الأخرى، مثل إقامة العروض والنشاطات الثقافية والتي تتضمن الدفاع أو نشر ثقافة معينة أو قيم - إنسانية- أو الدفاع عن السلام<sup>(1)</sup>.

لدى جاء خطاب حزب العدالة والتنمية ميّالاً إلى تبني أدوار القيم العالمية، بدلاً من الأدوار الإيديولوجية و الدينية التي تعبر عن انحيازات لجماعات معينة، وهو ما يعد أحد ملامح زيادة الطابع التوفيقي في رؤية الحزب، والذي نجح في تحويل الأفكار الإيديولوجية الكبرى من منطلقات للصدام إلى منطلقات للحوار القائم على عدم إقصاء أي طرف، والإعتراف بحق التيارات المختلفة في التعبير عن الرأي، في محاولته تأكيد حياديته وعدم ارتباط مواقفه بانحيازات مرتبطة بالانتماء والهوية، خاصة وان تركيا تقع في منطقة تقاطع خطوط الحضارات، فيؤكد ضرورة مواجهة نزعات معاداة الإسلام كما يؤكد رفضه نزعات معاداة السامية بشكل مماثل، ومنطق تركيا هنا ليس الدفاع عن الإسلام كدين وإنما الدفاع عن السلام العالمي، الذي يتطلب تحقيقه عدم وصم أي دين بالعنف والإرهاب، وهو طرح لقي جاذبية وقبول لدى الأطراف الدولية والشرق الأوسطية وأصبح محل إعجاب- الأنظمة- والشعوب العربية، فتجاوزها لمنطق الاستقطابات أهلها لممارسة دور الوساطة في عديد مشاكل المنطقة<sup>(2)</sup>، وأصبح الرأي العام يعتبرها فاعلاً أساسياً يمارس تأثيراً وأنها تشكل نموذجاً له، ولا ينبغي الإعتقاد أن ذلك التأثير في مزاج وتوجهات المواطن العربي كان عفويًا، فطريقة التغطية الإعلامية لأخبار تركيا تلعب دوراً كبيراً هنا ومن تلك السياسات والمواقف، فرفض أردوغان استضافة "شارون" في أنقرة ثم وصفه إسرائيل بالدولة الإرهابية، لاغتيالها "الشيخ أحمد ياسين" في مارس 2004، وموقف تركيا من الحرب

1 - علي جلال عبد الله معوض، "الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط 2002-2008"، ص 110  
 2 - معتز الخطيب، "ظاهرة الإعجاب بالنموذج التركي في الخطاب السياسي العربي"، شرق نامة، (القاهرة: مركز الشرق للدراسات الإقليمية و الإستراتيجية، عدد 07، أكتوبر 2010) ص 77

الإسرائيلية على غزة 2008، ورد فعل أردوغان في المؤتمر الاقتصادي العالمي (دافوس) 2009 والكلام الغاضب الذي قاله للرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز خلال جلسة نقاش حول غزة، ثم تسيير تركيا أسطول الحرية لفك الحصار عن غزة، وما استتبع ذلك من أحداث ومجريات حققت فيها تركيا مكاسب إعلامية وسياسية كبيرة<sup>(1)</sup>، وهي مواقف تبعث برسالة إلى المستقبل العربي بأن تركيا الحليفة لإسرائيل تغيرت، وأنها تتبنى قضيتته في الوقت الحالي.

إضافة إلى بعض مكونات "القوة الناعمة" الأخرى التي راحت تشكل للنموذج التركي، استثمرت الحكومة كمية كبيرة من الموارد في السينما و الفنون الجميلة، مثل المتاحف والمسارح ودور السينما<sup>(2)</sup>، وكذا في موجة الدراما التركية التي انتشرت عبر الفضائيات العربية بدءاً من سنة 2006 وحققت شعبية كبيرة، وتركت تأثيراً على معدل السياحة العربية في تركيا، مما دفع أحد كتّاب مجلة "فورين بوليسي" إلى القول: إن الدراما التركية أثبتت أن كسب قلوب من يعيش في العالم الإسلامي ليست مهمة مستحيلة، فقد نجحت أنقرة في تحقيق ما أخفقت الولايات المتحدة في إنجازه على مدى نحو 7 عقود من بدء علاقتها رسمياً مع العرب<sup>(3)</sup>.

و بذلك نجحت تركيا في تسويق سياستها كنموذج للمنطقة العربية، مستندة إلى عوامل الإعجاب والإنبهار التي لاقتها سياساتها، فهي نموذجاً للبناء السياسي والحداثي في منطقة هي جسر بين عالمين متناقضين في رؤيتهما الثقافية و السياسية... الخ<sup>(4)</sup>، المعتمدة في ذلك على التوفيق بين القيم الغربية الديمقراطية والعلمانية من جهة، والقيم الإسلامية من جهة أخرى و التي تعتبر الوحيدة في العالم الإسلامي<sup>(5)</sup>، التي تبحث الولايات المتحدة و

1 - معتز الخطيب ، مرجع سبق ذكره، ص 76

2- ممدوح عبد المنعم ، تركيا و البحث عن الذات ( القاهرة، مركز الجمهورية للنشر و الترجمة و التوزيع: 2012 ) ص- 39-55

3 - ,Nadia Bilbassy, " Leave it to Turkish Soap Operas To Conquer Hearts And Minds", in: <http://foreignpolicy.com/2010/04/15/leave-it-to-turkish-soap-operas-to-conquer-hearts-and-minds/>

4 - فيليب روبنس، تركيا و الشرق الأوسط ( ترجمة: ميخائيل نجم خوري ) ( قبرص: دار قرطبة للنشر، 1993 ) ص 102، وكذلك في: هايننس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، مرجع سبق ذكره، ص 122

5 - سعد شاكر شبلي، التجربة التركية في الديمقراطية الحديثة ، جريدة العالم في :

الغرب عنها، وتسعى إلى تعميم تجربتها، وهو ما ذهب إليه فوكوياما في مقال له في ديسمبر 2001 بالقول: "... أن الإسلام هو الحضارة الوحيدة التي لها إشكالية مع العالم الغربي الحديث..."، داعيا الدول الإسلامية إلى تبني النموذج التركي، و هو ما ذهب إليه كذلك "بول وولفويتز" في محاضرة له في مارس 2002<sup>(1)</sup>، و بذلك لقي هذا التوجه التركي الجديد دعما غربيا و امريكيا بالخصوص.

### المطلب الثاني: القوة الخشنة ( الصلبة ):

تعتمد الإستراتيجية الأمنية التركية في ركنها الاساسي الأول على إمتلاك قوات مسلحة رادعة من أجل حماية مصالح تركيا القومية و التوازنات الموجودة ضد التهديدات الموجهة من حول تركيا، و لعل أحد أهم المؤشرات على استمرار تركيا التأكيد على إمكانية تحركها انفراديا لحماية أمنها هو قرارات البرلمان التركي في أكتوبر 2007 و أكتوبر 2008 و أكتوبر 2009 بتفويض الحكومة و الجيش سلطة إرسال قوات عسكرية إلى العراق لتعقب مقاتلي حزب العمال الكردستاني<sup>(2)</sup>، فعلى خلاف الأدوار التعاونية التي تبرز بشكل اساسي في فترة حكم حزب العدالة و التنمية و الغالبة على خطابها، لا تخلو سياستها الخارجية من أدوار تقوم على استخدام القوة العسكرية بشكل أكثر استدعاء لأبعاد الصراع، وإن كانت حسب ما ذهب إليه غول بأنها "اضطرارية"، حيث قد تجد تركيا نفسها مجبرة على القيام بها من أجل حماية مصالحها، وفق مبدأ التوظيف الذكي للقوة العسكرية الذي طرحه أوغلو والذي يقصد به تأجيل اللجوء إلى هذه الآلية إلى ما بعد توظيف الآليات السياسية والإقتصادية، إنطلاقا من أحد المبادئ الحاكمة للرؤية التركية بإعطاء الأولوية للحوار ثم تنمية الإعتماد الاقتصادي المتبادل كآلية لتحقيق المصالح<sup>(3)</sup>، إلا أن ذلك لا ينفي إمكانية الإعتماد على القوة والآلية العسكرية- لكن مع دمجها بالقوة الناعمة-

<http://www.alaalem.com/index.php?aa=news&id22=16599>

- 1 - معنز الخطيب ، مرجع سبق ذكره ، ص 75
- 2 - علي جلال عبد الله معوض، "العثمانية الجديدة؟: الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط"، قضايا ( العدد 58) القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية، (2009) ص 47
- 3 - علي جلال عبد الله معوض، "العثمانية الجديدة؟: الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط"، مرجع سبق ذكره، ص

التركية، حسب قول أوغلو: ... من الضروري أن يتم توظيف القوة العسكرية بشكل متماسك مع القوة الناعمة، فإذا لم يتم استخدام أشكال القوة هذه معا فإن أكثر العمليات العسكرية نجاحا ستؤدي إلى نتائج مدمرة<sup>(1)</sup>.

ورغم أن تركيا لم تتعرض لتهديدات فعلية من دول محيطها منذ نشأتها، إلا أنها شكلت تهديدا عسكريا و سياسيا لهم<sup>(\*)</sup>، فتدخلت في شمال قبرص سنة 1974 و تنازعت مرارا مع اليونان، وهددت سوريا و العراق و تحالفت مع إسرائيل بما يعنيه ذلك بالنسبة لعلاقتها مع الدول العربية، و رغم أن علاقات تركيا بدول محيطها كانت في الأغلب متوترة إلا أن استخدام القوة كان دائما مؤجلا.

### الجدول رقم:16، يوضح ترتيب تركيا حسب القوة العسكرية بين الدول الكبرى

الترتيب	الدول حسب القوة العسكرية	مؤشر القوة	عدد القوات المسلحة الفاعلة	الميزانية السنوية (بليون دولار)
1	الولايات المتحدة الأمريكية	0.0897	1400000	601
2	روسيا	0.0964	766055	84.5
3	الصين	0.0988	2333000	216
4	الهند	0.1661	1325000	50
5	فرنسا	0.1993	202761	62.3
6	بريطانيا	0.2164	146980	60.5
7	اليابان	0.2466	247173	41.6
8	تركيا	0.2623	410500	18.2
9	ألمانيا	0.2646	179046	40.2

<http://www.globalfirepower.com/countries-listing.asp>

نتيجة للتحويلات الديناميكية في الأوضاع العالمية والإقليمية عملت تركيا على مواكبة هذه التحويلات من خلال إعادة النظر في أدوات سياستها الخارجية والعمل على الوصول إلى تكامل استراتيجي، وبناء على ذلك دعمت تركيا عضويتها ضمن حلف الشمال الأطلسي، وأبرمت العديد من الاتفاقيات مع عدد من الدول المحورية ضمن محيطها الإقليمي وخارجه، وكذا توطيد علاقاتها مع عدد من المنظمات الإقليمية والدولية.

1 - أحمد داوود أوغلو، العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 85

\* - مرد ذلك أنها تتفوق بفارق كبير من حيث القدرات العسكرية على دول محيطها

فإذا كانت تركيا تأمل أن تحولها سياسة "تصفير المشكلات" والقوة الناعمة ودور النموذج والشراكات الاقتصادية إلى قوة إقليمية، فإنها ترغب في أن تسهم سياسة "التوجهات المتعددة بزيادة أهميتها ودورها على الساحة الدولية، وموازنة علاقاتها مع جميع الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية، كما تهدف أيضا من سياسة "الدبلوماسية المتناغمة" إلى تكثيف وجودها في أغلب المنظمات والمحافل الدولية والإقليمية<sup>(1)</sup>.

في مقابل ذلك تسعى على تعظيم وجودها ضمن المؤسسات الأمنية الدولية على رأسها حلف شمال الأطلسي، ففي إطار حلف الشمال الأطلسي ومع التحويرات والتجديدات التي اعتمدها الحلف بعد نهاية الحرب الباردة\* دفع هذا الأمر تركيا إلى العمل على أن تستفيد من عملية التكيف الجديدة للحلف من أجل أن تخدم مصالحها الإستراتيجية، وتبرز أهمية حلف شمال الأطلسي بالنسبة للمحددات الإستراتيجية لتركيا في خمسة محاور أساسية هي:

1- **تركيا والمهمة الإستراتيجية الجديدة لحلف الشمال الأطلسي:** تفرد حلف الناتو بعد الحرب الباردة من حيث الوجود واستخدام القوة جعله يلعب دور المؤسس والمحافظ على النظام الدولي، وأصبح مضطرا لتقوية عمقه الاستراتيجي على الخطوط الجيوسياسية التي تحيط بشرق وغرب أوراسيا وتتقاطع مع جنوبها وشمالها، ولأن تركيا تحلّ وضعا جيوسياسيا مركزيا في القارة الأفروأوراسية وتشكل أهمية خاصة للتوازنات العالمية أهلها ذلك لأن تكون شريك هام لتحقيق غايات الحلف<sup>(2)</sup>.

فقدرة تركيا وقابليتها للتأثير وأهميتها الجيوسياسية فيما يتعلق بالمهمة الجديدة لحلف شمال

1- عماد يوسف: تركيا: استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة، ط1 (الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2015)، ص. 66.

\* تم تحديد خلال القمة التي تم عقدها في روما سنة 1991 الفهم الاستراتيجي الجديد لحلف شمال الأطلسي وتعيين مهمته الجديدة في ظل الآراء المختلفة وفق أربع نقاط أساسية:

- تطوير المؤسسات الديمقراطية في أوروبا والعمل على حل الأزمات بالطرق السلمية وتحقيق الأمن والاستقرار في القارة.  
- العمل على ايجاد تحالف فوق حدود الأطلسي في حال إذا ما تعرض أحد أعضاء هذا الحلف لأي خطر محتمل.  
- القيام بوظيفة الدفاع والردع في مواجهة أي هجوم على أي عضو من دول حلف شمال الأطلسي من خلال عملية دفاع مشتركة.

المحافظة على التوازن الاستراتيجي في أوروبا. للمزيد أنظر: أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ( ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل) ط1 ( بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010 ) ص258.

2 - أحمد داود أوغلو: العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مرجع سبق ذكره ، ص. 261.

الأطلسي ترتبط بالثقل الاستراتيجي لتركيا في المناطق الجغرافية البرية والبحرية القريبة منها، واستخدام هذا التأثير في سياستها الخارجية بشكل مؤثر وفعال<sup>(1)</sup>.

2- **العلاقات التركية الأمريكية:** تقوم هذه العلاقات بشكل محوري وأساسي على علاقة تركيا بحلف شمال الأطلسي، وقد عملت تركيا على توطيد علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية ضمن الحلف كبديل عن علاقاتها بالاتحاد الأوروبي، وبالمقابل رأت الولايات المتحدة الأمريكية في تركيا عاملاً فاعلاً في التأثير على منطقة البلقان وشرق أوروبا والشرق الأوسط، عندما تتعارض سياساتها مع بعض سياسات بعض الدول الأوروبية<sup>(2)</sup>.

3- **حلف شمال الأطلسي والعلاقات التركية - الأوروبية:** استطاعت تركيا أن تعيق المبادرة الأوروبية، التي رأت من الضروري تحجيم الدور التركي، وإبقاء تركيا خارج الصراعات الداخلية التي تحدث في أوروبا، وأن لا يكون لها أي قرار في قضايا الدفاع والهوية الأمنية، وأن تبقى في الوقت نفسه شريكة في هذه المسؤولية، كأداة عملية في مجال التطبيق العملي وتدخل قوات حلف شمال الأطلسي.

وبالتالي فحسب هذا الاقتراح ستفقد تركيا دورها في اتخاذ القرار، ولهذا عملت تركيا على إيقاف هذه التوجهات والمشاريع التي استهدفتها من خلال تدعيم وجودها ضمن الحلف<sup>(3)</sup>.

4- **تركيا ومخططات توسع حلف شمال الأطلسي:** تسعى تركيا لأن يكون لها دور مركزي في مخططات التوسع للحلف الأطلسي باتجاه وسط وشرق أوروبا، وهنا تبرز أهمية تطوير سياسة مبنية على أسس ثابتة، وأن تستطيع تركيا اتخاذ القرارات المناسبة والمنسجمة في الوقت نفسه، وعموماً فإن توسع الحلف يؤثر على ثقل تركيا داخل الحلف في اتجاهين مختلفين:

الأول: ايجابي: من خلاله تماس تركيا مع دول شرق ووسط أوروبا بشكل أكبر، يمكن لها أن تستفيد من المناخ السياسي الذي يمكن أن ينتج عن هذا الوضع.

الثاني: سلبي: يتمثل في خسارة تركيا قدرتها على الاستفادة من قيمتها الجيوسياسية إذا ما

1 - أحمد داود أوغلو: العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص. 262.

2- المرجع السابق، ص. 264.

3- المرجع السابق، ص. 265.

دخلت الدول القريبة جغرافيا من تركيا في الحلف، أو ازداد عدد الأعضاء فيه من بين الدول المجاورة لتركيا.

وعليه فقدرة تركيا على موازنة هذين التأثيرين في شكل مناسب، يرتبط بقدرتها على تطوير استراتيجية بمفردها حيال أوروبا الشرقية ومنطقة البلقان، على أن تكون سياسة منسجمة مع توجهاتها حيال حلف شمال الأطلسي<sup>(1)</sup>.

#### 5- حلف شمال الأطلسي والعلاقات التركية-الروسية: شكلت روسيا في زمن ماضي -

بعد الحرب العالمية الثانية- السبب الرئيسي وراء انضمام تركيا لحلف الناتو بحكم التهديدات الروسية اتجاه المضيقين التركيين ومنطقتي كارس وأردخان، أما اليوم فقد أصبحت هذه العلاقة أكثر مرونة وشكلت بالنسبة لتركيا فرصة أكبر لتحقيق مصالحها الخاصة، ولأن المناطق التي تركها الاتحاد السوفياتي السابق تشكل ساحة منافسة تاريخية بين المحور العثماني-التركي والمحور الروسي-السوفياتي، يمكن للعلاقات بين حلف الناتو وروسيا اليوم وما تنتجه من أزمات أن تنعكس على العلاقات الروسية-التركية<sup>(2)</sup>.

هذا الارتباط التركي بحلف الشمال الأطلسي يتماشى بصورة متوازنة مع تطوير علاقاتها الاستراتيجية مع روسيا وإيران إلى جانب توثيق علاقاتها بالقوى الصاعدة مثل البرازيل وجنوب إفريقيا والهند، فقد زادت عدد السفارات والقنصليات التركية من 163 عام 2002 إلى 202 عام 2012 وتطمح لزيادتها بحيث تصبح خلال السنوات المقبلة "البلد الخامس"<sup>(3)</sup> على المستوى العالمي الذي يمثل بشكل كبير في العالم، وهو ما توضحه الأدوات الناعمة في السياسة الخارجية التركية.

وفي إطار التحركات التركية الانفرادية لتوظيف قوتها العسكرية في الشرق الأوسط، فهناك مؤشرات دالة على ذلك نورد منها:

1- تفعيل التنسيق الأمني مع الدول العربية: خاصة في ظل الحكومة الحالية برئاسة حزب العدالة والتنمية، أين وقعت الحكومة اتفاقيات ومذكرات تفاهم لتعزيز التعاون الأمني

1- أحمد داود أوغلو: العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص. 267.

2- المرجع السابق، ص. 270.

3- عماد يوسف، مرجع سبق ذكره، ص. 67.

مع دول المنطقة، بما عزز صورة تركيا كدولة أكثر توازنا في ارتباطاتها الأمنية، وغير مقتصرة على التعاون مع إسرائيل والدول الغربية، ومن مؤشرات ذلك ما يلي:

- التحركات التركية لتفعيل أطر التنسيق الأمني الإقليمي بخصوص القضية العراقية.
- الأبعاد الأمنية والدفاعية في الاتفاقيات التي وقعتها تركيا مع العراق وسوريا في عام 2008 و عام 2009 على الترتيب، لإنشاء مجالس عليا للتعاون الاستراتيجي.
- توقيع اتفاقيات وتفاهمات للتعاون الأمني مع دول المنطقة، مثل اتفاق تعزيز التعاون الأمني مع الإمارات في مارس 2009 واتفاق التعاون مع سوريا في أبريل 2009 لتعميق التعاون في قطاع الصناعات الدفاعية والعسكرية.

2- تطوير مكانتها الأمنية دوليا: وبرزت من خلال المواقف التالية:

- المشاركة التركية في قوات حفظ السلام في المنطقة، حيث شاركت تركيا في قوات اليونيفيل في جنوب لبنان بعد العدوان الاسرائيلي في جويلية 2006 وفق قرار مجلس الأمن رقم 1701، كما وافق البرلمان التركي على إرسال قوات حفظ السلام إلى الصومال في فيفري من عام 2009.

- دعم مبادرة "اسطنبول للتعاون" التي أطلقها الناتو في قمته في اسطنبول في جويلية 2004 لتوسيع أنشطته في منطقة المتوسط، باعتبارها تأتي استجابة للتحديات الأمنية الجديدة في حقبة ما بعد أحداث سبتمبر 2001.

- التعاون الأمني مع الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، أين تحولت قاعدة "إنجريك" إلى مركز أساسي لشحن الاحتياجات اللوجيستية للقوات الأمريكية في العراق.

- دور تركيا في تشديد الرقابة على البرنامج النووي الإيراني من خلال التصدي لتصدير التكنولوجيا مزدوجة الاستخدام التي يمكن الإفادة منها في تطوير أسلحة نووية، فقد قامت تركيا في 14 جوان 2005 بتوقيع اتفاقية مراقبة الصادرات وأمن الحدود مع الولايات المتحدة، بحيث تقدم الأخيرة الدعم التقني والمساعدة الفنية والتدريب لمراقبة الصادرات عبر المنافذ التركية، وفي عام 2005 تم توقيع اتفاقية تتضمن موافقة تركيا على الانضمام لمبادرة منع الانتشار النووي الأمريكية.



- الموافقة التركية على المشاركة في مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي ضمن المنظومة الدفاعية لحلف الناتو في سبتمبر 2011<sup>(1)</sup>.

ما يؤهل تركيا لأداء هكذا أدوار هو امتلاكها لأدوات القوة الصلبة، فتركيا تمتلك ترسانة هائلة من الأسلحة بمختلف الأنواع، تؤهلها لتبوأ مكانة إقليمية مؤثرة في المنطقة، إذ بلغ تعداد القوات المسلحة التركية 7500541 جندي لكل أنواع القوات المسلحة حتى سن الـ 46 عاما، وبذلك تحتل تركيا المرتبة الثانية وفقا لعددتها في حلف الشمال الأطلسي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وتعد الدولة الثامنة في العالم من ناحية عدد قواتها المسلحة وكذلك نوعيتها، وهذا يجعلها على جانب كبير من الأهمية من ناحية التأثيرات التي يمكن أن تمارسها في البيئة الإقليمية التي تتواجد فيها، ويتكون الجيش التركي من أربع فروع رئيسية هي القوات الجوية، القوات البحرية والتي تتبعها قوات الدفاع الساحلي والقوات البرية وقوات الجندرية.

وقد عملت تركيا على تطوير قدراتها العسكرية منذ أواسط الثمانينات مستتدة على مبدئين هما: الحصول على أسلحة متطورة من مناشئ غربية، واعتماد التصنيع العسكري المشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول غربية أخرى، وفي السنوات الأخيرة (2000-2009) عملت تركيا على الاعتماد على أنظمة تسليح من دول أخرى منها ألمانيا، إنجلترا، فرنسا، روسيا، إسرائيل، على الرغم من أن معظم أنظمة التسليح التي تستخدمها هي أمريكية المصدر، فضلا عن ما تقدم عمل الجيش التركي على وضع استراتيجيات دفاعية تركز على:

- 1- أن تتحول تركيا إلى دولة منتجة لاستراتيجيات ومبادرات توفر الأمن والاستقرار في المنطقة وتحد من تأثير الاستراتيجيات الموجهة نحوها ونحو المنطقة.
- 2- أن تتحول إلى عنصر قوة وتوازن في المنطقة.
- 3- أن تعمل على استغلال كل فرصة وتأخذ المبادرة في تحقيق التعاون<sup>(2)</sup> و التفاهم، و تطوير العلاقات الايجابية مع الدول المحيطة.

1- ثامر محمود العاني وحازم عبد القهار الراوي: تركيا دراسة مسحية، مرجع سبق ذكره، ص. ص. 226، 232.

2- فراس محمد إلياس، مرجع سبق ذكره، 2016، ص. ص. 93، 95.

ما يميز الحقبة التي تلت تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا في عام 2002 بالنسبة للجيش التركي، كون هذا الأخير لم يعد هو الضابط الأولي لإيقاع الحياة السياسية كما كان سابقا، فمن خلال إجراء التعديلات الدستورية تم من خلالها تقليص صلاحيات المؤسسة العسكرية وحفظ الأمن الخارجي.

### المبحث الثالث: تحديات السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط

في سعيها للبحث عن دور إقليمي و دولي تكون تركيا فيه لاعبا مؤثرا و فعالا في محيطها، وجدت نفسها في خضم بيئة دولية عالية التنافس، فرضت عليها ضرورة التعاطي معها من خلال اتخاذ مواقف سياسية تعكس رؤيتها ومصالحها القومية في الوقت نفسه<sup>(1)</sup>، إضافة إلى تحديات داخلية متعددة وجب التعامل معها.

#### المطلب الأول: التحديات الداخلية:

##### - المسألة الكردية:

يمثل الأكراد تحديا حقيقيا لكل الدول المتاخمة لإقليم كردستان، وتعبيرا إقليميا فريدا عما يمكن أن نسميه التصادم بين فكرة القومية وفكرة الدولة، ومع وضوح تمايزهم القومي و العرقي، يبدو أن هناك توافقا إقليميا على عدم الاعتراف بهم كأصحاب قومية خاصة، نمت عبر قرون عديدة من التمايز العرقي والتاريخ المشترك والبيئة والعادات الواحدة، حيث كان الأكراد يتعرضون لمختلف أنواع الإضطهاد والإنكار في كل البلدان التي يعيشون فيها<sup>(2)</sup>، وفي زمن سابق كانت كل من تركيا والعراق تتبادلان -حق التعقب الساخن- داخل أراضيها لضرب ما يسمونه المتمردين الأكراد، ثم بعد الوضع الذي حصل عليه أكراد العراق بعد إقرار دستورها الذي ينص على تعدد القوميات و إقرار النظام الفدرالي ما خلق هواجس و قلقا لدي الجانب التركي الذي اجتهدت فيه سياستها الخارجية في توظيف تفاعلاتها الإقليمية والدولية من اجل احتواء المسألة الكردية والتي اصبحت دائمة الحضور

1- سيار الجميل، العولمة الجديدة و المجال الحيوي للشرق الأوسط: مفاهيم عصر قادم ( بيروت: مركز الدراسات و البحوث و التوثيق، 2001 )، ص 124

2 - فتحي الشاذلي، "المسألة الكردية في تركيا وتدابيرها الإقليمية"، في ( ثامر محمود العاني وآخرون)، (تركيا : دراسة مسحية) مرجع سبق ذكره، ص345

في جدول أعمالها<sup>(1)</sup>، وحتى إذا ما تتحت نسبيًا، فإنه لا يلبث يعود إلى الواجهة. حتى أن تركيا دخلت مرات عديدة في صراعات مع دول الجوار بحجة تقديمها دعماً للحركة الكردية المسلحة وفي مقدمتها سوريا، و الواقع أن السياسة التركية أرجعت كل فشل داخلي إلى الموضوع الكردي، مثلما أعادت كل فشل خارجي إلى المآمرات المفترضة على تركيا واستهدافات النيل منها، لكن التطورات التي اعقبت اعتقال عبد الله أوجلان (16 فيفري 1999)، وتحول الكرد عن العمل المسلح إلى العمل السياسي أظهر أن ثمة عوامل و فواعل أخرى أيضا مسؤولة عن فشل السياسات العامة، ما دفع الطبقة السياسية إلى الإهتمام بالمقاربات الداخلية لعدد من القضايا التي اعتبرت خلال زمن طويل من المحرمات، واصبح بإمكان الأكراد التعبير الجزئي عن هويتهم و التحدث بلغتهم<sup>(2)</sup>، وانتهاج مقارنة مختلفة نسبيًا عما كان في الماضي، لذلك تسعى تركيا إلى اتباع حزمة سياسات تركز في:

- التنسيق مع دول الجوار الجغرافي لضبط الطموحات السياسية و الانفصالية للأكراد<sup>(3)</sup>.
  - تبني سياسات و استراتيجيات أمنية تهدف إلى بناء قدرات عسكرية قوية قادرة على حماية سيادة الدولة و وحدتها الجغرافية.
  - وضع برامج تنموية للمناطق ذات الغالبية الكردية من خلال تبني جملة من الإصلاحات الهيكلية، سياسية و اقتصادية لتجاوز مشاكل الاندماج و التكامل الداخلي، بل و السعي لبناء شراكات و سياسات تكامل و تنمية إقليميين<sup>(4)</sup>.
- ومع السياسات التوافقية التي اتخذتها حكومات حزب العدالة والتنمية، أخذ التأييد الذي يلقاه حزب العمال الكردستاني يتراجع في وسط أكراد تركيا، حيث اطلق أردوغان مبادرة لتسوية الصراع التركي - الكردي سلميا في 23 جويلية 2005 مغايرة للنهج التركي التقليدي،

1 - عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية: الإستمرارية - التغيير، مرجع سبق ذكره، ص 83

2 - محمد نور الدين، " تركيا تقدم كبير نحو المسألة العلوية"، السفير (يومية لبنانية)، ليوم 04 أفريل 2011

3- روبرت أولسن، المسألة الكردية في العلاقات التركية - الإيرانية، (ترجمة: محمد احسان رمضان)، السلسلة الثقافية (أربيل: دار آراس، 2001) ص 63. للمزيد أنظر كذلك :

- *Allaying Turkey's Fears over Kurdish Ambitions*", Middle East Report (International Crisis group, n35, 2005)

4 - عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية: الإستمرارية - التغيير، مرجع سبق ذكره، ص 86

يعترف فيها بأخطاء الدولة التركية في حق المكون الكردي، وأن الأوان قد حان لتصحيحها إستنادا إلى حقيقة أن تركيا دولة متعددة الأعراق و الأديان، رغم معارضة احزاب المعارضة و كذا المؤسسة العسكرية التي ترى أنها مشكلة ارهاب<sup>(1)</sup>، وعليه ستظل المشكلة الكردية حاضرة في السياسة التركية تجاه محيطها العربي ما بقيت دون حل، بل و سوف تسبب المزيد من التدهور، كما ستظل عقبة كبيرة تمنعها من القيام بأدوار مهمة على مستوى الشرق الأوسط.

### - الصراع التقليدي ... العسكر و السياسة:

وفقا لقاعدة المد و الجزر في معادلة الجبهة الداخلية، فإن النقطة الحاسمة في تعزيز مكانة حكومة حزب العدالة والتنمية هي تحييد المؤسسة العسكرية أو الإنتصار عليها، خاصة مع عدم التوافق و الإنسجام في قضايا السياسة الخارجية كما السياسات العامة في تركيا، حيث ان "قانون الأزمة" قبل 2002 كما ملخصه كما يلي: تدهور أداء النخبة السياسة المدنية، و حدوث حالة من عدم الإستقرار تفسح الطريق أمام الجيش للقيام بإنقلاب عسكري ومن ثم يتخذ سلسلة من الإجراءات تعيد الامور إلى نصابها، ومن أهمها إحالة عدد من السياسيين إلى المحاكمات وحل بعض الأحزاب أو كلها و الدعوة إلى غعادة تشكيلها وفق النظام الجديد الذي يرسم العسكر أهم ملامحه وإدخال بعض التعديلات على الدستور بما يعزز دور و مكانة الجيش باعتباره أمينا و حاميا للعلمانية و الكمالية التي تعتبر مرجعيته العليا<sup>(2)</sup>، هذا الوضع حاول أن يستمر مع حكومة حزب العدالة و التنمية الفتية و التي حصدت ثلثي مقاعد البرلمان، فتوجست المؤسسة العسكرية منه خيفة<sup>(3)</sup>، ومعها المحكمة العليا التي حاولت مرارا إلغاء تسجيل الحزب و إيقاف قياداته إلا أن هذه المحاولات لم تثمر، حيث يرى بعض المتتبعين للشأن التركي أن المؤسسة العسكرية بدأت تفقد أفضلية المبادرة لصالح الحكومة المدنية، وذلك عبر تراكم سلسلة من الخطوات المتتابعة أهمها تعديل قانون مجلس الأمن القومي الذي كان ينص مسؤولية المؤسسة

1 - خورشيد دلي، تركيا و قضايا السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 56

2- ابراهيم البيومي غانم، " تركيا للأمام سر على طريق الديمقراطية الطويل"، مرجع سبق ذكره، ص 89

3- عبد الوهاب القصاب، " المؤسسة العسكرية التركية: مرحلة تبدل الأدوار" في (مجموعة مؤلفين)، العرب و تركيا،

مرجع سبق ذكره، ص ص 689- 690

العسكرية عن صياغة السياسة الخارجية والاقتصادية والاجتماعية لتركيا و تحول دوره إلى دور استشاري لاقتراح السياسات أو ابداء رأي فيها<sup>(1)</sup>.

تم انتقال حزب العدالة و التنمية إلى تشويه صورة الجيش من خلال الكشف عن خطط سرية للإنقلاب على الحكومة و التي خططت لها منظمة "أرغينيكون"، عبر هز الاستقرار الداخلي، و هو ما قلل من احترام الجيش لدي الرأي العام واعطى فرصة للحكومة لإجراء تعديلات دستورية- استفتاء 12 سبتمبر 2010-، و في مؤشر على انتهاء دور الجيش في الحياة السياسية قدمت القيادة العسكرية استقالة جماعية بعد خلافها مع الحكومة في نهاية جويلية 2011<sup>(2)</sup>، وهو دليلا على قوة دعم رئيس الوزراء الشعبية و التي تزداد شعبيته في كل الانتخابات والذي كان حافزا للمزيد من الخطوات لتقليص نفوذ المؤسسة العسكرية.

ورغم تجاوز حكومة حزب العدالة والتنمية للحاجز الأول إلا أن مسيرتها لا تخلو من مشكلات مماثلة، فقد تزايدت في هذه المرحلة حدة الإستقطاب السياسي وتصاعدت حدة الصراع على السلطة بين الاسلاميين المحافظين و العلمانيين الكماليين، وهو الإستقطاب الذي لا يمكن للسياسة الخارجية أن تكون بمعزل عن انقساماته<sup>(3)</sup>.

#### - التوجهات التركية: غموض الرؤية وتشتتها:

تقوم نظرية العمق الإستراتيجي لتركيا وفق أحمد داوود أوغلو على التوازن بين التوجه الإستراتيجي نحو الغرب مع العودة إلى توجه استراتيجي شرقي اسلامي<sup>(4)</sup> بما يمثله من رصيد تاريخي لتركيا، حالة التشتت هته التي تضمها النظرية باعتبارها رد فعل منطقي لحالة الغموض و التيه التي تعانيهما السياسة الخارجية التركية فيما يخص التساؤل حول مستقبلها هل هو في الشرق أم في الغرب؟، هذه الازدواجية في التوجه تحتم عليها ازدواجية النمط و السلوك المتبع لتحقيق مصالحها التي تكون متداخلة احيانا أو لإرسال اشارات تبدو

1 - عبد الوهاب القصاب ، مرجع سبق ذكره، ص 690

2 - طارق عبد الجليل، " الإستقلالات في القيادة العسكرية التركية: الدلالات و التحديات"، تقارير الجزيرة ( الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات، أوت 2011) ص 03

3 - فيصل بوالجدي، مرجع سبق ذكره، ص 261

4- فؤاد السعيد، "الديناميكيات المتغيرة في تركيا و النداعيات على العلاقات الأمريكية التركية"، ترجمات ( القاهرة : المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الاستراتيجية، 2008 )، ص 38

متعارضة لأطراف المختلفة المستهدفة من توجهات تركيا المتعددة و المتوازية<sup>(1)</sup>، واحسن مثال على ذلك تصويت البرلمان التركي سنة 2003 ضد المشاركة في عمليات غزو العراق، وهو الموقف الذي الذي كان له صدى سياسي ايجابي لدى الشعوب العربية، لكن تركيا في الوقت نفسه ابدت مرونة كبيرة في تسهيل استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للقواعد العسكرية و الممرات الجوية المتواجدة فيها، ما يعطي تفسيراً واحداً هو ان تركيا استخدمت القرار كغطاء سياسي لها للسماح باستخدام الجو، لكن هذه التوازنات والسياسات حتى و إن عرفت طريقها إلى النجاح احياناً، فإنها من الصعب أن تستمر كنهج عام في المواقف و الأزمات دون خسائر في رصيد علاقاتها مع الأطراف المختلفة<sup>(2)</sup>، هذه الخسائر التي بدأت تلوح في علاقاتها الأوروبية، الأمريكية و الإسرائيلية، وكذ العالمين العربي والشرق الأوسطي و هو ما يعتبر فشلاً في نهج الاستراتيجية التركية الجديدة رغم ما حققه من نجاحات على مختلف الأصعدة.

#### - هويات غامضة - متضاربة - :

من المشكلات الأساسية التي واجهت الدولة التركية الحديثة منذ نشأتها وما زالت تواجهها إلى اليوم، القضايا المتعلقة بالهوية الثقافية و السياسية للدولة<sup>(3)</sup>، هل هي علمانية أم اسلامية، وطابع قوميتها صهر قسري للأقليات أم تعددية إثنية ثقافية في إطار جامع<sup>(4)</sup>، فقد ساهمت الجغرافيا و الإرث التاريخي و المبادئ القومية وعلاقة الدين بالدولة و الأقليات العرقية و الدينية الموجودة فيها في تكوين هذه الهوية، و وجود تركيا في موقع جيوسياسي وجيو ثقافي هام منحها فرصة لعب أكثر من دور، كما حملها أعباء و مسؤوليات تتأرجح بين الهويات الأوروبية و الآسيوية و الشرق اوسطية، كما كانت مركز للحضارة الإسلامية. لكن تركيا سارت على نهجين هما: العلمانية المتشددة المعزولة عن وسطها الإقليمي، و القومية التركية التي لا تعترف بالمكونات الأخرى، هذا النهج الذي تحول مع الوقت إلى

1 - فؤاد السعيد، مرجع سبق ذكره ص 38

2 - نفسه ، ص 38

3 - محمد تلجي، "أزمة الهوية في تركيا ... طرق جديدة للمعالجة"، في ( محمد عبد العاطي محرراً) تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، ط 1 (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)، ص 102

4 - عماد شبيحة، "تركيا و الشرق الأوسط : دور إقليمي متجدد"، مرجع سبق ذكره، ص 33

عقيدة و إيديولوجيا سميت "بالكمالية"، حاميتها و ذراعها المؤسسة العسكرية، و كنتيجة لذلك ظهرت العديد من ردود الفعل من الأطياف الإسلامية و القوميات الأخرى مثل الأكراد و الأرمن لأجل إثبات وجودها، وهو ما اعتبر تهديد لوحدة الجمهورية وتحدي إضافي للسياسة الخارجية التركية، ومع أن حزب العدالة و التنمية انتهج سياسة خارجية تقوم على إعادة تعريف هوية تركيا استراتيجيا و قوميا، بالتخفيف من التشدد في المفهوم القومي للمواطنة في الداخل والتعايش مع تعددية ثقافية وكذا الإنفتاح على الغرب على نحو مساو للإنفتاح على العالم الإسلامي<sup>(1)</sup>، وهي عوامل تشكل خط الصدام الحقيقي مع الكماليين، الذين يرون في الإسلام و التعددية الثقافية و الليبرالية ألد أعداء العقيدة الكمالية، إلا أن مراحل التغيير هذه ظلت بطيئة و عرضة لتدخلات الجيش و داعميه، حيث أن تفاقم الاستقطاب بين حزب العدالة والتنمية والمؤسسة الكمالية، قد يدفع إلى تقييد الممارسات الديمقراطية في الداخل، وهو ما يشكل تحدي أمام السياسة الخارجية التركية والصورة الإيجابية عنها في محيطها<sup>(2)</sup>.

#### - تحديات الجغرافيا السياسية، مشاكل الحدود و المياه:

شكلت منطقة الشرق الأوسط عماد المجال العثماني منذ القرن السادس عشر إلى غاية انهيار الامبراطورية العثمانية اثناء الحرب العالمية الأولى، وكانت الفواصل الطبيعية بين دول المنطقة وخاصة بين تركيا، سوريا والعراق حافزا للتوسع التركي إلى الجنوب<sup>(3)</sup>، والتي شكلت فيما بعد عوامل تنافر و تحدي للوجود التركي في المنطقة و التي تبدو واضحة في النقاط التالية:

#### - الإسكندرونة / هاتاي :

إن مشاكل الحدود العربية التركية هي قضية خلافية جاءت إلى واقع العلاقات بين الطرفين ضمن ترتيبات دولية وضعتها الدول الكبرى آنذاك<sup>(4)</sup>، فقد لعب الإنتداب الفرنسي بالأراضي السورية وقلص حدود الدولة في الشمال من خلال عدة اتفاقيات و

1 - عماد شبيحة، " تركيا و الشرق الأوسط : دور إقليمي متجدد "، مرجع سبق ذكره، ص 38

2 - محمد تلجي، " أزمة الهوية في تركيا ... طرق جديدة للمعالجة "، مرجع سبق ذكره، ص 103

3 - عقيل سعيد محفوظ، سورية و تركيا: الواقع الراهن و احتمالات المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص 310

4 - عمر الحضرمي، العلاقات العربية التركية: تاريخها واقعا و نظرة في مستقبلها، مرجع سبق ذكره، ص 282

معاهدات<sup>(\*)</sup>، ثم جزأت إتفاقية سايكس بيكو سوريا إلى عدة دول و اقتطعت منها عدة اجزاء منحتها لتركيا، فندرج وضع لواء الإسكندرونة من ولاية حلب إلى كيان له إدارة خاصة، إلى عنصر قلق و توتر بين كل من سوريا تركيا وفرنسا، إلى أن تنازلت عنه فرنسا كليا لصالح تركيا حسب "إتفاقية انقرة الثانية في 23 جوان 1939"<sup>(1)</sup> - علما أن فرنسا كانت قد أقرت في وثيقة رسمية سنة 1920 بتبعية لواء الاسكندرونة إلى سوريا-، واصبح يعرف باسم هاتاي، ومنذ ذلك الوقت لم تهدأ سوريا عن مطالبتها بالإقليم على أساس انه ضم إلى تركيا ضمن صفقة لم تكن هي طرفا فيها<sup>(\*\*)</sup>، لدى بقيت القضية هاجس للأتراك حيث اعتبرت رئاسة الأركان التركية في 1980 في تقرير اعده، أن سوريا هي العدو الأكبر لتركيا وأن مسألة لواء الاسكندرون ستكون بؤرة التفجر في العلاقات الثنائية<sup>(2)</sup>، وأن القضية لا تزال تشتعل تحت الرماد تعمل على الإضرار بالعلاقات الثنائية، وحتى الأتراك الذين يعملون للتخفيف من المشاكل الناشئة عن هذه القضية، يقرن بأن الإقليم مازال موضوع خلاف في العلاقات الثنائية، إلا أن تركيا الرسمية وصلت إلى حد مطالبة سوريا بالتوقف عن المطالبة بحقوقها في الإقليم، حيث وجه الرئيس سليمان ديميريل خطاب من الأسكندرونة حذر فيه سوريا من أي مطالبة بالإقليم، لكن و على الرغم من مرور حوالي 70 سنة على

\* - من بين هذه الإتفاقيات : هدنة مودرس في 20 اكتوبر 1918، معاهدة سيفر في 10 أوت 1920، واتفاقية انقرة الأولى في 20 أكتوبر 1921 ... وغيرها

1- خورشيد دلي، تركيا و قضايا السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 50

\*\*- في معاهدة لوزان سنة 1923 تم إعترا ف تركيا بكون لواء الاسكندرونة تابعا لسوريا، وهو ما جعل القضية كامنة، وبعد توقيع معاهدة 1936 بين سوريا وفرنسا لإستقلال سوريا - بما في ذلك الإقليم- احتجت تركيا على الإتفاقية و رفعت القضية إلى عصبة الامم التي أوصلت بإعطاء الإقليم إستقلا لا ذاتيا داخليا بينما تقوم بتمثيله سوريا خارجيا، اجتهدت بعد ذلك فرنسا و تركيا في الإلتفاف على القرار من خلال تغيير المعطيات السكانية للإقليم الذي كان يضم 48% من سكانه من العرب و الأتراك 37 %، الروم الأرثوذكس و المسيحيون 10% و البقية من الأكراد و الشركس، فعمد الفرنسيون إلى تقسيم عرب اللواء إلى طوائف مختلفة و اعتبروا كل طائفة منها قومية مستقلة لوحدها و بالتالي اصبح الإقليم يضم، الأتراك، عرب سنة ، عرب علويين، عرب روم، عرب ارثوذكس و عرب كاثوليك و بالتالي يصبح الأتراك غالبية في هذا التقسيم، ثم كلفت عصبة الامم في 09 أفريل 1938 لجنة دولية للإشراف على انتخابات محلية للإقليم في 31 جويلية 1938، لكن هذه اللجنة انسحبت في 28 جوان 1938 و اتهمت في تقريرها فرنسا و من وراءها تركيا بعمليات تزوير ممنهجة، تبع ذلك احتلال الجيش التركي للإقليم في 05 جويلية 1938، و الذي اشرف على انتخابات ضمن فيها فوز الأتراك ب 22 مقعد من 40 مخصصة للإقليم، يومين بعد ذلك عقد برلمان الإقليم اجتماعا اعتمد فيه تسمية هاتاي للإقليم و فرض العملة التركية كعملة تداول وحيدة فيه، و حينها صرح وزير الخارجية التركي سراج أغلو للسفير الفرنسي: "...أن الوقت قد حان لإنهاء فصول الرواية و الحاق اللواء نهائيا بتركيا...". وهو ماتم فعليا في 30 جوان 1939 بعدما اعترفت فرنسا قبل اسبوع من ذلك بأحقية فرنسا بضم لواء الأسكندرون. للمزيد أنظر: فيليب روبنس ، تركيا و الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره ، ص- ص 30-33 وكذلك وليد رضوان، العلاقات العربية التركية، مرجع سبق ذكره، ص- ص 80-92.

2 - وليد رضوان، العلاقات العربية التركية، مرجع سبق ذكره، ص 89



سلخه فإن سوريا مصممة على استعادة حقها عبر الأمم المتحدة، في دلالة على أن قضية الملف لم تفتح بشكل جدي فعليا بعد، لكن كل دولة تستعد له بطريقتها الخاصة<sup>(1)</sup>، وهو ما يترك حالات من الارتياب و الشك في علاقات الطرفين.

### - الموصل " نقطة جذب/ توتر ":

بانتهاى الحرب العالمية الأولى و توقيع تركيا معاهدة لوزان في جويلية 1923، و التي اعترفت بالحدود التركية من قبل المجتمع الدولي، لم يتم التوصل إلى حل قضية الموصل بين تركيا التي كانت تطالب بالمنطقة و بريطانيا التي كانت منتدبة على العراق، لذلك ارجئ ملف الموصل إلى المفاوضات الثنائية.

تعد الموصل منطقة ذات اكثرية كردية إضافة إلى عدد كبير من الأتراك وهي حجة الأتراك لضم المنطقة، خاصة وأن إقليم الأناضول المجاور للموصل يواجه عقبة دمج الأكراد بسبب وجود أكراد غير مندمجين في هذه المنطقة المجاورة، لذلك فهي ترى في الإقليم تجميع و تهجير لمشاكل أكرادها في الأناضول إلى هذه المنطقة، لكن الواقع أكد على الإهتمام بحقول نفط الموصل من طرف الجانب التركي، لذلك وصلت المفاوضات الثنائية إلى طريق مسدود رفعت القضية على اثرها إلى عتبة الأمم الذي اصدرت قرارا لصالح بريطانيا، و التي قبلت وضع الموصل ولو بتردد ووقعت مع بريطانيا و العراق اتفاقية بذلك في جوان 1926<sup>(2)</sup>.

ورغم مرور قرابة القرن على الإتفاقية، إلا أن الإقليم مازال يمثل وضع جذب لتركيا واعتبارها منطقة انتزعت منها، حيث طالب الحزب القومي التركي بضم شمال العراق إلى تركيا باعتباره جزءا تركيا اقتطع منها تحت الضغط البريطاني يجب استعادته، ومع بوادر انهيار العراق بدأت أطراف تركية تتحدث عن مصالح حيوية لتركيا شمال العراق<sup>(3)</sup>، و رغم النفي الرسمي لتلك التحليلات، إلا أن جملة سلوكيات المسؤولين الأتراك تؤكد غير ذلك، ما دفع للتكهن بأن انهيار السلطة المركزية في العراق يؤدي إلى التدخل التركي في شماله

1 - خورشيد دلي، تركيا و قضايا السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 51

2 - فيليب روبنس، تركيا و الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص 30

3 - خورشيد دلي، تركيا و قضايا السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 51

بموافقة دولية لضمان حقول النفط وطرق المواصلات.

### المطلب الثاني: التحديات الدولية

#### الخيار الأوروبي في السياسة الخارجية التركية:

في مؤتمر باريس للسلام العام 1856 قررت الدول الأوروبية الكبرى بأن وحدة الإمبراطورية العثمانية الإقليمية و سلامتها مهمة بالنسبة للإستقرار الأوروبي، وهيمن على نقاشاتهم التساؤل حول كيفية التصرف عندما بدأت الامبراطورية العثمانية تتدهور، و أصبحت تعرف برجل أوروبا المريض بحسب مقولة "نيكولا الأول"<sup>(1)</sup>.

و حالما فقدت الإمبراطورية تفوقها العسكري و تخلفت عن الدول الأوروبية في التطور التكنولوجي، بدأت النخب العثمانية تنظر إلى أوروبا كنموذج تستورد منها الأفكار و نمط الحياة، و التي عرفت دفعة كبيرة مع مجيئ أأتاتورك، حيث قام بجملة إصلاحات حول تركيا بموجبها إلى دولة أوروبية، فعملت الحكومات التركية المتتالية على بناء المؤسسات الإدارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المستوحاة من المجتمع الغربي<sup>(2)</sup>، وانضمت إلى الحلف الأطلسي في افريل عام 1952 و إلى حلف بغداد عام 1955، وكانت من أوائل الدول التي اعترفت بإسرائيل في عام 1949، وفي جوان عام 1959 تقدمت تركيا بطلب العضوية إلى السوق الأوروبية المشتركة، ونجحت في عام 1963 في توقيع اتفاقية للشراكة الاقتصادية مع أوروبا<sup>(3)</sup>.

رافق ذلك كله شعور أوروبي بكون تركيا في الحقيقة ليست اوروبية وبأنها منذ قرون خلت

1 - Stephen Larrabee & Ian Lesser: *Turkish Foreign Policy in Age of Uncertainty*, Op Cit, p 45

2 - Meltem Muftuler-bac, "Through the Looking Glass: Turkey in Europe", *Turkish Studies*, vol 01, No 01, Spring 2000, p28

3 - Stephen Larrabee & Ian Lesser: *Turkish Foreign Policy in Age of Uncertainty*, Op Cit, p 46

شيء مختلف، وهو ما ترسخ بعمق في الذاكرة الجمعية للأوروبيين بسبب تقاليدنا و اختلافاتها الثقافية و الدينية، على حد تعبير مسؤول سابق في الإتحاد الأوروبي بقوله: "... إن تركيا لم تعتبر أبداً بلداً أوروبية تماماً، أو أسيوية تماماً، إنها على مفترق طرق بين قارتين و ثقافتين ومصيرين مختلفين..." (1).

هذا الغموض حول أوروبية تركيا أصبح أكثر عتمة منذ نهاية الحرب الباردة، و أثارت شكوكاً جديدة بشأن مكانتها في أوروبا، بل و خلقت صعوبات في علاقاتها معها، حيث أصبحت العلاقات الإستراتيجية العسكرية أقل أهمية كعامل مؤثر في تقاربهما، بينما زادت العوامل الإقتصادية و الثقافية أهمية هذا التقارب، هذا التحول في الأولويات ألقى الضوء على أهمية تركيا المتميزة، و أثارت تساؤلات جديدة حول المكان الذي تكون فيه تركيا ملائمة في أوروبا الجديدة.

و بالنسبة لتركيا، وجدت نفسها فجأة تقف في نهاية طابور دول أوروبا الشرقية المرشحة للإنضمام، رغم أن معظم هذه الدول هي أقل نمواً إقتصادياً منها، إلا أن المجموعة الأوروبية اعتبرت من الناحية السياسية و الثقافية جزءاً من أوروبا، ثم جاءت قمة كوبنهاغن (\*) لتحديد معايير العضوية في الإتحاد الأوروبي و التي خذلت الموقف التركي، تلتها قمة لوكسمبورغ- في 01 ديسمبر 1997- لتعمق الهوة وتبرز التفرقة و الإزدواجية في المعايير الأوروبية، حيث جاء قرار بروكسل السلبي في ديسمبر 1997 بشأن هذه العضوية صدمة كبيرة في الأوساط الحكومية التركية، وكانت الصدمة مضاعفة لها بسبب قبول طلب العضوية المقدم من جمهورية قبرص.

فجاء الرد التركي على قرار بروكسل سريعاً، حيث أعلنت تركيا مقاطعتها لعدد كبير من اجتماعات المجالس الأوروبية التي هي عضو فيها، وهددت بضم شمال قبرص رسمياً إلى

1 - Stephen Larrabee & Ian Lesser: *Turkish Foreign Policy in Age of Uncertainty*, Op Cit, p47

\* - قمة كوبنهاغن انعقدت في جوان 1993، غيرت تسمية المجموعة الأوروبية إلى الإتحاد الأوروبي و وضعت معايير توسيعه، حيث جاء فيها بأن عضوية بلدان شرق أوروبا و البلطيق كانت من بين الأهداف الرئيسية لسياستها، كما وضعت معايير سياسية و اقتصادية معينة للعضوية من بينها أن يحقق المرشح للعضوية ديمقراطية مستقرة و يحترم حقوق الإنسان و الأقليات، بالإضافة إلى مجموعة معايير سياسية للعضوية لم تكن موجود من قبل.

أراضيها، واتهم عدد من الزعماء الأتراك الإتحاد الأوروبي بأنه تحول إلى "ناد مسيحي"<sup>(1)</sup>، و تزايد زخم الأصوات في تركيا التي تنادي بضرورة تنويع تركيا لروابطها الخارجية و أن علاقاتها بأوروبا ليست بتك الأهمية، ما دفع الإتحاد الأوروبي إلى تدارك موقفه و قبلت تركيا كعضو مرشح على أساس المعايير ذاتها التي قبلت الدول الأخرى المرشحة للعضوية في مؤتمر هلسنكي 10-12 ديسمبر 1999-<sup>(2)</sup>، وقدمت لها استراتيجية لما قبل الإنضمام بغرض دعم إصلاحاتها.

و يرجع تغير موقف الإتحاد الأوروبي إلى:

- رغبة الإتحاد الأوروبي في إيقاف التصدع الذي أصاب علاقاتها بتركيا بعد قمة لوكسمبورغ

- سياسات تحالف الخضر في ألمانيا الداعمة

- التغيرات الذي حصلت في سياسات اليونان تجاه تركيا

- و العنصر الأكثر أهمية هو الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة

ثم في ديسمبر 2000 وافق مجلس الاتحاد على وثيقة قبول مشاركة تركيا في الإتحاد، و التي تمهد وتضع الشروط والأهداف التي يجب على تركيا تداركها لتكون "مؤهلة" لعضويته، و منذ ذلك الوقت قامت تركيا بالعديد من الإصلاحات في مجال حقوق الإنسان، و تقليص صلاحيات الشرطة، ورفع الحضر عن اللغة والإذاعة الكردية و رفع نسبة تمثيل الاكراد في المجالس المحلية والنيابية، كما خففت من قيود حرية الرأي و التعبير التي كانت تستخدم لإعتقال الصحفيين والمفكرين، الذين ينشرون آراء تعدها الحكومة تقوض هيبة الدولة، رغم كل ذلك إلا أن الإتحاد الأوروبي يرى أنه مازالت هناك مسافة ووقت لكي تتجز تركيا معايير قمة كوبنهاغن خاصة في الميدان السياسي، إضافة إلى وجوب حل خلافاتها مع اليونان

1 - خورشيد حسين دلي، مرجع سبق ذكره ص21، للمزيد أكثر أنظر: إبراهيم البيومي غانم، "جدلية الإستيعاب و الاستبعاد في العلاقات التركية الأوروبية"، في (محمد عبد العاطي، محرر)، تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج، مرجع سبق ذكره، ص ص 169-191

2 - William Park, "Turkey's European Union Candidacy: From Luxembourg to Helsinki-to Ankara?" Mediterranean Politics, Vol 05, No 03, Autumn 2000, pp 31-53

بشأن مشكلتي بحر إيجه و قبرص<sup>(1)</sup>، قبل التفكير في الحصول على عضوية الإتحاد الأوروبي.

### فماذا بعد وصول حزب العدالة و التنمية؟

مع وصول حزب العدالة و التنمية إلى السلطة في إنتخابات 03 أكتوبر 2010 بلغت وتيرة الإصلاح على الطريق الأوروبي ذروتها، وقام رئيس الحكومة المعين حديثاً أردوغان بجولة أوروبية شملت عددا كبيرا من الدول (15 دولة) لدفعها إلى تحديد موعد لبدأ مفاوضات عضوية تركيا. حيث أضحت بالنسبة لأردوغان مسألة الإنضمام إلى النادي الأوروبي أولوية برنامجه<sup>(2)</sup>، اعتمد فيها على سياسة براغماتية حديثة وخاصة في السياسة الخارجية عنوانها : عدم المواجهة مع كل دول الجوار، وتعدد العلاقات ومزيج من الاستراتيجيات السياسية، وقد أكد أردوغان خلال جولته الأوروبية أن "تركيا موجودة بالفعل في أوروبا من خلال أربعة ملايين مهاجر تركي وبأنها ليست مصدر مخاوف للأوروبيين"<sup>(3)</sup>، "مضيفاً أن نجاح تركيا كدولة إسلامية يمكن أن يجعلها قدوة لدول إسلامية أخرى"، وطالب ألا "يكون الإتحاد الأوروبي نادياً مسيحياً"، كما أعرب عن موافقته على خطة السلام الشامل في قبرص، وفق الخطة التي اقترحها الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، لأن ذلك سيساعد في الإسراع بانضمام تركيا للإتحاد الأوروبي، وأكد رفض أنقرة لأي صيغة شراكة خاصة بين الإتحاد الأوروبي وتركيا بدلاً من انضمام هذه الأخيرة إلى الإتحاد.

**إنقسام أوروبي:** اتفقت الدول الأعضاء جميعها على ضرورة التعاون مع تركيا ولكن الخلاف تمحور حول منح تركيا العضوية الكاملة في الإتحاد<sup>(\*)</sup>، فبينما تخلت ألمانيا عن سياستها

1 - Stephen Larrabee & Ian Lesser: *Turkish Foreign Policy in Age of Uncertainty*, Op Cit, p 54

2 - حسين طلال مقلد، "تركيا و الإتحاد الأوروبي: بين العضوية و الشراكة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ( المجلد 26، عدد 01 ، 2010 ) ص 342.

3 - Valérie Amiraux, "Turquie et Union Européenne; de la migration à l'intégration?", *La Turquie aujourd'hui un pays européen*, Encyclopaedia Universalis, France, 2004, pp.69-80

\* - هذا الموقف سرعان ما تغير بوصول أنجيلا ميركل التي أصبحت تعارض عضوية كاملة لتركيا عكس سابقها شرودر، والتي أصبحت تدعمها لصفة الشريك المميز، نفس الشيء حصل في فرنسا بذهاب شيراك الداعم لعضوية كاملة، ومجئ ساركوزي الذي كان أكثر تشددا في هذه المسألة، و بذلك سيطر الغموض على الموقف الأوروبي، ما أضعف اهتمام أنقرة.

الداعية إلى طرح "الشريك المميز" وأكدت دعم المطلب التركي بالعضوية الكاملة، نرى أن فرنسا جاهرت بمعارضتها للعضوية التركية في الإتحاد، من خلال تصريح ساركوزي من تركيا بقوله: "عضوية تركيا للإتحاد الأوروبي مسألة نعارضها كلياً"<sup>(1)</sup>، ونسعى حالياً لفهم الخطوط الحمراء لكلا الجانبين و إيجاد صيغة مشتركة لا تخل باستقرار الإتحاد الأوروبي أو تقلل من شأن الشعب التركي و تجرح كبريائه.

و وضع الإتحاد الأوروبي جملة من الشروط لقبول تركيا في عضويته هي في العمق تبدو أسباباً قوية لرفض عضويتها في المدى القريب ولعل أهم أسباب رفض هذه العضوية هي:

#### أ- خلافات تركيا اليونانية و القبرصية:

من أبرز العوائق التي تواجهها تركيا على صعيد علاقاتها مع دول الإتحاد، الصراع مع اليونان حول بحر إيجه، والمشكلة القبرصية بعد التدخل العسكري التركي عام 1974 وتقسيم شطري جزيرة قبرص بين القبارصة اليونانيين والأتراك، وتشكل هذه التوترات عقبات موضوعية في طريق العضوية، بسبب ضرورة موافقه جميع أعضاء الإتحاد الأوروبي بالإجماع على قبول أية دولة جديدة، إذ يحق لليونان وكذلك باقي الدول الأعضاء في الإتحاد بموجب ميثاقه استخدام حق الفيتو ضد انضمام أي عضو جديد لا ترغب فيه<sup>(2)</sup>، وبذلك فإن احتمالية ممارسة حق النقض الفيتو من قبل اليونان أو قبرص تشكل خطراً حقيقياً على الانضمام التركي، طالما بقي النزاع اليوناني-التركي والتركيب القبرصي مستمرا، نجحت اليونان حتى الآن في تجميد العديد من المساعدات الأوروبية المخصصة لتركيا، كما ترفض اليونان الضغوط الأمريكية المطالبة بتغيير موقفها تجاه قبول عضوية تركيا في الإتحاد الأوروبي.

#### ب- قضية الديمقراطية و حقوق الإنسان:

و تتعلق أساساً بتدخل الجيش في السياسة التركية، فقد ظلت المؤسسة العسكرية وحتى وقت قريب، تحكم وترسم السياسات التركية الخارجية، ما احدث تأثيراً سلبياً على الديمقراطية وحقوق الإنسان في تركيا، وهي القضايا المركزية والجوهرية في تقييم الإتحاد

1- عقيل سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية: الأستمرارية - التغيير، مرجع سبق ذكره، ص 193

2- خورشيد حسين دلي، مرجع سبق ذكره، ص 23، كذلك أنظر: غراهام فولر، مرجع سبق ذكره، ص ص 184-194

الأوروبي وأحد الركائز التي تستند عليها معايير الانضمام، رغم الخطوات الكبيرة التي التي اتخذتها تركيا لمعالجة هذه النواقص، إلا أن التقدم يعتبر غير كافياً بالمستوى الذي يفرضه معايير كوبنهاغن خاصة و أن العديد من التغييرات التي اجريت في القوانين لم تنفذ<sup>(1)</sup>، كما أثارت سياسة الجيش في تركيا جدلاً واسعاً في برلمان الإتحاد الأوروبي حول ما إذا كان النظام التركي بالفعل نظاماً ديمقراطياً حسب المعايير الأوروبية، حيث رأى معارضي الانضمام أن الديمقراطية المقيدة في تركيا ستهدد البناء السياسي للإتحاد الأوروبي.

- إضافة إلى معضلة القضية الكردية حيث يشكل الأكراد حوالي 20 مليون نسمة و رغم ذلك لا تعترف تركيا بوجود أقلية كردية، وتعتبرهم مواطنين أتراك<sup>(\*)</sup>، لكن بشرط التخلي عن هويته العرقية وهي الفكرة التي لم تقدم حلاً بالنسبة لأولئك الذين لم يكونوا مستعدين للتخلي عن هوياتهم القومية الأصيلة<sup>(2)</sup>.

فكانت طريقة تعامل الأتراك مع القضية التركية يغلب عليها الإنفعالات التاريخية التي نشأت من التهديدات التي كانت توجه إلى وحدة الإمبراطورية العثمانية، لذلك رفضت منحهم الحقوق الثقافية وحق التعليم بلغتهم خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى مطالبتهم بالانفصال، وتبرر القيود المفروضة وتجاوزات حقوق الإنسان بالتهديدات الإرهابية، التي عانت منها و مازالت من طرف حزب العمال الكردستاني، وفي أوت 2002 أقر البرلمان التركي تشريعاً سمح بموجبه ببث برامج إذاعية و التعليم الخاص باللغة الكردية، و هو ما بدا غير كاف لإقناع دول الإتحاد بجدية الخطوات المتبعة.

### ج- اختلاف العامل الثقافي و الحضاري:

رغم أن الإتحاد الأوروبي يصر على أن طلب تركيا للانضمام إلى عضويته سوف يتم تقييمه فقط بموجب معايير كوبنهاغن، إلا أن الاختلاف الحضاري بين تركيا وأوروبا يعد من

1 - Stephen Larrabee & Ian Lesser: *Turkish Foreign Policy in Age of Uncertainty*, Op Cit, p 56

\* - أقام أتاتورك مبادئ الدولة التركية على أساس القومية الواحدة، و كنتيجة لذلك منحت الديانة الإسلامية صفة التركية. و ضمنها الأكراد- و الأقليات الوحيدة التي تم الاعتراف بها كانت تلك التي أدرجت في معاهدة لوزان (1923) وهم اليهود و الأرمن و اليونانيين.

2 - Dogu Ergil, " Identity Crisis and Political Instability in Turkey", *The Journal of International Affairs* ( Vol. 54, No. 1, 2000 ) p. 51

أهم أسباب رفض تركيا في عضوية الإتحاد، على ذكر وزير خارجية هولندا السابق "هانز فان مايرلو": "...هل نحن نريد هذه الدولة في أوروبا؟ إن هذه المسألة لا يصح ذكرها..."(1). ورغم الخطوات التي اتخذتها تركيا حتى الآن إلا أن أوروبا تدرك أن تركيا في النهاية بلد مسلم ويشكل المسلمون فيها نحو 98 بالمئة من مجموع السكان البالغ 74 مليون نسمة، وفي ظل صعود التيار الإسلامي في تركيا، باتت أوروبا تأخذ البعد الإسلامي في تركيا بعين الاعتبار، في حين تريد أوروبا تأسيس اتحاد منسجم مع بنيتها دينياً وفكرياً واقتصادياً، مثلما يؤكد عليه ميثاق الإتحاد(2)، ومرد ذلك أن البرلمان الأوروبي وهو أعلى هيئة تشريعية في دول الإتحاد، ينتخب بطريقة مباشرة في الدول الأعضاء و بنسبة تتناسب و عدد السكان، فهل يمكن تقبل إنضمام تركيا إلى الإتحاد ممثلة في حزب إسلامي؟ كما أن نسبة تمثيلها في البرلمان الأوروبي تشكل هاجساً باعتبارها القوة السكانية الثانية بعد ألمانيا، لذلك فمسألة الإختلاف الحضاري بالنسبة للأحزاب الديمقراطية المسيحية في دول الإتحاد تعد مسألة حاسمة، و تعتقد أنه يجب على تركيا التفرقة بين الرغبة الأوروبية في تطوير العلاقات معها و بين مسألة قبولها عضواً في الإتحاد(3).

#### د- الإبادة الأرمنية:

من المطالب التي يرى أعضاء الإتحاد أن على تركيا تليبيتها، الإقرار بعمليات الإبادة الجماعية للأرمن في أوائل القرن العشرين في الفترة ما بين 1915 و 1923، والتي تصر تركيا على أنها لم تكن إبادة، وأن ما جرى كان نتيجة حرب أهلية بعد مساندة الأرمن لروسيا في حربها ضد الدولة العثمانية، والدليل على ذلك أن الكثير من الأتراك أنفسهم سقطوا ضحايا أيضاً، ويقدر عدد الأرمن الذين قتلوا خلال تلك الفترة بنحو 1.5 مليون، في حين ترى تركيا أن عددهم كان 300 ألف، وأثار تقرير سنوي أعده الإتحاد الأوروبي يعترف بحصول إبادة ضد الأرمن موجة سخط عارمة في تركيا(4)، جعلت رئيس الوزراء "أردوغان"

1 - Stephen Larrabee & Ian Lesser: *Turkish Foreign Policy in Age of Uncertainty*, Op Cit, p 60

2 - خورشيد حسين دلي ، مرجع سبق ذكره، ص 22

3 - نفسه ، ص 22

4 - عقيل سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية: الإستراتيجية- التغيير، مرجع سبق ذكره ص 194



لا يتمالك نفسه بالقول: "...اعتقد ان هذا التقرير بعيد كل البعد عن الواقع و ليس متزنا أبداً، و اعتقد أن الذين قامو بتجهيز هذا التقرير غير متزنين، أوروبا تقوم بتجهيز التقارير، لكننا سوف نرد بالطريقة التي نراها مناسبة..".

هذا إضافة إلى الفوارق الاقتصادية بين تركيا و دول الإتحاد والتي ترى أنها سوف تشكل عبئاً إضافياً على موازنة الإتحاد، فمستوى البطالة مرتفع وهذا سيؤثر على سوق العمالة في الإتحاد إذا ما فتحت دول الإتحاد الأبواب أمام الأتراك للعمل حيث ترى بعض الآراء هذه الدول، أن انضمام تركيا، البالغ تعدادها حالياً 72 مليون نسمة، يتضمن مخاوف أكثر من الفوائد، ومن بين هذه المخاوف أن يتم نزوح جماعي للأيدي العاملة التركية إلى دول الإتحاد الأكثر تطوراً، بحثاً عن فرص عمل، وأن تقوم تركيا باستنزاف الكثير من الأموال الأوروبية التي ستضخ إليها، كمساعدات إقتصادية، دون أن يتعافى اقتصادها، الذي لا يتواكب ومستويات الاقتصاد الأوروبي.

### المطلب الثالث: التحديات الإقليمية

#### العلاقات التركية بكل من إيران و إسرائيل:

لقد ركزنا على كل من إيران و تركيا باعتبارهما من أهم المؤثرين في السياسة الإقليمية في الشرق الأوسط، ومن جهة ثانية باعتبار علاقات تركيا تجاه هتين الدولتين يكون لها انعكاس مباشر على نتائج الدور الإقليمي لتركيا في المنطقة .

#### أ- العلاقات التركية الإيرانية:

تعتبر إيران و تركيا قطبين رئيسيين في النظام الإقليمي الشرق أوسطي، وكلاهما يحوزان موقع استراتيجي في غاية الأهمية والغنى بالثروات الطبيعية، علاوة على ذلك فإن التغيرات الإقليمية والدولية تجعلهما قوتين مفصليتين في منطقة مستهدفة من قبل قوى خارجية.

بنجاح الثورة الإيرانية في العام 1979 تغيرت الأوزان النسبية في منطقة الشرق الأوسط من جديد، من جراء تصادم النظام الإيراني الجديد مع التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن،

وتأسيساً على ذلك التصادم فقد عادت العلاقات التركية- الإيرانية إلى قديم عهدها من فترتين وتصارع<sup>(1)</sup>، وجاء الانقلاب العسكري في تركيا عام 1980 ليزيد من حدة الاستقطاب في العلاقات الثنائية بين البلدين الجارين، إلا أن ضرورة التعاون الاقتصادي في العلاقات بين البلدين جاءت لتطغى على حالة الفترتين السياسي بينهما، حيث شهدت العلاقات الثنائية بينهما خلال ثمانينيات القرن الماضي فترة من الانتعاش النسبي أثناء الحرب العراقية- الإيرانية، بسبب اضطرار إيران إلى تمرير صادراتها و وارداتها عبر حدودها مع تركيا، والتي تمتد من شمال غربي إيران وجنوب شرقي تركيا بطول 499 كيلومتراً.

### محددات العلاقات الثنائية " التركية - الإيرانية "

لقد تحددت العلاقة التركية الإيرانية المعاصرة عامة بالعوامل التالية:

- القضية الكردية التي أثرت في العلاقات الثنائية التركية الإيرانية وكذا العراق<sup>(2)</sup>.
- التوترات الإيديولوجية حول دور الدين في الدولة، أي الدولة الدينية مقابل الدولة العلمانية
- انزعاج انقرة من الأهداف المتطرفة للسياسة الخارجية الإيرانية، خاصة ما يتعلق بإسرائيل و تصدير الثورة، وكذا التشجيع المشبوه للحركة الإسلامية الكردية.
- التنافس الجيوسياسي على النفوذ في عراق ما بعد صدام ، سوريا، الخليج العربي و آسيا الوسطى و القوقاز
- حاجة تركيا إلى تلبية احتياجاتها من الطاقة في مواجهة سياسات الطاقة الدولية، وخاصة فيما يتعلق بخطوط أنابيب النفط و الغاز<sup>(3)</sup>.

بعد سقوط الاتحاد السوفيتي السابق وظهور الدول الآسيوية المستقلة عنه في منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين، ظهر صراع إقليمي جديد بين إيران وتركيا على مناطق النفوذ هناك، ومرد ذلك أن هذه المنطقة الجغرافية الممتدة من كازاخستان شرقاً وأذربيجان غرباً،

1 - غراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 150 ، و للتوسع انظر: موريل ميارك فايسباخ، جمال واكيم، السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى و البلاد العربية منذ العام 2002، ط 2 (بيروت: شركة المطبوعات للنشر و التوزيع، 2014 ) ص ص 199- 217

2 - Stephen Larrabee & Ian Lesser: *Turkish Foreign Policy in Age of Uncertainty*, Op Cit, p p 147-149

3 - المرجع السابق، ص 151

والتي تشكل الإمتداد الجغرافي والثقافي لكلا البلدين، تزخر بثروات نفطية وغازية هائلة، يعتقد المختصون أنها سوف تؤثر في معادلات التوازن بسوق الطاقة العالمية، وما يعنيه ذلك من توزيع جديد لأوراق اللعب الإستراتيجية إقليمياً وعالمياً، دخلت العلاقات الإيرانية-التركية مفترقاً حاسماً بعد احتلال العراق عام 2003، إذ ساهم هذا الاحتلال في تبدل موازين القوى الإقليمية لمصلحة إيران وبشكل جعل المصالح التركية عرضة للخطر، من جراء تنامي الطموحات القومية الكردية ومخاطر امتدادها إلى جنوب شرق الأناضول وأغلبيته السكانية الكردية<sup>(1)</sup>، كما أدى احتلال العراق إلى إعادة توزيع لموازين القوى الإقليمية عموماً بين إيران وتركيا بالخصوص، ومن هنا شهدت السنوات الأخيرة الكثير من التحركات التركية والإيرانية لتعزيز نفوذهما الإقليمي سواء في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز أو منطقة الشرق الأوسط، مما ينبئ بمرحلة من التنافس الإقليمي الحاد بين الدولتين، وخصوصاً في ظل تنامي سلطة حزب العدالة والتنمية الإسلامي في تركيا منذ عام 2002.

فقد ضاعف الحزب الحاكم الجهود الدبلوماسية لتركيا للشراكة مع جيرانها في الشرق الأوسط، وقد دافع وزير الخارجية أحمد داود أوغلو عن دور أكثر حزمياً لتركيا في المنطقة وكثف جهوده للشراكة مع بلدان إقليمية، وهي سياسة لقبّت بـ " صفر مشاكل " بسبب تشديد البلد على تعزيز التعاون مع جميع الأقاليم، بداية بمناطق تجارة حرة، تخفيف القيود على تأشيرات الدخول، دمج البنى التحتية بشكل أكبر، وتقديم خدمات الوساطة بهذا الخصوص، كانت العلاقة مع الجمهورية الإسلامية تعتبر بمثابة فرصة و تحد<sup>(2)</sup>.

سياسة أنقرة الخارجية المستقلة هذه، احدثت قدراً معيناً من الود في إيران، وطغت المصالح المتبادلة بين البلدين إلى حد كبير على التوترات بينهما، في العراق ومناطق أخرى، و انتهاج موقف "أكثر إتساماً باللين" إزاء برنامجها النووي، ففي حديث نشر في "صحيفة

1 - موريل ميارك فايسباخ، جمال واكيم، السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى و البلاد العربية منذ العام 2002، ط2 (بيروت: شركة المطبوعات للنشر و التوزيع، 2014) ص 212

2 - أرون ستين ، فيليب بليك، " العلاقات التركية - الإيرانية: من أصدقاء أصحاب مصالح إلى علاقة معقدة"، في الموقع: <http://www.rsgleb.org/modules.php?name=News&file=article&sid=370>

الغاردان البريطانية في 26 أكتوبر 2009، رفض أردوغان المزاعم القائلة أن إيران تسعى إلى امتلاك أسلحة نووية بوصف ذلك من قبيل "الثرثرة"<sup>(1)</sup>، وكان دعم تركيا الصريح لبرنامج التخصيب الإيراني هو الكابح للجهود الغربية لحشد الدعم الدولي لإدانة شاملة لإيران وفرض عقوبات عليها، كما تمسك حزب العدالة والتنمية بعدم تفويضه فرض عقوبات أحادية من قبل بلدان مختلفة تنتقد البرنامج النووي الإيراني وهي نفسها تملك أسلحة نووية بقوله أنه "ليس من قبيل الإنصاف" قاصداً بذلك "إسرائيل على وجه الخصوص".

و جاءت بعد ذلك الجهود التركية البرازيلية لتخفيف الإحتقان بشأن البرنامج النووي الإيراني، و الذي أثمر إتفاقا يقضي بتلبية حاجيات إيران من الوقود النووي مع ضمان استعمالها فقط للأغراض السلمية، والذي عرف اخفاقات و عثرات إلى أن كُتِل باتفاق مع مجموعة 5 + 1

#### ب- العلاقات التركية الإسرائيلية:

كانت الجالية اليهودية التي تعيش في الدولة العثمانية تعد الأكبر من نوعها في العالم أجمع، وقد كانت تجربة عيشهم في العالم الإسلامي أكثر إيجابية من العيش في أجزاء كبيرة من أوروبا، كما أن تركيا كانت أول دولة مسلمة تعترف بإسرائيل في العام 1949، مبرزة بذلك تمايزها عن جيرانها في قضية تعتبر مصيرية بالنسبة لهم، وتواصلت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل حتى في أوج مراحل التوتر بين إسرائيل والبلدان العربية، ومع ذلك، فقد سحبت سفيرها من إسرائيل أثناء العدوان الثلاثي على مصر في العام 1956، لكنّ عدم قطع علاقاتها مع إسرائيل كان بالغ الأهمية بالنسبة لإسرائيل<sup>(2)</sup>، عززت تلك العلاقات مجموعة من الاتفاقات الجوهرية منذ نهاية الثمانينات<sup>(\*)</sup>، دون أن يكون لتركيا

1 - صداح أحمد الحباشنة، "العلاقات التركية الإسرائيلية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة (2002-2010)"، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية (المجلد 38، العدد 3) (الجامعة الأردنية: عمادة البحث العلمي، 2011) ص 791  
2 - عماد شبيحة، "تركيا و الشرق الأوسط: دور إقليمي متجدد"، قضايا استراتيجية (المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، عدد 72، مارس 2010) ص 71

\* - التحالف بين تركيا و اسرائيل يعود إلى سنة 1958 في عهد حكومتي عدنان مندريس و بن غورين و استمر هذا التحالف حتى العام 1966، حيث كان السبب الرئيسي لإنهاء هذا التحالف السري عدم تصويت اسرائيل إلى جانب تركيا في الأمم المتحدة بشأن القضية القبرصية عام 1964، بل واستقبلت اسرائيل الرئيس القبرصي وهذا ما أصاب أنقرة بخيبة أمل اوقفت بموجبه التعاون العسكري السري مع اسرائيل. أنظر للتفصيل أكثر: محمد نور الدين، تركيا: الصيغة و الدور، ط1 (بيروت: رياض الريس للكتاب و النشر، 2008) ص ص 306-308

أي دور في مسار عملية السلام كما لم يكن لعملية السلام دور في تحسين علاقات البلدين بقدر ما كان ذلك مرتبطا بتكيفهما مع النظام العالمي الجديد، وعقب توقيع إتفاقية اوسلو اتيح للبلدين توسيع آفاق تعاونهما التجاري والأمني، بل وأصبحت تركيا ذلك الجسر الذي يربط إسرائيل بالعالم الإسلامي الواقع وراء العالم العربي، وكان ذلك جزء من استراتيجية اسرائيل لتوطيد علاقاتها مع تلك البلدان، في حين كانت اسرائيل بالنسبة لتركيا جزءا من استراتيجيتها لتوسيع تبادلها التجاري مع الغرب و رافعة لإنضمامها إلى الإتحاد الأوروبي<sup>(1)</sup>، هذا التطور في العلاقات حرك مجالات التعاون كثيرا ودعمه في أوجه متعددة، بدءا من اتفاقية تعاون تدريب و تعاون عسكري عام 1996، اوجدت أنقرة علاقات متعددة الأوجه مع اسرائيل تراوحت بين تعاون تصنيع دفاعي مشترك و تبادل المعلومات العسكرية إلى التنمية الاقتصادية، كما جرى اعداد خطط لتصدير المياه التركية إلى اسرائيل<sup>(2)</sup>، حيث أن عملية السلام العربية الاسرائيلية خففت عن سياسة تركيا العامة مخاوف التهديدات التي كانت محتملة بسبب هذه العلاقات، سواء من داخل تركيا حيث حساسية الراي العام تجاه القضية الفلسطينية، أو مع دول الشرق الأوسط عموما، و يرجع المراقبون الأساس السياسي الذي تعمل عليه تركيا في علاقاتها مع إسرائيل إلى ثلاث أبعاد:

-الأول: مسألة الأمن التركي وسط التسعينات، ودور سوريا العلني في اسناد حزب العمال الكردستاني ماقاد انقرة إلى التفكير في إيجاد طريقة تستطيع بها وضع حد لتصرفات سوريا، حيث استغلت دمشق اتفاق فصل الاشتباك مع اسرائيل كجزء من التسوية الشاملة في الشرق الأوسط و الحرية التي توفرت لها نتيجة ذلك وركزت قواتها وخططها على الحدود التركية.(طرح فيه نوع من تجريم الخط السوري)

- الثاني: الصعوبات التي كانت تواجهها تركيا في الحصول على بعض الأسلحة والتكنولوجيا من الولايات المتحدة وأوروبا، وغم التحالف الإستراتيجي الذي كان يربطها بهما، إلا انها كانا يربطان المسألة بقضية حقوق الإنسان داخل تركيا، و تعقد ذلك أكثر بسبب

1 - عماد شبيحة، مرجع سبق ذكره، ص 72

2 - Stephen Larrabee & Ian Lesser: *Turkish Foreign Policy in Age of Uncertainty*, Op Cit, p 140

قتال حزب العمال الكردستاني وخلافاتها الواضحة مع اليونان، لذلك قدمت إسرائيل فرصة أوسع لتركيا لتتوسع مصادر حصولها على احتياجاتها العسكرية مقابل استخدامها الفضاء الجوي التركي للتدريب<sup>(1)</sup> (\*).

- الثالث: فناعة بعض صناعات القرار الأتراك بأن تعزيز العلاقات التركية بواشنطن يمر حتما عبر إسرائيل، و يرى البعض أن التقارب مع إسرائيل يمنح تركيا فرصة كسب اللوبي الإسرائيلي إلى جانبها لدعم مصالحها بطريقة أكثر ضمانا و استقرارا.

### وماذا بعد 2002؟

منذ وصول حزب العدالة و التنمية إلى السلطة و الحكومة تحاول دعم علاقاتها مع دول المحيط العربي التي شابتها العديد من التوترات بسبب تنامي العلاقات التركية الإسرائيلية، وهو ما سبب انزعاج لإسرائيل التي لجأت إلى لعب ورقة الضغط الكردية، و تأزمت بعد ذلك على خلفية القضية الفلسطينية، واصبح توتر علاقات تركيا بإسرائيل هو المعادل أو المقابل الموضوعي لتوثيق علاقاتها مع الدول العربية<sup>(2)</sup>، التغيير في سياسات تركيا تجاه إسرائيل الذي وصل إلى حد التآزم والتدهور، جاء في سياق تغيير واضح في أولويات السياسة الخارجية التركية منذ بدايات القرن الحادي والعشرين، وأن التصلب التركي مع إسرائيل يجب أن يفهم في إطار منظومة تغييره تركية تجاه الغرب عموما<sup>(3)</sup>، وارتباطا مع عقيدة العمق الإستراتيجي، أصدر مجلس الأمن القومي التركي وثيقة العام

1 - Stephen Larrabee & Ian Lesser: *Turkish Foreign Policy in Age of Uncertainty*, Op Cit, p 141

\* - اوضحت اتفاقية التدريب و التعاون العسكري لعام 1996 بين تركيا و اسرايل سلسلة نشاطات مشتركة في مجالات التدريب و تبادل المعلومات، و كذا سماحها لإسرائيل باستخدام الفضاء الجوي التركي لأغراض التدريب، كما عقدت اتفاقية ثنائية اخرى بشأن نقل التكنولوجيا و اجراء البحوث المشتركة و تبادل المعلومات الإستخبارية و سياسات التخطيط و التدريبات العسكرية الثنائية أو الجماعية، كما تضمنت اتفاقيات نقل الأسلحة بين الطرفين و التصنيع الدفاعي منها تحديث إسرائيل 54 طائرة أف14س تركية ، ثم صفقة لاحقة لتطوير و تحسين 48 طائرة أف15س، و كذا الإنتاج المشترك للعديد من أنواع الاسلحة و الصواريخ منها صاروخ " أرو" المضاد للصواريخ الباليستية، و التصنيع المشترك لدبابات ميركافا. للمزيد من التفاصيل أنظر:

Meliha Benli Altunisik, "Turkish Policy Toward Israel" in, Alan Makovsky & Sabri Sayari , *Turkey's New World: Changing Dynamics in Turkish Foreign Policy* (Washington :The Washington Institute For Near East Policy, 2000 ) p. 67

2 - عقيل سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية: الإستراتيجية- التغيير، مرجع سبق ذكره، ص 313

3 - ايمن يوسف، "العلاقة التركية - الإسرائيلية في ضوء عقيدة العمق الإستراتيجي لأحمد داوود أوغلو"، قضايا اسرائيلية،

2010 المسماة الكتاب الأحمر والتي لخصت المخاطر التي تتهدد تركيا في السنوات القادمة. الملاحظ أن وثيقة العام 2010 اعتبرت إسرائيل عاملاً سلبياً ضاغطاً على الأمن الإقليمي واعتبرت سياساتها عاملاً مهماً من عوامل عدم استقرار المنطقة ككل، بينما حذفت سورية من قائمة الدول التي تهدد أمن تركيا.

حيث دخلت العلاقات مع إسرائيل إلى منعطف جديد مطلع 2008 عندما انتقد أردوغان إسرائيل بسبب قتلها المدنيين في عدوانها على قطاع غزة (27 ديسمبر 2008)، والذي بلغ ذروته في حادثة دافوس بين رئيس الوزراء التركي اردوغان والرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز ( 29 جانفي 2009 )<sup>(1)</sup>، ثم جاءت حادثة مرمرة و التي أدت الي تدهور كبير في العلاقات الإسرائيلية التركية في جميع الجوانب، السياسية والاقتصادية والعسكرية ودخول العلاقات الرسمية في مرحلة الجمود، بعدما تم وقف التحالف أو التعاون الاستراتيجي قبل ذلك بعام ونصف، وقد أدى هذا الموقف التركي المناهض لإسرائيل إلى تعزيز أجواء عدم الثقة بين البلدين، حيث جنحت إسرائيل إلى ابتزاز تركيا، إذ لم تتورع عن مساومتها ضمناً على الملفين الكردي والأرمني، حيث أعلن أحد القادة العسكريين الإسرائيليين بعد ما جرى في ندوات منتدى دافوس، وما تلاها من مشادات كلامية بين المسؤولين الإسرائيليين والأتراك على خلفية عدوان إسرائيل الأخير على غزة "أن على تركيا أن تراجع نفسها قبل أن تنتقد إسرائيل، كونها تحتل شمال قبرص، وتضطهد الأكراد والأرمن"<sup>(2)</sup> وفي السياق ذاته، لوح اللوبي اليهودي في واشنطن بتحويل جهوده في قضية الأرمن إلى غير مصلحة تركيا، إذا استمرت في تصعيد حالة التوتر مع تل أبيب، وهو ما فهمته تركيا جيداً.

### آسيا الوسطى و القوقاز:

تمثل دول آسيا الوسطى و القوقاز بالنسبة لتركيا قيمة رمزية وتاريخية كبرى، لم تكن تعيرها إهتمام في حقبة الحرب الباردة بسبب الفارق في القوة مع الإتحاد السوفياتي، و بتفكك هذا الأخير واستقلال تلك الجمهوريات، نشطت استجابات عاطفية و سياسية متسارعة

1 - صداح أحمد الحباشنة، مرجع سبق ذكره، ص 778

2 - المرجع السابق ، ص 789

تطمح باتساع نفوذ تركيا من بحر الأدرياتيك إلى بحر الصين(\*)<sup>(1)</sup>، و قوبلت الجمهوريات الجديدة فيما يعتبر المواطن التركي الأصلي بقدر كبير من الترحيب من جانب الشعب التركي، و اعتبرت ذلك فرصة سانحة من أجل تنفيذ حلم الوطن التركي الكبير، حيث عبر الرئيس أوزال عن ذلك بقوله: "... إن هذه الفرصة تلوح للمرة الأولى منذ ألف سنة ولا بد لكي نكون دولة عظمى في القرن الواحد و العشرين أن نستغل جيدا هذه الفرصة...، و إذا لم نرتكب أخطاء فالقرن الواحد و العشرين سيكون قرن الأترك..."<sup>(2)</sup>، هذا الشعار - الوطن التركي الكبير - لم يخفت بعد وفاة أوزال، و أكد خليفته ديميريل على وحدة الشعوب التركية بقوله: "...تركيا و ازربيجان دولتان ، وأمة واحدة..."، وخص أذربيجان بذاتها كونها صلة الوصل الوحيدة بين تركيا من جهة و جمهوريات آسيا الوسطى من جهة أخرى، و يتوقف على دورها نجاح المشروع التركي.

و تتأسس جاذبية الإقليم على مجموعة من المعطيات:

- أنها منطقة جيوسراتيجية مهمة في قلب أوراسيا .
- أنها منطقة غنية بالموارد الطبيعية و المعدنية، خاصة مصادر الطاقة.
- قابلية المنطقة لتلقى المبادرات السياسية الخارجية بعد فترة طويلة من العزلة.
- الطبيعة التنافسية لتغلغل القوى الدولية و الإقليمية<sup>(3)</sup>.

هذه الإندفاع التركية في السنوات الأولى لم تجد اهتماما مماثلا من دول المنطقة و حققت نجاحا محدودا و يرجع ذلك إلى بعض الأسباب منها:

\* - مجموعة الدول المعنية هي: ازربيجان، كازخستان، أوزباكستان، تركمانستان، طاجكستان، قرغيزستان، أرمينيا و جورجيا، وتمثل هذه الدول حيزا ثقافيا و لغويا و تاريخيا عرف بالعالم التركي أو العالم الطوراني، أنظر: *Ramazan Kilinc, "Regional of a Grand Strategy or Democratic Member of a Regional Identity? Turkey between Eurasia and Europe", p 1, in* <http://www.ir.metu.edu.tr/conf2002/papers/kilinc.pdf>

1 - عقيل سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية: الإستراتيجية- التغيير، مرجع سبق ذكره، ص 261  
 2 - محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحاضرة: مقاربات في الدين و السياسة و العلاقات الخارجية (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية و البحوث و التوثيق، 1998) ص 225  
 3 - محرم أكشي، " في آسيا الوسطى و القوقاز: تامين لجسور الطاقة"، في (محمد عبد العاطي محررا)، تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج، ط 1 (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010) ص-ص 193- 210



أ- محدودية الوسائل المالية التركية لتلعب دورا اقتصاديا و سياسيا مهما في المنطقة، لذلك لم يتوسع التعاون الإقتصادي بالسرعة التي كانت تأمل فيها أنقرة<sup>(1)</sup>.

ب- لم يجد النموذج التركي الذي كان يؤكد على الديمقراطية، العلمانية و اقتصاد السوق آذان صاغية لدى حكام دول آسيا الوسطى الذين كان معظمهم من مستبدي العهد السوفياتي الذين يهتمون بالحفاظ على مصالحهم الشخصية أكثر من أي شيء آخر.

ت- التصرف الفوقي لتركيا و الذي شبهته تلك الدول بتصرف الأخ الكبير، الذي يعرف دائما الأفضل و الذي لم يرق العديد من المسؤولين هناك، خاصة وان تلك الدول حديثة العهد ولم تشأ ان تستبدل صيغة هيمنة بأخرى<sup>(2)</sup>.

ث- تركيا لم تكن الجهة الوحيدة الساعية إلى بسط نفوذها على آسيا الوسطى، فكان لا بد من أخذ كل من إيران و روسيا على الأقل بعين الاعتبار، خاصة وأن إيران تتمتع بمسوغات تاريخية و ثقافية شبيهة بما لدى تركيا على صعيد إقامة علاقات متميزة.

ج- النفوذ الروسي في المنطقة والذي تأكد لتركيا أنه متجدرا، وأن التحركات التركية جاءت في فترة الإخفاق الروسي في الفترة المبكرة بعد انهيار الإتحاد السوفياتي<sup>(3)</sup>، وكنتيجة لذلك اضطرت تركيا إلى إعادة ترتيب وتقييم العديد من الخطط السابقة، لتحل محلها أخرى أكثر إتزان و براغماتية في إطار العمق الإستراتيجي و توسيع الخيارات و الإعتماد المتبادل بين القوى المعنية في المنطقة، حيث وجدت في الحرب التي تقودها الولايات المتحدة على الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، الوسيلة لزيادة نفوذها السياسي في آسيا الوسطى، حيث قدمت مساعدات عسكرية مهمة لتدريب و تجهيز الجيش الأوزكي، ووقعت إتفاقية تعاون بين القوتين البحريتين والجويتين مع كازاخستان، إضافة إلى زيادة دعمها العسكري لكل من تركمانستان و قرغيزستان.

وبعد وصول حزب العدالة و التنمية إلى السلطة، دعمت تركيا التنسيق مع كل من روسيا و

1 - Stephen Larrabee & Ian Lesser: *Turkish Foreign Policy in Age of Uncertainty*, Op Cit, p 100

2 - Op Cit, p 102

3 - هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد (ترجمة: فاضل جتكر)(الرياض: مكتبة العبيكان، 2001) ص

إيران و دول أخرى في عدد من الموضوعات ذات العلاقة بالإقليم و مستقبله السياسي و ضبط الراديكالية الدينية في آسيا الوسطى و القوقاز<sup>(1)</sup>، و ذلك بسبب المخاوف من الدخول في منافسات لا طاقة لها بها، فأولت تركيا إهتماما بعلاقتها مع هذه القوى إنطلاقا من المصالح الدولية لها، و ليس الرابطة الإثنية والطورانية أو حتى الإسلامية، بل تقدمت المصالح النفطية و أنابيب الغاز ومشاريع الطاقة النووية على ما عداها من المشروعات التركية في الإقليم.

### مصادر الطاقة: المتغير الأهم:

غير بروز حوض قزوین كمصدر مهم للطاقة الجغرافيا السياسية لأوراسيا، و أعطى سياسة تركيا نحو آسيا الوسطى والقوقاز بعدا مهما جديدا، حيث ان التقديرات الأولية لإحتياجات بحر قزوین تقارب إحتياطي بحر الشمال<sup>(2)</sup>، إضافة إلى أن كزاخستان وأوزباكستان واذريجان من الدول العشرين الأولى التي تمتلك أكبر احتياطات الغاز الطبيعي، ومن ناحية ثانية مصادر طاقة بحر قزوین تحيط بها اليابسة، و يحتاج نقل الطاقة منها إلى الأسواق العالمية إلى انشاء خطوط أنابيب، لذلك كان لمسار نقل النفط من قزوین اعتبارات جيوبوليتيكية مهمة، و كنتيجة لذلك اكتسبت مسألة أنابيب نقل الطاقة من قزوین إلى الأسواق الدولية أهمية متزايدة، وخاصة منها أوروبا و الولايات المتحدة عبر طرق آمنة استراتيجيا، وقد تعهدت تركيا بضمان أمن خطوط الطاقة عبرها و تصديرها من موانئها على البحر الأسود و إيجه و البحر المتوسط<sup>(3)</sup>، واهم المشروعات كان خط " باكو - جيهان " الذي ينقل النفط من آسيا الوسطى عبر جورجيا وصولا إلى ميناء جيهان على البحر الأبيض المتوسط بطول 1776 كم و الذي افتتح رسميا في 13 جويلية 2006، وهو مشروع غير تركي-الطرح- بل تمكنت تركيا من الدخول النشط فيه بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا، للتقليل من اعتمادية الغرب على المجال الروسي في إمدادات

1 - عقيل سعيد محفوظ ، السياسة الخارجية التركية: الإستمرارية- التغيير، مرجع سبق ذكره، ص 266

2 - Mustafa Aydin, "Turkish Foreign Policy Towards Central Asia and the Caucasus: Continuity and Change", *Private View* No. 9, Autumn 2000, p. 36

3 - عقيل سعيد محفوظ ، السياسة الخارجية التركية: الإستمرارية- التغيير، مرجع سبق ذكره، ص 267

الطاقة، وكذا لدعم تركيا بمواجهة القوى المنافسة في المنطقة وعلى رأسهم إيران<sup>(1)</sup>، فبالنسبة لتركيا ليس النفط هو المعضلة الضاغطة الكبيرة بل وسائل الحصول على مصادر جديدة لتجهيز الغاز، فعلى الرغم من التباطؤ الإقتصادي الذي عرفته تركيا بسبب الأزمة الإقتصادية، فإن سوق تركيا من استهلاك الغاز من أكثر أقطار أوروبا إقبالا على طلبه، واستنادا إلى تقديرات شركة خطوط أنابيب الدولة التركية أن استهلاك تركيا من الغاز الطبيعي حوالي 53 مليار متر مكعب سنة 2010 ومن المتوقع أن يرتفع إلى 82 مليار متر مكعب سنة 2020<sup>(2)</sup>، وهي بذلك تمثل سوقا رائجة بالنسبة لمجهزي الغاز.

#### الجدول رقم : 17، مصادر استيراد الغاز التركي سنة 2014

النسبة	بليون متر مكعب	استيراد الغاز إلى تركيا 2014
56%	27	روسيا
11%	5	أذربيجان
18%	9	إيران
2%	1	LNG من قطر
8%	4	LNG من الجزائر
4%	2	LNG من دول أخرى
100%	48	الكلي

<http://www.infosalam.com/wp-content/uploads/2016/12/Turkey-analysis.pdf>

#### الجدول رقم: 18 المصادر التركية للنفط ( بالنسبة المئوية )

الدولة	% من المجموع العام 2015	الدولة	% من المجموع العام 2015
العراق	45.6%	كولومبيا	3.5%
إيران	22.4%	كازخستان	2.6%
روسيا	12.4%	نيجيريا	2.1%
السعودية	9.6%	أخرى	1.6%

المصدر: جلال سلمي، "تركيا: خطوط نقل الطاقة، المردود و الآفاق"، دراسات استراتيجية، المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية، عدد ديسمبر 2016، ص 07

1 - عقيل سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية: الإستراتيجية- التغيير، مرجع سبق ذكره، ص 267  
2 - Mustafa Aydin, Op Cit, p110

و ما ينطوي على أهمية أكبر هي خطوط الأنابيب التي ستتولى مهمة نقل ثروات الطاقة العائدة للدول القارية المعزولة حول بحر قزوين إلى الأسواق العالمية، لذلك كان خط باكو - جيهان والذي في نظرة سريعة عليه نستنتج أنه خاضع لإعتبارات سياسية أكثر منها اقتصادية، خاصة لما نلاحظ أن المسار المنجز مارا عبر جورجيا، في حين أن المساران الأكثر اقتصادية يمران عبر أرمينيا أو إيران غير القابلين للتنفيذ بسبب الرفض الأمريكي، إذا الفائدة الرئيسية لخط باكو - جيهان هي انه يشكل بديلا لأي خط أنابيب روسي إيراني ممكن نظريا، وشديد الجاذبية إقتصاديا يمكن لكليهما أن يزيدا من قوة الإحتكارات المتحكمة بطرق الوصول إلى الأسواق<sup>(1)</sup>.

لذلك عملت تركيا ما امكناها على ابعاد النفوذ الروسي عن آسيا الوسطى و القوقاز، وذلك لإعتبارات أمنية وجيوستراتيجية، إلا أن روسيا اثبتت حضورها القوي في المنطقة التي ترتبط بالمجال الروسي إقتصاديا، ثقافيا، سيكولوجيا و أمنيا<sup>(2)</sup>، والتي يبدو أن الرئيس بوتين عرف كيف يعيد تفعيلها بعد فترة من الإرتباك، عبر تأسيسه لمنظور جديد يعتمد على مركزية روسيا أولا، وبعد ذلك المشاركة مع الأطراف الأخرى، كما انخرطت إيران في المنافسة الإقليمية على النفوذ في آسيا الوسطى و القوقاز، وهو الأمر الذي زاد من مخاوف تركيا، وجعلها تدرك أن التعاطي مع المنطقة يجب أن يكون بواقعية سياسية وبراغماتية، وقبول وجود قوى أخرى ذات مصالح و تأثير في تلك المنطقة مثل روسيا و إيران.

### التفاعلات الإقتصادية:

لم تتطور العلاقات الاقتصادية التركية بدول منطقة آسيا الوسطى و القوقاز كما عرفت العلاقات التركية بباقي المناطق و الأقاليم، وكان النفط هو المحرك الرئيسي للتبادل و يمثل العامل الأبرز في قيمة التبادل، حيث بلغت قيمة الصادرات التركية إلى هذه الدول 1,4 مليار دولار سنة 2005 ارتفعت إلى 3,9 مليار دولار سنة 2010، في حين بلغت الواردات التركية من تلك المنطقة 1,25 مليار دولار سنة 2005 ارتفعت إلى 4,6 مليار

1 - هاينتز كرامر، مرجع سبق ذكره، ص 182

2 - عقيل سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية: الإستراتيجية- التغيير، مرجع سبق ذكره، ص 277

دولار سنة 2010<sup>(1)</sup>، و التي تظهر عجزا في الميزان التجاري بين الطرفين لهذه الدول - آسيا الوسطى و القوقاز - و الذي يعود بشكل رئيسي إلى عمل النفط و الغاز. ويزيد العجز بشكل كبير عندما يتعلق الأمر بدائرة أوسع إلى ما يعرف بدائرة الدول المستقلة، والتي تشمل حيزا جغرافيا وسياسيا واقتصاديا أوسع، حيث بلغت الصادرات التركية إلى تلك المنطقة 05 مليار دولار سنة 2005 تضاعفت إلى 10،2 مليار سنة 2010، فيما بلغت الواردات مستويات أكبر بكثير، بلغت قيمتها سنة 2005، 17،3 مليار دولار والتي ارتفعت إلى 30 مليار دولار سنة 2010<sup>(2)</sup>.

### نتائج متدنية؟:

رغم الجهود الحثيثة التي بذلتها وتبذلها تركيا على كافة المستويات والصعد، وفي شتى المجالات، إلا أن هذه الجهود لم تثمر حتى الآن عن وقائع ملموسة تمهد الطريق أمام الطموحات التركية الاقتصادية والأمنية والسياسية في آسيا الوسطى والقوقاز، بحيث تصبح تركيا دولة إقليمية تتمتع بموقع الدولة المحورية في هذه المنطقة الهامة والحساسة والغنية، والسياسة التركية تجاه هذه الجمهوريات تصطدم بمجموعة من العقبات والتحديات المحلية والإقليمية والدولية الصعبة، و هكذا فإن تركيا و بعد سنوات قليلة من اهتمامها و حماسها للمنطقة، وجدت أن حصيلتها للمنطقة محدودة، بل إنها كانت سنوات من الخسارة في السياسة الخارجية على حد تعبير بولنت آراس<sup>(\*)</sup>، و الذي يؤكد بقوله إن آسيا الوسطى و القوقاز على أهميتها الأمنية و الإستراتيجية الكبيرة، إلا أنها على ما يبدو منطقة بعيدة عن تركيا، وهو ما أكده أوغلو من أن تركيا لم تكن مهياً بالقدر الكافي للتعاطي مع المنطقة، و أنها تعاني عجزا خطيرا في الإستعدادات بشأن تطوير استراتيجياتها هناك<sup>(3)</sup>، وهكذا فشلت

1 - عقيل سعيد محفوظ ، السياسة الخارجية التركية: الإستراتيجية- التغيير، مرجع سبق ذكره ، ص 270

2 - نفسه ، ص 270

\* - بولنت آراس: المدير السابق لمركز الأبحاث الإستراتيجية في وزارة الخارجية التركية، باحث بمعهد ودر و ويلسون للشؤون الدولية، ويشغل منصب كبير الباحثين ومنسق دائرة حل النزاعات والوساطة في مركز إسطنبول للسياسات، كما أنه أستاذ في كلية الآداب والعلوم الإجتماعية بجامعة سابانجي.

3 - أحمد داوود أوغلو، العمق الإستراتيجي: موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 123-127.

تركيا في قراءة المشهد في آسيا الوسطى-جنوب القوقاز، وفشلت رهاناتهم الاستراتيجية في تبني سياسة تنطلق من قراءة تركية لإقليم يمثل جزءا مهما من العمق، أو المجال الجيوستراتيجي لتركيا، حتى كادت تركيا تخرج من اللعبة السياسية فيه<sup>(1)</sup>.

### و نتائج ملتبسة:

على الرغم من أن توجه سياسة تركيا نحو الشرق الأوسط ونحو العالمين العربي والإسلامي، إلا أن ذلك لا ينعكس على علاقتها مع الغرب وإسرائيل التي تحتفظ بعلاقات ممتازة مع الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي، لكن تركيا قررت ممارسة ضغوط ثقيلة عليها بسبب الضغط الشعبي على حكومة أردوغان، لكنها لا تدير ظهرها للغرب<sup>(2)</sup>، فأردوغان لم يتنازل عن حلم الانضمام للإتحاد الأوروبي، ولا عن العلاقات المميزة مع واشنطن فلا شك أن إرتباطات تركيا الإستراتيجية بالغرب وأمريكا وحلف الأطلسي تحول دون قطع هذه العلاقات، وكما هو معروف، فإن اللوبي اليهودي يسيطر على أروقة صناعة القرار في الولايات المتحدة، وأن الساسة الأتراك يدركون أن خطب وده سيعود في صورة دعم أمريكي في الملف القبرصي والأرمني والكردي، وهي المعوقات التي تحول دون تحقيق الرغبة التركية في الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي، أضف إلى ذلك أهمية التعاون الإقتصادي بين البلدين<sup>(\*)</sup>، حيث عملت تركيا في السنوات الأخيرة عدداً من المشروعات العملاقة مع إسرائيل لزيادة قدراتها على إنتاج الطاقة والحاصدات الزراعية، أما إسرائيل فترى في تركيا الحليف الذي لا يمكن بأي حال من الأحوال الإستغناء عنه،

1 - عقيل سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية: الإستراتيجية- التغيير، مرجع سبق ذكره، ص 294

2- أحمد داوود أوغلو، العمق الإستراتيجي: موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 795

\* - انطلقت العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل في أواخر التسعينيات من القرن الماضي، وقد هيأت عدة اتفاقيات ثنائية بينهما أفضل سبل تعزيز التبادل التجاري، حيث شهدت التجارة بين البلدين قفزة كبيرة من 449 مليون دولار في عام 1996 إلى 2.1 مليار دولار في عام 2002، وقد استمرت هذه الوتيرة الإستثنائية مع زيادة التجارة الثنائية بمتوسط 14.6% سنوياً، خلال الفترة من 2002 إلى 2008 .

وعلى عكس المتوقع، لم تؤد الأزمة الدبلوماسية بين البلدين في 2010 إلى أزمة اقتصادية بل ازدادت العلاقات التجارية، حيث نمت التجارة التركية الإسرائيلية بنسبة 19% منذ عام 2009، في حين نمت التجارة الخارجية الإجمالية لتركيا لنفس الفترة بنسبة 11%، فيما وصل حجم التبادل التجاري إلى قرابة 5.7 مليار دولار نهاية العام 2014، لتفاصيل أكثر أنظر:

<http://Studies.Aljazeera.net/ar/Reports/2015/08/201582084432259607.html>

حيث سعت إسرائيل للإستفادة من علاقتها مع تركيا لتحقيق عديد الأهداف، أهمها: كسب الشرعية السياسية، والإقتصادية للخروج من العزلة السياسية، والإقتصادية من دولة إسلامية مثل تركيا، والحصول على المياه التركية عند الضرورة، والإستفادة من الموقع الجيوبوليتيكي لتركيا.

لقد ساهمت المتغيرات الخارجية في المحيطين الإقليمي والدولي، وعلى وجه الخصوص انتقال جبهة احتواء روسيا إلى أقاصي أوروبا الشرقية، وتعارض الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى مع مصالح تركيا، ولا سيما أمنها القومي المتمثل في وحدة أراضيها والرفض المطلق لإقامة دولة كردية مستقلة في جوارها الإقليمي، في دفع ديناميات التطور الداخلي، والتخفيف من حدة الصدام بين المؤسسات الكمالية التقليدية ذات التوجه الغربي في السياسة الخارجية، والإصرار على الهوية العلمانية والقومية المتشددة في السياسة الداخلية، وبين النخب الإسلامية الجديدة التي تحاول استعادة الإرث الثقافي للإمبراطورية العثمانية، وتسعى لاستعادة عمقها الاستراتيجي في الشرق الأوسط والعالمين العربي والإسلامي، دون أن تتخلى عن الديمقراطية الليبرالية والعلمانية المعتدلة والمحافظة على مواقع تحالفها مع الغرب وعضويتها في الأطلسي، والإصرار على إنجاز انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي.

وفي حسن إدارة هذه النخبة، ممثلةً بحزب العدالة والتنمية، لتناقضاتها الداخلية والخارجية عبر مقارنة تحويل التناقضات إلى عناصر قوة، بواسطة أشكالٍ من التسويات تحقق الحد الأدنى من مصالح الأطراف المتصارعة، وكذلك في النجاحات الاقتصادية الباهرة التي حققتها في الداخل والتنامي المندفَع لعلاقاتها الاقتصادية والتجارية مع دول الجوار فضلاً عن الخطاب الأخلاقي الرفيع في ما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، وتحقيق استقرارٍ داخلي ونموذجٍ إسلامٍ سياسي يتعايش مع دولةٍ ديمقراطيةٍ ليبرالية، وإصرارها على عدم التقريط في مصالح تركيا الاستراتيجية، استطاعت تركيا أن تخطّ لنفسها سياسةً خارجيةً جديدةً تفتح أمامها أبواب الشرق الأوسط على مصراعيه، تساندها إرادةٌ شعبيةٌ تلمست

تحسّن شروط حياتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، ما زاد من تحييد النزعة الكمالية، ووضعها في موقع الدفاع أو الهجوم الجامح الذي قد يهدم البنيان الديمقراطي للدولة (انقلاب عسكري / حكم قضائي)، التي رغم تشككها بسياسات التوجه الإسلامي وخشيتها من هدمه لأسس الجمهورية الكمالية، لم تستطع أن تغفل إنجازات ذلك التوجه، خاصةً مع تزايد شكوكها من سياسات الغرب التي وصلت حدود التوجّس من تهديده لمصالح تركيا القومية والأمنية



# الفصل الرابع

مستقبل السياسة الخارجية  
التركية تجاه منطقة الشرق  
الأوسط

## الفصل الرابع: مستقبل السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط

- **المبحث الأول: تداعيات الحراك في المنطقة العربية على العلاقات العربية التركية**

المواقف التركية من "الثورات العربية" بين "الحذر و التردد" و "الطموح والتحفز"

تأثير الأزمة السورية في سياسة تركيا الخارجية بدول الجوار

المراجعات و محركات الإستدارة، و " العزلة الثمينة "

- **المبحث الثاني : السيناريوهات**

سيناريو استمرار الوضع القائم و المراقبة - محدودية النتائج-

سيناريو التغيير والتراجع التركي في المنطقة العربية

سيناريو الإنفتاح وزيادة فاعلية الدور التركي في المنطقة

استشراف مستقبل السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط، يتم من خلال جملة من المتغيرات أهمها فهم سلوك صانع القرار في تركيا، اعتماداً على التغيرات في المستويات الداخلية، الإقليمية والدولية على مصالحها في المنطقة، وكيفية تحليل هذه المتغيرات التي يفترض تأثيرها على مستقبل سياستها في المنطقة<sup>(1)</sup>، المحكومة بعوامل تجاذب وعوامل تنافر تمتد لفترات زمنية، ولكن من المتوقع أن تحدث تحولات نوعية في تلك العلاقات مستقبلاً، فهل سوف تستمر تركيا في نهجها هذا تجاه دول الإقليم، أم أنها ستلجأ إلى تكيف تحركها وفقاً لمصالحها غير أبهة بالمبادئ التي نادى بها، هذا ما سوف نتناوله في ثنايا هذا الفصل بأكثر تحليل.

### المبحث الأول: تداعيات الحراك في المنطقة العربية على العلاقات العربية التركية

بعد عقود طويلة من الزمن أدارت فيه تركيا ظهرها لمنطقة الشرق الأوسط، ركزت خلالها على بناء تركيا الحديثة على الطراز الأوروبي، عادت مع وصول حزب العدالة و التنمية إلى سدة الحكم لمماسة دور حيوي في المنطقة، والذي شكل فيه مبدأ أحمد داوود أوغلو "تصفير نزاعات" تركيا مع جوارها الركيزة الأساسية للسياسة الخارجية التركية، ما كسب ثقة شعبية عربية اضافة الى استقطابه شرائح داخلية جديدة مكنته من استكمال تأدية رؤيته السياسية، أهمها تحجيم دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية<sup>(2)</sup>، حيث ان العلاقات العربية التركية ظلت على الدوام انعكاساً مباشراً لصراع النخبة السياسية و المؤسسة العسكرية في تركيا<sup>(3)</sup> - هناك لوبي داخل المؤسسة العسكرية التركية لا يحترم العرب بشكل عام و يحارب أي محاولة للتقارب معهم-، وانتقلت من لعب دور هامشي في الشؤون الإقليمية إلى لاعب أساسي فيه، ساعد ذلك تعثر مفاوضات انضمام تركيا للاتحاد

1- محمود عبد الفضيل، "حول أزمة الفكر الاستراتيجي العربي"، المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 192، فيفري 1995)، ص 23

2 - حسام مطر، "تركيا في الشرق الأوسط: بين الطموح و قيود النفوذ"، شؤون الأوسط (عمان: العدد 144، شتاء 2013)، ص 164

3 - مروان عوني كامل، "الاستراتيجية التركية الجديدة في المنطقة العربية"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، (العراق، المجلد 3، العدد 12) ص 210،

الأوروبي، وطموح ساستها الجدد في تأدية أدوار هامة في المنطقة، فتحوّلت بذلك منطقة الشرق الأوسط من مجرد ورقة للمساومة مع الغرب إلى حقل استثمار جيوسياسي و اقتصادي حقيقي، بهدف أن تكون لاعبا أساسيا مؤسسا لنظام اقليمي جديد، وهذا ما لم يكن متاحا دون أدوات تجعل منها قوة اقتصادية مهمة و نموذج ملهم عبر اتباعها سياسات انفتاح على دول الجوار " القريب والبعيد"<sup>(1)</sup>، والتي حققت نجاحات لا يمكن اغفالها، كما صاحب ذلك زيادة حضور الدور التركي ونشاطه في العديد من القضايا المحورية في المنطقة، سواء ما تعلق بالقضية الفلسطينية أو العراقية، أو ما تعلق بطرح تركيا كنموذج في قضايا الإصلاح في المنطقة بأبعادها المختلفة<sup>(2)</sup>.

غير أن هذه السياسة واجهت منذ بداية 2011 عددا من التحديات فرضتها تطورات الإقليم في ما يعرف "بثورات الربيع العربي"، والتي أفضت إلى تغييرات جيوسياسية هامة في المنطقة العربية تجاوزت في تأثيرها دول الجوار، ووضحت بيئة غير مواتية إلى درجة كبيرة لسياسات وطموحات تركيا الإقليمية، وهو ما سنحاول التطرق إليه فيما يأتي.

### المطلب الأول: المواقف التركية من "الثورات العربية":

#### بين "الحذر و التردد" و "الطموح والتحفز":

في بداية التحولات في المنطقة العربية برز تصريح لأحمد داوود أوغلو يقول فيه: "... إن شرق أوسط جديد على وشك الولادة، وأن تركيا ستكون المالك و الراعي والخادم لهذا الشرق الأوسط"<sup>(3)</sup>، فتبنت مداخل بدت مختلفة في التعامل مع هذه "الثورات" ، فألتزمت مدخل المتابعة الحذرة للأوضاع في تونس، وفي الحالة المصرية انتقل الموقف من دعوة النظام لإجراء اصلاحات فعلية إلى انتقاده علنا، ومطالبته بالرحيل في خطاب لأردوغان أمام البرلمان التركي في بداية فيفري 2015، وهو ما يعد تحولا جديرا في السياسة التركية نحو

1 - فراس محمد إلياس، مرجع سبق ذكره، ص179

2 - علي جلال معوض، "الارتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية" السياسة الدولية ( القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، عدد 185، 2011) ص 60

3 - "أزمة السياسة الخارجية التركية و انعكاسها على العلاقات العربية التركية ودورها الإقليمي"، ( عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 12 نوفمبر 2016) ص6

التدخل المباشر في الشؤون الداخلية لدول أخرى، ثم جاءت مواقفها أكثر تحفظاً إزاء التدخل الخارجي في ليبيا(\*)، في حين عرفت تحديات خطيرة في الأزمة السورية، التي كانت في فترة سابقة تمثل قصة نجاح استراتيجية أوغلو لتفسير المشكلات، حيث عرفت السياسة التركية حيالها جملة من التحديات و التحولات<sup>(1)</sup>، فقد كان من المتوقع أن تلعب تركيا دور الوسيط باستخدام قوتها الناعمة لحث النظام السياسي في سوريا على الانفتاح التدريجي، لكن حصل عكس ذلك، وتوجهت تركيا للعب دور أكثر نشاطاً مدفوعة من القوى الغربية بشدة، و بذلك وضعت نفسها بمواجهة سوريا<sup>(2)</sup>.

وعليه فقد مثلت أحداث "الربيع العربي" فرصة وعقبة في نفس الوقت، حيث كانت المقاربة التركية إزاء الأحداث في المنطقة تقوم على فرضيتين:

- ضرورة التكيف مع تطورات الأحداث في منطقة الشرق الأوسط وعدم جدوى مقاومتها.
- ضرورة استثمار هذه التطورات في تعظيم مكاسب تركيا و مصالحها في المنطقة العربية على مختلف الأصعدة السياسية و الاقتصادية و الأمنية.

وبناء على ذلك يمكن رصد أهم محددات المواقف التركية تجاه ثورات "الربيع العربي" في ما يلي:

أ- المحدد السياسي: حيث افترض القادة الأتراك أن تتبنى القيادة الجديدة في هذه الدول نموذج حكم حزب العدالة والتنمية، هو ما يضمن تعظيم التواجد التركي في المنطقة، و تكثيف علاقاتها مع الدول العربية<sup>(3)</sup>، من خلال عدد من الآليات تضمن لها التواجد في مركز الأحداث، فاعتبره أوغلو أنه مسار طبيعي للأمر وأن التغييرات التي تشهدها دول

\* - بدت تركيا مدافعة عن تبني مدخل الإسهام في جهود الإغاثة الإنسانية وذلك للحفاظ على المصالح الاقتصادية التركية في ليبيا حيث أن الاستثمارات التركية في ليبيا كانت تتجاوز 05 مليار دولار، كما كانت تصدر إلى ليبيا منتجات بقيمة 02 مليار دولار.

1 - "Down to Earth: Retuning Turkish Foreign Policy", UACES 44th Annual Conference, Cork Ireland" 1-3 September 2014, P 07. In: [www.uaces.org](http://www.uaces.org)

2 - محمد عبد القادر خليل، "تركيا و ثورات الربيع العربي"، في :

<http://acpss.ahram.org.eg/News/5313.aspx>

3 - نبيل عودة، "الصراع من أجل النفوذ تركيا و إيران في الشرق الأوسط"، في الموقع: [www.nusuh.org/images/nusuhblog\\_articles/50/b2ap3\\_large\\_banner-15-15.png](http://www.nusuh.org/images/nusuhblog_articles/50/b2ap3_large_banner-15-15.png)

منطقة الشرق الأوسط ناتجة عن ضرورة اجتماعية، وهي الرؤية التي مثلت المنطلق الأساسي في صياغة تركيا لسياستها تجاه هذه " الثورات " والتي تجسدت في :

- احترام إرادة الشعوب و رغبتها في التغيير.
- دعم العلاقات مع أنظمة الحكم الجديدة، فبدأ تقارب مع النظام المصري بعد حالة عدم الأريحية التي ميزت علاقاتهما الثنائية، ثم دعم النظام الجديد وصولاً إلى التعاون العسكري و الأمني<sup>(1)</sup>، نفس الشيء كان مع النظام الجديد في ليبيا.
- تعميق العلاقات مع التيارات الإسلامية، حيث حرصت انقرة على دعم تجربة الإسلام السياسي التركي في كل من مصر، ليبيا ، تونس و كذلك سوريا.

ب- المحدد الاقتصادي: رحبت النخب التركية من حيث المبدأ بالتغيرات الحاصلة في المنطقة، و مع ذلك ظهرت مقايضات في الممارسة العملية بين الحاجة إلى تحقيق الإستقرار لضمان مصالحها الاقتصادية التي أقامتها تركيا مع هذه الدول، مقابل الحاجة للدفاع عن قضية الديمقراطية و تغيير الأنظمة ما يهدد تلك المصالح، وعليه فإن تركيا واجهت تحدياً حقيقياً يتمثل في معضلة الإختيار بين الإعتبارات الأخلاقية والمصالح الذاتية<sup>(2)</sup>، حيث كان تخوفها يتعلق بإتفاقيات التجارة الحرة المبرمة مع عدد من الدول العربية، ومنها الموقعة مع كل من مصر و ليبيا، وكذلك إتفاق إقامة منطقة مشتركة بين لبنان و سوريا والأردن وتركيا، و هي الإتفاقية التي علقت بعد ذلك بسبب الموقف التركي من أحداث المنطقة، و عموماً فقد تراجع إجمالي الصادرات التركية إلى المنطقة العربية بشكل كبير، حيث تراجعت بنسبة 24% سنة 2011 مع كل من مصر و اليمن، و بنسبة 20% مع تونس، ومع ليبيا بنسبة 43%، و 05% في الأشهر الثلاثة الأولى مع سوريا، كما تطور الأوضاع في المنطقة شكل تهديداً على أسعار النفط الموردة لتركيا التي تستورد حوالي 90% من احتياجاتها من المصادر الطاقوية<sup>(3)</sup>.

1 - محمد عبد القادر خليل، " تركيا و ثورات الربيع العربي"، مرجع سبق ذكره

2 - ضياء أونيش، " تركيا و الربيع العربي: بين الإعتبارات الأخلاقية والمصالح الذاتية"، رؤية تركية (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية - ستا- ، عدد03، 2012) ص 30

3 - علي جلال معوض، " الإرتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية"، مرجع سبق ذكره، ص 63

ج- المحدد الأمني: نتيجة تسارع الأحداث في دول المنطقة وفق مسارات غير متوقعة، رأت تركيا حاجتها إلى أدوار أمنية وعسكرية مختلفة، حيث شاركت في حملة الناتو العسكرية على ليبيا لفرض حظر التسلح و إيصال المساعدات الإنسانية<sup>(1)</sup>، كذلك المطالبة بإقامة مناطق آمنة داخل الأراضي السورية، للحد من تأثيرات تدفق اللاجئين السلبية داخل الأراضي التركية، ورغم نفي تركيا لذلك في بداية الأمر إلا أنه أصبح مطلب تركي ملح بعد ذلك، و هو ما يمثل بشكل أو آخر إعادة استدعاء للأدوار الأمنية في علاقات تركيا مع جارتها الجنوبية و تخلي عن نهج اللا تدخل و لا مشاكل مع الجوار.

### الجدول رقم: 19 يوضح مراحل التعامل التركي مع "الثورات" في المنطقة العربية

دورات رد الفعل التركي على "الربيع العربي"	
<ul style="list-style-type: none"> <li>- ترحيب بانتشار الثورات العربية و فرص التحرر السياسي و الإصلاح</li> <li>- الحذر بشأن تقديم الدعم الصريح نظرا لتعرض المصالح الاقتصادية للمخاطر ونظرا للوجود التركي الكبير في المنطقة.</li> <li>- التردد في تأييد الضغوط الدولية الداعية لتغيير الانظمة و انتقاد حلف شمال الأطلسي في المراحل الاولى</li> </ul>	<p>المرحلة الأولى: أحادية حذرة</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- المشاركة بشكل متردد تجاه تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا تحت الضغوط الدولية المتزايدة و الخوف من فقدان دعم الإصلاحيين العرب</li> <li>- عدم القيام بدور نشط و اتخاذ موقف سلبي في ليبيا.</li> <li>- لعب دور أكثر نشاط في سوريا من خلال الضغط على النظام القائم لتقديم تنازلات</li> </ul>	<p>المرحلة الثانية: المشاركة المترددة</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- نشاط متجدد و اكثر ثقة في سياسة حزب العدالة و التنمية الخارجية بعد فوزها في الإنتخابات العامة</li> <li>- محاولة الحصول على تعاطف الجماهير العربية و الحفاظ على</li> </ul>	<p>المرحلة الثالثة : نشاط أحادي الجانب</p>

1 - Mehmet Ali Birand, " Turkey's Military Carves Out New Role In Libya, Leaves Domestic Power Struggles behind In: [www.Worldcrunch.com/turkey-s-military-carves-out-new-role-libya-leaves-domestic-power-struggles-behind/2392](http://www.Worldcrunch.com/turkey-s-military-carves-out-new-role-libya-leaves-domestic-power-struggles-behind/2392).

شعبيتها عندهم من خلال استخدام الخطاب المعادي لإسرائيل والانتقادات القوية لها.	
<p>- العودة إلى نهج أكثر حذرا و هدوءا</p> <p>- عدم اليقين من مآلات الأمور في سوريا حيث كانت نتائج النزاع مبهمة</p> <p>- في حين أن علاقاتها بالولايات المتحدة جيدة، نجد علاقاتها بالإتحاد الأوروبي تتراجع بشكل مضطرب خاصة مع فرنسا</p> <p>- الدور الحذر يعكس بدوره إدراك صناع السياسة الخارجية التركية أنهم انخرطوا بشكل مفرط و اقموا انفسهم في سياسات المنطقة بينما لديهم قليل من النفوذ و الموارد.</p>	<p>المرحلة الرابعة:</p> <p>عودة إلى نهج أكثر حذرا</p> <p>"التعددية المتأرجحة"</p>

4-المصدر: ضياء أونيش، تركيا و الربيع العربي: بين الإعتبارات الأخلاقية والمصالح الذاتية"، رؤية تركية ( القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية- ستا-، عدد03، 2012) ص 33

من خلال التعاطي التركي مع الأحداث في المنطقة العربية، يمكن تشكيل مجموعة ملاحظات أهمها:

- أن تركيا تخلت عن موقعها الحيادي والوسطي السابق إلى طرف من الأطراف في الصراعات داخل الدول العربية، و رأت فيها فرصة لتأكيد أهمية دورها في منطقة الشرق الأوسط<sup>(1)</sup>.

- خلال مسار ما يسمى الثورات العربية أظهرت تركيا نزعة مذهبية في خطابها وتصرفها<sup>(2)</sup>.

- انتقلت تركيا من اسبقية القوة الناعمة في تعاملاتها، إلى اسبقية القوة الصلبة في تعاطيها مع قضايا و مشاكل المنطقة.

- باتت السياسة التركية أكثر اطلسية وأكثر طلبا لإستقدام قواته، خاصة بعد موافقتها على نشر منظومات الدرع الصاروخي في أوت 2011، ما اعتبر خطوة عدائية تجاه كل من

1 - مثنى فائق العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 116

2 - فراس محمد إلياس، مرجع سبق ذكره، ص 182



روسيا، إيران و كذا سوريا، ومطالبته الحلف بالتدخل في الأزمة السورية لفرض مناطق آمنة لحظر الطيران.

وعليه فقد دخلت السياسة التركية مرحلة جديدة من التحول، فيما يشبه الإنقلاب على السياسات السابقة، وعليه أصبحت تركيا دولة محاطة بالأعداء من جديد<sup>(1)</sup>، فتباينت المواقف التركية من الأحداث في المنطقة العربية، واتبعت حيالها سياسة مركبة تختلف من حالة إلى أخرى، و الثابت من مواقفها هو رؤيتها لنفسها لاعبا مهما من حقه التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية، من منطلق أن استقرارها يهم تركيا، حتى ان أردوغان اعتبر ما يجري في سوريا مثلا، جزءا من السياسة الداخلية التركية وليس من سياستها الخارجية، ما يعبر عن وجود فائض قوة و فائض ثقة بالنفس<sup>(2)</sup>، يدفها للتعامل مع ملفات أكبر من قدراتها وإمكاناتها الدبلوماسية.

### المطلب الثاني : تأثير الأزمة السورية في سياسة تركيا الخارجية بدول الجوار

ترغب تركيا بالتأثير الفاعل في محيطها و دوائرها الإقليمية التي تنتمي إليها، و في مقدمتها منطقة الشرق الأوسط، و تهدف إلى إلى إيجاد استقرار دائم فيها لحماية وتعظيم مصالحها لبناء اقتصاد قوي، مستفيدة من روابطها الثقافية والجغرافية والدينية في ذلك<sup>(3)</sup>، لكن المؤشرات لا تنبئ أن الهدوء سيستتب في منطقة الشرق الأوسط، فالصراعات الداخلية والبيئية أخذت تحدث تشنجا داخل دول المنطقة، و تسبب الإستقطاب بين القوى الإقليمية والدولية<sup>(4)</sup>، وان تركيا تريد حلولا لهذه المشاكل، و ترى بضرورة أن تؤدي دور مهم في هذا الإطار.

فوفرت أحداث "الربيع العربي" الفرصة والمجال لممارسة هذا الدور للتأثير في أحداث وتطورات المنطقة، فطرحت نفسها كنموذج يمكن الإستفادة منه خاصة فيما يتعلق بعلمانية

1 - إبراهيم النيومي، الثورات العربية ( القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2011) ص 57

2 - محمد نور الدين، الدور التركي تجاه المحيط العربي ( بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012) ص 26

3 - مثنى فائق العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 123

4 - جنكيز شاندار، مرجع سبق ذكره، ص 19

الدولة و تنظيم العلاقة بين الديني والسياسي، لا سيما ضبط الحركات الإسلامية و ضمان علمانية الدول، من خلال نجاح تجربة العدالة والتنمية في الوصول إلى صيغ توافقية داخليا وخارجيا، كما اتاحت أجواء "الثورات العربية" مجالا لنشاط تركيا في طرح دورها كطرف ثالث ووسيط في معالجة الخلافات العربية الداخلية، ومحاولة الحد من امتداداتها الإقليمية والتدخلات الدولية فيها<sup>(1)</sup>، مع التركيز على المداخل السياسية و الدبلوماسية بشكل رئيسي. باندلاع الأحداث السورية، بادرت الحكومة التركية إلى طرح العديد من الدعوات إلى النظام السوري، و اقتراح مبادرات توازن بين اعتبارات الحرية و الحفاظ على الأمن والإستقرار، من خلال وقف العنف و بدء عمليات اصلاح قد تصل إلى ترتيبات نقل السلطة، ثم انتقلت الى دعوة الرئيس السوري للتحي و فرض عقوبات اقتصادية، و التهديد بتدخل عسكري لغايات إنسانية<sup>(2)</sup>.

### مظاهر التأثير:

رغم تصاعد الأزمة السورية وتفاقم المشكلات مع النظام السوري وحلفائه، إلا أن تركيا كانت تقول أن صداقة النظام السوري لا يمكن أن تكون بديلا عن صداقة الشعب السوري، خاصة وأنهم اعتقدوا لمدة من الزمن " وهذا صحيح في عديد من الجوانب" أنهم اكتسبوا أفضلية لدى الشعوب العربية<sup>(\*)</sup>، وفي ذلك قال "ارشاد هرمزلو" كبير مستشاري الرئيس التركي أن: "...تركيا غير قلققة من التغيير الذي يحصل حتى في دول صديقة جدا كسوريا، لأن انقرة ببساطة تدرك أن الشعوب العربية تتقدم على حكامها من ناحية النظرة الإيجابية إلى تركيا و دورها..."<sup>(3)</sup>، فانخرطت فيها و نظرت إليها باعتبارها أزمة تركية داخلية، حيث قامت بعديد المحاولات لدفع الرئيس السوري لتقديم تنازلات، و هذا عبر 14 لقاء قام بها وزير الخارجية التركي "أوغلو" مع السلطات السورية، و هو ما تم رفضه من طرف هذه الأخيرة،

1 - علي جلال معوض، "الإرتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية"، مرجع سبق ذكره، ص 62

2 - محمد نور الدين، الدور التركي تجاه المحيط العربي، مرجع سبق ذكره، ص 27

\* - يعتقد 73% في العالم العربي ان تركيا اصبحت أكثر تأثيرا في سياسة الشرق الأوسط، و 66% يعتقدون أن تركيا يمكن أن تكون نموذجا يحتدى به في دول المنطقة، أنظر ضياء أونيش، مرجع سبق ذكره، ص 34

3 - علي حسن باكير، "الثورة السورية في المعادلة الإيرانية- التركية: المآزق الحالي و السيناريوهات المتوقعة"، تحليل سياسات ( الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012) ص 09

التي كانت تصر على أن الأحداث مبركة وذريعة للتدخل في شؤونها الداخلية، وهو ما جعل أنقرة تدرك أن مصالحها السياسية والاقتصادية تتطلب اتخاذ مواقف أكثر عدائية، ما خلف ارتباكاً كبيراً في الموقف التركي الذي وجد نفسه أمام تحديات قد تعصف بكل إنجازاته السياسية والاقتصادية في سوريا<sup>(1)</sup>، إضافة إلى المشكلات الأمنية التي قد تترتب على زيادة المواجهات فيها، حيث ترتبط تركيا بحدود كبيرة بسوريا، وهناك تداخلاً على جانبي الحدود في العلاقات العائلية والثقافية، فانخرطت بالتنسيق مع الجامعة العربية والقوى الدولية لفرض عقوبات على النظام السوري، ما دفع ببعض رموز النظام السوري لإعلان أن أنقرة سوف تدفع ثمن مواقفها، في تلويح لتوظيف دمشق للورقة الكردية، وبذلك يبدو أن تركيا قد خاطرت لتبدو كقوة عدوانية تواجه دول الجوار وتتدخل في شؤونهم<sup>(2)</sup>، معتمدة الأدوات القسرية بدلاً من أن تكون قوة تسعى للتعاون والتكامل معهم.

وعليه فقد أفرز "الحراك الشعبي" في سوريا تداعيات جيوسياسية أثرت على السياسة الخارجية التركية بتوجهاتها.

- سياسياً: طالبت تركيا باطلاق عملية شاملة للتحويل الديمقراطي تستوعب جميع الأطراف، وهو ما صاحبه جدل حول دوافعه ومدى توازنه، وكذلك حول فاعليته، فتزايدت حدة الإستقطابات بين أطراف الصراع واستخدام السلاح، وهي كلها عوامل تقيد من فاعلية الدور التركي في المنطقة، خاصة وأن هذا الوضع أوجد صراعاً ثانوياً مع كل من العراق وإيران والذي استحضر فيه البعد الطائفي، فتركيا تنظر إلى ذاتها على أنها القوة السنية الأكبر وذلك في مواجهة إيران التي تسعى للتمدد أيضاً<sup>(3)</sup>، إضافة لشعور تركيا بتدخل بعض الأطراف العربية في الشؤون الداخلية لتركيا من خلال عدة مستويات، أهمها محاولة الإطاحة بالحزب الحاكم، عبر دعم الأحزاب المعارضة لحزب العدالة والتنمية في مختلف العمليات الانتخابية و تمويل حملاتها الإنتخابية، وكذا عبر شن حملات إعلامية عربية

1 - محمد عبد القادر خليل، "تركيا وثورات الربيع العربي"، في: <http://acpss.ahram.org.eg/News/5313.aspx>

2 - شعبان كرداش، "من سياسة تصفير المشكلات إلى قيادة التغيير: تفسير التحول في السياسة الإقليمية لتركيا"، رؤية تركية (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية - ستا. ، عدد 03، 2012) ص 44

3 - فراس محمد إلياس، مرجع سبق ذكره، ص 188

منظمة ضد تركيا و حزبها الحاكم، ومحاولة تشويه صورتها لدى الجمهور العربي ولدى المجتمع الدولي<sup>(1)</sup>.

- أمنيا: أثارت الأوضاع في سوريا العديد من التحديات الأمنية بالنسبة لتركيا، و بروز تهديدات بدت وفق الإدراك التركي مرتفعة الحدة، و خاصة في ظل تنامي التخوفات من تأجج المشكلة الكردية خصوصا في ظل اتساع مساحة الحدود المشتركة مع سوريا" 877 كم"، كما تخوفت تركيا من تدفق أعداد هائلة من اللاجئين السوريين إلى أراضيها، و بدا القلق التركي واضحا من تداعيات هذه الأزمة على الوضع الداخلي في تركيا، وكذلك من احتمالات انتقال الأزمة إلى حدودها الجنوبية إذا ما خرج الوضع الأمني عن السيطرة، أو تطور إلى مواجهة عسكرية بين القوى الغربية و سوريا كما حدث في ليبيا.

- اقتصاديا: تراجع التبادل التجاري بين سوريا و تركيا حيث وصل سنة 2012 إلى 600 مليون دولار فقط، ثم عاد حجم التبادل التجاري ليرتفع سنة 2013 إلى 1.2 مليار دولار، و في عام 2014 ليصل إلى 1.9 مليار دولار، ثم عاد لينخفض إلى 1.6 مليار دولار سنة 2015<sup>(2)</sup>، وقد يعزى هذا الإرتفاع في حجم التبادل التجاري بعد 2012 إلى الصادرات التركية إلى مناطق المعارضة السورية في الشمال السوري، كما عرفت الليرة التركية تراجعاً أمام العملات الرئيسية، بسبب خوف المواطن التركي من مستقبل السياسة التركية في المنطقة ما أثر سلباً على النمو الإقتصادي<sup>(3)</sup>.

إذا لم تصمد السياسة الناعمة التي تبنتها تركيا منذ بداية الألفية تجاه منطقة الشرق الأوسط، في مواجهة التحديات التي فرضتها حالة عدم الإستقرار التي بلغت ذروتها بعد نجاح ما يعرف بالثورات المضادة، فقد قطعت جميع علاقاتها الدبلوماسية مع دمشق وتآزمت عديد المرات مع بغداد، واصطدمت مع محور الدول الداعمة للثورات المضادة و على رأسها

1- "أزمة السياسة الخارجية التركية و انعكاسها على العلاقات العربية التركية ودورها الإقليمي"، مرجع سبق ذكره، ص 13

2- "أزمة السياسة الخارجية التركية و انعكاسها على العلاقات العربية التركية ودورها الإقليمي"، مرجع سبق ذكره، ص 15

3 - خورشيد دلي، "الجمهورية الحائرة: الثمن التركي الباهظ لساسات أردوغان الخارجية"، في الموقع:

<https://tutureuae.com/ar/Mainpage/item/2410>

الإمارات العربية والسعودية و مصر<sup>(1)</sup>، أما على الصعيد الدولي، فقد ألفت الأزمة السورية بظلالها على علاقات أنقرة مع الإتحاد الأوروبي، فتأثرت بداية بأزمة اللاجئين السوريين التي وضفتها للضغط على الإتحاد الأوروبي، ثم تطورت لاحقا لإتهامات متبادلة بدعم إرهاب داعش و حزب العمال الكردستاني، و بتوظيف ملفات حقوق الإنسان ضد حكومة أردوغان. وعليه فقد سعت تركيا لإعادة تدوير زوايا علاقاتها الخارجية، إرتباطا بمجموعة من الدوافع المتشابهة، التي تعلق في جوهرها بارتدادات سياستها الإقليمية على الساحة المحلية، وكذلك بالتكلفة المرتفعة لسياساتها الخارجية، سواء بعد تصاعد مظاهر التوتر والإضطراب في العلاقات مع الشركاء التقليديين "الولايات المتحدة و الإتحاد الأوروبي"، أو عقب ارتفاع منسوب التحديات الأمنية و الاقتصادية، اثر تعاضم مظاهر التباين في العلاقات مع عدد من الفواعل الإقليمية والدولية<sup>(2)</sup>، حيث أدركت القيادة التركية حجم الضرر الذي لحق بفاعلية دورها الإقليمي والدولي خلال الأعوام الماضية، وأنها مطالبة بتخفيف حالة التوتر في العلاقات في مختلف الأطراف.

وعليه فمع تزايد التحديات الداخلية، وتعقد مشاكل السياسة الخارجية التركية في الإقليم منذ سنة 2012 جراء انخراطها غير المحسوب في أزmate، قدم حزب العدالة و التنمية مراجعات أكاديمية لسياسته الخارجية، التي اتسمت بالإستمرارية وثبات توجهاتها، فبعد أن كانت تسعى لإستقلالية تحركها في محيطها وتحديد أجندة المنطقة، أصبحت تسعى للعمل بفعالية ضمن التحالفات الغربية و بالتنسيق معها في محيطها الإقليمي<sup>(3)</sup>، مبتعدة عن العمل منفردة، فالطموح التركي لإستعادة المكانة الإقليمية والدولية إعتمادا على العمقين الجغرافي والتاريخي، عبر القوة الناعمة والنهج الدبلوماسية الذي يوصف بالمثالي أحيانا، لا يتسق ومضمون "الجيوپوليتيك" القائم على أولوية تحقيق المصلحة بجميع الوسائل ومنها القوة والتوسع، وقد ظهرت نتيجة هذا التعارض عندما ظن كثير من المتابعين أن تركيا ستكون حاسمة في

1 - نبيل عودة، "الصراع من أجل النفوذ تركيا و إيران في الشرق الأوسط"، في الموقع:

[www.nusuh.org/images/nusuhblog\\_articles/50/b2ap3\\_large\\_banner-15-15.png](http://www.nusuh.org/images/nusuhblog_articles/50/b2ap3_large_banner-15-15.png)

2 - التقرير الإستراتيجي العربي 2016 ( القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2017 ) ص 311

3 - عماد يوسف قدورة، "مسألة التغير في السياسة الخارجية التركية: المراجعات و الإتجاهات"، تحليل سياسات ( الدوحة:

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015) ص 01

جوارها السوري<sup>(1)</sup>، "بوابتها إلى المنطقة العربية"، وكثرت الإنتقادات الداخلية لعدم واقعية سياساتها إقليمياً، وعدم استخدامها وسائل حاسمة تتوافق مع تلك النظرة التي روجتها عن نفسها بكونها دولة مركزية في المنطقة، فهناك من يراها دليل على الطابع البراغماتي و تغليب مصالح تركيا بالأساس، في حين هناك من يعتقد أنها مؤشر على ارتباك سياستها الخارجية، والتخلي عن الأسس التوازنية لرؤية العمق الإستراتيجي بتدخلها في الشؤون الداخلية لدول المنطقة و انحيازها لأطراف دون أخرى، و يتلاقى هذا الإتجاه مع تفسيرات تركز على المرجعية الإسلامية لحزب العدالة و التنمية<sup>(2)</sup>.

### المطلب الثالث: المراجعات و محركات الإستدارة، و " العزلة الثمينة ":

في ظل استمرار حزب حاكم في السلطة، فإن مسألة التغير في السياسة الخارجية يظل أمر نسبي ومحدود، ولن تشد تركيا عن هذه القاعدة، لكن خضعت للمراجعة عدة مرات منذ إنطلاق أو بتعبير أدق تفجر الأوضاع في المنطقة العربية وسوريا بالخصوص<sup>(3)</sup>. فمع انطلاقة "الثورات العربية" حرصت تركيا على تجنب أي عمل يمكنه أن يعرض دورها الإيجابي و صورتها لدى الشعوب العربية للتشويه أو الخطر، لكن في نفس الوقت وقفت إلى جانب أطراف الحراك ودعت الأسد للتتحي، واحتضنت المعارضة علناً وسلحتها وهو ما أعاق سياستها و انعكس سلبا عليها، لذلك احتاجت لمراجعتها و تصحيح مساراتها.

- لقد كانت المراجعة الأولى سنة 2012 عندما أدركت أنقرة حجم الصعوبات التي تعترض طريق تغيير الأوضاع في سوريا بسبب حجم الدعم الدولي و الإقليمي الذي حظي به نظام الأسد، عبر تبني نهج جديد، يقوم على العمل عبر التحالفات الدولية و الإقليمية، من خلال استحضار خيار الإستعانة بالحلف الأطلسي لإنشاء "مناطق آمنة" أو "مناطق عازلة" بواسطة الأمم المتحدة أو بواسطة أي تحالف دولي، وعليه فقد تمت مناقشة فكرة الممر الإنساني ومنطقة الحظر الجوي والتي كانت كلها ذريعة أو أساس لأي تدخل عسكري

1 - عماد يوسف قدورة، "مسألة التغير في السياسة الخارجية التركية: المراجعات والإتجاهات"، مرجع سبق ذكره، ص 16

2- علي جلال معوض، " الإرتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية"، مرجع سبق ذكره، ص 62

3- عماد يوسف قدورة، "مسألة التغير في السياسة الخارجية التركية: المراجعات و الإتجاهات"، مرجع سبق ذكره، ص

مستقبلي<sup>(1)</sup>، و عليه فسياسة تصفير المشكلات لم تعد ذات جدوى و هي كما وصفها "وليام هيل\*" "...إنها تمثل تحدي ركوب حصانين في آن واحد..." بمعنى أنه من غير الممكن أن يكون لتركيا علاقات جيدة مع خصمين في آن واحد، فالعلاقات مع الفلسطينيين "حماس" وتر علاقات تركيا مع اسرائيل<sup>(2)</sup>، ودعمها المعارضة السورية وتر علاقاتها مع النظام وحلفائه الإقليميين، وتقاربها مع البرزاني وتر علاقاتها مع حكومة بغداد، فتصاعدت الإنتقادات الموجهة إلى سياسات الحكومة التركية، والتي لم تعد مقتصرة على الأفراد أو المعارضة العلمانية بل انتقلت إلى توترات مع دول الجوار، و أصبحت توصف بأنها سياسة صفر اصدقاء بدلا من صفر مشكلات<sup>(3)</sup>، وانقلبت المعادلة التي تقوم عليها من " لعبة الجميع رابح win- win game" إلى لعبة ذات "حصيلة صفرية zero-sum game" في بعض الحالات مثل العلاقات مع سوريا و مصر، و إلى توترعلاقاتها مع أخرى مثل العراق و إيران.

نتيجة ذلك أدركت تركيا حاجتها لحسم الأزمة السورية بسرعة لتفادي الإنعكاسات السلبية عليها، و صعوبة تغيير الأوضاع بشكل منفرد، لذلك كانت الحاجة إلى الإعتماد على جهود الحلفاء من أجل إعادة التوازن و ضبط إختلال ميزان القوى، وبدى حلف شمال الأطلسي الخيار المناسب في هذه الفترة<sup>(4)</sup>، لتجربته في قيادة ما يسمى التغيير الديمقراطي في دول أوروبا الشرقية، وكذا تدخله قبل فترة وجيزة في ليبيا هذا من جهة، ومن جهة ثانية عضوية تركيا في الحلف وبالتالي ضمان حمايتها من مصادر التهديد، حيث أكد أوغلو على أهمية ذلك بقوله "...في مواجهة بيئة أمنية متغيرة بسرعة، لا يستطيع فاعل واحد بمفرده توفير الأمن، وعليه فإن اسم اللعبة هو النهج الشامل..."، خاصة وأن تركيا عضو قوي في الحلف،

1 - ارول جبجي، قادر أوستن، "سياسة تركيا تجاه الأزمة السورية"، رؤية تركية (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية - سنا- ، عدد03، 2012) ص 59  
\* - وليام هيل: استاذ الدراسات الشرقية و الإفريقية في جامعة لندن

2- Ayhan Simsek, "Turkey's foreign policy: From Regional to Global Player", In : <http://goo.gl/1U1feO>

3 - عماد يوسف، تركيا: استراتيجيات طموحة و سياسة مقيدة، مرجع سبق ذكره، ص76

4 - عماد يوسف قدورة، "مسألة التغيير في السياسة الخارجية التركية: المراجعات والإتجاهات"، مرجع سبق ذكره، ص

لذلك فهي قادرة على الوصول إلى جميع مناطق الشرق الأوسط بحكم الجوار الجغرافي و الروابط التاريخية و الثقافية بها.

- **المراجعة الثانية "الديبلوماسية الإنسانية"**: لقد عرفت الأزمة السورية أبعاداً وتطورات في اتجاه عكس ما يشتهي صانع القرار التركي، فلا حلفاءها استجابوا لنداءاتها بضرورة وضع حد للأزمة، ولا حلف الأطلسي تدخل، ولهذا شعرت تركيا أنها وحيدة في مستنقع المنطقة<sup>(1)</sup>، بل و شعرت أن ما يقوم به الغرب هو تقويض لدورها، خاصة مع نجاح ما عرف بموجة الثورات المضادة بمصر و تونس وانفلات الوضع في ليبيا، كل ذلك فاقم عزلة تركيا وعرض دورها الإقليمي للأفول، هذا الوضع الجديد فرض على تركيا وضعاً دفاعياً، استعادت فيه خطاب السياسة التقليدية التي كانت تقوم على مبدأ النأي بالنفس عن الجوار، وهو ما عرض طروحات حزب العدالة والتنمية إلى إنتقادات واسعة<sup>(2)</sup>، وشكل فرصة للمعارضة للبرهنة على آرائها إزاء الحزب وسياساته، لذلك حدد أوغلو في مراجعته هذه خيارات جديدة لتركيا بقوله: "...هناك ثلاث مواقف يمكن اتخاذها مع تسارع وتيرة تيار التاريخ، الأول هو مقاومة التغيير والإانسحاب إلى الحدود المحلية والبقاء أسرى للوضع الراهن بسبب الخوف من التغيير، لكن سرعة التيار تجتاز هؤلاء، والثاني هو التحرك مع التيار لأقصى حد ممكن، لكن هؤلاء سيفتقرون للقوة والإرادة للشروع في التغيير، والثالث اتخاذ موقف فعال بحيث يكون المرء عنصراً مؤثراً في تيار التاريخ، وليس متأثراً سلبياً به، لقد كان تفضيل تركيا في العقد الماضي هو الخيار الثالث..."<sup>(3)</sup>.

توضح هذه المراجعة حاجة حكومة العدالة و التنمية إلى تجاوز المأزق، و الحلقات المفرغة التي تتعرض لها المنطقة عبر طرق تفكير جديدة، وعليه يقول أوغلو: "...إن الفاعلين الذين يسعون للصلمود في وجه تيار التاريخ السريع بحاجة للتكيف مع التطورات الجديدة والبيئة المتغيرة، إن سياسة تركيا الخارجية بأبعادها الإقليمية و الدولية، هي انعكاس

1 - عماد يوسف قدورة، "مسألة التغيير في السياسة الخارجية التركية: المراجعات والإتجاهات"، مرجع سبق ذكره ، ص05

2 - المرجع السابق، ص 06

3- Ahmet Davutoglu, "Turkey's humanitarian diplomacy: objectives, challenges and prospects ", *Nationalities papers*( vol 41, n 06, 2013 )P 865



لهذا التكيف مع المناخ الإقليمي و الدولي الجديد، ومن أجل فهم سياسة تركيا الفعالة ومتعددة الأبعاد فإننا بحاجة إلى النظر إلى في مقاربة ومفاهيم تحليلية جديدة لتجاوز الجمود والطرق المسدودة الحالية، إن أحد المبادئ التفسيرية الرئيسية للسياسة الخارجية التركية- وربما الأكثر أهمية في هذه الفترة- هو الدبلوماسية الإنسانية...<sup>(1)</sup>، و عليه فالدور الإقليمي الفاعل بحسب هذه المراجعة هو خيار تركيا في العقد الماضي، فيما تؤكد الخيارات الثلاثة السابقة تفضيل خيارات أخرى على هذا الدور، وهي خيارات متعلقة بالأدوار الإنسانية والمحلية في مناطق النفوذ التركي، والمساهمة في الجهود الجماعية من خلال الحلفاء والمنظمات الدولية<sup>(2)</sup>، مما يعني إعادة توجيه السياسة الخارجية التركية، من خلال تجاوز التركيز السابق على الإنخراط الفعال في الشرق الأوسط بشكل أساسي، إلا لمواجهة تهديدات مباشرة، و بهذا يتراجع التركيز على الطموحات الإقليمية بترويج السلام و تحقيق الأمن في الإقليم<sup>(3)</sup>.

- **إستعادة المبادرة:** هي المراجعة الثالثة في السياسة التركية من خلال السياسات التوافقية و النزوع نحو التهدئة داخليا، لتمكين حزب العدالة والتنمية من أداء دور إقليمي يخدم مصالح تركيا و شركائها، حيث قدم إبراهيم كالين وهو كبير مستشاري اردوغان مفهوما جديدا حول السياسات التوافقية يجمع نهج التهدئة، مؤكدا ضرورة التركيز على القضايا الكبرى و الهامة، وتجاوز الخلافات الحزبية و الضيقة، فالتوافق هو الحل و الأسلوب الذي يمكن من تخطي الأزمات غير المرغوبة، والعمل على أجندة مشتركة تخدم قوة تركيا واستقرارها<sup>(4)</sup>، وتقادي التأثير سلبا بمشروعات "إعادة هندسة" الإقليم عبر الإنتقال من مستوى الوكيل إلى مستوى الفاعل.

وقد رسخت فكرة الطموح التركي لزيادة النفوذ الإقليمي عبر الأدوات الصلبة الإجراءات الأخيرة، المتمثلة في التوجهات العدائية<sup>(5)</sup> والتحركات العسكرية، والتي أفضت إلى ترسيخ

1- Ahmet Davutoglu, Op. Cit, P 865

2 - أحمد داوود أوغلو، "معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم"، رؤية تركية (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية - ستا، ، عدد 2، 2012) ص 17

3 - عماد يوسف قدورة، "مسألة التغير في السياسة الخارجية التركية: المراجعات والإتجاهات"، مرجع سبق ذكره، ص 07

4 - المرجع السابق، ص 10

التمركز التركي داخل الاراضي السورية و التركية، والتي كانت بالتزامن مع استخدام خطاب توسعي من طرف القادة الأتراك وهو ما يثير الشكوك حول نواياهم الحقيقية<sup>(1)</sup>. حيث ثمة تصريحات لـ "عبد الله غول" حينما كان رئيس للوزراء، يقول فيها: "...إن تركيا تخلت عن الموصل لدولة العراق، ولكن حال ما واجهت هذه الدولة التقسيم فهناك حقوق لتركيا..."، وهو ما أكده أردوغان بقوله "... لم نقبل حدود بلادنا طوعا، يسأل بعض الأشخاص بمنتهى الجهل ما شأن تركيا بشمال العراق و سوريا؟ لكن كل هذه المناطق الجغرافية تشكل جزءا من وجداننا..."، وهو ما يبعث رسالة تؤكد أن هناك توجهها جديدا مدعوما عسكريا، للتحرك في المناطق المجاورة بما يضمن ما تعتبره أنقرة تحركا استباقيا<sup>(2)</sup>.

هل العزلة "الثمينة" حل؟:

استعمل إبراهيم كالين مصطلح جديد يعبر عن التراجع النسبي عن الإنخراط المفرط لتركيا في جوارها المضطرب، اطلق عليه مفهوم "العزلة الثمينة"، وهي حسبه للتعبير عن الموقف الأخلاقي التركي، المعارض للتجاهل العالمي لما يحدث في المنطقة، فهل يعبر المصطلح عن سياسة قيد التبلور؟ أم أنه مجرد رد فعل على أحداث في المنطقة، قد يكون له تأثير في مجرى التحالفات و الإستقطابات في بيئة إقليمية مضطربة<sup>(3)</sup>.

الأکید أن طرح مفهوم العزلة الثمينة، يأتي في سياق المراجعات التي تجريها تركيا على مسار سياستها الخارجية، كي تتواءم والمستجدات الإقليمية والدولية بما في ذلك احتمال العودة إلى سياسة العزلة ولو بصورة نسبية، من خلال تقليل الإنخراط في شؤون المنطقة و الإقليم بما يتضمن تعزيز مصالحها، من خلال النأي عن الأخطار القادمة من الجوار والإهتمام بالبيئة الداخلية من خلال عدة خيارات أهمها:

أ- عزلة تقي تركيا اخطار الجوار المضطرب، عبر الإبتعاد عن الانخراط النشط في أزمات المنطقة و الإكتفاء بدور إغاثي و انساني<sup>(4)</sup>.

1 - التقرير الإستراتيجي العربي 2016، مرجع سبق ذكره، ص 313

2 - المرجع السابق، ص 314

3 - عماد يوسف، تركيا: إستراتيجية طموحة و سياسة مقيدة، مرجع سبق ذكره، ص 93

4- المرجع السابق، ص 97

ب- ترميم علاقاتها مع الدول المجاورة ومعالجة ما سببته الأزمة السورية.  
 ت- مشاركة حلفائها من أجل أن يكون لها دور في الحراك الدولي تجاه قضايا المنطقة، ما يعني التوافق مع الشروط الغربية للحل في سوريا، وهو ما يعني كذلك الإقرار بإخفاقها في ممارسة النفوذ في الإقليم.

إذا الإنعزال أو الإنكفاء من أجل وضع رؤية سياسية جديدة تتواءم وطبيعة الظروف الجديدة، ولعل هذا ما دفع الكثيرين إلى الحديث عن إمكانية نهاية نظرية العمق الإستراتيجي و دبلوماسية الناعمة، ما يعرض علاقاتها الإقليمية وكل استراتيجيتها العميقة للتراجع الإستراتيجي ، إلى مصاف القوى الهامشية والطرفية<sup>(1)</sup>، لذلك فمن غير المرغوب فيه بالنسبة لقوة إقليمية مهمة و مؤثرة مثل تركيا، اتباع سياسة تؤدي إلى العزلة و التراجع، لكنه واقع، و يثير شعور "بالشفقة" بدلا من الإعجاب حسب - نوراى مرت -، مع عدم الإعتراف بالفشل لأنها كانت مفرطة في الطموح، و لأنها بالغت في تقدير قوة تركيا الحالية مع التقليل من تعقيد السياسات الإقليمية و الدولية<sup>(2)</sup>، إذا فهي تبحث عن مخرج من المأزق الإقليمي الذي وجدت نفسها فيه.

1 - فراس محمد إلياس، مرجع سبق ذكره، ص223

2 - Nuray Mert, " Precious loneliness' of Turkey or sublimation of a failure", Hurriyet Daily News, August 19, 2013, In: <http://goo.gl/AtZSwH>

### المبحث الثاني: السيناريوهات المحتملة للتوجهات التركية في منطقة الشرق الأوسط

شهد الوضع الدولي تغيرات هامة مع انهيار بنية نظام الثنائية القطبية، والذي شكل الخاصية الأساسية للنظام الدولي خلال فترة الحرب الباردة، و افرزت العناصر الجديدة التي ظهرت في النظام الدولي وضعا سياسيا دوليا جديدا يفرض على تركيا إعادة قراءة واستشراف أدوارها الإستراتيجية في الساحة الدولية<sup>(1)</sup>، في ظل الاستراتيجية الهشة للحكومات المتعاقبة بعد وفاة أتاتورك، فمن سياسة العزلة الداخلية والابتعاد عن المبادرة والانخراط في قضايا المنطقة وتحمل مسؤولية الأدوار السياسية، إلى الجسر بين الشرق والغرب إلى دولة مركز في الإقليم تلعب فيه تركيا دورا فاعلا في الشرق الأوسط، من خلال سعيها لإقامة علاقات افضل مع دوله ارتكزت على ما سمي بسياسة تصفير المشكلات مع المحيط، ما دعاها إلى إعادة صياغة انشطتها الإقليمية مع دول المنطقة.

والبحث في مستقبل العلاقات التركية بدول منطقة الشرق الأوسط هو محاولة استشراف الصور المحتملة التي ينطوي عليها مسار تطورها، وفقا لشروط مختلفة تتعلق بمعرفة الواقع الراهن و جذوره التاريخية والإمكانات المتاحة والأهداف المعلنة بشأنها<sup>(2)</sup>، وهي لا تعني إصدار نبوءات بقدر ما هي تحديد الاتجاهات و تخيل مستقبل محتمل من تتبع مؤشرات تحوله إلى مستقبل ممكن.

- **السيناريوهات:** السيناريو وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه، مع توضيح لملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي، وذلك انطلاقاً من الوضع الراهن أو من وضع ابتدائي مفترض<sup>(\*)</sup>، كما يعرف على انه وصف لسلسلة من الاحتمالات المستقبلية المترتبة على الظاهرة موضوع البحث، والأصل أن تنتهي

1 - أحمد داوود أوغلو، العمق الإستراتيجي: موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 96

2- عقيل سعيد محفوظ، سوريا وتركيا: الواقع الراهن و احتمالات المستقبل، ط 1 ( بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2009 ) ص 397

\*- تتعدد تعريفات السيناريو ( scenario ) و تختلف باختلاف المجالات ، حيث يعرفه بورتير (Porter)بقوله: "السيناريو منظور داخلي لما سيكون عليه المستقبل لاحقا"، ويقول كروزك (Kruzic) السيناريو هو "وصف لمستقبل ممكن من كونه تنبؤا محتملا لمستقبل فعلي"، و يعرفه جوديه ( Godet ) فيعرف السيناريو بكونه "وصف لمستقبل محتمل و للطريق الموصلة إليه"، للمزيد انظر : طارق عامر ، أساليب الدراسات المستقبلية، ط 1 ( عمان، دار اليازوري للنشر و التوزيع :

2008 ) ص 174

كل الدراسات المستقبلية إلى سيناريوهات، أى إلى مسارات وصور مستقبلية و الذي يبقى مفتوحاً أمام أي ظاهرة من الظواهر، بمعنى أن الظاهرة قد تتطور في اتجاه أو آخر و الذي لن يكون سوى احد الاحتمالات التالية:

- ان تبقى الظاهرة كما هي تراوح مكانها دون حدوث تغير عليها سواء كان إيجابياً أم سلبياً.
- أن تتطور الظاهرة في اتجاه ما ترغبه الوحدة السياسية، بمعنى التطور الإيجابي.
- أن تتحرك الظاهرة موضوع الدراسة تطوراً سلبياً في اتجاه عكس المأمول، والتي تهدف الوحدة السياسية التي تدرسه إلى تجنبه<sup>(1)</sup>.

ولهذا فإن بعض المستقبلين يعتبرون السيناريو الأداة التي تعطي للدراسات المستقبلية نوعاً من الوحدة المنهجية، وذلك بالرغم من أن الطرق التي قد تستخدم في إنتاج السيناريوهات تتنوع تنوعاً شديداً، فالسيناريوهات يمكن أن تبنى بالعديد من الطرق منها التي تعتمد اعتماداً كلياً على الخيال العلمي أو الإبداع الأدبي أو الحدس<sup>(2)</sup>.

وعموماً، فإن السيناريوهات تصف إمكانات بديلة للمستقبل لا إصدار نبوءات، وتقدم عرضاً للاختيارات المتاحة أمام الفعل الإنساني "تحديد الاتجاهات"، مع بيان نتائجها المتوقعة، وقد ينطوي تحليل السيناريوهات على توصيات ضمنية أو صريحة حول ما ينبغي عمله، ولكن ذلك يتوقف على التوجه الذي يأخذ به واضعو السيناريوهات، أى ما إذا كان توجهاً استطلاعياً أم توجهاً استهدافياً.

و يتم إعداد السيناريو و تطويره عبر ثلاث مراحل:

- دراسة حقائق الوضع القائم، بمعنى توصيف واقع الظاهرة و معطياتها الحالية.
- تبني احد التطورات المختلفة المحتملة لهذه الظاهرة.
- الاهتمام بتتبع الآثار الناتجة عن التطورات المحتملة التي وقع اختيارها<sup>(3)</sup>.

1- وليد عبد الحي، مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، ط 1 ( عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية :

2002 ) ص 119

2- ابراهيم العيسوي، "الدراسات المستقبلية و مشروع مصر 2020"، القاهرة، من أوراق مصر 2020، منتدى العالم الثالث: 2000، ص 20

3- وليد عبد الحي، موسوعة العلوم السياسية ( الكويت، جامعة الكويت، 1994) ص 84

السيناريو الخطي ( استمرار الوضع الراهن) : وهو السيناريو الذي يفترض استمرار سيطرة الوضع الحالي على تطور الظاهرة الدولية في المستقبل. وهذا يستلزم كذلك استمرار نوعية ونسبة المتغيرات التي تتحكم في الوضع الراهن للظاهرة. وهنا يتعلق الأمر بعملية إسقاط خطي لإتجاه وصورة الظاهرة في الحاضر على المستقبل<sup>(1)</sup>.

السيناريو الإصلاح (التحول من الصراع إلى التعاون): يركز على حدوث تغييرات و إصلاحات على الوضعية الحالية للظاهرة موضوع الدراسة، وهذه الإصلاحات الكمية والنوعية قد تحدث كذلك ترتيبا جديدا في أهمية ونوعية المتغيرات المتحكمة في تطور الظاهرة، وكل ذلك يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق تحسن في اتجاه الظاهرة مما يسمح من بلوغ أهداف لا يمكن تحقيقها في الوضع الحالي للظاهرة<sup>(2)</sup>.

السيناريو الراديكالي (التشاؤمي): يتم الاعتماد في إطار هذا السيناريو على حدوث تحولات راديكالية عميقة في المحيط الداخلي والخارجي للظاهرة الدولية، وهي المتغيرات التي تحدث تمزقا أو قطيعة مع المسارات والاتجاهات السابقة للظاهرة، ويقوم هذا السيناريو على التطورات والقفزات الفجائية التي قد تطرأ على بيئة الظاهرة، وفي هذه الحالة تؤخذ بعين الاعتبار المتغيرات القليلة الاحتمال، لكنها عندما تحدث فإنها تغير المسار العام للظاهرة<sup>(3)</sup> تغييرا جذريا.

و الاستشراف ضروري في هذا الصدد لعدة أسباب يمكن إيجازها في عدة نقاط :

- تزايد التساؤلات بشأن مستقبل السياسة التركية تجاه دول الإقليم و خاصة دول المحيط العربي و التي زادت تفاعلاتها التعاونية و الصراعية إلى درجة كبيرة<sup>(4)</sup>.
- عدم وضوح سياسة الدول العربية تجاه قضاياها و علاقاتها بدول المحيط نتيجة هشاشة و ضعف موقف أنظمتها السياسية خاصة بعد الحراك الذي عرفته العديد منها.

1- حسين بوقارة، "الاستشراف في العلاقات الدولية: مقاربة منهجية"، العلوم الإنسانية، (جامعة منتوري، عدد 21 جوان 2004) ص 194

2- المرجع السابق، ص 194

3- المرجع السابق، ص 195

4- عقيل سعيد محفوظ، سوريا وتركيا: الواقع الراهن و احتمالات المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص 398.

- تأرجح مؤشر العلاقات التركية بدول منطقة الشرق الأوسط ما بين تعاونية و صدامية، ما خلق نوع من التشويش وصعوبة وضع إطار ملائم للتحليل، خاصة مع تحرك و تغير عناصر القوة و مقوماتها ومحاورها إقليميا و دوليا.

و بهدف الإحاطة بمستقبل توجهات السياسة الخارجية التركية حيال منطقة الشرق الأوسط ، يجب الأخذ بعين الاعتبار زوايا تحليلية عدة، من منظور الدولة أولا ومن ثم منظور الإقليم، أي بداية من رؤية الدولة التركية، ثم منطقة الشرق الأوسط دون إهمال دور وتأثير الأطراف الخارجية في سياستها ، و هذا لتوضيح أهمية و مدى تأثيرها على متغيرات الداخل التركي و داخل المنطقة العربية<sup>(1)</sup>.

فعلاقات تركيا بدول منطقة الشرق الأوسط غير مستقرة ومحكومة بمحفزات تجاذب و عوامل تنافر لأسباب عدة تمتد لفترات زمنية، من المتوقع أن تحدث تحولات نوعية في تلك العلاقة في المرحلة القادمة، وهي سياسات متباينة يمكن لتركيا ان تنتهجها تجاه منطقة الشرق الأوسط حسب ما يرى أحمد داوود أوغلو، الأولى هي الابتعاد التام عن الشرق الأوسط و مشكلاته<sup>2</sup>، والثانية تطوير سياسات متناغمة مع سياسات معسكر دولي ما، كسياستها السابقة التي تقوم على تجنب تحمل مخاطر المبادرة منفردة في المنطقة، و الخيار الثالث يقوم على النظر للشرق الأوسط عبر مقارنة تركية خالصة<sup>(3)</sup>.

بناء على ذلك من غير المحتمل خروج السياسة التركية في المنطقة عن أحد السيناريوهات التالية:

- التغيير و التراجع
- المراقبة و الإستمرارية
- الإندفاع و الإنفتاح

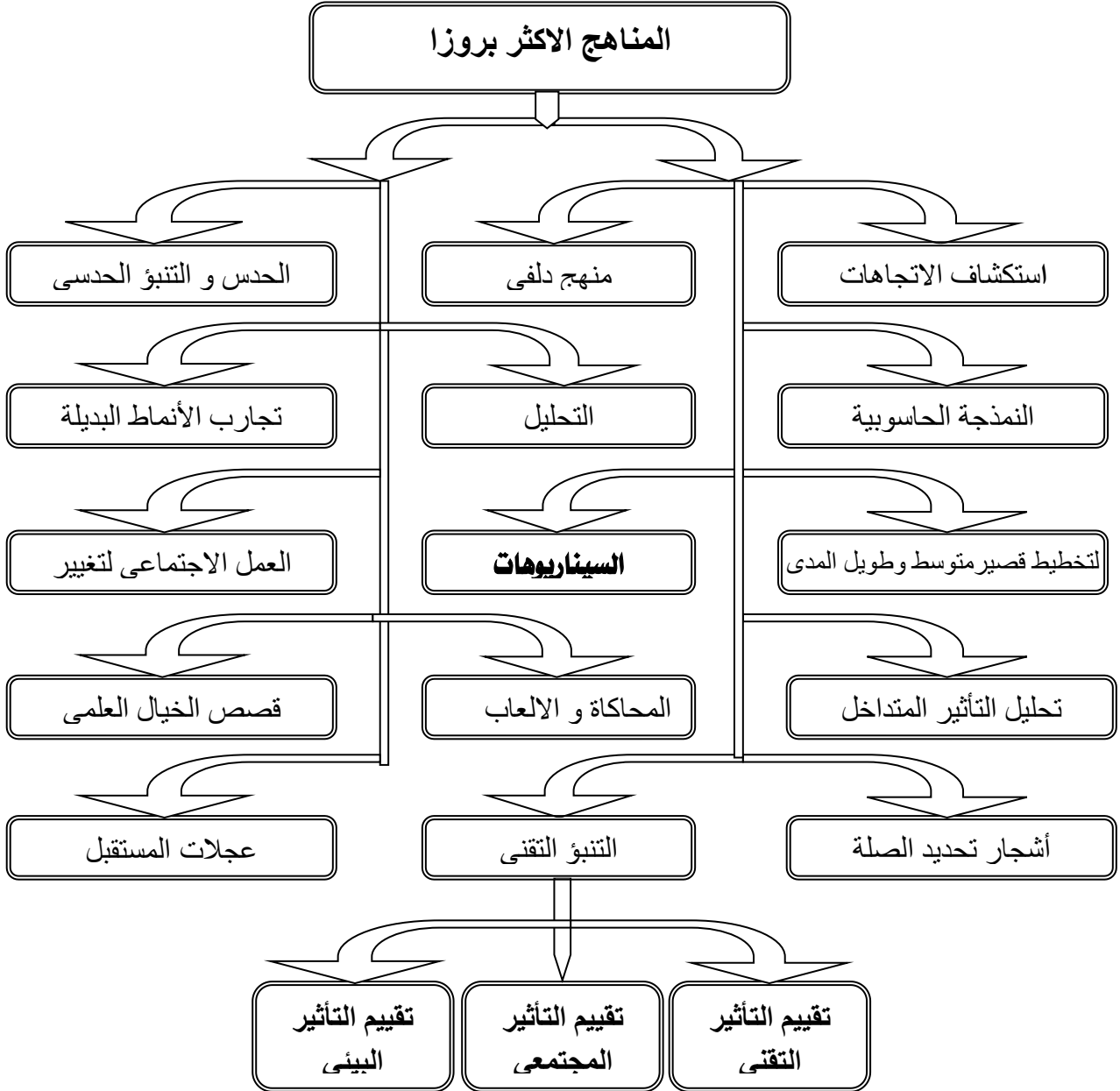
1- كمال عبد الله حسن، "إستراتيجية تركيا في الشرق الأوسط بعد أحداث 11 أيلول 2001"، أطروحة دكتوراه، (العراق: كلية القانون و السياسة و الإدارة بجامعة السليمانية، 2011) ص ص 212-213

2 - Kibaroglu, M. What went wrong with "zero problem with neighbors" doctrine? *Turkish Policy Quarterly*, vol 11 n3, 2012, p 86.

3- أحمد داوود أوغلو، العمق الإستراتيجي: موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية، مرجع سبق ذكره ص 619

هذه السيناريوهات كل منها ينطوي على مشاهد فرعية عدة، يمكن ان تطرأ عليها تغيرات مفاجئة أو تدريجية والتي بدورها قد تؤدي إلى التحول من سيناريو إلى آخر (1).

مخطط يوضح المنهجيات الأكثر استخداماً في الدراسات المستقبلية



1- عقيل سعيد محفوظ ، سوريا وتركيا: الواقع الراهن و احتمالات المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص 402.



## المطلب الأول: سيناريو استمرار الوضع القائم و المراقبة - محدودية النواتج:-

لا تزال علاقات تركيا مع دول المنطقة تتأرجح بين عوامل التجاذب و التنافر، هذا المشهد غير المستقر يدفع إلى الاعتقاد أن تركيا سوف تستمر على هذا المستوى في التعامل مع منطقة الشرق الأوسط، نظرا لحساسية الأطراف من مواقف بشأن قضايا غير محسومة<sup>(1)</sup>، و هو الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى استمرار سياسة تركيا الحالية على ما هي عليه وعدم الإنغماس في قضايا المنطقة قبل أن تتفتح بشكل أكبر و تدخل في رسم سياسة الشرق الأوسط، وعليه فإن السيناريو المفترض لمستقبل العلاقات التركية بدول الشرق الأوسط" سيكون حالة وسطية بين التجاذب أحيانا و التنافر أحيانا أخرى.

إن السياسة الخارجية التركية بقيت مشدودة إلى أوروبا منذ قيام الجمهورية الأتاتورية عام 1923، و التي يرى قاداتها أنهم انفصلوا عن الشرق الأوسط و مشاكله وأصبحوا جزءا من الجسم الأوروبي الذي عملوا كل ما في وسعهم لتجاوز كل ما يعيقهم للالتحاق به<sup>(2)</sup>، رغم استمرار دول الإتحاد الأوروبي بمواقفها الراضية لعضوية تركيا، لأسباب تتعلق في جوهرها بالعنصرين الديمغرافي وهوية الدولة الإسلامية، إضافة للمنافسة الاقتصادية حيث ترغب أوروبا في بقاء تركيا سوقا لا منافسا لمنتجاتها الاقتصادية.

كما أن متغيرات البيئتين الدولية والإقليمية بعد فترة الثنائية القطبية وفرت لتركيا مجالا حيويا تتجه إليه، يتمثل في دول آسيا الوسطى الإسلامية التي انبثقت عن تفكك الإتحاد السوفياتي، حيث استغلت حالة الفراغ في هذه المنطقة الغنية بالموارد الهائلة لإقامة روابط سياسية و إقتصادية مع دول المنطقة، فحرصت على اظهار نفسها بمظهر الشقيق الأكبر لها<sup>(\*)</sup>، هذا المجال الحيوي شغل تركيا أكثر من منطقة الشرق الأوسط الذي هو ميدان صراع للنفوذ و الهيمنة الدولية على مختلف المستويات<sup>(3)</sup>، و هو ما لم يترك هامشا واسعا لتحرك تركيا وفق

1- كمال عبد الله حسن ، مرجع سبق ذكره ، ص 218

2- جليل عمر علي ، مرجع سبق ذكره، ص 187

\*- خمسة من هذه الجمهوريات السنة في آسيا الوسطى التي انبثقت عن تفكك الإتحاد السوفياتي ذات أصول عرقية تركية و تربطها بتركيا لغة مشتركة و هي أذربيجان، تركمانستان، كازخستان، أوزبكستان و قرغيزستان بينما طاجكستان تنتمي إلى الثقافة الفارسية.

3- جليل عمر علي ، مرجع سبق ذكره، ص 188

مصالحها القومية، خصوصا وأن أية محاولة لتركيا من أجل بسط نفوذها على المنطقة لا يتلاءم مع مصالح الولايات المتحدة سوف تواجه صعوبة في تحقيقها .

#### - على المستوى الداخلي:

لا يفترض هذا السيناريو حدوث تحولات جذرية داخل تركيا، إذ يقوم على افتراض استمرار الأوضاع نسبيا على ما كانت عليه قبل الانتفاضات العربية، و عدم حدوث اصلاحات سريعة و جذرية في دول المنطقة، بل استمرار الأزمات الداخلية و البيئية و التدخلات الخارجية بما يفسح المجال لاستمرار الأدوار التركية المعتادة، لكن هذا السيناريو يتطلب استمرار استقرار الداخل التركي<sup>(1)</sup>، وتعزيز التماسك الاجتماعي ونجاح الآليات الديمقراطية والأمنية للنظام في استيعاب عدم امتداد مظاهر التوتر السياسي والطائفي والإثني إليه، بما يجنب تركيا الانشغال بمشاكلها الداخلية وانحسار دورها وتراجعها.

- استمرار تسويق تركيا كنموذج للدولة الديمقراطية العلمانية<sup>(\*)</sup> في مواجهة النموذج الإيراني و الأحزاب الدينية المتطرفة في الشرق الأوسط، خاصة أن النموذج التركي لا يقلق دول المنطقة بل قد يصبح النموذج المتبع بعد أحداث "الربيع العربي" التي بدأت تتحدث عن إسلام معتدل أسوة بتجربة الإسلام السياسي التركي<sup>(2)</sup>، وهو ما سيخلق عنصر توتر للنموذج الإيراني.

ساعد ذلك القبول الشعبي في المنطقة العربية بل والإعجاب بالنموذج التركي بتأثير المواقف التركية من أحداث غزة و التوترات الإعلامية والسياسية مع إسرائيل، كل هذا ساعد مع عوامل أخرى في تهيئة قابلية نشطة لتلقي التأثير التركي، خاصة ان تركيا تقدم نفسها - كما يقدمها الغرب باعتبارها نموذج للتطور الديمقراطي و الفاعل النشط مع الغرب والعالم، الذي عرف كيف يزاوج بين المبادئ العلمانية و الإسلامية في تجربة رائدة في العالمين العربي و

1- علي جلال معوض، " السياسة الخارجية التركية في المنطقة العربية في عهد حكومات العدالة و التنمية"، في: ثامر محمود العاني وآخرون، تركيا دراسة مسحية، ( القاهرة : معهد البحوث و الدراسات العربية، 2012)، ص ص 245-246

\* - وهذا ما نجده حاضرا في تصريحات أحمد داوود أوغلو الذي يقول: " ...إن تركيا هي البلد الوحيد الذي يستطيع التحدث عن المنطقة في أوروبا من حيث قيم الديمقراطية و الحرية...."

2- كمال عبد الله حسن ، مرجع سبق ذكره ، ص 219

الإسلامي<sup>(1)</sup>، والتي جعلت منها مادة للتأمل و الدراسة في العالمين العربي و الإسلامي، حيث أن فرانسيس فوكوياما والذي قال "...ان الإسلام هو الحضارة الوحيدة التي لها اشكالية مع العالم الغربي<sup>(2)</sup>، وعلى الدول الإسلامية تبني النموذج التركي...". وهو نفس الشئ الذي ذهب إليه بول وولفويتز في محاضرة له في مارس 2002.

- تركيا تخطط لسياسة خارجية مدفوعة برغبة قوية في استكمال مقومات المكانة، توظيفا لعمقها الإستراتيجي حيث يؤكد الاتراك أن بإمكان دولتهم القيام بدور مؤثر في النظامين الإقليمي والدولي، من خلال توافرها على مجموعة مفترضة من العوامل منها: الموقع الجغرافي بين الشرق والغرب، تجربة التحديث، الإرادة السياسية، والسياسة الخارجية النشطة<sup>(3)</sup>، والمستندة على مؤشرات تدعم توجهها هذا من قبيل المستوي المعيشي و الرفاهية التي حققتها حكومة حزب العدالة و التنمية، ما يدعم استمرارها في منهجها الإصلاحية وهو ما يعزز التماسك الإجتماعي والوحدة الوطنية، حيث من خلال تكيف مجموعة العوامل الداخلية في ظبط مفهوم الإسلام السياسي كدين للجميع، مع علمانية الدولة التي تتناسق مع العوامل الخارجية.

- ان سعي تركيا لأن يكون مستقبل منطقة الشرق الأوسط إقليميا تحت نفوذها، سواء كان ذلك بموجب اتفاقيات لحفظ التوازن، أو من خلال رسم خارطة سياسية للمنطقة بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، مع الاستمرار بنفس الفاعلية و التأثير لتوسيع دائرة المصالح و النفوذ في الإقليم، مع إجراء مراجعات لمواءمة سياستها مع المستجدات الإقليمية و الدولية بهدف المحافظة على المكانة و الهيبة في النظام الإقليمي للشرق الأوسط<sup>(4)</sup>.

### المستوى الإقليمي:

- بقاء حالة الوضع الحالي على ما هو عليه بسبب التقارب والتنافر بين المشاريع الإقليمية

1 - مراد شحماط ، "النموذج التركي في المنطقة العربية: بين آليات البناء و اسباب التراجع"، دراسات استراتيجية ( الجزائر: مركز البصيرة، عدد 20، ديسمبر 2014) ص 91.

2 - محمد السيد سليم، "الأدوار التركية الجديدة في الوطن العربي: البديل و النموذج الإستراتيجي"، في ( مجموعة مؤلفين)، العرب و تركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل ( الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)

3 - عقيل سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية: الإستراتيجية - التغيير، مرجع سبق ذكره، ص 131.

4- فراس محمد الياس، مرجع سبق ذكره، ص 218

الشرق أوسطية أو المتوسطية، التركية أو العربية والتي تتقاطع في معظمها في المجال الجيوسياسي مع اختلافها في الأهداف، وهذا يتوجب دفع عوامل التقارب باتجاه عملي و تحاشي حدوث منافسة قد تؤدي إلى التوتر<sup>(1)</sup>، وهذا لا يمنع عناصر التوتر من التصعيد لإثارة القضايا الخلافية التي قد تؤدي إلى حالة القطيعة.

فمن خلال تبني استراتيجية اقليمية مرنة تتيح لها بناء ترتيبات سياسية، أمنية واقتصادية في المنطقة، إلى جانب علاقاتها الجيدة بل والتحالفية مع اسرائيل، تتمتع تركيا بعلاقات سياسية واقتصادية مميزة مع الدول الخليجية ومعظم الدول العربية، بالإضافة إلى إيران التي تعتبر شريكا مهما في المنطقة، لذلك ومن خلال هذه الشبكة الجيدة من العلاقات الإقليمية تستطيع تركيا إدارة نظام إقليمي تكون محوره و المحرك لأي مسعى اقليمي مستقبلا، وهذا من شأنه ضمان استمرار الدور التركي رغم التحديات والعراقيل التي تواجهه .

- القضية الفلسطينية والتي تحضى باهتمام كبير من طرف الشعب التركي منذ ظهور المشروع الصهيوني، كما تتسم السياسة التركية ازاءها بالإيجابية والدعم الكبيرين منذ وصول حزب العدالة و التنمية إلى الحكم، اذ اتخذت مواقف اكثر حزما حتى من المواقف العربية، وانتقدت اسرائيل في اكثر من موضع<sup>(2)</sup>، حتى وان ابقت علاقاتها معها في مستوى الشراكة، وهو ما يجعل الدور التركي مؤهل كوسيط إقليمي فاعل من خلال العمل على اجراء تسويات، وذلك بالسعي للحصول على شرعية اقليمية من قبل مختلف الفاعلين الدوليين، بمعنى توافق ارادات القوى حول الأهداف و السبل المقبولة أو المسموح بها التي تقدمها تركيا في السياسة الإقليمية و القضية الفلسطينية خاصة، والذي يبدو انها ستستمر في ركودها دون حدوث تغيير مهم رغم المحاولات.

- حالة الضياع والتفكك العربي واستمرار حالة عدم الإستقرار في المنطقة العربية، دون ظهور قطب منافس أو معارض يؤثر في مصالح تركيا، مقابل نموذج تركي مقبول و ذا اعجاب و تأييد شعبي كبير في المنطقة، فالمنطقة العربية اصبحت عقب الغزو الأمريكي

1 - كمال عبد الله حسن، مرجع سبق ذكره، ص 220.

2 - مثني فائق العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 39

للعراق معرضة إلى خطر تقسيمات أخرى<sup>(1)</sup>، ستزيد بلا شك من حالة التفكك التي تعانيها المنطقة أساساً، لذلك فالتقارب التركي العربي سيساعد شعوب و دول المنطقة على عرقلة و افشال مشروعات الهيمنة الجديدة، وهو ما يدعم و يساهم في بقاء الوضع الراهن .

- سعي إيران إلى تعزيز موقعها في المنطقة العربية و النابع من حالة الفراغ التي تشهده المنطقة، بدءاً من نفوذها القوي والمباشر في العراق منذ 2003 إلى تحالفها الاستراتيجي مع سوريا وحزب الله بالإضافة إلى حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، هذا النفوذ الذي كان من المحتمل ان يتعرض إلى حالة من الإنحسار والضعف لأسباب تتعلق بجملة الضغوطات الغربية المفروضة عليها لمحاولة عزلها، لكن انتهاء الأزمة النووية سلمياً و الذي كانت تركيا صاحبة المبادرة الأولى مع البرازيل سنة 2010 لإيجاد معالجة دبلوماسية لها<sup>(2)</sup>، عاظم النفوذ الإيراني في المنطقة وخاصة مع تحول مسار الأحداث في مجمل المناطق العربية التي عرفت حراكاً داخلياً و بخاصة سوريا، والتي كانت إيران المنافس الأهم لتركيا فيها، إلا أن هذه المنافسة لا تحول دون تعاونهما لحل أزمات و قضايا المنطقة، فضلاً بالتعاون الفعال في مجالات الطاقة والاستثمارات في الاقتصاد والتجارة، لكن فرصة تحقيق غاياتها الاستراتيجية تقل، ومن ثم لا بد لها من خيار إعادة التكيف مع الوضع الإقليمي أو اعتماد خيار الصراع مع بقية القوى بغية ضبط إيقاع التفاعلات الإقليمية لصالحها، لكن هذا الخيار مكلف إذ يتضمن استمرار استغلال الموارد المتاحة للقطاع العسكري إلى أقصى مدى ممكن، ما يجهد البيئة الداخلية ما يجعل هذا الخيار مؤجلاً.

#### - على المستوى الدولي:

إن من مصلحة الولايات المتحدة و أوروبا الحفاظ على الوضع القائم في منطقة الشرق الأوسط لحماية مصالحهما ولإستمرار هيمنتها عليها، لذلك يفترض هذا التصور بقاء البيئة الدولية دون تغيير هام يؤدي إلى منافسة<sup>(3)</sup> السيطرة شبه المطلقة للولايات المتحدة على

1 - عقيل سعيد محفوظ، سوريا و تركيا: الواقع الراهن و احتمالات المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص 414

2 - كمال عبد الله حسن، مرجع سبق ذكره، ص 221

3 - المرجع السابق، ص 222

المنطقة والعالم، على الرغم من بروز قوى منافسة، والتي ستركز خطابها على القضايا المستجدة كقضايا حقوق الإنسان و البيئة و التنمية المستدامة مكافحة الإرهاب.

كما انه من المتوقع استمرار بقاء تركيا على ابواب النادي الأوروبي مع استمرار رفض الإتحاد لإنضمام تركيا عضويته، في محاولة لإبقاء تركيا دولة لا يتجاوز حدود نفوذها منطقة الشرق الأوسط ، مع تزايد دائرة الإعتراض في أوساط الرأي العام الأوروبي ولدى عدد من الدول بهذا الخصوص<sup>(\*)</sup>، حتى ان الرئيس الفرنسي " ساركوزي " عبر عن رفضه صراحة عضوية تركيا للإتحاد ومن أنقره بالذات بقوله: "...إن عملية انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي مسألة نعارض تركيا فيها، و نسعى حاليا لنفهم الخطوط الحمراء لكلا الجانبين، و إيجاد صيغة مشتركة بحيث لا تخل باستقرار الإتحاد الأوروبي، أو تقلل من شان الشعب التركي و تجرح كبريائه...."<sup>(1)</sup>.

لكن مجرد حصول تركيا على وعد بالإنضمام هو مكسب جدي لا يجب التخلي عنه أو التعامل معه من زاوية رد الفعل الغاضبة، بل يجب الإنتظار والإستمرار في سياستها الإصلاحية لإزالة هواجس الأوروبيين ولم لا تحقيق "الحلم التركي".

بينما روسيا والصين فمن المحتمل استمرار تواجدهما في المنطقة بحدود التعاون على أساس الرغبة المشتركة في حفظ الأمن و الإستقرار و المصالح المتبادلة، دون التطور لمستوى الهيمنة التي يمكن أن تؤثر في تغيير الوضع القائم، و الإهتمام بمقاربة أكثر توافقية بينهما.

لكل ماسبق ستحصل تركيا على الدعم في المنطقة كـ " حليف " و كـ " وسيط " و كـ " موازن للاستقرار " وذلك لعدم وجود قطب إقليمي منافس وموثوق به في المنطقة، الأمر الذي سيشترك لها مساحة واسعة للتحرك خدمة لمصالحها القومية، رغم ما ستواجهه من تحديات.

إن اشكالية التغيير في السياسة الخارجية التركية بمنطقة الشرق الأوسط سوف تتم بكيفية ترتبط بالتغيير التدريجي، ولكن الثابت في البنية الإجتماعية و السياسية هو وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، و الذي تمكن من تحقيق نقطة تحول في سعي تركيا للاستمرار

\* - هناك دول في الإتحاد الأوروبي ترفض منح تركيا عضوية كاملة في الإتحاد أبرزها: فرنسا ، ألمانيا، قبرص و اليونان

1 - عقيل سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية: الإستراتيجية- التغيير، مرجع سبق ذكره، ص 193

في حشد الموارد المادية والمعنوية لخدمة هدف رئيسي وهو استمرار النهج العلماني مع عملية التحديث السياسي، من خلال استثمارها لمزايا العمق الإستراتيجي في تعزيز نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، عبر رصد المتغيرات التي تحدث فيها و التي مازالت غير مكتملة بشكلها النهائي .

### المطلب الثاني: سيناريو التغيير و التراجع التركي في منطقة الشرق الأوسط:

من المحتمل أن تشهد منطقة الشرق الأوسط أحداثا تقود إلى تبني مواقف غير متجانسة لعدد من الدول مع عوامل الجذب في المواقف التركية، ما يدعم احتمال تغليب عوامل التغيير والتنافر على مختلف المستويات ( كلها أو بعضها) الدولية، الإقليمية أو الداخلية وما لهذه المستويات من تأثير على العلاقات الراهنة في منطقة الشرق الأوسط و توجهاتها المستقبلية، كما يمكن تصور عدة مسارات فرعية من شأنها ان تؤدي إلى تراجع الدور التركي، سواء على مستوى الحضور و التفاعل في قضايا المنطقة أو على مستوى جاذبية أدوار تركياو الإهتمام بها ، أو على مستوى الفاعلية و التأثير نسبة إلى مخرجات أدوارها ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها<sup>(1)</sup>، و يمكن إجمال الملامح العامة لمشهد التراجع و التغيير وفق ما يلي:

#### 1- التراجع التركي نتيجة هشاشة البيئة الداخلية:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عرفت العلاقات العربية التركية حالة من المد و الجزر، تكررت خلالها المواقف السلبية و تراكمت الحساسيات ومواقف التوجس والحذر المتبادلة خلال عقود<sup>(2)</sup> ، مثقلة بالإرث التاريخي و اللهث التركي لتحقيق المصلحة الوطنية بالاندماج في الإتحاد الأوروبي و هو ما أثر سلبا في علاقاتها بدول منطقة الشرق الأوسط<sup>(3)</sup>، رغم التقارب و التحسن الحاصل في العلاقة بداية القرن الحادي و العشرون، بما يتسق مع

1- علي جلال معوض، " السياسة الخارجية التركية في المنطقة العربية في عهد حكومات العدالة و التنمية"، مرجع سبق ذكره، ص 250.

2- عقيل سعيد محفوض، سوريا وتركيا: الواقع الراهن و احتمالات المستقبل، مرجع سبق ذكره ، ص 423

3- كمال عبد الله حسن ، مرجع سبق ذكره ، ص 214

تطورات البيئتين الإقليمية و الدولية و عليه يمكن تصور مستقبل العلاقة على الشكل التالي:

- خُطت تركيا في عملية اجراء اصلاحات سياسية و اقتصادية بوتيرة سريعة و متتالية، الأمر الذي مكنها من تطوير اقتصادها ما وسع من نفوذها السياسي و الإقتصادي في المنطقة، بشكل يؤثر في مصالح دول المنطقة بشكل عام وهذا يؤدي إلى التنافس على الموارد و الإستثمارات و الامتيازات، بما يزيد من فرضية و ارجحية عناصر التنافر على عناصر التقارب<sup>(1)</sup>، فنتسع دائرة التوتر وتسود حالة من العلاقات غير المستقرة التي ربما تصل إلى حد القطيعة وحتى الصدام، وخير مثال على ذلك علاقاتها مع كل من سوريا و حلفائها- إيران، حزب الله و حركة حماس-.

- الإنغماس المفرط للسياسة التركية في شؤون الشرق الأوسط حيث اعتبرت أنه من الضروري أن يكون مجالاً حيويًا تركيا خالصًا، مدفوعة بفائض القوة الذي شعرت به<sup>(2)</sup>، و النابع من القبول والترحاب الذي لاقته خطابات حزب العدالة و التنمية العاطفية لدى شعوب المنطقة، جعلها تتخبط في العديد من الأزمات الإقليمية في آن واحد، و هو ما وضع سياسة تصفير المشكلات مع الجوار الإقليمي في موضع الشك، حيث اتخذت السياسة الخارجية التركية مواقف حدية ازاء الكثير من الأزمات الإقليمية، فالتركيز على الأجندة الأيديولوجية للسياسة الخارجية التركية تجاه الأحداث الإقليمية التي دعمت حركة الإخوان المسلمين للارتقاء إلى السلطة في الدول العربية على حساب القوى والاتجاهات السياسية الأخرى جعل تركيا تخسر صورتها الإيجابية بين المواطنين العرب، والتي مازالت تفقدها<sup>(3)</sup>.

- تزايد حدة المعارضة الداخلية لسياسات حزب العدالة و التنمية خاصة تلك التي يطلق عليها العلمانية الوفية لإرث أتاتورك، والتي تؤكد أن لحزب العدالة و التنمية أجندة خفية<sup>(4)</sup>، و

1- كمال عبد الله حسن ، مرجع سبق ذكره ، ص 214

2- فراس محمد الياس، مرجع سبق ذكره ، ص 214.

3 - P, Salem, "Turkey's image in the Arab world". Turkish Economic and Social Studies Foundation (TESEV), in:

[http://teseiv.org.tr/wp-content/uploads/2015/11/Turkeys\\_Image\\_In\\_The\\_Arab\\_World.pdf](http://teseiv.org.tr/wp-content/uploads/2015/11/Turkeys_Image_In_The_Arab_World.pdf)

4- أوميت جيزرا، " تركيا على مفترق الطرق: من التغيير مع ممارسة السياسة كالمعتاد إلى السياسة مع ممارسة التغيير كالمعتاد"، رؤية تركية ( القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الاقتصادية و الإجتماعية، عدد 2، ربيع 2013 ) ص- ص



ميولات استبدادية، حالة الاستقطاب هته أدت إلى محاولة الإطاحة بحكومة العدالة و التنمية عبر الأزمة الدستورية في افريل 2007، أو عن طريق الانقلاب القضائي سنة 2008، وتتجه حينها السياسة التركية منحى انعزالي و تسلطي متطرف قوميا ما يدفع إلى فك الارتباط مع منطقة الشرق الأوسط<sup>(1)</sup>.

ثم جاءت المحاولة الانقلابية في جويلية 2016 والتي في حال نجاحها كانت ستؤدي ربما إلى قطيعة مع سياسات تركيا في المنطقة، والعودة إلى النهج الأتاتوركي الذي يقوم على الحياد الإيجابي و عدم الإنغماس و التريث و إعادة حساباتها في قضايا المنطقة .

- عدم الإستقرار في الداخل التركي بسبب عوامل الضعف الكامنة في بنيته، وهو ما يتوجس منه المسؤولون الأتراك علنا خاصة مع تعزيز قدرات حزب العمال الكردستاني على الحركة على الحدود التركية السورية و العراقية<sup>(2)</sup>، والذي سوف تحمل تبعات فشلها في إدارة هذا الملف لدول المحيط لعدم تعاونها، مع تخوف أكبر من انتشار تأثيرات الأوضاع في المنطقة، حيث تزامنت حالة اللاستقرار في المنطقة مع تهديدات حزب العمال الكردستاني بتصعيد أعمال العنف في اعقاب الانتخابات البرلمانية لسنة 2011، وهو ما برز كمؤشرات مقلقة للسياسة الأتراك و تبلور واقعا منذ انتخابات جوان 2015 التي فقد على اثرها حزب العدالة و التنمية الأغلبية البرلمانية لأول مرة منذ 2002، كل هذه التطورات أدت إلى أزمة ثقة عميقة بين الطرفين، و الذي يتوقع أن تتدخل بشأنه تركيا عسكريا في إقليم كردستان العراق والشمال السوري، بذريعة حقوق جغرافية قديمة أو لحماية و ضمان التواجد التركماني في المنطقة أو لإقامة مناطق أمنية عازلة ضمن الحدود السورية.

- توقع حدوث أزمات داخلية كالفوضى السياسية تلحق أضرارا بالمصلحة القومية التركية، ما يجبرها على تقليل نفوذها و وجودها في المنطقة نحو الداخل، خاصة مع تزايد ضغوط التيارات العلمانية على الحكومة بالحفاظ على إطار توجيهها المعروف نحو الغرب و

1 - عمر تاسيبنار، "سياسات تركيا في الشرق الأوسط بين الكمالية و العثمانية الجديدة"، مرجع سبق ذكره، ص 31  
2- علي جلال معوض، " السياسة الخارجية التركية في المنطقة العربية في عهد حكومات العدالة و التنمية"، في: ثامر محمود العاني وآخرون، تركيا دراسة مسحية، مرجع سبق ذكره، ص 252

عدم الإكتراث بالشرق<sup>(1)</sup>، و الذي حسبهم هو مجرد بؤرة للمشاكل و ميدان لصراع دولي و اقليمي شديد الحساسية.

## 2- المسببات الإقليمية للتراجع التركي:

تعتبر منطقة الشرق الأوسط ميدان صراع اقليمي ودولي شديد الحساسية، فأيران صاحبة النفوذ الكبير في المنطقة والذي لا يستطيع احد تجاهله، ما يجعل من الصعوبة لتركيا أن تلعب دورا محوريا في المنطقة بعيدا عن التوافق الإيراني، فضلا عن أن العلاقات التركية الإسرائيلية والتي وصلت في احيان كثيرة إلى درجة التحالف جعل من تركيا دولة غير مرغوب فيها بالنسبة لكثير من الدول الإسلامية<sup>(2)</sup>، العربية و الشرق الأوسطية هذا من جهة ، و من جهة أخرى تركيا متوقع لها ان تعود لممارسة دورها الذي يصب في إطار تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية و الغربية بصفة عامة، ما يجعل دول المنطقة ترفض النموذج التركي باعتباره عامل تهديد للمنطقة و مصالحها<sup>(3)</sup>، خاصة مع تزايد الفجوة في مستوى القوة بين دول الإقليم و التي تتركز بشكل كبير لدى الدول الثلاث تركيا، إيران و اسرائيل، ما يزيد من أزمة الثقة السياسية و الأمنية تضطر الأطراف على إثرها الى تبني سياسات و تحالفات تهدد المنطقة بالعودة إلى اجواء حرب إقليمية باردة وحتى ساخنة<sup>(4)</sup>.

- تراجع الأدوار التركية نتيجة عودة الأدوار القيادية التقليدية العربية: حيث وفق هذا التصور عودة الدور المصري خلال الفترة القادمة، في حال نجاح مصر تجاوز مرحلة عدم الإستقرار و تفعيل وجودها، ما من شأنه تقليل حالة الفراغ الإقليمي التي مثلت أحد محفزات بروز الدور التركي<sup>(5)</sup> .

- احتمال تصادم الإسلام السياسي في المنطقة نتيجة لإمتدادات إقليمية و دولية بين نموذجين من تجارب الإسلام السياسي التركي والإيراني من خلال استقطاب طائفي جديد،

1- جليل عمر علي ، مرجع سبق ذكره، ص 191

2- المرجع السابق، ص 190

3- كمال عبد الله حسن ، مرجع سبق ذكره ، ص 216

4- عقيل سعيد محفوظ، سوريا وتركيا: الواقع الراهن و احتمالات المستقبل، مرجع سبق ذكره ، ص 423

5- علي جلال معوض، " السياسة الخارجية التركية في المنطقة العربية في عهد حكومات العدالة و التنمية"، في: ثامر محمود العاني وآخرون، تركيا دراسة مسحية، مرجع سبق ذكره، ص 252

الأول يوصف بالإعتدال وله فواعل تأييد إقليمية ودولية ويمثل نمطا مرغوبا فيه كونه يتعايش مع التجربة الديمقراطية.

و الثاني: يوصف بالتطرف وهو على صراع متفاوت مع الغرب وله فواعل و مؤيدات و قوى اجتماعية و لكنها في صراع مع مختلف الدول لذلك فهي مرغوبة فيها، وقد درجت في السنوات الاخيرة أفكار للمقارنة بين النمط التركي و النمط الإيراني من الأسلمة السياسية، مع إعطاء الأول أفضلية الإدراج السلمي في النظام العالمي و اعتبار الثاني عامل تهديد له، وأمام هذين التجريبتين تقيم دول المنطقة علاقات و تفاعلات مستمرة مع النموذجين في ظل أجواء المنافسة بهدف تحقيق أكبر قدر من المصالح الإقليمية<sup>(1)</sup>.

- قد تستمر حالة عدم الإستقرار السياسي في المنطقة و قد تزيد، حيث تنذر بانتشار ظاهرة الإرهاب التي قد تدفع بالحزب الحاكم إلى إعادة النظر في أولوياته و اهدافه في استراتيجية العمق التاريخي- الجغرافي الشرق الأوسطي<sup>(2)</sup>، كما أن أي "مشروع قومي عربي" و لو من باب التمني ترفضه تركيا من أساسه كونه يمثل عامل تهديد لمصالحها و طموحاتها غير المعلنة، لدى فإن الهوية الوطنية للدولة- الدول- هي المفضلة، وعلى أساسها تتعامل الحكومة التركية مع دول المنطقة.

- التدخل التركي و اتخاذ مواقف مما يسمى " بالانتفاضات" العربية، فحكومة حزب العدالة و التنمية التي شددت على الحاجة للإصلاح السياسي في فترتها الدستورية الأولى<sup>(3)</sup>، والتي ما لبثت ان تخلت عنها في المرحلة الثانية بل و طورت علاقات وثيقة مع الأنظمة الحاكمة ارتكزت على تحقيق المكاسب المشتركة، واستثمرت بشكل ما في الوضع السياسي لدول المنطقة، ثم انتقلت إلى تأييد المتظاهرين في مختلف المناطق بدأ من تونس و مصر وليبيا ثم سوريا و التي انغمست فيها بشكل كبير، رافعة بذلك شعارات المبادئ الاخلاقية في مقابل

1- عقيل سعيد محفوظ، سوريا وتركيا: الواقع الراهن و احتمالات المستقبل، مرجع سبق ذكره ، ص431 ، انظر كذلك:

برهان الدين دوران، " فهم سياسات حزب العدالة و التنمية: الخطاب الحضاري و حدوده" رؤية تركية ( القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، عدد 2، ربيع 2013 ) ص- ص 121-139

2- كمال عبد الله حسن ، مرجع سبق ذكره ، ص 216

3- مليحة بنلي الطون ايشيق، سياسة تركيا الخارجية وانعكاساتها الإقليمية، مرجع سبق ذكره، ص 33

المصالح الذاتية<sup>(1)</sup>، بل وواجهت رؤية السياسة الخارجية التركية القائمة على تصفير المشكلات مع الجيران اختباراً مثيراً وقوياً.

- إضافة لكل ما سبق المشاكل المزمّنة بين تركيا و دول منطقة الشرق الأوسط المتمثلة في مشكلة المياه و مشاكل الأمن عبر الحدود، حيث تعد مشكلة المياه بين كل من تركيا، سوريا و العراق عضية على الحل النهائي ففي الوقت الذي تعتبر فيه تركيا دجلة و الفرات نهراً تركيان عابراً للحدود من حقها التصرف بمياههما كيفما شاءت، ترى فيه سوريا و العراق أن النهريين دوليين<sup>(\*)</sup>، وكذا القضية الكردية وما سببته من توترات هائلة بين تركيا و مجمل دول المحيط حيث خلق الكثير من الأزمات للسياسة الخارجية التركية، وسبب انقسامات داخلية و زاد الأعباء الأمنية و العسكرية.

يمكن القول أن البيئة الإقليمية غير مستقرة في المنطقة لدى فإن أي تصور لمستقبل العلاقات التركية بدول المنطقة تفترض احتمالية نشوب توترات أو نزاعات مختلفة المدى و التأثير، لكن إرادة الأطراف الإقليمية تتمكن من ضبط تطور العلاقات وذلك بالتعامل المسؤول و الرشيد على الرغم من احتمالية التدخل الدولي الخارجي.

### 3- المستوى الدولي:

تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة المتغيرات المؤثرة في التوجهات السياسية للعثمانية الجديدة، فرغم أن تركيا تعتبر حليفاً استراتيجياً لها في المنطقة، إلا أنها و انطلاقاً من مفاهيم العثمانية الجديدة القائمة على ضرورة أن تكون تركيا متغيراً مستقلاً وليس تابعاً، وان تكون الطرف المبادر لا المكتفي بالمشاركة<sup>(2)</sup>، رفض البرلمان التركي السماح بمرور القوات

1- ضياء اونيش، "تركيا و الربيع العربي: بين الاعتبارات الأخلاقية و المصالح الذاتية"، رؤية تركية ( القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، عدد 3، 2012)، ص 29، للمزيد من التوسع أنظر كذلك: شعبان كرداش، "من سياسة تصفير المشكلات إلى قيادة التغيير: تفسير التحول في السياسة الإقليمية لتركيا"، رؤية تركية ( القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، عدد 3، 2012 ) ص- ص، 43-50

\*- النهر الدولي هو النهر الذي يعبر مجراه أراضي أكثر من دولة كنهـر الدانوب، أو الذي يشكل حدوداً بين دولتين كنهـر دجلة بالنسبة إلى سورية و العراق، أو الذي يجمع الضفتين معاً كنهـر الراين، و ترتبط دوله باتفاقيات مشتركة لتقسيم المياه، و التي تكون مسجلة و محفوظة في البنك الدولي. أما النهر العابر للحدود فلا ترتبط دوله باتفاقيات خاصة، وربما كان بينها بروتوكولات للتعاون، و عادة ما تكون قناعة دولة المنبع راسخة بأن الأنهار النابعة بأراضيها محلية، تعبر حدودها إلى الدول المجاورة.

2- فراس محمد الياس، مرجع سبق ذكره، ص 217

الأمريكية عبر الأراضي التركية اثناء غزو العراق<sup>(1)(\*)</sup>، مرة بحجة أن الحكومة لم تتشكل بعد ثم بذريعة أنها لم تتل الثقة بعد تشكيلها، حتى تتعد عن التدايعات السلبية لهذه الحرب، و لإدراك صانع السياسة الخارجية التركية خطورة الموقف، وكذا مناكفتها بخصوص التنسيق بشأن حزب العمال الكردستاني في الشمال العراقي فيما يشبه اتخاذها سياسة مستقلة بمعزل عن موافقة الولايات المتحدة أو التنسيق معها<sup>(2)</sup>، و هو ما شكل ارباكا للاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، ويفسر عديد الإختلافات والمناوشات بينهما خاصة فيما يتعلق بالأزمات الإقليمية، ما يؤشر أن هناك فجوة في الاستراتيجية التركية من حيث عدم الموازنة بين مصالحها الإقليمية وعلاقتها التحالفية مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي من الممكن ألا تسمح لتركيا بلعب دور كبير في مستقبل منطقة الشرق الأوسط .

- البعد الدولي الآخر يتمثل في الإتحاد الأوروبي والرغبة التركية الجامحة بالحصول على عضويته، والتي مثلت تحديا واختبار حقيقيا لصناع السياسة الخارجية التركية في قدرتها على كسر الجمود السياسي لمسار مفاوضات الإنضمام إليه، الأمر الذي نبه إلى ضرورة اعتماد طرق وسياسات جديدة للتعامل الدولي من اجل الوصول إلى الأهداف المنشودة، فوضعت أوروبا القطار التركي على سكة الإتحاد الأوروبي في قمة هلسنكي، واصبحت مرشحة للانضمام إليه شرط التقيد بما يسمى معايير كوبنهاغن، والتي عمل حزب العدالة و التنمية تكييف الأوضاع التركية على أساسها، فسرع الاصلاحات السياسية و الاقتصادية وقلص نفوذ العسكر في السياسة<sup>(3)</sup>، لكن القوى المتجددة في الدولة - الاتاتوركيين - يرون أن حزب العدالة و التنمية لا يريد من خطوات الإنضمام إلى الاتحاد الأوروبي سوى اضعاف الدولة والعسكر، من اجل استعادة الإسلاميين لحريتهم و حركتهم الهادفة إلى إقامة دولة

1- محمد نور الدين، تركيا: الصيغة و الدور، ط1 ( بيروت: رياض الريس للكتب و النشر، 2008) ص 242

\*- رفض البرلمان التركي في إجتماعه يوم 01 مارس 2003 مذكرة الحكومة بالسماح بتمركز قوات أمريكية يقارب عددها 80 ألف جندي على الأراضي التركية، و فتح جبهة شمالية للحرب على العراق تشارك فيها تركيا بحوالي 100 ألف جندي، ولو أن اردوغان اعرب عن ندمه بالنسبة لعدم مشاركة تركيا في غزو العراق وذلك في حوار له مع محطة ( CNN turc ) بقوله حرفيا: " لقد بقينا خارج المعادلة، كنت أود أن تتم المصادقة على مذكرة الأول من مارس، أرى أن النتيجة التي انتهت إليها المذكرة ليست صائبة و يجب أن نأخذ العبرة من هنا و ألا نفع في الخطأ نفسه"، للمزيد أنظر: محمد نور الدين، تركيا :

الصيغة و الدور، مرجع سبق ذكره، ص- ص 257- 261

2- محمد نور الدين، تركيا: الصيغة و الدور، مرجع سبق ذكره، ص 286

3- المرجع السابق، ص 194

دينية، ما جعل أردوغان يرد بقوله: "ان حزيه ليس إسلاميا و أن مرجعيتيه ليست الدين بل الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان"<sup>(1)</sup>، وان تركيا فعلت ما يكفي للإضمام للكتلة الأوروبية التي هي بحاجة إليها كمدخل لقضايا منطقة الشرق الأوسط، و بذلك فتركيا ترى نفسها المتحدث باسم دول المنطقة ما يعطي انطباع انها توظف قضايا المنطقة لتسريع مسيرة الإضمام إلى الاتحاد التي تبدو انها مازالت طويلة<sup>(2)</sup>.

- و بالنسبة للعلاقات التركية الروسية والتي حيدتا العداء والتوتر التاريخي في علاقاتهما الثنائية واستطاعتا التعاون معا وبطريقة مثمرة، فلم تعد علاقات أنقرة بموسكو أوهاما أو فوبيا متعمقة الجذور، بل تغير المنظور التركي إلى الدولة غير الصديقة روسيا والتي عرفت خلال السنوات الأخيرة تطورات لافتة، رغم ما شابها من توترات من حين لآخر، أبرزها تباين الرؤى بشأن الأحداث السورية<sup>(3)</sup>، وهو التدخل الذي أدى إلى حزمة من النتائج المهمة أبرزها استحواذ روسيا على إدارة الأزمة السورية، وتراجع الدور الأمريكي الأمر الذي أوقع حفاء واشنطن وخاصة تركيا في مشاكل صعبة، ما دفع تركيا للدفع بقواتها العسكرية إلى شمال العراق بعد خسارة رهانها بإقامة منطقة تركية آمنة شمال سوريا خالية من وجود ونفوذ المناوئين للأكراد، ولفرض واقع نفوذ تركي في العراق، كما توجهت نحو تجديد تحالفها مع إسرائيل في محاولة لتأمين احتياجاتها من الغاز لتجنب أية ضغوط روسية ضدها<sup>(4)</sup>.

من خلال ما تقدم حول تأثير التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية التركية، فإن الكثير من الدراسات والبحوث تؤكد أن هذا التأثير سوف يتراجع، أو يتغير بتراجع تركيا على الساحة الإقليمية والتي تؤثر على ذلك محطات عدة، أو بصعود قوى اقليمية أخرى مدعومة دوليا، أو الاثنين معا، فتركيا حاولت استثمار حالة الفراغ السياسي والأمني في منطقة الشرق

1- محمد نور الدين، تركيا: الصيغة والدور، مرجع سبق ذكره، ص 197 للمزيد أنظر:

Mahmoud Khalifa , "Turkish Foreign Policy in the Middle East After Arab Spring", *International Relations and Diplomacy*, February 2017, Vol. 5, No. 2 ,p106

2- ملتم مفتلر باخ، "مستقبل أوروبا و الإندماج المتميز ودور تركيا... استنتاجات" (ترجمة: ريم العلي)، *الثقافة العالمية*، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأداب، العدد 176 ماي/ جوان 2014) ص ص 28- 33

3 - "تركيا وروسيا.. علاقات وثيقة تتخللها أزمات عابرة"، في الموقع:

<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/12/6/>

4 - التقرير الإستراتيجي العربي 2015، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2016)، ص 193

الأوسط لفرض توجهها وهيمنتها على دول الإقليم، لكن تداعيات ما يسمى بالانتفاضات العربية وما رافقها من تحديات أمنية قلصت نسبيا من امكانية تحقيق هذه، خاصة مع زيادة حضور قوى دولية خارجية في المنطقة فزيادة الولايات المتحدة نفوذها وهيمنتها على المنطقة يزيد من احتمال تقاطع اهدافها مع الأهداف التركية و سحب دعمها لها كما تجعل المنافسة باهضة الثمن ومكلفة و الشأن نفسه مع الإتحاد الأوروبي و روسيا الإتحادية.

### المطلب الثالث: سيناريو الإنفتاح وزيادة فاعلية الدور التركي في المنطقة

يقوم هذا التصور في جوهره على دعم الحضور التركي في المنطقة، و تعزيزه في أبعاده المختلفة مع زيادة جاذبيته وتأثيراته ومخرجاته، وتزداد احتمالات هذا التصور في حال نجاح السياسة الخارجية التركية في تطوير رؤية جديدة تستجيب للتطورات في المنطقة<sup>(1)</sup>، حيث من المرجح أن تسعى تركيا إلى مزيد من الإنفتاح في المنطقة لتحقيق مصالحها بشكل واسع في ظل ظروف اقليمية ودولية مواتية، لإنجاز مستويات عالية من المصالح التركية التي سوف تحولها من دولة طرفية إلى دولة مركزية<sup>(\*)</sup>، وهو طموح ممكن التطبيق ضمن نظام اقليمي تقوم بقيادته في المنطقة، وتحقق بذلك ما عجزت عنه مصر عقدي الستينات و السبعينات، و أيضا محاولة إيران في عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، وبذلك تتمكن تركيا من تعزيز قيادتها للمنطقة من خلال كسبها عوامل لا تتمكن من الحصول عليها بشكل منفرد<sup>(2)</sup>، في حين أن انتقال تركيا إلى المكانة العالمية بجانب القوى الكبرى، فإن المقومات الجيوبوليتيكية و الاقتصادية قد لا تساعدنا الآن و لكنه ضمن الأهداف التركية الطموحة .

### على المستوى الداخلي:

1 - علي جلال معوض، " السياسة الخارجية التركية في المنطقة العربية في عهد حكومات العدالة و التنمية"، في: ثامر محمود العاني وآخرون، تركيا دراسة مسحية، مرجع سبق ذكره، ص 246

\* - حسب تعبير أحمد داوود أوغلو - والذي كان آنذاك وزير خارجية- "...يتضح أن على تركيا القرن الحادي و العشرين أن تتنخلع من كونها دولة طرفية، وأن تكتسب و بسرعة وضعيتها كدولة لا تصرف جهودها فقط من أجل حماية استقرارها، بل و توظفها لحماية نظامها من خلال الإضطلاع بدور يحمي استقرار المنطقة المجاورة...." للمزيد أنظر: أحمد داوود أوغلو، العمق الإستراتيجي، مرجع سبق ذكره، ص 611.

2- كمال عبد الله حسن ، مرجع سبق ذكره ، ص 224

- من المتوقع حسب هذا التصور أن تستمر نخبة ذات تصور اسلامي في صناعة السياسة العامة الداخلية والخارجية في تركيا، خاصة مع استلام حزب العدالة والتنمية مفاصل الدولة الثلاث منذ 2007 والذي تعزز في الإنتخابات اللاحقة.

- ادراك المؤسسة العسكرية ذات الخطاب العلماني المتشدد أن الشراكة المستقبلية في الشرق الأوسط لا تتعارض ودورها في حلف شمال الأطلسي، بل وقد تفتح لها أبواب الإتحاد الأوروبي التي بقيت مغلقة أمام تركيا بنظامها الأتاتوركي التقليدي، حيث أن إعادة تركيا لمفهوم أولويات سياستها الخارجية في الشرق الأوسط، من خلال معالجة المشاكل على الصعيدين الداخلي والخارجي، استنادا إلى مبادئ و اسس جديدة ستعتمدها في سياستها الخارجية، سوف يقلل من فرص التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية و سيمنحها فرصا عديدة للإهتمام و التركيز بالشأن الإقليمي والدولي<sup>(1)</sup>، وعليه يمكن تحديد احتمالات معينة لمسارات مستقبل استراتيجية تركيا في الشرق الأوسط من خلال :

أ- مشاركة تركيا دول المنطقة في تحديد الشكل السياسي المفترض للمنطقة، وهويته العامة دون تجاهل أو تهميش لأي شعب مثل الأتراك والعرب و الفرس والأكراد، لأن التنازع على هوية المنطقة يعتبر من اهم المشاكل التي شهدتها الإقليم، لذلك فإن الشراكة الإقليمية ستفتح آفاقا جديدة وفق معيار التعدد القومي والإثني، ضمن هوية إسلامية ذات طابع ديمقراطي.

ب- تطلع صناع القرار الأتراك إلى انهاء أزمات ومشاكل المنطقة، او لتهدئتها لتتفرغ لإقامة تحالف مصالح لتحقيق أهداف إقليمية حتى تشهد المنطقة تطورا متسارعا ينعكس على شعوب المنطقة في شكل إستقرار سياسي، إجتماعي واقتصادي، بمعنى المصالحة مع المحيط الإسلامي والعربي واتتهاج سياسة متوازنة وفق مبادئ وأسس جديدة تضمنتها استراتيجية تركيا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في تعاملها مع مختلف الأطراف الدولية ، ما سيشكل دفعا إيجابيا لمستقبل منطقة الشرق الأوسط.

- على المستوى الإقليمي:

ستكون السياسة الإقليمية لتركيا في الشرق الأوسط سياسة تحالفية، وعليه فإن هدف هذا

1 - ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق: الإتجاهات الجديدة للسياسة التركية، مرجع سبق ذكره، ص 59



التحالف هو من أجل السلام والديمقراطية، وعلى الرغم من توقع رد فعل رافض محدود نتيجة البيئة الإقليمية المعقدة، وذلك من خلال المشاركة والتعاون مع القوى الإقليمية الكبرى المنافسة لها و المؤسسات الإقليمية، لذلك تلجأ تركيا إلى اعتماد عدة أساليب منها:

- إعادة رسم التحالفات الاستراتيجية: من خلال تشكيل شبكة تحالفات مرنة تتيح لها بناء ترتيبات سياسية، اقتصادية وأمنية مميزة، ومن خلال هذه الشبكة الجيدة من العلاقات الإقليمية تستطيع تركيا انشاء نظام اقليمي تكون هي المحرك و المركز فيه لأي مسعى اقليمي مستقبلا.

- الإضطلاع بأدوار جيوأمنية جديدة والحفاظ على توازن القوى الإقليمي: من خلال ضبط مستويات التسلح نتيجة ادراك الأطراف الإقليمية استحالة تغيير الوضع الراهن في المنطقة، او تحدي النظام العالمي من خارجه، لذلك ستكون تركيا دولة مركز بإمكانيات متقدمة على دول المنطقة، مع استمرار تعزيز التحالف مع اسرائيل ضمن منظومة اقليم الشرق الأوسط، وحضور دول عربية، ولكن بمستوى لا يضاهيهما نتيجة لتفكك عناصر القوة في نظمها السياسية و تشتت مواقفها تجاه قضايا المنطقة<sup>(1)</sup>، هذا كله يفسر التوجه التركي لاستخدام القوة العسكرية ضد عناصر حزب العمال الكردستاني، فضلا عن انخراطها في النزاع السوري وتوغلها شمال العراق، واستعدادها للمشاركة في العمليات العسكرية الجارية في اليمن، و يأتي هذا التوجه التركي الجديد مترافقا مع تحركات قوى اقليمية أخرى من نفس المسعى، من أجل الحفاظ على النظام الإقليمي من التفكك، كون منطقة الشرق الأوسط معرضة لإعادة التشكيل من جديد، وقد تكون تركيا نفسها معرضة لذلك.

- ممارسة دور الموازن الإقليمي:

ف طالما أن القوى الإقليمية لا تملك القدرة للحفاظ على التوازنات الإقليمية أو إعادة صياغتها، وجب العمل على عدم خروج تلك التوازنات عن نطاق السيطرة<sup>(2)</sup>، حيث أن أحد مصادر بروز زيادة فاعلية الدور التركي هو تزايد التنسيق التركي الإيراني-وحتى التنافس بينهما-

1 - فراس محمد البياس، مرجع سبق ذكره، ص - ص 221- 222

2 - علي جلال معوض، " السياسة الخارجية التركية في المنطقة العربية في عهد حكومات العدالة و التنمية"، في: ثامر محمود العاني وآخرون، تركيا دراسة مسحية، مرجع سبق ذكره، ص 246

أو زيادة التنسيق التركي الخليجي، لإدراك تركيا صعوبة التدخل الإنفرادي نتيجة كبر حجم هذه التغيرات الراهنة و ما تثيره من قضايا<sup>(1)</sup>، وكذا تعدد الأطراف الإقليمية والدولية التي تقوم بالتدخل لحماية مصالحها.

- تعزيز الدور التركي في إطار تحسن قدرات الدول العربية: هذا التصور يقوم على تفعيل العلاقات التعاونية المتكافئة بين تركيا و الدول العربية في حال نجاح عمليات الإصلاح في المنطقة العربية، حيث يمكن للإصلاحات السياسية و الإقتصادية في المنطقة أن تساهم في تحسين إمكانيات التعاون الإقتصادي و تفعيل مشروعات التكامل بين تركيا و دول المنطقة وهو ما من شأنه تعزيز الأهمية الإقتصادية لتركيا و أدوارها الإقليمية.

و كذا التقارب بين أنظمة الحكم فيها، مع توقع سيطرة الإسلاميين أو الأحزاب ذات المرجعية الدينية على السلطة في دول المنطقة، هو أحد المسارات المطروحة لتحقيق هذا التنسيق، بحيث تصبح نظم الحكم في المنطقة ذات وعي أكبر بهويتها الحضارية و بمسؤولياتها و أدوارها تجاه شعوبها، وأقل تبعية للخارج كما تزداد إمكانيات تفعيل المثلث المصري التركي الإيراني في إعادة تعريف المنطقة العربية كمنطقة إسلامية، ما يفتح المجال للحديث عن نظام إقليمي اسلامي بما يخدم مصالح القوى الإسلامية في الدول العربية، بالإضافة إلى كل من تركيا و إيران كدولتي جوار إقليمي<sup>(2)</sup>، وهو ما يتفق ورؤية منظر السياسة الخارجية التركية "أوغلو" للإسلام الحضاري، و هي الرؤية التي أعاد التأكيد عليها في تقييمه للحراك الشعبي الذي حصل في العديد من دول المنطقة العربية، إذ اعتبرها تعبيراً عن إرادة الشعوب لمواجهة الركود الذي فرض على حرية تلك الشعوب و أنها تدفق طبيعي للتاريخ<sup>(3)</sup>.

- زيادة فاعلية الدور التركي مع تزايد ابعاده الأمنية و العسكرية: حيث أن احتمالات تطور الأحداث في سوريا و مواقف تركيا منها بشكل قد يؤدي إلى تدخل عسكري مباشر، بطريقة

1 - Mohammed Ayoob, " Beyond the Democratic Wave in the Arab World: The Middle East's Turko-Persian Future", *Insight Turkey*, vol 13, n 02, June 2011, pp 57-70

2 - مصطفى اللباد، " الربيع العربي و تركيا و إيران: ملامح النظام الإقليمي الجديد"، شؤون عربية، ( القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، عدد 149، ربيع 2012 )، ص ص 93-95

3 - أحمد داوود أوغلو، *العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية*، (ترجمة: إبراهيم البيومي غانم)، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006)، ص ص 182-194. للمزيد كذلك أنظر: علي جلال معوض، "قراءة في فكر داوود أوغلو"، *السياسة الدولية* ( القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، عدد 178، جنفي 2010) ص ص.

انفرادية أو في إطار تحالف دولي بقرار أممي أو من خلال حلف الناتو لإقامة ما تسمى بالمناطق العازلة داخل الحدود السورية، و ذلك للحد من تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين مع تطور الأحداث إلى درجة الفوضى، وما واكبه من تدخلات ميدانية لدى مختلف الجماعات المعادية للنظام<sup>(1)</sup>، ورغم رفض الأتراك عسكرة الصراع في بدايته ومحاولة نأيها عن تفاعلاته، لكن تطورات الاحداث و تطورات المواقف التركية منها أخذت ترجح هذا الإحتمال مع مرور الوقت بدءا من محاولتها إقامة مناطق آمنة، إلى تصريحات المسؤولين الأتراك التي تشير إلى إمكانية الدخول إلى عمق الأراضي السورية في حال تعرض المصالح التركية للخطر، و هو ما لقي تحذيرات متتالية من إيران و روسيا ،إضافة إلى أن تقدير التأثيرات و التكاليف الداخلية التي قد يتحملها الداخل التركي جراء إقدامها على هكذا عمل خاصة في انجرارها إلى مواجهة مباشرة مع النظام السوري جعلها تتريث و تتراجع.

وفي حال حدوثه فإن حضور الدور التركي في المنطقة في أبعاده الأمنية يعتبر استرجاع للأدوار التقليدية لتركيا في العقود السابقة خاصة تدخلاتها في الشمال العراقي وان اختلفت التبريرات بفعل تغير السياق<sup>(2)</sup>.

#### - المتغيرات الدولية:

إن منطقة الشرق الأوسط منطقة اهتمام و تنافس القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والتي ستسعى لضمان إستمرار هيمنتها على المنطقة بكل الوسائل والأساليب، في حين أن الإتحاد الأوروبي سيسعى لتعزيز مشاركته في إيجاد الحلول لمشاكل وأزمات المنطقة المتفجرة بين الحين و الآخر، والذي لا يمكن فصله عن الدور الأمريكي سوى في كونه مكملا و تابع له، في حين أن روسيا هي القوة العائدة لمسرح الأحداث في المنطقة و التي تبحث عن استرجاع مساحات نفوذها التقليدية، لذلك فتركيا الشريكة و الحليفة للقوى الغربية من خلال العمل لضمان حماية مصالحها تدرك أن العمل خارج

1 - علي جلال معوض، " السياسة الخارجية التركية في المنطقة العربية في عهد حكومات العدالة و التنمية"، في: ثامر محمود العاني وآخرون، تركيا دراسة مسحية، مرجع سبق ذكره، ص 247

2 - المرجع السابق، ص 248

المنظومة العالمية أمر صعب أو مستحيل<sup>(1)</sup>، وعليه يجب على تركيا ادراك انه يجب تغيير الإستراتيجيات المتبعة في المنطقة لتحقيق مزيد من الإنخراط في قضاياها وتفاعلاتها .

- قد تتوتر العلاقة مع واشنطن بسبب دعمها للأكراد، وهذا قد يدفع القادة الأتراك إلى إقامة علاقات وثيقة مع أنظمة سلطوية على غرار روسيا، إيران و سوريا و غيرها، حيث عبر العديد من الساسة الأتراك عن هذا البديل الآسيوي الأوروبي، الذي من شأنه تمكين أنقرة من إتخاذ خطوات ضد المكون الكردي، دون القلق من رد الفعل الغربي<sup>(2)</sup>، وهو سيناريو من السذاجة استبعاده، خاصة في ظل تفاقم التوترات الداخلية في تركيا و منطقة الشرق الأوسط عامة .

- ان انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي سوف يقيد حركة سياستها الخارجية رغم أنه الخيار الإستراتيجي الأهم لها، وهو ما سيفرض قيودا على حرية المناورة في علاقاتها العربية، ولكنه في نفس الوقت يمكن أن يكون عاملا إضافيا يدفعها إلى المزيد من التقارب والتعاون مع الدول العربية<sup>(3)</sup>. خاصة وأن تركيا تود القيام بعملية ربط لمصالحها الإستراتيجية مع تلك المناطق، ومن ثم لا تصبح أوروبا في هذه القراءة هي محور صنع السياسة الخارجية، بقدر ما تصبح مجرد إجابة لمتطلبات السياسة الخارجية التركية، لكن الموقف الأوروبي الداعم للمحاولة الانقلابية خيب الأمل التركية، حيث تجاهلت وسائل الإعلام الأوروبية الحدث، بل و روجت لعمليات إعتقال الانقلابيين على أنها إنتهازية وغير إنسانية بما يتنافى و معايير الإتحاد الأوروبي<sup>(4)</sup>، و هو ما دفع أردوغان إلى مطالبة الغرب بالكف عن توجيه النصائح المغلفة بغلاف الديمقراطية الزائفة إلى تركيا التي لم تعد بحاجة لمثل تلك النصائح..، وهي السياسة القادرة على الإبتعاد عن أوروبا إذا ما وجدت الإجابة على متطلباتها في مكان آخر، وهنا تبرز الخطوات التركية الأخيرة نحو قضايا الشرق الأوسط،

1 - كمال عبد الله حسن ، مرجع سبق ذكره ، ص 228

2 - عمر تاسبينار، " سياسات تركيا في الشرق الأوسط: بين الكمالية و العثمانية الجديدة"، مرجع سبق ذكره، ص 31

3 - فرح صابر، " الخيارات الإستراتيجية لتركيا وموقع الوطن العربية منها" في: ( مجموعة مؤلفين)، العرب و تركيا:

تحديات الحاضر و رهانات المستقبل ( الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012) ص 570

4 - " السياسة الخارجية التركية: الثابت و المتغير على ضوء الانقلاب العسكري"، في الموقع:

كمثال على عملية إعادة توجيه بوصلة السياسة الخارجية التركية، حيث عرفت كيف توظف أزمة اللاجئين السوريين للضغط على أوروبا لإلغاء تأشيرة دخول الأتراك إليها<sup>(1)</sup>، و هي الرسالة التي فهمها الأوروبيون من أنهم بقدر ما يشعرون بالقلق من أزمة اللاجئين و الحرب في منطقة الشرق الأوسط، فإنه يجب العمل بجدية وثقة مع الجانب التركي في سبيل المحافظة على المصالح الحيوية التي تتطلب تعاون وثيق بين الطرفين.

- عرفت المواقف التركية و حضورها بعد الحراك الشعبي في الدول العربية تراجعاً ملموساً خاصة في حالتي " الثورة " الليبية و السورية، وهذا لا يعني أننا أمام تدهور الوجود التركي في المنطقة، ولو أن هذه الفترة شهدت عديد التوترات بين تركيا وباقي دول المنطقة، و نخص بالذكر هنا كل من سوريا، العراق وإيران وهي الدول الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط، والذي أخذ مسارات خطيرة<sup>(2)</sup>، والعائدة لجملة من الأسباب منها موافقة الحكومة التركية على نشر الدرع الصاروخي الأمريكي على الأراضي التركية من دون موافقة البرلمان التركي، وهو ما اعتبرته إيران تهديداً للتوازنات الامنية بالمنطقة، وكذا اظهر تركيا البعد الطائفي في سياستها تجاه المنطقة العربية، حيث عملت على مختلف المستويات و المسارات، حيث دعمت حركات الإسلام السياسي في دول المنطقة، ثم نسقت مع بعض دول المنطقة من أجل عزل النظام السوري بإحالة الملف إلى مجلس الأمن، ووضعته تحت الفصل السابع بمباركة جامعة الدول العربية، وهو ما يخفي العمل على فرض ترتيبات سياسية جديدة في المشهد الإقليمي للمنطقة<sup>(3)</sup>، في حين كان بإمكان تركيا القيام بتأثير بناء أكثر في المنطقة من خلال اتخاذ مواقف الحياد الإيجابي و التحكم في نشاطها الإقليمي.

- التقارب مع روسيا بعد توتر العلاقات بينهما بسبب تناقض المواقف بخصوص الأزمة السورية، و الذي وصل إلى حد فرض عقوبات روسية اقتصادية على تركيا و التي اثرت بشكل سلبي عليها، لكن اردوغان و في ظل بحثه لنسج تحالفات جديدة في المنطقة قدم اعتذاراً لروسيا لإعادة تطبيع العلاقات الثنائية، خاصة مع إدراكه أنه ليس من مصلحة تركيا

1 - " السياسة الخارجية التركية: الثابت و المتغير على ضوء الانقلاب العسكري"، مرجع سبق ذكره

2- فراس محمد إلياس، مرجع سبق ذكره، ص 191

3- المرجع السابق، ص 193

انسحاب روسيا من سوريا، كما أن روسيا وفي سياق تثبيت نفوذها في المنطقة، أعادت العلاقات إلى سابق عهدها مع تركيا، التي تعتبر كحليف للولايات المتحدة الأمريكية في ظل تدهور هذه الأخيرة، وقد سرع الانقلاب الفاشل "جويلية 2016" التقارب الروسي التركي خاصة و أن روسيا كانت أول من أدان المحاولة<sup>(1)</sup>، في الوقت الذي تخادلت فيه الإدارة الأمريكية في إصدار موقفها، إضافة إلى رفضها تسليم المعارض التركي " فتح الله غولن" المتهم الأول بالمحاولة الانقلابية، و قد توقع المتابعون أن السياسة التركية الخارجية ستعرف تقليصاً لدورها الإقليمي، و ارتداداً نحو الداخل بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة لعلاج أزمته الداخلية، لكن السياسة التركية ظهرت أكثر إندفاعاً إقليمياً و دولياً، و أكثر فاعلية و تأثير حيث أتخذت مواقف أكثر حزماً تجاه دوائر تأثيرها و نفوذها.

- كما ترى تركيا أن هناك فراغاً إقليمياً على ضوء التراجع الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الأخيرة- فترة حكم أوباما -، مما يتوجب عليها ملأ هذا الفراغ بمزيج من السياسة والديبلوماسية و التجارة و القوة الناعمة، و هو ما يفسر الإنخراط الفاعل في مجمل تفاعلات المنطقة سياسياً ، عسكرياً و اقتصادياً.

من خلال تطرقنا للسيناريوهات الثلاثة المحتملة لمستقبل السياسة الخارجية التركية، يبدو أن سيناريو الإستمرارية في نهج السياسة التركية مع التغيير في أدواتها هو المرجح في الفترة القادمة، وهو السيناريو الذي يفترض الوسطية بين بقية السيناريوهين، ففي حال أصرت السياسة الخارجية التركية على الإستمرارية في النهج، و في توسع مصالحها من أجل الحفاظ على مكانتها، يترتب عليها تراجع في مصداقيتها السياسية و تراجع في دورها القيادي في المنطقة، ما يزيد من تآكل قدراتها المادية و الإقتصادية نتيجة تزايد أعبائها الإقليمية.

أما إذا اختارت التخلي عن النهج الانفتاحي لتوسيع مصالحها في السياسة الخارجية واتباع طريق العزلة، ستترب عنه نتائج سلبية بالنسبة لمكانة و سياسة تركيا واستراتيجيتها الإقليمية، وبذلك ستتراجع مكانة تركيا إلى مصاف القوى الهامشية و الطرفية، لذلك فمن غير المفضل لقوة إقليمية مؤثرة مثل تركيا انتهاج سياسة تؤدي إلى العزلة و التراجع إلى مكانة هامشية.

1 - " السياسة الخارجية التركية: الثابت و المتغير على ضوء الانقلاب العسكري " في الموقع: [www.csd-center.com](http://www.csd-center.com)

لذلك فالسيناريو الأكثر رجحانا، يبدو سيناريو الإنفتاح مع زيادة فاعلية الدور التركي في المنطقة، والذي تكون فيه مشاركة تركيا كقطب إقليمي مؤثر إلى جانب القوى الإقليمية الأخرى الأقل قوة منها، في إدارة و توجيه النظام الإقليمي والتفاعلات القائمة فيه، و بالمشاركة و التعاون مع بقية الأطراف و القوى الأخرى، ومع ذلك تعمل على ضمان الحفاظ على بقاء مكانتها و قيادتها الإقليمية.

# الخاتمة



## : الخاتمة

تقدم السياسة التركية مثالا لإخفاق الكتابات و التوقعات حولها، و ها هي توضع من جديد تحت المجهر لا كظاهرة واحدة أو عالم معلوم تحت المتابعة، وانما كعالم مجهول أو على الأقل يتطلب ان ينظر إليه على هذا الشكل، بما أن معارفنا السابقة لم تستطع التنبؤ بما يجري و الذي يشبه اللغز الذي واجهنا فيما يخص التحليل، و التي اعتدنا أن نرى تركيا من خلالها محكومة بانماط سلوك و تقييم سياسي غير قابل للتغيير.

فعقب انتهاء الحرب الباردة و أمام التداعيات التي طالت المنطقة جراء عملية احتلال العراق، تعرضت ثوابت السياسة الخارجية التركية للتغيير، فبعد ان كان خيارها الإستراتيجي محسوما لصالح الإرتباط بالغرب عادت و اكتشفت انها دولة شرق أوسطية و اسيوية، رافق ذلك تغيرات سياسية في الداخل تجسدت في وصول تيار اسلامي إلى السلطة و الذي اصبح عاملا مهما في الخلفية السياسية الداخلية للسياسة الخارجية التركية، التي هي نتيجة مدارك عامة حول إيديولوجية مناسبة، ما يعتبر نوع من استغلال/ استثمار توافق نشط و واعي بالتغيير لدى شريحة كبيرة من الناخبين تمثلت بالتنظير للوسطية و المزوجة بين البعدين الشرقي و الغربي، حيث إضافة إلى خيارها التقليدي بالاندماج في الغرب الأوروبي سياسيا، ألمانيا و اقتصاديا راهنت على التوجه الشرق أوسطي، لإعتقادها انها ستكون دولة محورية في المنطقة إلى جانب اسرائيل، بسبب إمتلاكها مقومات جيوبوليتيكية و مادية كبيرة تساعدها في ذلك.

لقد مثل وصول حزب العدالة و التنمية إلى السلطة، نقطة انعطافة في السياسة التركية و قسم تاريخها في بدايات القرن العشرين إلى قبل وبعدها، حيث أبرزت تطورات في السياسة الداخلية ورفعت من مستوى التوقعات في الرأي العام الإقليمي و الدولي خاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين الإسلام السياسي و الديمقراطية و الدولة القومية و الغرب، كما أدت إلى توافق نسبي مع المحيط و العالم حول عدد من قضايا السياسة الخارجية، وهي كلها ميزات منحت تركيا امكانية وضع سياسات فاعلة ومؤثرة و تنفيذها، من خلال انفتاحها على

عمقها الاستراتيجي عبر تفسير مشكلاتها فيه، و تبني تحالفات تكتيكية - متقلبة - حسب المصلحة، و عليه عرفت علاقاتها مع دول المنطقة تطورا كبيرا و اصبحت في احسن صورها، بخاصة جارتها سوريا و العراق، فنأي تركيا عن المشاركة في غزو العراق فتح امامها الطريق للمنطقة العربية، مدعومة بتقدير الشارع العربي المثلث للخطوة، رغم الخسائر التي تكبدتها نتيجة جريان الأحداث دون تأثير مهم من جانبها.

كما نجحت أنقرة في وأد جملة من المشكلات كانت تؤرقها في مقدمتها ملف الخلافات مع سوريا، لا سيما حول قضايا المياه ولواء الاسكندرونة و حزب العمال الكردستاني، و قارب التحسن في علاقاتها الثنائية أن يكون نموذجا لعلاقات بين بلدين شهدا نزاعات حادة و توترات دائمة على امتداد عقود، لإدراك صناع القرار الأتراك أن الانفتاح على المنطقة العربية يمر حتما عبر سوريا، رغم التحديات و المعوقات التي تعترض هذا التقارب.

و استطاعت تركيا احتواء الخلافات مع الطرف الإيراني، بل ولعبت دورا مميزا ملفها النووي الذي شغل بال العالم لعقود، و كانت من الفواعل الأساسية للاعبه في هذا الملف و الذي عرف انفراجا مع التوصل إلى اتفاق مع القوى الكبرى. وهذا و لم يسع حزب العدالة و التنمية أن يكون تحسين علاقاته مع سوريا و العراق، والتقارب مع إيران على حساب علاقاته بإسرائيل، و لكنه يحاول جاهدا إقامة علاقات متوازنة مع كل من الدول الثلاث، بهدف تحقيق مصالح تركيا في النهاية.

ان الأهداف التي تسعى السياسة الخارجية التركية إلى تحقيقها هي اهداف مشروعة فهي تريد حماية أمنها القومي الذي يعتبر أسمى الأهداف و الذي توظف الدولة الكثير من الأدوات لتحقيقه، و التي بدونها لا تعتبر الدولة نفسها قد حققت باقي الأهداف إلا في جوانب محدودة طالما تم تهديد الأمن القومي للدولة، وفي الأهداف المطروحة فإن مجملها يصب في خانة بناء السلام العالمي الذي تريد تركيا أن تعيش في أجوائه، حيث أن الحفاظ على الأمن القومي لتركيا و بناء اقتصاد قوي وفعال يؤدي إلى تكامل داخلي لتركيا ما يؤهلها

للعب دور إقليمي. لذلك سعت تركيا لتوظيف أدوات سياستها الخارجية توظيفا سليما و جيدا لتحقيق أهدافها، فقدرتها على على استخدام الإقتصاد كنقطة دفع في علاقاتها الخارجية، والخطاب الإعلامي المقبول، إضافة إلى توظيفها المنظمات الإقليمية و الدولية خير توظيف حتى انه أصبح ينادى بقبولها عضوا في جامعة الدول العربية، إضافة إلى ما حققته من عضوية العديد من المنظمات الإقليمية و الدولية.

إلا أنه يمكننا القول ان تركيا و رغم تعدد جهودها و تعدد أهداف سياستها الخارجية، قد فشلت في تحقيق معظم تلك الأهداف، فالإتحاد الأوروبي المتردد في قبول تركيا لعضويته يدفعها إلى الشرق الأوسط، إلا أن تعثر عملية السلام و خلافاتها مع دول المحيط العربي يؤخر السعي التركي إلى الشرق اوسطية و يدفع بها إلى دائرة آسيا الوسطى ولكن تعدد التحديات التي تواجهها في هذه المنطقة، تحد من دورها فيها، ما يدفعها إلى إعادة تقييم خياراتها السياسية.

أهم هذه التحديات تصاعد المشكلة الكردية على الداخل التركي و تحولها إلى ملف دائم التوتر في علاقاتها مع دول المحيط، و عجز الإيديولوجية الرسمية للدولة عن التعامل مع التيار الإسلامي مع إصرار المؤسسة العسكرية على إقصاء كل نشاط لهذا التيار، فضلا عن رفضه الهوية الإسلامية لتركيا، هذه القضايا و غيرها تدفع تركيا إلى الإنشغال بقضاياها الداخلية كقضايا أولية حساسة مدرجة على جدول أعمالها باستمرار، و هي التي تحدد علاقات تركيا مع معظم دول منطقة الشرق الأوسط بشكل سلبي أو إيجابي، خاصة وأن معظم علاقاتها مع هذه الدول سلبية في وقت سابق تتراوح بين العداء و التوتر و القلق و الخلاف و غياب الثقة، فالقضية الكردية و سياساتها المائية و الأمنية تجاه دول المحيط العربي و إيران تمثل مصدر قلق دائم لهذه الدول، و سياساتها في آسيا الوسطى تلقى المزيد من التحدي الروسي و الأرمني، في وقت يبدو فيه أن الباب الأوروبي سيظل مغلقا أمامها.

أن سوء التفاهم و الفتور في العلاقات العربية التركية يمكن إزالتها عبر حلول تدريجية للمشكلات الخلافية، كالمياه و الاقليات و الحدود و الأمن.... الخ، إلا ان العقبة

التي تحول دون تحقيق ذلك تتمثل في البعد الأمريكي الإسرائيلي الذي يوجه السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية، كما أن هذه المشكلات الخلافية تتعامل معها تركيا بنوع من اللامبالاة عبر التهرب من التوصل إلى اتفاقيات نهائية بشأنها - المياه - أو بنوع من التهديد و الاستفزاز .

كل ذلك كان قبل 2011، أما بعدها فقد تغيرت المعطيات و الظروف، ولم تكن إدارة تركيا لسياستها الخارجية خاصة مع دول المنطقة مرتبكة إلى هذا الحد الذي هي عليه الآن، فقد انقلبت رؤية أو استراتيجية أحمد داوود أوغلو رأساً على عقب، فالعمق الاستراتيجي الذي كان محور ارتكاز هذه السياسة اهتز أن لم نقل أنه تراجع و تداعى، وفشل مسعى أوغلو لـ "تصفير" المشاكل مع دول المحيط وتأسيس شراكات استراتيجية كان قد بدأها أولاً مع مجلس التعاون الخليجي، ثم سوريا فالعراق وإيران ثم بقية الدول العربية، و الموقف المشهود لأردوغان ضد العدوان "الإسرائيلي" على قطاع غزة "ديسمبر 2008 - جانفي 2009"، كل هذا تداعى مع تفجر موجة الحركات العربية / الثورات العربية في مطلع عام 2011 بدءاً من تونس ثم مصر فاليمن وليبيا وسوريا، وفي كل مرة تحاول فيها تركيا تحسين علاقاتها مع دولة تجد نفسها متورطة في عداوة مع دولة أخرى، فالتقارب مع سوريا والعراق وإيران قاد تركيا إلى تورط في علاقات سلبية مع "إسرائيل"، وجاء دعمها للحراك السياسي في مصر ليريك علاقاتها مع دول الخليج، لكن التحول الجذري كان في علاقة تركيا مع النظام السوري من الشراكة الاستراتيجية إلى الانحياز إلى "الثورة" السورية واحتضاتها ودعمها وهو ما كان له مردود سلبي على علاقاتها مع إيران وحكومة بغداد، لكن التطورات المستجدة في الأزمة السورية فرضت على حكومة تركيا التوقف لمراجعة الارتباك الذي أخذ يستحكم في إدارة سياستها الخارجية، للمطالبة بالبحث في ملفات شديدة التعقيد تدور كلها حول مأزق تركيا في سوريا، وكيفية الخروج من هذا المأزق مع تقادم مخاطر الأزمة السورية على الداخل التركي، من منظور البعد الكردي بعد فشل مصالحة حكومة أردوغان مع حزب العمال الكردستاني من ناحية، ومع إعلان "حزب الاتحاد الديمقراطي" الكردي في سوريا الذي يتبع بالكامل خط

“حزب العمال الكردستاني” التركي المعارض الحكم الذاتي أو الإدارة الذاتية في منطقة شمال شرق سوريا من ناحية أخرى، إعلان صارخ لفشل حكومة أنقرة في إدارة سياستها مع دول الجوار وعمق مأزق إدارة هذه السياسة.

### استنتاجات:

من خلال دراستنا للتطورات و العقبات التي عرفتتها السياسة الخارجية التركية ازاء منطقة الشرق الأوسط خاصة تلك التي عرفتتها فترة الدراسة ( 2002 - 2015 ) تم التوصل إلى مجموعة النتائج و الاستنتاجات يمكن اجمالها في:

ان السياسة الخارجية لأية دولة هي نتاج توليفة للعوامل الداخلية بالخارجية، و التي تؤثر بدورها في تحديد التوجه السياسي للبلد في علاقاته مع فواعل المجتمع الدولي دولا كانت أم منظمات دولية، كما أنها نعبر عن إرادة البلد قيد البحث و صانعي القرار فيه بالأساس ، من اجل تحقيق المصالح القومية مع الأخذ بعين الإعتبار الطبيعة المتغيرة للظروف الإقليمية و الدولية، و السياسة الخارجية التركية شأنها شأن بقية الدول تتأثر دوما بمحيطها الجيوسياسي وبعلاقاتها الدولية إضافة إلى العناصر و العوامل التاريخية و الثقافية، وكذا الإهتمام الذي يوليه صناع القرار للقضايا الدولية، ما يبرز بشكل واضح وجلي في وصول حزب العدالة و التنمية إلى السلطة و تفاعلاته مع اغلب الفاعلين الإقليميين و الدوليين في المنطقة.

- تمكنت السلطة التركية و عبر حزم إصلاحاتها السياسية و الدستورية من كسب دعم شرائح واسعة من المجتمع التركي، و كقناعة بضرورة ترتيب اولويات السياسة الداخلية لما لها من كبير الأثر على فعالية السياسة الخارجية حيث أن النظام السياسي و كلما استطاع تجاوز أزماته الداخلية كلما اصبحت تأثيره و نفوذه أقوى خارجيا.

وقد عرفت السياسة الخارجية التركية اشكالا من الصعود و الهبوط نتيجة سعي متخذي القرار فيها إلى بذل الكثير من الجهود من أجل تكيف دور و قدرة تركيا مع المكانة التي يجب ان تأخذها سياستها الخارجية على الصعيدين الإقليمي و الدولي، وكان لتدخل

المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية بمثابة تقليد سياسي تركي وكذا يمثل نقطة تحول في سياستها الخارجية حيث أن معظم رؤساء تركيا هم عسكريين.

- اعتمدت السياسة الخارجية التركية سياسة فعالة تقوم على الإنخراط الفعال في قضايا الإقليم يطلق عليها مبدأ تصفير المشكلات مع الدول المحيطة، التي حلت محل النهج القديم المتمثل بالعزلة و التوجه الأحادي نحو الغرب، و هو ما ساهم في تقليل مستوى الاستقطاب الداخلي بين التيارات المختلفة، كل ذلك ساهم في زيادة قدرة تركيا على تغيير سياستها الخارجية بما يحقق مصالحها القومية.

- تتضمن سبباسة تركيا الخارجية أسسا و مبادئ تختلف عن تلك التي تعاملت بها سابقا، حيث تضع مصالحها بشكل متواز مع مصالح الآخرين وفق أسس ومبادئ الحياد، و العلاقات المتعددة البعد، و الدبلوماسية المتناغمة الأطراف، في التعامل مع قضايا و مشاكل المنطقة، لدى رفضت حرب غزو العراق سنة 2003، وكذا رفضها طريقة معالجة الملف النووي الإيراني، حيث ورغم عدم قبولها لإيران نووية إلا أنها نجحت في العمل على اخراجها من العزلة الدولية بشكل سلمي و دبلوماسي.

- ساهمت حالة الإنغلاق في البيئة الشرق أوسطية المحيطة في حدوث حركات شعبية في المنطقة العربية، وهو ما ساهم في ابراز دور و مكانة تركيا و قدرة سياستها الخارجية في التأثير على تلك البلدان و تكييف الأزمات لصالحها إقليميا و دوليا.

- شهدت تركيا قفزة اقتصادية اصبحت تحل على اثرها المركز 16 عالميا و هو ما ساهم في حدوث استقرار اجتماعي امتدت تأثيراته إلى تعزيز دور صناع القرار، و اضاء أهمية على مكانة تركيا اقليميا و دوليا، وهذا ليس معناه انها تخلصت من مشاكلها الاقتصادية التي عانت منها سابقا بل أن الطريق مازال طويلا أمامها.

وقد دفع الرفض الأوروبي لعضوية تركيا فيه بهذه الاخيرة إلى تعزيز مركزها الإقليمي، وقد توافرت مجموعة من الظروف الإقليمية و الدولية لذلك حيث انخرطت في قضايا المنطقة و

ازماتها حتى تجعل منها مدخلا ونقطة قوة تستند عليها في مفاوضات الإنضمام إلى الناي الأوروبي.

- لقد عملت السياسة الخارجية التركية على محاولات ضمان استمرارية توجهها من خلال خلق أطر مؤسسية للتعاون مع دول المنطقة، و ابرامها العديد من الإتفاقيات التعاونية في عديد المجالات هذا إلى جانب الإنفتاح الملموس في مجال الديمقراطية و الحريات في السنوات الأخيرة، ما يجعل التغيير جزئيا و متوقعا على مستوى الأدوات، أكثر منه تحول هيكلي يمس الثوابث والتوجهات الأساسية للسياسة الخارجية، و ليس معنى ذلك عدم التحسب لإحتمالات التغيير.

- استمرار بعض مظاهر التوتر في البيئة الداخلية، بشكل قد يؤثر على فعالية الأدوار التركية خاصة وأن سيناريوهات التراجع الإقليمي و الدولي واردة، ما يطرح مسألة الغموض حول مستقبل هذا الدور مقارنة ببعض القوى التي تطرح تصورات قد لا تخلو من ابعاد الصراع والإنعزال.

### آفاق بحثية جديدة و مواضيع مقترحة:

إن نتائج أي بحث علمي هي بدايات وتساؤلات لمواضيع جديدة، فكلما قام باحث بالإجابة على تساؤل ظهرت له أسئلة بحثية أخرى، ما يوسع النطاق الموضوعي للدراسة كما يسهم في زيادة التعمق في العديد من جوانب و ابعاد الموضوع المتناول، فالسياسة الخارجية التركية موضوع أثار الكثير من الجدل و النقاش، و أدوار تركيا في المنطقة و خارجها يمكن أن تكون اسهاما و إجابة على احد هذه الجدالات، و إذا كانت هذه الأطروحة قد قدمت بعض الإجابات المتعلقة بتغيرات التوجه في السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط، إلا أنها قد تثير تساؤلات جديدة و تفتح آفاق و موضوعات أخرى للبحث، منها:

1. "دور المؤسسة العسكرية التركية في الحياة السياسية الجديدة- بعد المحاولة الانقلابية 2015-"، حيث أظهرت المحاولة الانقلابية الفاشلة في جويلية 2015 على

السلطة السياسية بوضوح تجاوز السياسة التركية لمرحلة الكمالية، و خلق مسار سياسي جديد يسقط المؤسسة العسكرية من معادلات القوى الفاعلة في السلطة، حيث تراجع نفوذ الجيش داخل الدولة العميقة، وفقد سطوته وإلهام إيديولوجيته لمنظمات المجتمع المدني و الأحزاب السياسية، فهل يعتبر ذلك مؤشر على تلاشي الهوية العلمانية التركية الجديدة؟

2. "مستقبل السياسة الخارجية التركية في ظل النظام الرئاسي"، فبعدما نجح الرئيس اردوغان في كسب قضية التحول من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي بما يضمن سيطرته على المشهد السياسي، و تحويل منصب رئيس الحكومة ليصبح أقرب إلى مدير مكتب لرئاسة الدولة، خاصة مع تركيز السلطة في الفرع التنفيذي وطغيان الصفة الرئاسية بفعل الواقع و الممارسات السلطوية لأردوغان، و مع اتباعه سياسات تموقع عبر استخدام القوة الصلبة إلى جانب القوة الناعمة، فهل هي استراتيجية مسطرة أم هي تكتيكات شبه مستترة كحتمية خارجية كنتيجة لتغير الفواعل الداخلية؟.

3. "السلوك الإقليمي لكل من تركيا و إيران في منطقة الشرق الأوسط للهيمنة الإقليمية"، حيث تعتبر كل من تركيا و إيران قوتين رائدتين في منطقة الشرق الأوسط، لكن إيران تظهر بملامح الأمبريالية، من خلال اتباعها استراتيجية الهيمنة الصلبة القائمة على خلق الفوضى و الإضطرابات و التوسع الإقليمي، بينما تركيا تأخذ العديد من سمات القيادة عبر استراتيجية الهيمنة المرنة، التي تعتمد على العمل الجماعي ضمن المنظمات الإقليمية، ما يطرح التساؤل حول مستقبل المكانة الإقليمية لكلا الدولتين في الإقليم.

4. "مفهوم القوة الناعمة التركية و حدود استدعائها"، حيث يعلي الخطاب الرسمي التركي من توظيف القدرات الرخوة - المرنة - لتحقيق اهداف الدولة، من دون الإستبعاد الكلي لتوظيف المقدرات العسكرية لتحقيق المصالح التركية، هته الأخيرة التي اصبحت أولوية بعد انطلاق ما يسمى "الربيع العربي" و انخراط تركيا فيه، ما شكل قطيعة مع



سياسات حزب العدالة و التنمية في بداياتها المنادية بتصفير المشكلات، ما يؤكد أهمية الجمع بين الآليتين بما يجعل الأدوار التركبية أكثر تطبيقا لمفهوم القوة الذكية، و التي اصبحت تحظى بالمزيد من الإهتمام على المستويين النظري و التطبيقي.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع:

أولاً: باللغة العربية:

الكتب:

- ( مجموعة مؤلفين)، تركيا (دراسة مسحية)، (القاهرة : معهد البحوث و الدراسات العربية، 2012)
- أبي عاد، ناجي ، ميشال جرينون، النزاع و عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، (ترجمة: محمد نجار) (عمان: الأهلية للنشر و التوزيع و النشر، 1999)
- أحمد حسن، ياسر ، تركيا: البحث عن مستقبل ( القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006)
- أوغلو، أحمد داود ، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ( ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل) ط1 ( بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010 )
- أوغلو، أحمد داوود ، العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية، (ترجمة: إبراهيم بيومي غانم ) ( القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006)
- أولسن، روبرت ، المسألة الكردية في العلاقات التركية – الإيرانية ، (ترجمة: محمد احسان رمضان )، السلسلة الثقافية ( أبريل : دار آراس، 2001 )
- بريجنسكي، زيغنيو ، رقعة الشطرنج الكبرى (ترجمة: سليم ابراهام)، ط3 (دمشق: دار علاء الدين للنشر، 2007)
- بطرس غالي، بطرس و محمود خيرى عيسى، المدخل في علم السياسة ، ط 6 ( القاهرة: الدار الأنجلومصرية، 1982)
- بنلي التونشيك، مليحة ، تركيا بعيون عربية، سلسلة تحليل السياسة الخارجية ( القاهرة: مركز الشرق للدراسات الإقليمية والعربية، 2010)

- بهاء الدين، شيماء، " النخب و التغيير في السياسة الخارجية و الجوار الحضاري .... مفاهيم مقارنة"، في نادية محمود مصطفى (محررا) ، العلاقات الدولية في عالم متغير: منظورات و مداخل مقارنة، ج1 (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2016)
- بورتشيل، سكوت، ريتشارد ديفيتاك وآخرون: نظريات العلاقات الدولية، (ترجمة: محمد صفار)، سلسلة العلوم الاجتماعية للباحثين، العدد 202، ط1، 2014
- بوقارة، حسين ، السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص و الإتجاهات النظرية للتحليل ( الجزائر: دار هومة للنشر، 2012)
- بومنير، كمال: النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت من ماكس هوركهايمر إلى أكسل هونيث، ط1، ، (الجزائر، منشورات الاختلاف، 2010 )
- بيليس، جون وستيف سميث: عولمة السياسة العالمية، (ترجمة: مركز الخليج للأبحاث)، (أبوظبي، مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004 )
- البيومي، إبراهيم ، الثورات العربية ( القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2011)
- الجمال، أحمد مختار، الطموحات و التوازنات الإقليمية للدول غير العربية ( القاهرة: دار الجمهورية للصحافة، 2010)
- الجميل، سيار، العولمة الجديدة و المجال الحيوي للشرق الأوسط: مفاهيم عصر قادم ( بيروت: مركز الدراسات و البحوث و التوثيق، 2001 )
- جول، محمد زاهد، التجربة النهضوية التركية: كيف قاد حزب العدالة و التنمية تركيا إلى التقدم؟، ط1 ( بيروت: مركز نماء للبحوث و الدراسات، 2013)
- حتي، ناصيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، ط1 ( بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)

- الحضرمي، عمر، العلاقات العربية التركية : تاريخها واقعها و نظرة في مستقبلها، ط 1 ( عمان : دار جرير للنشر و التوزيع، 2010)
- حوات، محمد علي، مفهوم الشرق أوسطية و تأثيرها على الأمن القومي العربي، ط1 ( القاهرة: مكتبة مدبولي، 2001)
- خورشيد حسين دلي، تركيا و قضايا السياسة الخارجية ( دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999 )
- دورتي، جيمس وروبرت بالاستغراف: النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، (ترجمة: وليد عبد الحي)، (بيروت، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ط1، 1985)
- دويتش، كارل ، تحليل العلاقات الدولية ( ترجمة: شعبان محمد محمود شعبان ) ( القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983)
- رضوان، وليد، العلاقات العربية التركية، ط1( بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، 2006)
- روبنس، فيليب، تركيا و الشرق الأوسط ( ترجمة: ميخائيل نجم خوري ) ( قبرص: دار قرطبة للنشر، 1993)
- زكريا، فريد ، من الثورة الى القوة: الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي ( ترجمة: رضا خليفة) ( القاهرة: شركة الأهرام للترجمة والنشر ،1990)
- سالم، صلاح ، تحولات الهوية و العلاقات العربية التركية ، ط1 ( القاهرة: هجر للطباعة و النشر و التوزيع، 1999 )
- سليم، محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية، ط2 ( القاهرة: مكتبة النهضة العربية، 1998)
- سوتش، بيتر، جوانيتا الياس، أسس العلاقات الدولية ، ( ترجمة : منير محمود بدوي السيد ) (الرياض: جامعة الملك سعود ، 2013 )

- السيد حسين، عدنان، الجغرافيا السياسية و الاقتصادية و السكانية للعالم المعاصر، ط2 ( بيروت: مؤسسة الجامعة للدراسات و النشر و التوزيع، 1996 )
- شيحة، عماد ، تركيا و الشرق الأوسط: دور إقليمي متجدد، قضايا استراتيجية ( العدد 72 ) ( القاهرة: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، 2010 )
- عامر، طارق ، أساليب الدراسات المستقبلية، ط1 ( عمان، دار اليازوري للنشر و التوزيع : 2008 )
- عبد الحي، وليد ، تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية، (الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994)
- \_\_\_\_\_ ، مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، ط 1 ( عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية : 2002 )
- \_\_\_\_\_ ، موسوعة العلوم السياسية ( الكويت، جامعة الكويت، 1994 )
- عبد العاطي، محمد ( محررا): تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج، ط1 ( بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010 )
- عبد المنعم، ممدوح ، تركيا و البحث عن الذات ( القاهرة، مركز الجمهورية للنشر و الترجمة و التوزيع: 2012 )
- عبد الناصر، جندلي ، أثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي ( القاهرة: مكتبة مدبولي، 2011)
- عليوة، السيد ، إدارة الصراعات الدولية : دراسة في سياسات التعاون الدولي ( القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988 )
- عمر علي، جليل ، السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الأوسط: 1991- 2006، ط1 ( السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2011 )
- عودة ، جهاد ، النظام الدولي: نظريات و إشكالات ، ط 1 ( المنيا: دار الهدى للنشر و التوزيع، 2005 )

- غزالي، عبد الحليم ، الإسلاميين الجدد و الأصولية العلمانية في تركيا: ضلال الثورة الصامتة (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007)
- غيوم، اكزافييه ، العلاقات الدولية (ترجمة: قاسم المقداد) (بيروت: دار الكتاب العربي، 2001)
- فايسباخ، موريل ميارك ، جمال واكيم، السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى و البلاد العربية منذ العام 2002، ط 2 (بيروت: شركة المطبوعات للنشر و التوزيع، 2014 )
- فائق العبيدي، منى ، سياسة تركيا تجاه القضايا العربية: دراسة في طبيعة المحددات و المواقف، ط1 (عمان: دار الحامد للنشر و التوزيع، 2016 )
- فولر، غراهام ، الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، ط 1 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2009)
- قرني، بهجت ، علي الدين هلال دسوقي، السياسات الخارجية للدول العربية: تحدي العولمة (ترجمة : أحمد مختار الجمال )، ط 1 ( القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016 )
- كرامر، هاينتس، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد (ترجمة: فاضل جتكر)، ط1 ( الرياض: مكتبة العبيكان، 2010 )
- الكعكي، يحي، الشرق الأوسط و الصراع الدولي ( القاهرة: دار النهضة العربية للطباعة و النشر، 1986)
- الكيالي، عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، المجلد 1، ط3 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1990)
- الكيلاني، هيثم، تركيا و العرب : دراسة في العلاقات العربية التركية، ط 2 (أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 2014)

- لارابي، ستيفن ، لان ليسر، سياسة تركيا الخارجية في عصر الشك و الغموض ( ترجمة: محمود احمد عزت البياتي ) ( بغداد: بيت الحكمة، 2010 )
- اللاوندي، سعيد ، الشرق الأوسط الكبير: مؤامرة أمريكية ضد العرب ( القاهرة: نهضة مصر للنشر و التوزيع، 2005)
- مجموعة مؤلفين: العرب و تركيا: تحديات الحاضر و رهانات المستقبل ( بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2012 )
- مجموعة مؤلفين، تركيا: دراسة مسحية ( القاهرة: معهد البحوث و الدراسات العربية، 2012)
- محفوض، عقيل سعيد، السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية - التغيير، ط1 ( بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)
- \_\_\_\_\_ ، سوريا و تركيا: الواقع الراهن و احتمالات المستقبل، ط1 ( بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)
- \_\_\_\_\_ : جدليات المجتمع و الدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية و السياسة العامة ( أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2008)
- محمد الصواني، يوسف، نظريات في العلاقات الدولية ( بيروت: منتدى المعارف، 2013 )
- محمد فرج، أنور، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، ( السليمانية ، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007)
- محمود، رستم، دستور جديد لتركيا....إمكانيات التغيير ( الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2011 )
- مسعد، نيفين ، معجم المصطلحات السياسية ( القاهرة: مركز دراسات و بحوث الدول النامية، 1994)



- معوض ، علي جلال، "العثمانية الجديدة : الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط"، سلسلة قضايا ( القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية، 2009 )
- معوض، جلال عبد الله ، صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية التركية ( بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)
- مفتي، مالك، الجرأة والحذر في سياسة تركيا الخارجية ، دراسات عالمية ( أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، عدد 27، 2001 )
- مقلد، إسماعيل صبري ، السياسة الخارجية الأصول النظرية والتطبيقات العملية، ط1 ( القاهرة:المكتبة الأكاديمية، 2013 )
- \_\_\_\_\_ ، العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول و النظريات، ط4 (القاهرة: المكتبة الأكاديمية ،2010)
- منغست، كارين أ. وايفان م. أريغوين، مبادئ العلاقات الدولية، ( ترجمة: حسام الدين خضر) ( دمشق، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2013)
- ميرشامير، جون: مأساة سياسة القوى العظمى، (ترجمة: مصطفى محمد قاسم)، النشر العلمي والمطابع، السعودية، جامعة الملك سعود، 2012
- ناي، س. جوزيف، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ط1(ترجمة: محمد توفيق البجيرمي) (الرياض: العبيكان للنشر و التوزيع، 2007)
- النعيمي، أحمد، السياسة الخارجية، ط1 ( عمان: دار زهران للنشر، ص 2011)
- نور الدين، محمد ، تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين و السياسة و العلاقات الخارجية ( بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية و البحوث و التوثيق، 1998)
- \_\_\_\_\_ ، الدور التركي تجاه المحيط العربي ( بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012 )

- \_\_\_\_\_ ، تركيا: الصيغة و الدور، ط1 ( بيروت: رياض الريس للكتب و النشر، 2008)
- نوفل، ميشال، عودة تركيا إلى الشرق: الإتجاهات الجديدة للسياسة التركية ( بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010 )
- هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد ( ترجمة : فاضل جتكر)(الرياض: مكتبة العبيكان، 2001 )
- هلال، رضا، السيف و الهلال: تركيا من أتاتورك إلى اربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية و الإسلام السياسي، ط 1 ( القاهرة : دار الشروق، 1999)
- هلال، علي الدين و جميل مطر، النظام الإقليمي العربي ( بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1980)
- وندت، ألكسندر: النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، (ترجمة: عبد الله جبر صالح العتبي)، (المملكة السعودية، النشر العلمي والمطابع، 2006 )
- يوسف، عماد، تركيا: إستراتيجية طموحة و سياسة مقيدة (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 2015)

#### الدوريات و المقالات المتخصصة:

- النعيمي، أحمد نوري ، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية : نموذج العلاقات العراقية التركية، دراسات استراتيجية (العدد39) ( جامعة بغداد : مركز الدراسات الدولية، 2002)
- باخ ، ملتم مفتلر ، " مستقبل أوروبا و الإندماج المتميز ودور تركيا....استنتاجات" ( ترجمة : ريم العلي )، الثقافة العالمية، ( الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، العدد 176 ماي/ جوان 2014
- "أزمة السياسة الخارجية التركية و انعكاسها على العلاقات العربية التركية ودورها الإقليمي"، ( عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 12 نوفمبر 2016)

- ابراهيم العيسوي، "الدراسات المستقبلية و مشروع مصر 2020"، القاهرة ، من أوراق مصر 2020، منتدى العالم الثالث: 2000
- ادريس، محمد السعيد ، "تركيا و إيران و نظرية البيوت الخشبية"، مختارات إيرانية (العدد 110) ( القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2009)
- اوزتورك، إبراهيم ، "التحولات الاقتصادية التركية بين عامي 2002 و 2008"، (في محمد عبد العاطي محرر)، تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج، (القاهرة : معهد البحوث و الدراسات العربية، 2012)
- أوغلو، أحمد داوود، "معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم"، رؤية تركية (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية - ستا- ، عدد 2، 2012)
- أوغور، حقي ، "تركيا و إيران ... البعد عن حافة الصدام"، في ( محمد عبد العاطي محررا)، تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج ، ط1 ( الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات، 2010)
- أونيش، ضياء، "تركيا و الربيع العربي: بين الإعتبارات الأخلاقية والمصالح الذاتية"، رؤية تركية (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية - ستا- ، عدد03، 2012)
- باكير، علي حسن ، "الثورة السورية في المعادلة الإيرانية- التركية: المأزق الحالي و السيناريوهات المتوقعة"، تحليل سياسات ( الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)
- \_\_\_\_\_ ، تركيا: "الدولة و المجتمع، المقومات الجيوسياسية و الجيو استراتيجية: النموذج الإقليمي و الإرتقاء العالمي"، في (محمد عبد العاطي، محرر): تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج، ط1 ( بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010 )
- بوغرا قنات، قليج ،"تحولات السياسة الخارجية التركية"، رؤية تركية (انقرة: مركز الدراسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، عدد10، صيف2014)
- بوقارة، حسين، "الاستشراف في العلاقات الدولية: مقاربة منهجية"، العلوم الإنسانية، (جامعة منتوري، عدد 21 جوان 2004)

- بيبرس، سامية، " الدور التركي المتعاضم في منطقة الشرق الأوسط"، شؤون الأوسط ( القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية )
- البيومي غانم، إبراهيم، "وزير الخارجية التركي الجديد ونظرية التحول الحضاري"، الأهرام، عدد 44718 ، 13 ماي 2009
- تنشوم، ميشيل ، " بين أنقرة وطهران: كيف يؤدي الزحف الكردي لإعادة تشكيل العلاقات الإقليمية؟"، شؤون تركية (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، عدد 01 صيف 2015 )
- تلجي، محمد، "أزمة الهوية في تركيا ... طرق جديدة للمعالجة"، في ( محمد عبد العاطي محررا) تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج ، ط 1 ( بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)
- جبجي، ارول، قادر أوستن، "سياسة تركيا تجاه الأزمة السورية"، رؤية تركية (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية - ستا- ، عدد03، 2012)
- الجميل، سيار، "المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم"، المستقبل العربي ( بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 84، 1994)
- جيزرا، أميت، " تركيا على مفترق الطرق: من التغيير مع ممارسة السياسة كالمعتاد إلى السياسة مع ممارسة التغيير كالمعتاد"، رؤية تركية ( القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية، عدد 2، ربيع 2013 )
- الحباشنة، صداح أحمد ، "العلاقات التركية الإسرائيلية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة (2002-2010)"، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية (المجلد 38، العدد 3) (الجامعة الأردنية: عمادة البحث العلمي، 2011 )
- حسن شالوخ، هزير، "إنقلاب 27 أيار 1960 العسكري في تركيا: دراسة في انعكاسات الفلسفة الأتاتوركية و معطياتها" ، مجلة كلية التربية ( العدد الرابع) ( العراق ، جامعة ديالى، 2012)
- الخطيب، معتز ، "ظاهرة الإعجاب بالنموذج التركي في الخطاب السياسي العربي"، شرق نامة،( القاهرة : مركز الشرق للدراسات الإقليمية و الإستراتيجية، عدد 07 ، أكتوبر 2010)

- دوران، برهان الدين ، " فهم سياسات حزب العدالة و التنمية:الخطاب الحضاري و حدوده" رؤية تركية ( القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية، عدد 2، ربيع 2013 )
- السعيد، فؤاد، "الديناميكيات المتغيرة في تركيا و التداعيات على العلاقات الأمريكية التركية"، ترجمات ( القاهرة : المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الاستراتيجية،2008 )
- سلمى، جلال ، "تركيا: خطوط نقل الطاقة، المردود و الآفاق"، دراسات استراتيجية، المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية، عدد ديسمبر 2016
- سليم، محمد السيد ، "الأدوار التركية الجديدة في الوطن العربي: البديل و النموذج الإستراتيجي"، في ( مجموعة مؤلفين)، العرب و تركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل ( الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)
- الشاذلي، فتحي ، "النظام السياسي في تركيا و الشخصيات الرئيسية على المسرح السياسي فيها"، في ( مجموعة مؤلفين)، تركيا: دراسة مسحية ( القاهرة: معهد البحوث و الدراسات العربية، 2012)
- شحماط، مراد ، "النموذج التركي في المنطقة العربية: بين آليات البناء و اسباب التراجع"، دراسات استراتيجية ( الجزائر: مركز البصيرة، عدد 20، ديسمبر 2014)
- شيحة، عماد ، " تركيا و الشرق الأوسط: دور إقليمي متجدد"، قضايا إستراتيجية ( القاهرة: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، عدد 72، مارس 2010 )
- صابر، فرح ، " الخيارات الإستراتيجية لتركيا وموقع الوطن العربية منها" في: ( مجموعة مؤلفين)، العرب و تركيا: تحديات الحاضر و رهانات المستقبل ( الدوحة :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)
- طارق، زياد الشطي، السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية: عثمانيون جدد أم علمانية مؤمنة، ط1 (عمان: دار الوراق للنشر و التوزيع، 2014)
- عبد الجليل، طارق، " الإستقلالات في القيادة العسكرية التركية: الدلالات و التحديات"، تقارير الجزيرة ( الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات، أوت 2011)
- عبد السلام، محمد ، "ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001"، كراسات إستراتيجية (عدد 127) (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و

الإستراتيجية، 2003 )

- عبد الفتاح، بشير ، السياسة الخارجية التركية...منطلقات و آفاق جديدة"، السياسة الدولية ( القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، عدد 177، جويلية 2009 )

- عبد الفضيل، محمود ، " حول أزمة الفكر الإستراتيجي العربي"، المستقبل العربي، ( بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 192، فيفري 1995 )

- عبد القادر، محمد ، " تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة و التنمية" في، مجموعة مؤلفين: العرب وتركيا: تحديات الحاضر و رهانات المستقبل ( بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2012 )

- عبد اللطيف، بسمة ، "العثمانية الجديدة في ضوء التطورات الإقليمية الراهنة"، شؤون تركية ( القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، عدد 01، صيف 2015 )

- عمر محمود، لقمان ، "القضية العراقية وانعكاساتها على العلاقات التركية الأمريكية 2003-2006"، مجلة دراسات إقليمية، (جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، العدد (8) أكتوبر 2007 )

- عوني كامل، مروان ، " الاستراتيجية التركية الجديدة في المنطقة العربية"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، ( العراق، المجلد 3 ، العدد 12 )

- عوني، ريم، "رؤية أوروبية للدور التركي"، السياسة الدولية ( القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، عدد 177، جويلية 2009 )

- فلاح مقداد السرحان، صايل ، " أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية العربية: 2002-2011"، المجلة الأردنية للعلوم الإجتماعية ( عمان: المجلد 6 العدد 02، 2013 )

- قالين، ابراهيم ، "تركيا في الشرق الأوسط: بزوغ رؤية جيوسياسية مستقبلية جديدة"، رؤية تركية ( القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية، ربيع 2012 )

- قايا، صبغة الله ، "هل انتهى العمر الافتراضي لحزب العدالة و التنمية؟"، شؤون تركية ( القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، عدد 01 صيف 2015 )

- القصاب، عبد الوهاب ، " المؤسسة العسكرية التركية: مرحلة تبدل الأدوار" في

- (مجموعة مؤلفين )، العرب و تركيا، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)
- كرداش، شعبان ، " من سياسة تصفير المشكلات إلى قيادة التغيير: تفسير التحول في السياسة الإقليمية لتركيا"، رؤية تركية (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية - سنا- ، عدد03، 2012)
- الكيلاني، هيثم ، "الأمن القومي العربي، مجلس التعاون العربي وعملية السلام في الشرق الأوسط"، السياسة الدولية (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، عدد 122، 1995)
- اللباد، مصطفى، " الربيع العربي و تركيا و إيران: ملامح النظام الإقليمي الجديد"، شؤون عربية، ( القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، عدد 149، ربيع 2012 )
- \_\_\_\_\_ ، "تركيا و العرب ... شروط التعاون المثمر"، في ( محمد عبد العاطي محررا)، تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج، ( الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2010)
- محرم أكشي، " في آسيا الوسطى و القوقاز: تامين لجسور الطاقة"، في (محمد عبد العاطي محررا)، تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج، ط1 (بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)
- محمد طاهر، رانية ، "الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي"، رؤية تركية ( أنقرة: مركز الدراسات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية، عدد 8 شتاء 2013)
- محمد كامل، مصطفى ، "تركيا القدرة و التوجه و الدور"، كراسات استراتيجية ( القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، عدد 47، 1996 )
- مطر، حسام ، " تركيا في الشرق الأوسط: بين الطموح و قيود النفوذ" ، شؤون الأوسط ( عمان: العدد 144 ، شتاء 2013 )
- معوض، علي جلال، " السياسة الخارجية التركية في المنطقة العربية في عهد حكومات العدالة و التنمية"، في: ثامر محمود العاني وآخرون، تركيا دراسة مسحية، ( القاهرة : معهد البحوث و الدراسات العربية، 2012)
- \_\_\_\_\_ ، "قراءة في فكر داوود أوغلو"، السياسة الدولية ( القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، عدد 178، جنفي 2010) ص ص.

- \_\_\_\_\_ ، " الارتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية" السياسة الدولية ( القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، عدد 185، 2011)
- \_\_\_\_\_ ، "العثمانية الجديدة؟: الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط"، قضايا ( العدد 58 ) (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية، 2009)
- مقلد، حسين طلال ، "تركيا و الإتحاد الأوروبي: بين العضوية و الشراكة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية ( المجلد 26، عدد 01 ، 2010 )
- مونشيبيوري، محمود، " بين البراغماتية و الشعبوية سياسة أردوغان فيما بعد الكمالية"، شؤون تركية ( القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، العدد 08، شتاء 2017)
- النعيمي، لقمان عمر محمود، "التوجهات الجديدة في سياسة تركيا الخارجية في عهد حزب العدالة والتنمية"، دراسات إقليمية (عدد 25) (الموصل، مركز الدراسات الإقليمية)
- نور الدين، محمد، " تركيا تقدم كبير نحو المسألة العلوية"، السفير ( يومية لبنانية )، ليوم 04 أبريل 2011
- \_\_\_\_\_ ، "مرتكزات السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية"، مجلة الدراسات الفلسطينية ( بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 82، 2010)
- \_\_\_\_\_ ، " حوار أحمد داوود أوغلو: الإستراتيجية التركية الجديدة"، شؤون الأوسط ( بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث و التوثيق، عدد 141، 2004 )
- \_\_\_\_\_ ، " سياسة حافة الهاوية التركية: مقارنة للدوافع و الاستهدافات"، شؤون الأوسط ( بيروت: العدد 76، أكتوبر 1998 )
- \_\_\_\_\_ ، " السياسة الخارجية.....أسس و مرتكزات"، في (محمد عبد العاطي، محرر) : تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج، ط1 ( الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2010)
- يوسف قدورة، عماد، " مسألة التغير في السياسة الخارجية التركية: المراجعات و



الإتجاهات"، تحليل سياسات ( الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)

### التقارير:

- التقرير الإستراتيجي العربي لسنة 2010 ( القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2011)
- التقرير الإستراتيجي العربي 2016 ( القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2017 )
- التقرير الإستراتيجي العربي 2015، ( القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2016 )

### الأطروحات و الرسائل:

- الدسوقي، أيمن إبراهيم ، "السلوك التركي تجاه القضايا العربية 1990-1997"، ماجستير غير منشورة ( القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2001 )
- عبد الله حسن، كمال، إستراتيجية تركيا في الشرق الأوسط، دكتوراه ( العراق: جامعة السليمانية، 2011 )
- محزم، عبد المالك، "البعد الإقليمي للسياسة الخارجية التركية في ظل المعطيات الأمنية الجديدة"، ماجستير ( جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية: 2009)
- علي جلال عبد الله معوض، " الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط: 2002-2007"، ماجستير غير منشورة ( جامعة القاهرة: كلية الإقتصاد و العلوم السياسية، 2009 ).
- بوالجدي، فيصل، " سياسات القوى الإقليمية غير العربية في منطقة الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الثالثة: تركيا و إيران"، دكتوراه ( جامعة الجزائر، كلية العلوم

### الدراسات غير المنشورة:

- حامد عبد الجواد محمد، مروة: "أثر التغيير في النخبة التركية الحاكمة على السياسة الخارجية التركية"، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، دراسة غير منشورة، 2013
- معوض، شرين جلال: "قراءة في أدبيات دراسة التغيير في السياسة الخارجية"، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ورقة غير منشورة.

### مواقع الانترنت

- " تركيا وروسيا.. علاقات وثيقة تتخللها أزمات عابرة"، في الموقع:  
<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/12/6/>
- "السياسة الخارجية التركية: الثابت و المتغير على ضوء الإنقلاب العسكري"، في الموقع: [www.csds-center.com](http://www.csds-center.com)
- محمد عبد القادر خليل، "تركيا و ثورات الربيع العربي"، في :  
<http://acpss.ahram.org/News/5313.aspx>
- نبيل عودة، "الصراع من أجل النفوذ تركيا و إيران في الشرق الأوسط"، في الموقع:  
[www.nusuh.org/images/nusuhblog\\_articles/50/b2ap3\\_large\\_banner-15-15.png](http://www.nusuh.org/images/nusuhblog_articles/50/b2ap3_large_banner-15-15.png)
- محمد عبد القادر خليل، "تركيا و ثورات الربيع العربي"، في :  
<http://acpss.ahram.org/News/5313.aspx>
- خورشيد دلي، "الجمهورية الحائرة: الثمن التركي الباهظ لاساسات أردوغان الخارجية"، في الموقع:  
<https://tutureuae.com/ar/Mainpage/item/2410>
- نبيل عودة، "الصراع من أجل النفوذ تركيا و إيران في الشرق الأوسط"، في الموقع:  
[www.nusuh.org/images/nusuhblog\\_articles/50/b2ap3\\_large\\_banner-15-15.png](http://www.nusuh.org/images/nusuhblog_articles/50/b2ap3_large_banner-15-15.png)
- ستين، آرون ، فيليب بليك، " العلاقات التركية - الإيرانية: من أصدقاء أصحاب مصالح إلى علاقة معقدة"، في الموقع:

<http://www.rsgleb.org/modules.php?name=News&file=article&sid=370>

- ديما شريف، سياسة تركيا الخارجيّة: صفر مشاكل، في الموقع:  
<http://al-akhbar.com/node/48840>
- بول سالم، "تركيا هي البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي يتجه إلى المستقبل"،  
2010 /05/24 في الموقع:  
<http://www.carnegie.ru/publication/?fa=40928>
- محمد نور الدين، تركيا إلى أين... دور وتحديات ، في الموقع:  
<http://www.estqlal.com/article.php?id=28497>
- شريف شعبان مبروك، "نحو ترسيخ العلاقات الخليجية التركية"، في الموقع :  
[http://araa.sa/index.php?view=article&id=1154:2014-07-04-15-29-04&Itemid=172&option=com\\_content](http://araa.sa/index.php?view=article&id=1154:2014-07-04-15-29-04&Itemid=172&option=com_content)
- عمر كوش، تنامي الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط، في الموقع:  
<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2010/5/20>
- الرؤية السياسية لحزب العدالة و التنمية ، في الموقع:  
<http://www.akparti.org.tr/upload/documents/akaparti2023siyasivizyonuarapca.pdf>
- سعد شاكر شبلي، التجربة التركية في الديمقراطية الحديثة ، جريدة العالم في :  
<http://www.alaalem.com/index.php?aa=news&id22=16599>
- عمر كوش، تنامي الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط، في :  
[www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2010/5/2](http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2010/5/2)
- محمد السعيد ادريس: تركيا وتحديات نظرية العمق الاستراتيجي، في الموقع :  
<http://www.aljaredah.com/paper.php?source=akbar&mlf=intelligence&sid=15216>
- عبد الحميد سرحان عبده، العثمانية الجديدة و محاولة السيطرة على الشرق الأوسط، في الحوار المتمدن، على الموقع:  
<http://m.ahewar.org/s.asp?aid=500709&r=0&cid=0&u=&i=4452&q=>
- البيومي غانم، ابراهيم ، أحمد داود أوغلو... وليس كيسنجر تركيا، في الموقع :  
<http://www.islamdaily.org/ar/scholars/11783.article.htm>
- بهاء الدين محمد، دروس مستفادة من السياسة الخارجية التركية الجديدة، " الحوار المتمدن " في  
[www.m.ahewar.org/s.asp?aid=267119&r=0](http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=267119&r=0)
- أحمد داوود أوغلو، سياسة تركيا الخارجية: صفر مشاكل، ترجمة ديما شريف في:

- <http://www.alzaytouna.net/permalink/5643.html>
- "توجه تركيا نحو الشرق الاوسط.. الأدوار والنتائج" في الموقع:  
<http://www.Amoslim.com/node/85802>
- عبد الله رزق، "تركيا... الموقع 16 في حجم الإقتصاد العالمي"، في الموقع:  
- <http://www.alqabas.com.kw/Final/NewspaperWebsite/NewspaperPublic/Articlepage.aspx?articleID=371993>

## ثانيا: باللغات الأجنبية

### Books:

- Fisher ,Onar Nora, *Neo-Ottomanism: Historical legacies and Turkish Foreign Policy*, (Washigton DC, the German Marshall Fund of the united states, 2009 )
- Kirisci, Kemal, "Turkey's foreign policy In Turbulent Times", *Chaillot Paper* ( Paris: European Union Institute For Security, n 92, 2006)
- Larrabee, Stephen & Ian Lesser: *Turkish Foreign Policy in Age of Uncertainty* (RAND, Center For Middle East Public Policy: 2003)
- Moravscik, Andrew, "Liberal International Relations Theory, A Scientific Assessment", in Colin Elman& Miriam Fendius Elman, *Progress in international relations theory, Appraising the field*, (MIT Press, Cambridge, 2003)
- Niklasson, Tomas, *Regime Stability and Foreign Policy Change: Interaction between Domestic and Foreign Policy in Hungary 1956-1994*, ( SWEDEN, Lund Political Studies, Student literature, 2006)

### Perioddicals and Workings Papers:

- ANTUNES, SANDRINA & ISABEL CAMISÃO, *Realism*, In: STEPHEN McGLINCHEY, ROSIE WALTERS & CHRISTIAN SCHEINPFLUG: *International Relations Theory*, E- International Relations Publishing, England, 2017

- Aras, Damla, "The Syrian Uprising: Turkish-Syrian Relations Go Downhill", Middle East Quarterly, Vol: 19, No 2 (Spring 2012)
- Audie, Klotz et Cecelia, Lynch, " Le constructivisme dans la théorie des relations international", ", Critique internationale, presses de Sciences-Po, paris, n°2 - hiver 1999
- Ayoob, Mohammed, " Beyond the Democratic Wave in the Arab World: The Middle East's Turko-Persian Future", Insight Turkey, vol 13, n 02, June 2011
- Danforth, Nicholas, "Ideology and Pragmatism in Turkish Foreign Policy: From Ataturk to the AKP",Turkish Policy Quarterly ,Vol. 7 ,No:03 , 2008)
- Davutoglu, Ahmet,"Turkey's humanitarian diplomacy: objectives, challenges and prospects " , Nationalities papers( vol 41, n 06, 2013 )
- Dietrich Jung, "Turkey and the Arab world: Historical Narratives and New Political Realities", Mediterranean politics , vol 10 ( march 2005).
- Ergil, Dogu, " Identity Crisis and Political Instability in Turkey", The Journal of International Affairs ( Vol. 54, No. 1, 2000 )
- Fearon D, James.: DOMESTIC POLITICS, FOREIGN POLICY, AND THEORIES OF INTERNATIONAL RELATIONS, Annual Reviews, 1998,
- Hermann, F Charles.: "Changing Course: When Government Choose to Redirect Foreign Policy", International Studies Quarterly, Vol. 34, No. 1, (Mar., 1990).
- Kibaroglu, M. What went wrong with “zero problem with neighbors” doctrine? Turkish Policy Quarterly, vol 11 n3, 2012.
- Lesser, Ian, "Turkey's Regional Role :Harder Choices Ahead", (Turkish Policy Quarterly), Volume 7 Number 2
- Mahmoud Khalifa , “Turkish Foreign Policy in the Middle East After Arab Spring”, International Relations and Diplomacy, February 2017, Vol. 5, No. 2

- Meral, Ziya & Jonathan Paris, "Decoding Turkish Foreign Policy Hyperactivity", (The Washington Quarterly), October 2010
- Muftuler-bac, Meltem, "Through the Looking Glass: Turkey in Europe", Turkish Studies ,vol 01, No 01, Spring 2000
- Murinson, Alexander, "The Strategic Depth Doctrine Of Turkish Foreign Policy", Middle Eastern Studies, n 42, 2006
- Nye, S Joseph, Jr, "Soft Power", Foreign Policy ,No 80 (Autumn 1990)
- Park, William, "Turkey's European Union Candidacy: From Luxembourg to Helsinki-to Ankara?" Mediterranean Politics, Vol 05, No 03, Autumn 2000
- Rana, Waheeda : *Theory of Complex Interdependence: A Comparative Analysis of Realist and Neoliberal Thoughts*, International Journal of Business and Social Science, Vol. 6, No. 2; February 2015
- Roche, Jean- Jacques: *Théories des relations internationales*, Paris, Editions Montchrestien, 5 édition, 2004
- Rosati, Jarel, "Continuity and Change in the Foreign Policy Beliefs of Political Leaders: Addressing the Controversy Over the Carter Administration", Political Psychology, *International Society of Political Psychology*, Vol 09, No 03 September 1988
- Taspinar, Omer, "Turkey's Middle East Policies Between Neo-Ottomanism and Kemalism", Carnegie PAPERS, Carnegie Middle East Center, No 10, September 2008
- Taspinar, Omer, "Turkey's Middle East Policies: Between Neo-Ottomanism and Kemalism", *Carnegie Paper*,( September 2008)

### **Reports:**

- *Allaying Turkey's Fears over Kurdish Ambitions*", Middle East Report (*International Crisis group*, n35, 2005)

- **Web Links:**
- *"Down to Earth: Retuning Turkish Foreign Policy", UACES 44th Annual Conference, Cork" Ireland" 1-3 September 2014. In: [www.uaces.org](http://www.uaces.org)*
- *Mehmet Ali Birand," Turkey's Military Carves Out New Role In Libya, Leaves Domestic Power Struggles behind In: [www.Worldcrunch.com/turkey-s-military-carves-out-new-role-libya-leaves-domestic-power-struggles-behind/2392](http://www.Worldcrunch.com/turkey-s-military-carves-out-new-role-libya-leaves-domestic-power-struggles-behind/2392).*
- *P, Salem, "Turkey's image in the Arab world". Turkish Economic and Social Studies Foundation (TESEV), in: [http://tesev.org.tr/wpcontent/uploads/2015/11/Turkeys\\_Image\\_In\\_The\\_Arab\\_World.pdf](http://tesev.org.tr/wpcontent/uploads/2015/11/Turkeys_Image_In_The_Arab_World.pdf)*
- *Ayhan Simsek,"Turkey's foreign policy: From Regional to Global Player", In : <http://goo.gl/1U1feO>*
- *Nuray Mert, " Precious loneliness' of Turkey or sublimation of a failure", Hurriyet Daily News, August 19, 2013, In: <http://goo.gl/AtZSwH>*
- *Mustafa Aydin, "Turkish Foreign Policy Towards Central Asia and the Caucasus: Continuity and Change", Private View ,No. 9, Autumn 2000 <http://Studies.Aljazeera.net/ar/Reports/2015/08/201582084432259607.html>*
- *Kilinc, Ramazan,"Regional of a Grand Strategy or Democratic Member of a Regional Identity? Turkey between Eurasia and Europe", , in : <http://www.ir.metu.edu.tr/conf2002/papers/kilinc.pdf>*
- *Bilbassy, Nadia," Leave it to Turkish Soap Operas To Conquer Hearts And Minds", in: <http://foreignpolicy.com/2010/04/15/leave-it-to-turkish-soap-operas-to-conquer-hearts-and-minds/>*

- Degis, Vinsensio, "Explaining Foreign Policy Changes", , in: <https://www.researchgate.net/publications/287269614>
- Volgy, Thomas, Schwarz, John, *Does Politics stop at the Water's edge? Domestic Political Factors and foreign policy Restructuring in the Cases of Great Britain, France and West Germany, the journal of politics, vol 53 (1991), in:* <http://journals.cambridge.org/action/displayAbstract.jsessionid=3A56B79D3C00fC0BBFEC6A0EC48223EB.journas?fromPage=online&aid=6183152>
- Republic of turkey, ministry of foreign affairs (TMFA) in: <http://www.mfa.gov.tr/default.en.mfa>
- "Turkey and Post- Soviet States: Political and Limits Regional Role", in : <http://meria.idc.Acil/journal/2001/issues/jv5n246.html>
- Turkish Statistical Institute in: <http://www.turkstat.gov.tr/UstMenu.do?metod=temelist>
- Hill, Fiona and Omer Taspinar, "Russia and Turkey in the Caucasus: Moving Together to perspective the status Quo?" IFRI Research Program (Washington D.C, Brookings institution, January 2006 ), in : [www.brookings.edu/views/papers/fellows/hilltaspina\\_20060120.pdf](http://www.brookings.edu/views/papers/fellows/hilltaspina_20060120.pdf)



## الملخص:

عرفت السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط في الفترة بعد 2002 - فترة تولي حزب العدالة و التنمية للسلطة-، تغيرا جوهريا عما كانت عليه قبله، حيث اظهرت انقرة استعدادا متزايدا للتصالح مع ارث تركيا العثماني و"عمقها الإستراتيجي"، عبر تنشيط دورها في البيئة الإقليمية المحيطة و دول الجوار، لتكون مجدداً لاعبا مهماً ونشطاً في قضايا الشرق الأوسط بعد عدة عقود من السلبية إزاء المنطقة، في تطور سجل قطيعة مع سياساتها السابقة القاضية بتجنب الإنغماس في شؤونها، و قد ساعدت التغيرات العميقة على مستوى فلسفة النظام السياسي الداخلي، فيما عرف بالجمهورية الثالثة أو "العثمانية الجديدة"، إضافة إلى القدرات الإقتصادية المتنامية إمكانية وضع سياسات فاعلة، عبر تبني دبلوماسية نشطة تقوم على تصفير المشكلات.

كان ذلك قبل 2011، أما بعدها فقد تغيرت المعطيات و الظروف، ولم تكن إدارة تركيا لسياستها الخارجية خاصة مع دول المنطقة مرتبكة إلى هذا الحد الذي هي عليه الآن، فقد انقلبت رؤية أو استراتيجية أحمد داوود أوغلو رأساً على عقب، فالعمق الاستراتيجي الذي كان محور ارتكاز هذه السياسة اهتز، إن لم نقل أنه تراجع و تداعى مع تفجر موجة الحراك العربي في مطلع عام 2011 ، وفي كل مرة تحاول فيها تركيا تحسين علاقاتها مع دولة تجد نفسها متورطة في عداوة مع دولة أخرى.

## Résumé:

*Après l'accession du Parti de la Justice et de Développement (AKP) au pouvoir en 2002, la politique étrangère de la Turquie au Moyen-Orient a connu un changement radical par rapport à la période précédente. Ankara a montré qu'elle est davantage prête à se réconcilier avec l'héritage ottoman de la Turquie et sa "profondeur stratégique" à travers l'activation de son rôle dans son environnement régional et dans les pays proches, en étant encore un acteur important et actif dans les affaires du Moyen Orient après des décennies de passivité envers cette région. Ce changement s'inscrit dans le cadre d'une rupture avec sa politique précédente qui a été basée sur la non intervention dans ses affaires. Les changements profonds au niveau de la philosophie du système politique interne comme la troisième république ou le « Néo-Ottomanisme » et les capacités économiques croissantes ont aidé à la mise en place d'une politique efficace à travers l'adoption d'une diplomatie active de Zéro Problème.*

*Cependant, les données et les circonstances ont changé à partir de 2011 et la gestion de la politique étrangère turque surtout avec les pays de cette région n'était pas aussi confuse qu'à la période actuelle. La vision ou la stratégie d'Ahmet Davutoglu a changé de fond en comble, attendu que la profondeur stratégique, le pivot de cette politique, est secouée ou pour ne pas dire reculé surtout avec le déclenchement du Printemps Arabe au début de 2011, et à chaque fois que la Turquie essayait d'améliorer ses relations avec un état elle se trouve impliquée dans un conflit avec un autre.*

## **Abstract :**

*Following the accession of the Justice and Development Party to power in 2002, Turkey's foreign policy in the Middle East has undergone a radical change comparatively the previous period. Ankara has shown that it is more ready to reconcile with Turkey's Ottoman heritage and its "strategic depth" through the activation of its regional environment role and in the neighboring countries, being still an important player and active in Middle Eastern affairs after decades of passivity towards this region. This change is part of a break with his previous policy that was based on non-intervention in his affairs. The profound changes in the philosophy of the internal political system such as the Third Republic or "Neo-Ottomanism" and the growing economic capacities have helped to establish an effective policy through the adoption of an active diplomacy "Zero Problem".*

*However, the data and circumstances changed from 2011 and the management of Turkish foreign policy especially with the countries of the Middle East Region was not as confused as in the current period. The vision or strategy of Ahmet Davutoglu has changed fundamentally, given that the strategic depth, the pivot of this policy, is shaken or not to say receded especially with the outbreak of the Arab Spring in early 2011, and whenever Turkey tries to improve its relations with one state it is involved in a conflict with another.*

# الفهرس

## فهرس الجداول

- الجدول رقم 01 : يرصد إجمالي الناتج المحلي التركي(2002 -2015 ) ..... 91
- الجدول رقم 02: يبين تطور عدد السياح و الإيرادات السياحية التركية (2002-2015) 92
- الجدول رقم 03: يبين نسبة مساهمة القطاعات الإقتصادية التركية في الناتج المحلي الإجمالي ( 2002 -2014)..... 92
- الجدول رقم 04: يرصد تطور حجم الانفاق العسكري التركي(2002 -2015 ) ..... 93
- الجدول رقم 05: جدول يقدم مؤشرات عن سكان تركيا ..... 94
- الجدول رقم 06: يوضح تشكيلة البرلمان التركي في انتخابي 2002 و 2007 ..... 106
- الجدول رقم 07: يوضح تشكيلة البرلمان التركي في الإنتخابين الأخيرين 2015 ..... 107
- الجدول رقم 08: قائمة بجميع بأسماء رؤساء الجمهورية التركية و انتماءاتهم ..... 109
- الجدول رقم 09: يبين الصادرات التركية لروسيا، الولايات المتحدة و الإتحاد الأوروبي ما بين 2002 -2015 ..... 119
- الجدول رقم 10: جدول يبين الواردات التركية من روسيا، لولايات المتحدة و الإتحاد الأوروبي ما بين 2002 -2015 ..... 119
- الجدول رقم 11: جدول يمثل الواردات و الصادرات التركية من و إلى إيران ( 2002-2013) ..... 122
- الجدول رقم 12: جدول يمثل الواردات و الصادرات التركية من و إلى إسرائيل ( 2002-2013) ..... 123
- الجدول رقم 13: يبين تطور نصيب الفرد التركي من الدخل الوطني الإجمالي ..... 156
- الجدول رقم 14: الواردات التركية من الدول العربية (2002 -2013) ..... 171
- الجدول رقم 14: الصادرات التركية إلى الدول العربية (2002 -2013)..... 172
- الجدول رقم 16: يبين ترتيب تركيا حسب القوة العسكرية بين الدول الكبرى ..... 176
- الجدول رقم 17: مصادر استيراد الغاز التركي سنة 2014 ..... 207
- الجدول رقم 18: مصادر استيراد النفط التركي سنة 2015 ..... 207
- الجدول رقم 19: يوضح مراحل التعامل التركي مع "الثورات" في المنطقة العربية 219

## فهرس الأشكال و المنحنيات

- المنحنى رقم 01 : يبين إجمالي الناتج المحلي التركي (2002-2015) ..... 91  
المنحنى رقم 02: يوضح تطور حجم الإنفاق العسكري التركي (2002-2015) ..... 93  
المنحنى رقم 03: تطور الواردات التركية من الدول العربية (2000-2013) ..... 171  
المنحنى رقم 04: يوضح تطور الصادرات التركية إلي المنطقة العربية (2002-2013)  
172 .....

## فهرس الخرائط

- الخريطة رقم 01: خريطة لمنطقة الشرق الأوسط سنة 1930 ..... 59  
الخريطة رقم 02: تبين منطقة الشرق الأوسط الجديد ..... 59  
الخريطة رقم 03: خريطة تركيا السياسية ..... 89  
الخريطة رقم 04: تركيا كمحطة و ممر للطاقة بين الشرق و الغرب ..... 129  
خريطة رقم 05: تبين خطوط نقل الغاز لمشروع السيل الجنوبي و نابوكو ..... 129

## فهرس المحتويات

ب	شكر و تقدير: .....
ت	إهداء: .....
ث	خطة الدراسة: .....
08	مقدمة: .....
26	<b>الفصل الأول: السياسة الخارجية : مقاربات مفاهيمية و تأصيل نظري .....</b>
28	<b>المبحث الأول : السياسة الخارجية: مقاربات مفاهيمية .....</b>
28	المطلب الأول: السياسة الخارجية: دراسة في المفهوم و الأهداف .....
40	المطلب الثاني: التغير في السياسة الخارجية .....
56	المطلب الثالث: مفهوم منطقة الشرق الأوسط و أهميتها .....
63	<b>المبحث الثاني: السياسة الخارجية في نظريات العلاقات الدولية .....</b>
63	المطلب الأول: السياسة الخارجية البراداييم الواقعي الواقعي .....
72	المطلب الثاني: السياسة الخارجية وفق تصورات البراداييم الليبرالي النفعي .....
77	المطلب الثالث: السياسة الخارجية في تصور النظرية البنائية .....
83	<b>الفصل الثاني: مرتكزات السياسة الخارجية التركية .....</b>
85	<b>المبحث الأول: تطور السياسة الخارجية التركية .....</b>
85	المطلب الأول: تركيا: دراسة جيوسياسية- الموقع ، الأهمية و مقومات الدور .....
95	المطلب الثاني: السياسة الكمالية الأتاتورية و تداعياتها على منطقة الشرق الأوسط .....
98	المطلب الثالث: العلاقات العربية التركية في الفترة الكمالية .....
102	<b>المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية التركية بعد 2002 .....</b>
103	المطلب الأول: محددات البيئة الداخلية للسياسة الخارجية التركية بعد 2002 .....
111	المطلب الثاني: المحددات الدولية للسياسة الخارجية .....
118	المطلب الثالث: محددات البيئة الإقليمية للسياسة الخارجية التركية .....
124	<b>المبحث الثالث: مبادئ و أسس السياسة الخارجية التركية الجديدة .....</b>
124	المطلب الأول: الأسس الفكرية و النظرية لتحولات السياسة الخارجية التركية .....
133	المطلب الثاني: أسس و مبادئ السياسية الخارجية التركية الجديدة .....
139	المطلب الثالث: استراتيجيات السياسة الخارجية التركية .....

## الفصل الثالث: السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد 2002 . 146

المبحث الأول: أهداف السياسة الخارجية التركية ..... 148

المطلب الأول: منطقة الشرق الأوسط في المنظور التركي بعد 2002 ..... 148

المطلب الثاني: مصالح و أهداف السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط

..... 151

المطلب الثالث: تركيا وقضايا الشرق الأوسط ..... 158

المبحث الثاني: آليات تنفيذ السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط..... 163

المطلب الأول: القوة الناعمة ..... 164

المطلب الثاني: القوة الخشنة ( الصلبة ) ..... 175

المبحث الثالث: تحديات السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط..... 182

المطلب الأول: التحديات الداخلية ..... 182

المطلب الثاني: التحديات الدولية ..... 190

المطلب الثالث: التحديات الإقليمية ..... 197

## الفصل الرابع: مستقبل السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط .... 213

المبحث الأول: تداعيات الحراك في المنطقة العربية على العلاقات العربية التركية.... 215

المطلب الأول: المواقف التركية من "الثورات العربية" ..... 216

المطلب الثاني : تأثير الأزمة السورية في سياسة تركيا الخارجية بدول الجوار .... 221

المطلب الثالث: المراجعات و محركات الإستدارة ..... 226

المبحث الثاني: السيناريوهات المحتملة للتوجهات التركية في منطقة الشرق الأوسط..... 232

المطلب الأول: سيناريو إستمرار الوضع القائم و المراقبة – محدودية النواتج-... 237

المطلب الثاني: سيناريو التغيير و التراجع التركي في منطقة الشرق الأوسط ..... 243

المطلب الثالث: سيناريو الإنفتاح وزيادة فاعلية الدور التركي في المنطقة ..... 251

الخاتمة: ..... 260

قائمة المراجع: ..... 270

الملخص باللغة العربية: ..... 293

الملخص باللغة الأجنبية: ..... 294

فهرس الجداول:..... 297



298.....	فهرس الأشكال و المنحنیات
298.....	فهرس الخرائط
299.....	فهرس المحتويات: